جامعة وادي النيل

عمادة البحث العلمي

مجلة النيل للآداب والعلوم الانسانية

ISSN: 1858 – 7054

مجلة علمية محكّمة ربع سنوية

المجلد الخامس، العدد الثاني 2025م

nilevalley.edu.sd

جامعة وادي النيل

عمادة البحث العلمي

مجلة النيل للآداب والعلوم الإنسانية

مجلة علمية محكّمة ربع سنوية

(ISSN: 1858 – 7054)

المجلد الخامس، العدد الثاني، 2025م

najah@nilevalley.edu.sd

nilevalley.edu.sd

مجلة النيل للآداب والعلوم الانسانية

مجلة علمية دورية محكّمة تصدر عن جامعة وادي النيل

رئيس مجلس الإدارة: أ. د. حسن حاج حمد الصائم- مديرجامعة وادي النيل

المشرف العام: د. أحمد الجيلي إبراهيم- عميد عمادة البحث العلمي

هيئة التحرير:

1- د. بابكر صالح محمد المدني الشريف رئيس التحرير
2- د. إيمان محمود إبراهيم عبده مدير التحرير
3- أ. د. محمد بكري محمد الحسن عضواً
4- د. محمد يحي أحمد الحاج عضواً
5- د. مرتضى البشير عثمان الامين عضواً
6- د. صلاح سليمان علي محمد عضواً
7- د. محمد أحمد عبد المجيد عضواً
8- د. معاوية عبد الرحمن محمد عضواً
9- د. مرتضى بابكر أحمد عباس عضواً

المستشارون:

1. أ. د. خليفة بابكر الحسن
2. أ. د. علي محمد شمو
3. أ. د. الحبر يوسف نور الدائم
4. أ. د. عبد الباقي عبد الغني
5. أ. د. جلال الدين بانقا أحمد
6. أ. د. عبد الماجد عبد الله الحسن

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة العدد

السادة القراء الاماجد تلتقيكم مجلة النيل للآداب والعلوم الإنسانية مجددا وبلادنا تستشرف طلائع نصر مؤزر على الطغاة الخارجين عن إرادة شعبنا الكريم في عدد اشتمل على عدد من الأوراق البحثية في مجالات نشر المجلة المختلفة، تتصدرها ورقة علمية بعنوان أثر التكامل بين تطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط وبعد العمليات الداخلية على جودة الخدمات المصرفية، وتليها ورقتين في تخصص القانون الأولى عن دور الرقابة الشرعية في ترقية وتطوير صيغة عقد الاستصناع المصرفي في القانون السوداني، والثانية عن الحماية الدستورية والقضائية لحق التقاضي في القانون السوداني، ثم تلي ذلك ورقة عن دور الذكاء الاستراتيجي في تحقيق الجودة الشاملة دراسة حالة: أكاديمية السودان لعلوم الاتصال، كما تضمن العدد أيضا دراسة في تخصص القانون عن أثر العقد الموقوف والقابل للإبطال، ثم تليها ورقة عن أشكال الوُدِّ بين الأب وبناته في الشِّعر العربِيّ القديم مِنْ العصر الجاهلي وحتَّي العصر العباسِيّ، دراسة وصفِيَّة تحليلِيَّة، كما تضمن العدد على ورقة بعنوان مواقف دول البلقان من الحرب العالمية الأولى(1914م – 1919م، واشتمل العدد كذلك علي ورقة عن تحليل المفاهيم المشتركة بين استراتيجيات التسويق وادارة جودة الخدمة في المنشآت الفندقية(دراسة تحليلية) ، تم تلي ذلك ورقة في تخصص التاريخ بعنوان الجمعيات السياسية السودانية ودورها في الحركة الوطنية (1911-1924م) أخيرا تضمن العدد ورقة بعنوان تأثير استخدام مواقع التواصل الاجتماعي على التماسك الأسري دراسة مسحية على عينة من الجمهور العام بمدينة عطبرة خلال العام 2024م.

من خلال هذه الأوراق المميزة التي تضمنها هذا العدد نأمل ان يجد القارئ الكريم ما يتطلع اليه كما يظل وعدنا قائما للقراء الكرام بتتالي اصدار اعداد المجلة مستقبلا، مع تجديد الدعوة للباحثين للتقدم بأبحاثهم الى سكرتارية المجلة

ختاما نشكر السيد مدير الجامعة ونائبه ووكيل الجامعة لم ظلوا يقدموه من دعم لامحدود كما نشكر الاخوة في مركز المعلومات بالجامعة لما يقومون به من جهد في نشر اعداد المجلة بموقع الجامعة الالكتروني.

هيئة التحرير

بسم الله الرحمن الرحيم

عن المجلة

مجلة النيل للآداب والعلوم الإنسانية مجلة علمية دورية محكمة نصف سنوية تصدر عن عمادة البحث العلمي بجامعة وادي النيل وتهدف إلى إتاحة الفرصة للباحثين لنشر إنتاجهم العلمي من الأبحاث العلمية الأصيلة في مجالات الآداب والعلوم الانسانية. تنشر المجلة الأبحاث باللغتين العربية والإنجليزية بعد تحكيمها وإقرارها من محكمين بالإضافة إلى هيئة التحرير.

اهتمامات المجلة وأبعادها

تنشر المجلة الأبحاث العلمية الأصيلة في المجالات التالية:
اللغة العربية وآدابها، اللغة الإنجليزية وآدابها، علم الاجتماع، الفلسفة، علم النفس، التاريخ، الجغرافيا، علم المكتبات والتوثيق، علوم الاتصال، علم الآثار، الشريعة والقانون، العلوم الاسلامية، المحاسبة، الاقتصاد والعلوم السياسية، العلوم الإدارية، الإحصاء التطبيقي، الدراسات السكانية، التجارة، نظم المعلومات الإدارية، المسرح والفنون.

الشروط العامة للنشر

تقبل المجلة الأوراق العلمية التي تلتزم الموضوعية والمنهجية، وتتوافر فيها الأصالة العلمية والدقة والجدية وتلتزم بقواعد النشر التالية:

1- ألّا يكون البحث قد نشر من قبل أو قدم للنشر في دورية أخري داخل أو خارج السودان.
2- يجب أن يكون البحث مكتوباً بلغة سليمة وخالياً من الأخطاء الإملائية والنحوية.
3- تقبل البحوث مكتوبة باللغة العربية او الانجليزية على ورق A4 بخط Sakkal Majalla وحجم الخط 14 في المتن. تترك مسافة 1.5 بين السطور وهوامش للصفحات بمقدار 2.5 سم في كل الاتجاهات. على ألا تزيد صفحات البحث عن 25 صفحة.
4- لهيئة التحرير حق الفحص الأوّلي للبحث ومدى الالتزام بشروط النشر وتقرير أهليته للتحكيم، أو رفضه.
5- بعد إجازة البحث من هيئة التحرير بشكل مبدئي يتم إرسال البحث للتقييم من قبل إثنين من المحكمين (أحدهما من خارج الجامعة) ولا يتم نشر البحث الّا بعد موافقة المحكمين وإجراء التعديلات التي قد يوصون بها.
6- الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين فقط، وذلك دون أدني مسؤولية على المجلة.
7- يجب أن تكون حقوق النشر كاملة للمجلة سواء بالإصدار الورقي أو الإلكتروني، ويعتبر تقديم البحث أو الورقة العلمية للنشر في المجلة بمثابة موافقة الباحث على جميع شروط النشر.

الموجهات العامة والترتيب الموضوعي لهيكل البحث

يجب أن يكون البحث مرقماً أسفل الصفحات (في الوسط) ومرتباً كما يلي:

عنوان الدراسة: يكون محدداً ومعبراً عن محتوى الدراسة ويكتب بخط 16 (نمط الخط غامق) ولا يزيد العنوان عن (15) كلمة وباللغتين العربية والإنجليزية يعكس مضمون ومحتوى الورقة العلمية بأسلوب مباشر.

أسم مؤلف الورقة: يكتب أسم/أسماء مؤلفي الورقة تحت العنوان مباشرة بخط 12 ثم تلي ذلك عناوين المؤلفين ثم رقم الهاتف المحمول والبريد الإلكتروني للباحث المسئول عن المتابعة (ممثل الباحثين).

المستخلص

يُعِد الباحث ملخصين للبحث: أحدهما باللغة العربية، والآخر باللغة الإنجليزية، على ألا تتجاوز كلمات كل واحد منهما (250) كلمة. كما يجب أن يكون المستخلص دالاً ومعبراً عن أهداف الدراسة والوسائل المستخدمة ومشتملاً على أهم النتائج والتوصيات.
يلي كل من الملخصين: العربي، والإنجليزي، كلمات مفتاحية (Keywords) لا تزيد على خمس كلمات، تعبر عن مجالات البحث.

الإطار التمهيدي للدراسة: ويشمل:

- **المقدمة**: يقوم الباحث بعرض مختصر لموضوع الورقة العلمية ومزود بخلفية عن الموضوع وعن اسباب ودوافع الكتابة فيه.
- **أهميتها العلمية والعملية**: ذلك بعرض الأهمية العلمية والعملية للدراسة.
- **أهداف الدراسة:** وتشرح بوضوح في نقاط الهدف الذي من أجله أجريت الدراسة.
- **مشكلة الدراسة:** والتي من خلالها يتطرق الباحث للأسئلة التي سيقوم بالإجابة عنها من خلال بحثه.
- **منهجية الدراسة:** وتشرح المنهج الذي بنيت عليه الدراسة مع توضيح المفاهيم الرئيسية وأنسابها وآليات البحث والوصف والتحليل ومصادر المعلومات والبيانات وفترتها الزمنية مع التعريف الدقيق لكل المتغيرات والأدوات.
- **فرضيات الدراسة**: وذلك بكتابة الفرضيات التي بنيت عليها الدراسة.
- **المصطلحات المستخدمة في الدراسة**: وتكتب في حالة استخدام مصطلحات علمية مبهمة بالنسبة لبعض القراء. ويمكن أن تشمل كذلك الكلمات المفتاحية والتي تتراوح بين ثلاث إلى خمس كلمات.
- **الدراسات السابقة**: تهدف هذه الفقرة إلى الإسترشاد بعدد وافي من الأوراق العلمية من نفس الموضوع منشورة في مجلات علمية محكمة، ويتم ترتيب الدراسات السابقة ذات الصلة حسب حداثتها ويقتطف منها الهدف والمنهج ووسائل التحليل وأهم النتائج والتوصيات مع ذكر الاسم الخير للباحث والسنة التي نشر فيها البحث (الباحثين)، وتبدأ الفقرة بجملة فعلية مثل درس عبد الله (2013) الآثار الاجتماعية لمشروع ....).

الإطار النظري للدراسة

يتم شرح لموضوع الدراسة ويشمل قواعد وأصول الدراسة.

الدراسة التطبيقية

في حالة إجراء استبانة أو جمع بيانات ثانوية يتم تحليل هذه البيانات ويفتتح هذا الجزء بعبارة واضحة تدعم أو ترفض الافتراضات الأساسية. تتم مناقشة النتائج مناقشة علمية مبنية على الإطار النظري والدراسات السابقة، بحيث تعكس تفاعل الباحث مع موضوع الدراسة.

الخاتمة: تقدم ملخصاً مختصراً للموضوع مشكلته وأهدافه وما توصل اليه من نتائج وتوصيات تكون على النحو الآتي:

النتائج: يلخص الباحث في هذا الجزء من الدراسة البيانات المجمعة ونتائج التحليل العامة مع ذكر كل النتائج ذات الصلة حتى غير المتوقعة والتأكد من صحتها.
يستخدم نظام الوحدات المتري في البحث.

مناقشة النتائج

بعد عرض النتائج يجب علي الباحث تقويمها وتفسير أثارها خاصة بالنسبة إلى الافتراضات الأصلية، هنا يكون فحص النتائج واستخلاص العبر منها والتأكيد على الجوانب النظرية أو التطبيقية بحيث يتم ربطها بطريقة معروفة ومدروسة ويتم الشرح بطريقة منطقية تقبل أو تدحض الفرضية.

التوصيات: من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج تقدم توصيات بطريقة علمية مستندة إلى تلك النتائج ويمكن أن تقدم الاقتراحات اللازمة التي تفيد الباحث المستقبلي.

الجداول والاشكال التوضيحية: يجب أن تكون الجداول والأشكال التوضيحية قابلة للتعديل والضبط. توضع الجداول والأشكال التوضيحية في المتن حسب ورودها او توضع في نهاية البحث (قبل قائمة المراجع). يجب أن يكون الجدول واضحاً ومستقلاً بذاته بحيث يفهمه القارئ دون الرجوع الى المتن، ويكون له رقم وعنوان أعلى الصفحة. يوضع رقم وعنوان الشكل التوضيحي أسفله. يجب عدم عرض النتائج نفسها على هيئة جداول وأشكال توضيحية معاً، كما يجب الإشارة الى أماكن الاشكال التوضيحية والجداول والصور في متن البحث ويجب ألا تزيد مساحة الجداول أو الرسومات أو الصور عن 12.5 سم × 18سم.

قائمة المصادر والمراجع: توضع قائمة للمراجع في نهاية البحث تشمل كل المراجع والمصادر التي ورد ذكرها في المتن.

طريقة توثيق المراجع

تعتمد المجلة في توثيق المصادر والمراجع على نظام هارفارد، ولا يقبل نظام ترقيم المراجع ولا يشار لحواشي أو مراجع أسفل الصفحات.

توثيق المراجع في المتن

يشار للمراجع في المتن في حالة النقل المباشر بطريقة: ذكر الاسم الأخير للمؤلف وسنة النشر ورقم الصفحة فقط.
مثال: (حامد، 1996، ص 145). او بدون ذكر رقم الصفحة في حالة الصياغة بعبارة الباحث.
في حالة وجود مؤلفين اثنين: يكتب الاسم الأخير للأول والاسم الأخير للثاني (سنة النشر).
مثال: (محمد والطيب، 2005، ص19).
في حالة أكثر من مؤلفين: يكتب الاسم الأخير للمؤلف الأول واخرون (سنة النشر).
مثال: (عبد الله واخرون، 1988، ص 45).

قائمة المراجع والمصادر

تكون قائمة المراجع والمصادر مرتبة هجائياً في نهاية البحث حسب الاسم الأخير للمؤلف وبخط 12على النحو التالي:
كتاب
الاسم الأخير للمؤلف، الاسم الاول ثم الثاني (سنة النشر). عنوان البحث. (رقم الطبعة غير الاولى). اسم مؤسسة النشر، مكان النشر.
مثال: الزوكة، محمد خميس (2000). جغرافيا السكان. ط2، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية، مصر.

بحث كجزء من كتاب (فصل من كتاب)

الاسم الاخير للمؤلف، اسمه الاول ثم الثاني (سنة النشر). عنوان الفصل. من كتاب: "اسم الكتاب"، اسم المحرر (رقم الطبعة غير الاولى). مؤسسة النشر، مكان النشر، حجم صفحات البحث (الاشارة إلى بداية صفحته ونهايتها).

ورقة بحثية في مجلة

الاسم الاخير للمؤلف، اسمه الاول ثم الثاني (سنة النشر). عنوان البحث. اسم المجلة، مكان النشر، رقم المجلد، رقم العدد، حجم صفحات البحث (الاشارة إلى بداية صفحته ونهايتها).
الشوابكة، يونس احمد (2012). اتجاهات طلبة العلوم التربوية نحو ثقافة المعلومات. المجلة الاردنية في العلوم والتربية، الاردن، 8 (4)، ص 315-328

في حالة أكثر من مؤلف

الاسم الأخير للمؤلف الاول، اسمه الاول ثم الثاني؛ الاسم الأخير للمؤلف الثاني، ... الخ (سنة النشر). عنوان البحث. اسم المجلة، اسم مؤسسة النشر، مكان النشر، حجم صفحات البحث (الاشارة إلى بداية صفحته ونهايتها).

بحث في أعمال مؤتمر أو ملتقى علمي

الاسم الأخير للمؤلف، اسمه الاول ثم الثاني (سنة النشر). عنوان البحث. ورقة مقدمة في مؤتمر: اسم المؤتمر، المؤسسة المنظمة، تاريخ ومكان الانعقاد. الصفحات.

رسالة ماجستير أو دكتوراه

الاسم الأخير للمؤلف، اسمه الاول ثم الثاني (السنة). عنوان الرسالة. رسالة ماجستير (او دكتوراه)، الجامعة، الدولة، الصفحات.
النتائج غير المنشورة والاتصالات الشخصية لا تضمن في المراجع بل تذكر فقط في متن البحث.
في حالة استخدام بحوث مأخوذة من الانترنت يكتب المصدر كاملا مضافا اليه المعلومات من الموقع.
يلي قائمة المراجع العربية، قائمة بالمراجع الإنجليزية، وفق ترتيبها الهجائي (باللغة الإنجليزية) حسب الاسم الأخير للمؤلف الأول، وفقاً لأسلوب التوثيق المعتمد في المجلة.

تسلم الاوراق المقدمة للنشر

يتم تسلم نسخة ورقية وأخرى الكترونية على القرص المدمج CD من البحث المقدم للنشر لرئيس هيئة التحرير او

ترسل الكترونياً على **البريد الالكتروني للمجلة:** najah@nilevalley.edu.sd

فهرس الموضوعات

افتتاحية العدد	أ
عن المجلة	ب
اهتمامات المجلة وأبعادها	ب
الشروط العامة للنشر	ب
أثر التكامل بين تطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط وبعد العمليات الداخلية على جودة الخدمات المصرفية (دراسة ميدانية على عينة من المصارف في السودان) نفيسة أزهري صالح علي وتاج الختم محمد علي نوري	**19-1**
دور الرقابة الشرعية في ترقية وتطوير صيغة عقد الاستصناع المصرفي في القانون السودان كمال الأمين محمد فضل الله	**39-20**
الحماية الدستورية والقضائية لحق التقاضي في القانون السوداني احمد النور الغالي حامد	**53-40**
دور الذكاء الإستراتيجي في تحقيق الجودة الشاملة دراسة حالة : أكاديمية السودان لعلوم الاتصال منال محمد محمود آدم	**70-54**
أثر العقد الموقوف والقابل للإبطال "دراسة مقارنة" وفاء عبد الحي عثمان علي	**84-71**
دراسة وصفِيَّة تحليلِيَّة العباسِيّ، الجاهلِيّ وحتَّى العصر أحمد المهديّ أحمد عبد الماجد	**99-85**
مواقف دول البلقان من الحرب العالمية الأولى (1914م – 1919م) حسن عوض الكريم علي حماد محمد حامدين	**109-100**
تحليل المفاهيم المشتركة بين استراتيجيات التسويق وادارة جودة الخدمة في المنشآت الفندقية (دراسة تحليلية) هاشم عوض فضل السيد و إيهاب ربيع محمد علي غابة	**119-110**
الجمعيات السياسية السودانية ودورها في الحركة الوطنية (1911-1924م) محمد أحمد محمد طه	**139-120**
تأثير استخدام مواقع التواصل الاجتماعي على التماسك الأسري (دراسة مسحية على عينة من الجمهور العام بمدينة عطبرة خلال العام 2024م) محمد يوسف إبراهيم	**163-140**

منشورات جامعة وادي النيل
مجلة النيل للآداب والعلوم الانسانية
(ISSN: 1858 – 7054)
المجلد الخامس، العدد الثاني، 2025م
http:// nilevalley.edu.sd

أثر التكامل بين تطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط وبعد العمليات الداخلية على جودة الخدمات المصرفية (دراسة ميدانية على عينة من المصارف في السودان)

نفيسة أزهري صالح علي وتاج الختم محمد علي نوري

كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة دنقلا

المؤلف : nafisa191719@gmail.com

تاريخ الاستلام: **28/10/2024** تاريخ القبول : **27/12/2024**

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التكامل بين أسلوبي التكلفة على أساس النشاط وبعد العمليات الداخلية في جودة الخدمات المصرفية. تمثلت مشكلة الدراسة في قصور الأنظمة التقليدية في مجال المحاسبة الإدارية في تحقيق متطلبات إدارات المصارف والحاجة إلى أساليب إدارية ومحاسبية حديثة الأمر الذي دعا إلى دراسة علاقة التكامل بين أسلوبي التكلفة على أساس النشاط وبعد العمليات الداخلية لتحسين جودة الخدمات المصرفية. تم استخدام المنهج الاستنباطي، المنهج الاستقرائي، المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي. خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تكامل نظام التكاليف على أساس الانشطة وبعد العمليات الداخلية وجودة الخدمات المصرفية، كما أن لدى المحاسبين بالمصارف وعياً كافياً بمفاهيم وابعاد أسلوب التكلفة على أساس النشاط وبعد العمليات الداخلية. انعكس ذلك على تطور أدائهم وانعكاسه على تحسين جودة الخدمات المصرفية. أوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها زيادة وعي متخذي القرارات بالمصارف السودانية بأساليب وتقنيات إدارة التكلفة الحديثة وأهمية التكامل بينها خاصة التكامل بين أسلوبي (ABC) وبعد العمليات الداخلية وتشجيع إدارات المصارف بها على استخدام هذه الأساليب للاستفادة من مزاياها العديدة.

كلمات مفتاحية: *الخدمات المصرفية، المحاسبة الإدارية، المصارف السودانية*

The Impact of Integration between Applying the Style of Costing on the Basis of Activity and the Internal Operations on the Quality of Bank Services

(A field study on a sample of banks in Sudan)

Nafisa Azhari S. Ali and Tagelkhatim M. Ali Nouri

Faculty of Economics and Adminstration Sciences, Dongola University

Corresponding Author: nafisa191719@gmail.com

Abstract

This study aimed to identify the role of integration between the activity-based costing method and the internal operations dimension in the quality of banking services. The problem of the study was represented in the shortcomings of traditional systems in the field of management accounting in achieving the requirements of bank administrations and the need for modern administrative and accounting methods, which called for studying the relationship of integration between the activity-based costing method and the internal operations dimension to improve the quality of banking services. The deductive approach, the inductive approach, the historical approach and the descriptive analytical approach were used. The study concluded with a set of results, including the existence of a statistically significant relationship between Integration of activity-based costing system, internal processes and quality of banking services Bank accountants also have a good understanding of the concepts and dimensions of activity-based costing. After the internal operations, this was reflected in the development of their performance and its reflection on improving the quality of services banking. The study recommended a number of recommendations, the most important of which is increasing the awareness of decision-makers about Sudanese banks. With modern cost management methods and techniques and the importance of integration between them, especially integration between the two methods (ABC). After internal operations and encouraging bank departments to use these methods to benefit fromIts several advantages.

Keywords: *banking services, management accounting, Sudanese banks*

مقدمة

تواجه بيئة الأعمال بصفة عامة والبيئة المصرفية بصفة خاصة العديد من التغيرات المتسارعة والمتلاحقة في مجال ابتكار منتجات جديدة وتقديم خدمات مميزة مما فرض على المنشآت تقديم خدمات ومنتجات عالية الجودة وبأقل تكلفة ممكنة خاصة مع ازدياد حدة المنافسة بين المنشآت.

كما أن أنظمة المحاسبة الإدارية التقليدية ومقاييسها لم تعد قادرة علي إعطاء صورة متكاملة عن الأداء التنظيمي للمنشآت إضافة لعدم قدرتها علي توفير مؤشرات ومقاييس أداء تمكن تلك المنشآت من قياس وتقييم أدائها الداخلي والخارجي على المدى القصير والطويل وفق احتياجاتها الاستراتيجية، لذلك أصبحت هنالك حاجة ماسة إلى تبني نظم حديثة للمحاسبة الإدارية كأسلوب التكلفة على أساس النشاط وبطاقة الأداء المتوازن بأبعادها الأربعة وغيرها من الأدوات التي تكون قادرة على مواكبة التغيرات في بيئة الأعمال الحديثة، وأيضاً محاولة التكامل بين الأنظمة المحاسبية والإدارية حيث يؤدي التكامل بين الأنظمة إلى تحقيق الاستفادة من مزايا كل نظام من الأنظمة المتكاملة كما يمكنها من العمل بصورة أفضل.

كما أن التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم اليوم يستوجب على المؤسسات اجراء مراجعة شاملة ودورية للأداء والاعتماد على مقاييس أداء متطورة تمكنها من قياس أدائها على جميع المستويات ومن ثم تقويمه وتحسينه. لذلك ركزت هذه الدراسة على دور التكامل بين تطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط وبعد العمليات الداخلية في جودة الخدمات المصرفية (دراسة ميدانية على عينة من المصارف في السودان).

مشكلة الدارسة:

قصور الأنظمة التقليدية في مجال المحاسبة الإدارية في تحقيق متطلبات إدارات المصارف، التي أصبحت غير مناسبة لمواجهة التغيرات في بيئة الأعمال الحديثة والحاجة إلى أساليب إدارية ومحاسبية حديثة الأمر الذي دعا إلى دراسة التكامل بين الأساليب الإدارية الحديثة للاستفادة من المزايا التي يحققها التكامل بين هذه الأساليب وقد تمت صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي: هل هنالك علاقة بين تطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط بالتكامل مع بعد العمليات الداخلية وجودة الخدمات المصرفية؟.

أهمية الدراسة

الأهمية العلمية: تعتبر هذه الدراسة محاولة لإضافة المزيد من الدراسات في مجال المحاسبة الإدارية بالإضافة إلى قلة الدراسات في هذا المجال والتي تجمع بين أكثر من أسلوب من أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة بهدف جودة الخدمات المصرفية.

الأهمية العملية: تأخذ الدراسة أهميتها من خلال تركيزها على دراسة أحدث الأساليب التكليفية والإدارية من خلال التكامل بين أسلوبي التكاليف علي أساس الأنشطة وبطاقة الأداء المتوازن المعدّلة والاستفادة من العلاقات المشتركة بينهما في تحقيق أهداف المصارف والاتجاه نحو جودة الخدمات المصرفية.

أهداف الدراسة

1. القاء الضوء على نظام تكاليف الأنشطة وكيفية تطبيقه في المصارف والتعرف على كيفية تخصيص التكاليف غير المباشرة وفقاً لنظام تكاليف الأنشطة.
2. تحديد أوجه الارتباط والتكامل بين كل بعد من أبعاد نظام تكاليف الأنشطة (تخصيص التكاليف على أساس الأنشطة، الرقابة على التكاليف) وبعد العمليات الداخلية.
3. تقديم نتائج وتوصيات تفيد إدارات المصارف السودانية في تحسين أدائها بتعزيز الاهتمام بالتكامل بين أسلوبي التكلفة على أساس النشاط وبطاقة الأداء المتوازن المعدّلة باعتبارهما من أدوات المحاسبة الإدارية الحديثة التي تساهم فيجودة الخدمات المصرفية.

فرضية الدراسة

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط بالتكامل مع بعد العمليات الداخلية وجودة الخدمات المصرفية.

منهجية الدراسة: المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة.

حدود الدراسة

الحدود المكانية: المصارف السودانية.

الحدود الزمانية: 2021م.

المحور الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: اسلوب التكلفة على أساس النشاط:

1/ مفهوم أسلوب التكلفة على أساس النشاط:

عرف أسلوب التكلفة على أساس النشاط بأنه ذلك الأسلوب الذي يقوم على فكرة أن الأنشطة التي تستهلك الموارد المتاحة هي التي تسبب التكلفة وأن المنتجات تحدث التكلفة من خلال الأنشطة التي تحتاجها لتصميم وهندسة وتصنيع وتسويق وتسليم المنتج (علي، 2003م، ص64).

أيضاً عرف نظام التكلفة على أساس النشاط بأنه ذلك النظام الذي توزع فيه التكلفة على الأنشطة التي تساهم في إنتاج المنتج مثل اختبارات الجودة وإصلاح الآلات وهندسة المنتج وتوزيع المنتجات ثم يعاد توزيعها على المنتجات لتحديد تكلفة المنتج (كمال، 2004م، ص32).

كذلك عرف بأنه تحليل لعمليات المشروع وإعطاء فكرة شاملة على هيكله الاقتصاديوليس مجرد طريقة أفضل لتحديد تكلفة المنتج وخفض التكاليف فقط، بل أن المعلومات المتولدة من هذا النظام تؤدي إلى التحسين المستمر وتخفيض أو حذف الأنشطة التي لا تضيف قيمة للعملية الإنتاجية (فخري، 2015م، ص36).

أيضا عرف بأنه منهج لتتبع التكلفة عن طريق تحديد كل الأنشطة والعمليات الأساسية وتجميع التكاليف على أساس الأنشطة المستهلكة لموارد الشركة وتخفيض أو التخلص من الأنشطة غير المضيفة للقيمة، وتحميل تكاليف الأنشطة على المنتجات على أساس محركات التكلفة المسببة لكل نشاط (محمد، 2017، ص99).

من التعريفات السابقة يستنتج الباحثان أن نظام التكلفة على أساس النشاط هو نظام يقوم بتحليل الأنشطة وذلك باستبعاد الأنشطة التي لا تضيف قيمة للمنتج، أما الأنشطة المضيفة للقيمة فيتم تحديد تكاليفها وتخصيص الموارد على الأنشطة باستخدام مسببات التكلفة بهدف الحصول على معلومات دقيقة تساعد الإدارة على الاستغلال الأمثل لمواردها.

2/أهمية أسلوب التكلفة على أساس النشاط

تنبع أهمية أسلوب التكلفة على أساس النشاط من الآتي (عطية، 2000م، ص24):

أ. تحديد الأنشطة والموارد اللازمة لتحقيق الأنشطة وتحديد مسببات التكلفة التي تؤثر في حجم ومقدار استغلال كل مورد داخل كل نشاط لتحقيق خطة أو موازنة معينة.

ب. يوفر نظام التكاليف على أساس النشاط معلومات تكليفية أكثر دقة وتتصف بالموضوعية تمكن الإدارة من اتخاذ القرارات مثل التسعير، قرارات تقديم منتج أو خدمة جديدة، تحديد مستويات الإنتاج اختيار قنوات التسويق، قرارات تتعلق بكيفية أداء الأنشطة بطرق أكثر كفاءة.

ج. قياس تكلفة المنتج بشكل أكثر دقة عن طريق قياس تكاليف الأنشطة التي يقوم بها الكيان وتحميل تلك التكاليف على المنتجات باستخدام مقاييس تعبر عن احتياجات تلك المنتجات من الأنشطة المختلفة.

د. يتيح للإدارة معرفة حجم التغيرات التي تطرأ على خدمات نشاط معين نتيجة لاتخاذ قرارات معينة مثل إدخال تحسينات على العمليات الإنتاجية، إجراء تعديل في تصميم المنتج إتباع أساليب تكنولوجيا حديثة، تغير نسبة التشكيل البيعي.

مما سبق يستنتج الباحثان أهمية أسلوب التكلفة على أساس النشاط تتمثل في تحسين أداء الخدمات المقدمة والمنتجات لأنه يوفر تصوراً عاماً لهيكل التكلفة وتحقيق الدقة في احتساب تكلفة المنتجات والخدمات كما يساعد في ترشيد توزيع موارد المنشأة وذلك بإلغاء الأنشطة عديمة المنفعة أيضاً يساعد الإدارة في تحقيق الرقابة على عناصرالتكاليف لأنه يتيح للإدارة معرفة الأسباب الرئيسية لحدوث التكاليف.

3/أهداف نظام التكلفة على أساس النشاط

يسعى نظام التكلفة على أساس النشاط إلى تحقيق الأهداف التالية (التكريتي ،2008م، ص 155):

أ. تحقيق العدالة في توزيع التكاليف غير المباشرة بين المنتجات المختلفة.

ب. تقديم معلومات مفيدة للإدارة في اتخاذ القرارات وتحديد أسباب ارتفاع التكاليف في قيمة ما.

ج. التخلص من العشوائية في توزيع التكاليف غير المباشرة بين المنتجات المختلفة.

د. يساعد إدارة المنشأة في إعطائها صورة واضحة ودقيقة عن الأنشطة المسببة للتكاليف ومن ثم معرفة نصيب المنتج من كل نشاط على حدة.

هـ. يساعد إدارة الشركة في تخفيض التكاليف من خلال تحديد الأنشطة التي تضيف قيمة للمنتوج والعمل على تقليل وتخفيض تكاليف مثل تلك الأنشطة.

و. تحديد كلفة المنتج بالدقة المطلوبة.

مما سبق يرى الباحثان أنه لضمان تحقيق الأهداف التي تم ذكرها سابقاً لأسلوب التكلفة على أساس النشاط يجب على إدارات المؤسسات وخاصة المصارف التطبيق السليم لهذا الأسلوب حتى يتم تحقيق الاستفادة المرجوة من تطبيقه.

4/خطوات تصميم وتطبيق نظام (ABC)

لتطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط هنالك عدد من الخطوات التي يجب اتباعها تتمثل في (علي، 2003م، ص363-364):

أ. تجميع الأعمال على هيئة أنشطة: يتم في هذه الخطوة التعرف على الأعمال المختلفة التي تقوم بها المنشأة وذلك بتجميع الأعمال المتشابهة في نشاط واحد بحيث يمكن استخدام مسبب واحد لتتبع تكلفة النشاط إلى المنتجات.

ب. تحديد تكلفة النشاط: وذلك بتحديد مستوى التجميع الذي يستخدمه النظام عند التقرير عن تكلفة كل نشاط أي تجميع عدد معين من الأعمال في نشاط واحد مع التقرير عن تكاليف هذه الأعمال بصورة مستقلة.

ج. تحديد مراكز الأنشطة: يقصد بمركز النشاط ذلك القطاع من العملية الإنتاجية الذي يقوم بتأدية عمل معين يخدم في تحقيق وظيفة من وظائف المنشأة وتهدف هذه الخطوة إلى تحديد كيفية إعداد تقارير التكاليف على مستوى المراكز.

د. اختيار المستوى الأول لمسببات التكلفة: يقصد بها المسببات التي تستخدم في تخصيص الموارد المتاحة على الأنشطة.

هـ. اختيار المستوى الثاني لمسببات التكلفة: ويقصد بها المسببات التي تستخدم في تخصيص وتتبعتكاليف الأنشطة على المنتجات.

مما سبق يستنتج الباحثان أن نظام التكلفة على أساس النشاطهو إطار متكامل وشامل حيث تشتمل عملية تصميمه على التحديد والتحليل العميق لكافة الأنشطة في المنشأة وتحديد تكاليف تلك الأنشطة مع محاولة ربط تلك الأنشطة بمسبباتها ومن ثم توزيع تكاليف الأنشطة على المنتجات.

5/مزايا تطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط

هنالك مجموعة من المزايا التي يحققها تطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط أهمها (الجمال و عبد الغني، 2010م، ص107):

أ.يساعد على نجاح جهود الإدارة في مجال خفض التكلفة ويتحقق من خلال عدد من الآليات أهمها تخفيض الزمن والجهد استبعاد الأنشطة غير الضرورية، اختيار الأنشطة ذات التكلفة المنخفضة، مشاركة الأنشطة، إعادة توزيع الموارد غير المستخدمة.

ب. يساعد على ترشيد التكلفة وربط نماذج مختلفة للتكلفة بنماذج أو توجهات مختلفة للربحية، كماأن هذا القياس يساعد على إمكانية ودقة قياس الإدارة لأداء الأنشطة وتحديد تشكيلة مناسبة من المخرجات.

ج. يساعد على تحديد الأحداث والأنشطة المسببة للتكلفة تحديداً دقيقاً كما يساعد على دقة تتبع التكاليف خاصة التكاليف غير المباشرة والتي تمثل في الوقت الحاضر نسبة كبيرة من التكلفة الكلية.

مما سبق يرى الباحثان أن أسلوب التكلفة على أساس النشاط يمثل نظاماً استراتيجياً يمكن من خلاله تحقيق الكثير من المنافع والمزايا حيث يساعد في تحسين أداء الأنشطة المختلفة ورسم السياسات الإنتاجية والسعرية للمنشأة كما يساعد على التحديد الدقيق للتكاليف.

6/ استخدام وتطبيق نظام التكاليف على أساس النشاط في المصارف

إن تطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط بالبنوك يساعد على التحديد الدقيق لأنشطة البنك وبالتالي التحديد السليم لتكلفة الخدمات المقدمة والتمكن من إدارة التكلفة بصوره فاعلة خاصة مع الزيادة المضطردة في التكاليف غير المباشرة بوحدات القطاع وتعاظمها بسببالتطورات المستمرة في أساليب وتقنيات التشغيل مما يستلزم تحليلاً دقيقاً للتكاليف ومحركاتها، وان توظيف أسلوب التكلفة على أساس النشاط يعمل على توفير المعلومات الملائمة في مجال إعادة التنظيم الإداري لكوادر التشغيل بالوحدات المصرفية مع إتاحة الفرصة لتحديد نقاط الاختناق ومواطن ضعف الأداء بالوحدات.

إن التطبيق السليم لأسلوب التكلفة على أساس النشاط يستلزم وضع إطار للخدمات التي يقدمها البنك مع تحديدوتصنيف الأنشطة المعززة لهذه الخدمات حتى يتسنى تحديد تكلفتها ومحركات التكلفة الملائمة وصولاً للتحديد الدقيق لتكلفة الخدمات البنكية المتعددة (احمد وآخرون، 2016م، ص64).

أيضاً لضمان تطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط بصورة سليمة لابد من الدعم المتواصل من قبل إدارة المصرف وعمل موظفي المصرف فريقاً واحداً وفي البداية يتوجب على الإدارة عمل دورات تعريفية لنظام تكاليف التكاليف المبني على الأنشطة ومن ثم عمل دورات لتطبيق هذا النظام تطبيقاً سليماً.

ويتيح تطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط بالمصارف استخدام الفرص المتاحة استخداماً أمثل ويعتبر هذا الأسلوب أداة فعالة لتقييم أداء كل فرد في المصرف ويحفز إدارة المصرف على تنويع الخدمات المقدمة للعملاء وتطويرها.

إن هذا النظام يحقق العدالة ويتخلص من العشوائية في توزيع التكاليف غير المباشرة على الخدمات المقدمة للعملاء ويحدد كلفة الخدمة المقدمة للعملاء بالدقة المطلوبة ويخفض تكلفة الخدمة المقدمة للعملاء عن طريق التركيز على الأنشطة التي تعطي قيمة مضافة والابتعاد عن الأنشطة التي لا تعطي قيمة مضافة (وشاح، 2010، ص22).

ثانياً: بعد العمليات الداخلية

يقصد ببعد العمليات الداخلية لوحدة الاعمال جميع الانشطة والفعاليات الداخلية الحيوية التي تتميز بها المنظمة عن غيرها من المنظمات والتي من خلالها يتم مقابلة حاجات الزبائن وغايات وأهداف حملة الاسهم المالكين إن الأداء الجيد لخدمات العملاء ينشأ من العمليات والقرارات والتصرفات التي تحدث داخل المنشأة ومن ثم يطلب من المديرين التركيز على العمليات الداخلية الأساسية وتحقيق التناسق بينها لإيجاد قيمة للعملاء والمساهمين (أحمد، 2017، ص27).

إن هذا البعد يركز على الإجراءات والعمليات التشغيلية الداخلية التي تمكن المنظمة من التميز والتي تعمل على تحقيق رغبات العملاء المتوقعة منها بكفاءة وفاعلية وأيضا إلى تحقيق نتائج مالية مرضية للمساهمين ويدخل في هذا الجانب الاختراعات والابتكارات التي تؤدي إلى ادخال خدمات ومنتجات جديدة تحقق رضا العملاء الحالين والجدد حيث أن هذا البعد يركز على العمليات الداخلية التي تعزز كلاًمن بعد العملاء بخلق قيمة لهم والبعد المالي بزيادة ثروة المساهمين وكذلك يركز على تحديد الحلقات التي سوف تحسن الأهداف والمساعدة على معالجة الانحرافات وتطوير الأداء والعمليات الداخلية سعياً لإرضاء العملاء والمساهمين (بهاء و ابراهيم، 2016، ص 25).

تمثل العمليات الداخلية مجموعة النشاطات التي تعطي الشركة ميزة تنافسية في السوق، ويكون ذلك من خلال مواكبة المستجدات في التكنولوجيا الحديثة مثل الصراف الآلي والفيزا كار، ويهدف بعد العمليات الداخلية إلى تحديد العمليات المهمة التي يجب أن تتفوق فيها المنظمة من خلال العمليات الداخلية التي تؤثر على رضا العملاء وبالتالي على تحقيق الأهداف المالية للمنظمة (درغام والفرا، 2018، ص48)

إن أنشطة العمليات الداخلية لمنظمة الأعمال تمر بثلاث دورات وكل دورة تعطي قيمة للزبائن وتبدأ بالدورة الأولى وتسمى (دورة الإبداع) بما يعنيه من خلق السلع والخدمات التي تلبي حاجات ورغبات المستهلكين ثم الدورة الثانية التي تسمى (دورة العمليات) والتي تعمل على ترجمة ما وضع في الدورة الأولى في صورة سلع مادية أو خدمات ثم تأتى الدورة الثالثة (خدمات ما بعد البيع) بما تشمله من وضع الضمانات للمستهلك والتركيب والصيانة إلى غير ذلك (جميل، 2013، ص 27-28).

يحتوي بعد العمليات الداخلية على أربع مجموعات من الإجراءات وهي: (أبوعجيلة، 2012، ص36- 39).

1. العمليات التشغيلية: وتمثل العمليات الأساسية واليومية في المنظمة والتي من خلالها يتم تحويل الأنشطة إلى خدمات وتقديمها للعملاء وتشمل العمليات التشغيلية الآتي:

أ. تحويل الأنشطة إلى خدمات.

ب. تقديم الخدمات للعملاء.

2. العمليات الإدارية للعملاء: وهي العمليات الخاصة بتوسع العلاقة مع العملاء وتشمل الآتي:

أ. اختيار العملاء: وتشمل تحديد الشريحة المستهدفة التي تسعى المنظمة إلى تحقيق القيمة منها واختيار العملاء الجيدين والمربحين للمنظمة وذلك عن طريق تحديد خصائص معينة في العميل مثل الدخل، العمر، الطبقة الاجتماعية، المستوى المعيشي وهي من الخصائص التي تجعل المنظمة تختار استهداف شريحة معينة من العملاء لشراء منتجاتها.

ب. جذب العملاء: ويتم جذب العملاء الجدد من خلال ايجاد قنوات للاتصال مع العملاء المستهدفين، اختيار مستوى الخدمات التي يمكن تقديمها للعملاء، تسعير الخدمات.

ج. الاحتفاظ بالعملاء: وتشمل تقديم خدمة ممتازة للعميل والاستجابة للشكاوى المقدمة وذلك بالسعي لتلبية رغبات العملاء، فعدم الاستجابة لتساؤلات العملاء والرد على شكاويهم سيؤدي إلى انخفاض عدد العملاء مما يؤدي إلى انخفاض في الولاء لخدمات المنظمة.

د. تطوير النشاطات التجارية مع العملاء: وذلك من خلال تقديم خدمات مختلفة لإرضاء عملائها وسعياً لكسب ثقتهم ويمكن تحقيق ذلك بواسطة تقديم خدمات ما بعد البيع حيث يتم تزويد العملاء بالخدمات التي يرونها مما يجعل ولاء العملاء أكبر وربحيتهم أوسع.

3. العمليات الابداعية: تتضمن العمليات الخاصة بتطوير خدمات جديدة والدخول لأسواق جديدة واستهداف شرائح جديدة من العملاء.

وتتضمن العمليات الإبداعية مجموعة من الأهداف والمقاييس وهي كما يلي:

أ. التنبؤ باحتياجات العملاء المستقبلية وتقاس من خلال الوقت الذي يقضى مع العملاء لمعرفة رغباتهم المستقبلية.

ب. تقليل الدورة الزمنية للتطوير: وتقاس من خلال معرفة عدد الخدمات الجديدة التي تم تسليمها في المواعيد المحددة.

ج. فعالية إنتاج المنتجات الجديدة: تقاس من خلال معرفة إيرادات الخدمات والانحرافات للتكاليف الحقيقية عن المقدرة.

4. العمليات التنظيمية والاجتماعية: تمثل الأهداف في بعد العمليات التنظيمية والاجتماعية آخر مجموعة في العمليات الداخلية إذ تسعى المنظمات في الحصول على حقوق الإنتاج والبيع في البلدان التي تقوم بالاستثمار فيها وذلك يتضمن الالتزام بالقوانين المحلية والدولية في البيئة التي تنشط فيها، الصحة والسلامة المهنية.

من أهم مقاييس بعد العمليات الداخلية ما يلي: (ابومارية، 2018، ص 36)

1. الجودة: حيث تعتمد عملية القياس على الكيفية التي تحدد بها المنشأة هدف الجودة ويمكن الحصول على ذلك عبر التغذية العكسية عن عدد الوحدات المعيبة.

2. التكلفة: تشتمل على المقاييس التي تتضمن معلومات عن تكلفة مكونات المنتج والتكلفة الكلية لإنتاج المنتج.

3. التوقيت: والذي يتضمن المقاييس التي توفر التغذية العكسية عبرالزمن أوالمدة من لحظة تقديم العميل لطلب شراء المنتج أو الحصول على الخدمة إلى لحظة تسليمه له.

4. إنتاجية العمليات الداخلية: والتي تقاس عن طريق تقييم الوقت المطلوب لاستكمال وإنهاء العمليات الإنتاجية للمنتج وهو مقياس كمي يعبر عن عدد الوحدات الجيدة التي يتم إنتاجها ومن ثم بيعها خلال فترة من الزمن.

مما سبق يرى الباحثانأن بعد العمليات الداخلية يساعد في الكشف عن العمليات الداخلية الأكثر تميزاً داخل المنظمة كما يساهم في تحقيق الكفاءة والفعالية في أداء تلك العمليات حيث أن تحقيق الكفاءة في العمليات الداخلية يترتب عليه تحسين في الانتاجية وتحقيق وفورات في التكاليف وبالتالي تحسين أداء المنظمة ككل.

ثالثاً: التكامل بين بعد العمليات الداخلية ونظام تكاليف الأنشطة

تشمل العمليات الداخلية عمليات التشغيل الأساسية واليومية التي تقوم بها المنظمة والتي يتم من خلالها تحويل الأنشطة إلى خدمات وتقديمها للعملاء.

إن عملية تحويل الأنشطة إلى خدمات تتم بهدف تخفيض تكاليف الخدمات بالإضافة إلى التحسين المستمر في العمليات الداخلية والاستغلال الأمثل للموارد (أبو عجيلة، 2012م: ص 36).

إن أبعاد أداء العمليات هي تلك الأبعاد التي تهدف إلى تخفيض الكلف الكلية للإنتاج وفقاً لخصائص العمليات التي تلبي حاجات الزبائن ورغباتهم من المنتجات وتقديمها لهم بالجودة المطلوبة

عند إنتاج تلك المنتجات بمرونة مناسبة تنسجم وطبيعة عمل الشركة وكذلك الالتزام بمواعيد التسليم لتلك المنتجات بوقتها المحدد فضلاً عن تطوير وتقديم منتجات جديدة تختلف عن المنتجات الحالية باستمرار (الطويل و عبد الباسط، 2014، ص 101- 102).

تحتاج المنظمات سواء الصناعية منها أو الخدمية إلى قياس أدائها لكي تعرف أين هي وأين يجب أن تكون بالمقارنة مع منافسيها ويمكن التعبير عن الأبعاد الرئيسية لأداء العمليات بلغة الجودة والتسليم والسعر (الكلفة) والمرونة، ويقاس أداء العمليات من خلال كفاءة وفاعلية عمليات تحويل الموارد المتاحة (المدخلات) إلى منتجات (المخرجات) التي تضيف قيمة لعمليات الشركة.(أكرم، 2014م، ص 121)

يوفر نظام "ABC" آلية أفضل لتعقب استهلاك الموارد الاقتصادية حيث يعمل على احكام عملية قياس التكلفة ويفرض الرقابة على كل من الموارد والأنشطة وأهداف التكلفة، كما يقوم هذا النظام بتحديد الطاقات المتاحة وآليات استغلالها، فيوضح فرص التحسين في جميع المستويات مما يؤدي إلى الحد من الإسراف في الموارد (بكوش، 2015، ص 172).

كما أن تطبيق نظام "ABC" يؤدي إلى الفهم الجيد لمسببات التكلفة ومن ثم تركيز جهود الإدارة على معرفة كيفية استهلاك وإدارة الأنشطة بكفاءة باعتبار أن المعلومات التي يوفرها النظام ناجحة ووسيلة لدعم واتخاذ أفضل القرارات الاستراتيجية حول المنتجات والعمليات والتأثير على عملية تصميم الأنشطة.

أيضاً يوفر نظام "ABC" معلومات دقيقة حول الأنشطة باستخدام مسببات التكلفة من اجل تخفيض تكاليف النشاط على أغراض التكلفة بمعنى أنه يوفر معلومات دقيقة عن التكاليف لاتخاذ القرارات الاستراتيجية من ناحية مزيج المنتجات، الموارد، التسعير، تحسين العمليات وتقييم أداء عمليات المنظمة فاستخدامه يؤدي إلى الحصول على مزايا عملية تحسين العمليات الإنتاجية ومزايا

استراتيجية والحصول على أفضل المعلومات من اجل تطوير المنتجات، الموارد، مزيج الإنتاج، إلغاء التكاليف المرتبطة بالأنشطة التي لا تضيف قيمة تحسين كفاءة العمليات الداخلية (ساحري، 2008، ص65).

كما أن نظام "ABC"يعمل على استبعاد الأنشطة التي لا تضيف قيمة مع انتقاء الأنشطة الأقل تكلفة مما يساعد على خفض التكاليف بشكل ملموس دون المساس بتقديم المنتجات والخدمات أو جودتها بالإضافة إلى تقليص الوقت والجهد المطلوبين للقيام بالنشاط وذلك من خلال إعادة هيكلة تنفيذ هذا النشاط (خلادي، 2014، ص 41-42).

إن نظام "ABC" يوفر المعلومات اللازمة لفهم سلوك التكلفة بشكل أفضل لأن تحليل الأنشطة وربطها بمسبباتها من شأنه أن يؤدي إلى فهم أفضل لكافة العمليات والعلاقات المتبادلة داخل المؤسسة الأمر الذي يسمح برقابة أفضل على التكلفة من خلال تقديمه لمعلومات مفصلة عن الأنشطة والموارد المطلوبة لتنفيذها والعلاقة السببية بينها مما يساعد المديرين على تحديد أي الأنشطة التي تتطلب المزيد من العمل والموارد (راضي و راوي، 2014، ص 87- 88).

يساهم نظام "ABC" في توفير مؤشرات الجودة وتحسينها من خلال المعلومات التي وفرها لقياس جودة كل نشاط من الأنشطة ويتم استخدام هذا النظام بنجاح لحساب تكاليف الجودة فهذا النظام يتعامل مع تكاليف الأنشطة بطريقة مفصلة مما يسمح بتحليل هذه التكاليف بصورة أكثر دقة وكفاءة، فتحديد تكلفة الأنشطة المتعلقة بالجودة (أنشطة الوقاية، أنشطة التقويم، أنشطة الفشل الداخلي والخارجي) يؤدي إلى توفير معلومات عن المناطق التي تحتاج إلى تخفيض التكاليف، والمناطق التي تحتاج إلى تحسين الجودة والأماكن ذات التكلفة الأعلى في فشل الجودة وتبرير الاستثمار في أنشطة تحسين الجودة وتخفيض التكاليف (نعمان،2017 ، ص 142).

أيضاً يساهم نظام التكلفة على أساس النشاط في توفير مؤشرات الوقت من اجل قياس الأداء ومن ثم تحسينه، فنظام "ABC" يوفر معلومات عن الوقت الذي يستنفذه كل نشاط في تنفيذ المهام المؤاكلة إليه ومقارنته بالوقت المخطط وتحديد الانحرافات ومعالجتها.

كما أن هذا النظام يقلل من وقت طرح المنتج للسوق ويخفض من التكاليف ويحسن الجودة، فمن خلال تحديد الوقت اللازم لتنفيذ كل نشاط من الأنشطة ولكل عملية ومنتج يمكن تخفيض أوقات الأنشطة التي لا تضيف قيمة للمنتج شرط الحصول على المخرجات نفسها وبمستوى الجودة نفسه، فالوقت الذي يضيف قيمة هو وقت التصنيع، أما الوقت الذي لا يضيف قيمة فهو يمثل وقتاً ضائعاً لا يخلق قيمة فهو يمثل وقتاً ضائعاً لا يخلق قيمة للمستهلك (نعمان2017م، ص 144).

رابعاً: جودة الخدمات المصرفية:

1/مفهوم جودة الخدمة المصرفية

إن عملية تعريف جودة الخدمة المصرفية عملية صعبة مقارنة بجودة السلع على اعتبار ان الخدمة المدركة الخدمة المصرفية تختلف عن تلك التي في السلع الملموسة ففي السلع يمكن للزبون تقييم السلعة قبل شرائها أما في الخدمة المصرفية يكون تقييم الزبون لجودة الخدمة على أساس عملية التقديم والمنافع التي يحصل عليها من الخدمة وطريقة تعامل موظفي المصرف مع العملاء فضلاً عن السرية والخصوصية ودقة المعلومات والسرعة في تقديم الخدمة المصرفية وغيرها.

ونظراً لأن الخدمة المصرفية تتضمن عناصر ملموسة وأخرى غير ملموسة ينبغي التميز بين المعايير الموضوعية لقياس الجودة والمعايير التي تعتمد على الاجتهاد الادراكي للزبون.

ينظر عادة إلى جودة الخدمات المصرفية من وجهة نظر داخلية وأخرى خارجية إذ تقوم وجهة النظر الأولى على أساس الالتزام بالمواصفات التي تم تصميم الخدمة المصرفية على أساسها وهي تعبر عن وجهة نظر الإدارة، فيما تركز وجهة النظر الثانية على جودة الخدمة المصرفية المدركة من قبل الزبائن.(عبد الله، 2015م، ص35).

مما سبق يمكن تعريف جودة الخدمة المصرفية بأنها قياس لمدى مستوى الجودة المقدمة مع توقعات العميل، فتقديم خدمة ذات جودة يعني في المحصلة النهائية أن تكون الخدمة متوافقة مع توقعات العملاء (محمود، 2001م، ص107).

2/أهمية جودة الخدمات المصرفية

يمكن تلخيص أهمية جودة الخدمات المصرفية في الآتي:(محمود، 20-23م، ص19)

أ. تساعد في تحقيق ميزة تنافسية للمصرف وبالتالي المحافظة على العملاء الحاليين واستقطاب عدد كبير من العملاء.

ب. تمكين المصرف من التعرف على احتياجات ورغبات العملاء مما يساهم في تطوير خدمات المصرف بما يتناسب مع احتياجات عملاءه الأمر الذي يساهم في المحافظة على الحصة السوقية للمصرف.

ج. بناء أساليب تسويقية فعالة وإقامة علاقات طويلة الأمد مع العملاء، بحيث لا تكتفي المصارف بالمحافظة على العملاء واستقطاب عملاء جدد وإنما تحويل رضا العملاء إلى ولاء للمصرف.

3/ أبعاد جودة الخدمات المصرفية:

يمكن تحديد أبعاد جودة الخدمات المصرفية في الآتي :(خوالد ،2017م، ص256)

أ. الاعتمادية: تعني القدرة على انجاز الخدمة باعتمادية ودقة وثبات.

ب. الاستجابة: استجابةالادارة لمساعدة العملاء وتزويدهم بالخدمةفوراً.

ج. المصداقية: امكانية التصديق وأمانة واستقامة المزود.

د. الكفاءة: وتعني امتلاك المهارات المطلوبة.

هـ. فهم العملاء ومعرفتهم: وضع الجهود لمعرفة العملاء والتعرف الدقيق على احتياجاتهم

و. الاتصالات: الاستماع للعملاء والمحافظة على اخبارهم باللغة التي يستطيعون فهمها.

مما سبق يرى الباحثان أن المحافظة على جودة الخدمات المصرفية يمثل عامل أساسي في بقاء المصرف واستمراره ونموه، كما يؤدي إلى زيادة الربحية وزيادة الحصة السوقية للمصرف ولتحقيق ذلك يجب على المصرف التعرف على أبعاد جودة الخدمة ووضع معايير للحكم عليها من أجل تحسينها.

الدراسات السابقة

هدفت دراسة أسعد (2009) إلى التعرف على الإطار العلمي لاستخدام نظم التكاليف الحديثة في قطاع الخدمات المينائية مع دراسة لأساليب قياس وتخصيص التكاليف المشتركة بهيئة الموانئ البحرية السودانية وتقديم نموذج علمي لقياس وتحميل التكاليف المشتركة على الخدمات المينائية باستخدام نظم التكاليف الحديثة، توصلت الدراسة إلىمجموعة من النتائج أهمها عدم ملائمة نظم التكاليف التقليدية للتطورات العالمية الحديثة، وأن النموذج المقترح الذي يعتمد على طريقة التكلفة على أساس النشاط ومفهوم الجودة الشاملة يمكن من قياس الخدمات المينائية بصورة دقيقة،أوصت الدراسة بضرورة تطبيق نظم التكاليف الحديثة في تحديد تكلفة الخدمات المينائية لضمان التخصيص والتوزيع السليم للتكاليف.

يرى الباحثان أن هذه الدراسة تتفق مع الدراسة السابقة في تناولمتغير أسلوب التكلفة على أساس النشاط والتركيز على حل مشكلة تخصيص التكاليف غير المباشرة والتي تعتبر جزءاً من الدراسة وتختلف عنها في تناول علاقة التكامل بين أسلوبي التكلفة على أساس النشاط و بعد العمليات الداخلية بهدف تحسين جودة الخدمات بالمصارف السودانية.

هدفت دراسة (Ramesh, 2010) إلى تقييم استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقويم الأداء للمشروعات الصغيرة من وجهة نظراستراتيجية التخطيط المستخدم بشكل واسع في إدارة الأعمال والمنظمات الهادفة للربح خاصة وأن رؤية هذا القطاع تقوم على أساس تعظيم العائد من الأنشطة التي تزاولها في ظل بيئة مالية واجتماعية تحافظ على استمرارية موارد تلك المشروعات حتى تستمر في تحقيق أهدافها بفضل استخدام مقاييس الأداء المالية وغير المالية، توصلت الدراسة إلى أهمية استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقويم الأداء في المشروعات بشكل عام وفي المشروعات الصغيرة بشكل خاص لما لذلك من أهمية في نمو تلك المشروعات واستمراريتها على المدى البعيد، أوصت الدراسة بضرورة تطبيق معايير بطاقة الأداء المتوازن في المشروعات الصغيرة مما يساهم بشكل كبير في تعظيم ربحية تلك المشروعات والمساعدة في نموها واستمراريتها.

يرى الباحثان أن هذه الدراسة تتفق مع الدراسة السابقة في تناول أسلوب بطاقة الأداء المتوازن وتختلف عنها في تناول علاقة التكامل بين أسلوبي التكلفة على أساس النشاط وبعد العمليات الداخلية بهدف تحسين جودة الخدمات المصرفية وقد انحصر تطبيقها على قطاع المصارف.

هدفت دراسة نضال (2012م) التعرف على كيفية استخدام نظام التكاليف على أساس النشاط في قطاع المصارف وتحديد مدى تأثيره على موضوعية قياس التكاليف واتخاذ القرارات الإدارية والرقابة على الموارد المتاحة، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن تطبيق نظام التكاليف على أساس النشاط في المصارف يؤدي إلى حساب تكلفة الخدمات المصرفية بشكل أكثردقة وموضوعية بالإضافة إلى أن تطبيق نظام التكاليف على أساس الأنشطة يوفر معلومات تفصيلية عن العمليات والخدمات المقدمة من قبل الفرع مما يساعد الإدارة على اتخاذ القرارات وبشكل يسهل من تحقيق أهدافها بصورة أكثر فاعلية كما أن نظام تكاليف الأنشطة هو الأكثر ملائمة للتطبيق في المنظمات الخدمية وذلك لأن تكاليف هذه المنظمات في الأغلب هي غير مباشرة، أوصت الدراسة بضرورة تطبيق نظام محاسبة التكاليف على أساس النشاط بما يحويه من مفاهيم وأسس مهمة تساعد في تحديد تكلفة الخدمات المصرفية بصورة أكثر موضوعية، وضرورة إنشاء قاعدة بيانات وبما يتلائم مع متطلبات نظام تكاليف الأنشطة لأجل ضمان تطبيقه بصورة صحيحة.

يرى الباحثان أن هذه الدراسة تتفق مع الدراسة السابقة في تناول متغير أسلوب التكلفة على أساس النشاطوتحقيق الدقة في تحديد تكلفة الخدمات المصرفية أيضاً تتفق معها في مجال التطبيق في قطاع المصارف مع اختلاف بيئة التطبيق، وتختلف عنها في ربط أسلوب التكلفة على أساس النشاط ببعد العمليات الداخلية من خلال الاستفادة من علاقة التكامل بينهما بهدف تحسين جودة الخدمات المصرفية.

هدفت دراسة لبنى (نعمان، 2017م): إلى التعرف على أثر نظام التكاليف على أساس الأنشطة على جودة المعلومات المحاسبية وتحسين الأداء، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن نظام التكلفة على أساس النشاط يحسن من كفاءة الأداء من خلال توفيره بيانات تكاليف أكثر دقة وملائمة تستخدم لإدارة التكاليف والايرادات لتجنب المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة نتيجة اتخاذ قرارات غير صحيحة بناءاً على بيانات تكلفة غير دقيقة كما يعتبر نظام التكاليف على أساس الأنشطة أحد أهم أساليب تحسين الأداء مما يؤدي إلى دعم القدرة التنافسية

وقد أوصت الدراسة بضرورة تطبيق نظام التكاليف على أساس الأنشطة لكونه يحسن من جودة المعلومات وذلك من خلال توفيره معلومات تتصف بالدقة والملائمة والتي يمكن على أساسها تكوين قاعدة بيانات مالية وغير مالية واضحة ومفهومة ومفصلة لكافة الأنشطة والتي تمكن الادارة من صياغة مجموعة من المؤشرات لأغراض الرقابة وتقييم الأداء وبالتالي تحسينه.

يرى الباحثان أن هذه الدراسة تتفق مع الدراسة السابقة في تناول متغير أسلوب التكلفة على أساس النشاط وتختلف عنها في ربط أسلوب التكلفة على أساس النشاط ببعد العمليات الداخلية من خلال الاستفادة من علاقة التكامل بينهما بهدف تحسين جودة الخدمات المصرفية.

المحور الثاني: الدراسة الميدانية

أولاً: إجراءات الدراسة الميدانية

1/مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من الموظفين برئاسةالمصارف السودانية والبالغ عددهم (300) موظف بمصرف كل من الادخار، الاسرة، النيل، النيلين، امدرمان الوطني، السلام، بينما تتكون عينة الدراسة منالعاملين بقسم الإدارة المالية وإدارة الجودة الشاملة وإدارة المخاطر والمدراء العامين ومديري الإدارات ورؤساء الأقسام، والبالغ عددهم (180) مفردة، تم اختيارها بطريقة عشوائية بنسبة تمثل 60% من مجتمع الدراسة.

2/ صدق وثبات أداة جمع البيانات

أداة الدراسة

استخدم الباحثان الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات اللازمة للدراسة وقد قام الباحثان بتوزيع عدد (180) استبانة تم استلام (142) منها وهي تمثل نسبة 79% من عينة الدراسة. وللتحقق من صدق وثبات الأداة تم الآتي:

أ/ الصدق والثبات الظاهري

للتأكد من مدى صلاحية (الاستبانة) ومدى قدرة عبارات الاستبانة في التعبير عن فرضيات الدراسة

فقد تم عرضها على عدد من الأكاديميين ذوي الاختصاص بمجال الدراسة، وقد قام الباحثان بإجراء التعديلات اللازمة في ضوء الملاحظات التي أبدوها عليها.

ب-الصدق والثبات الإحصائي

هو مقياس يستخدم لمعرفة درجة اتساق إجابات المبحوثين الذين شملتهم الدراسة ومدى ثبات النتائج إذا ما استخدمت هذه الأداء أكثر من مرة أو لعينة مختلفة من مجتمع الدراسة، وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح حيث كلما اقتربت النتيجة إلى الواحد الصحيح دلت على جودة أداة جمع البيانات وقبولها ومن أجود أساليب معرفة صدق أداة الدراسة هي معادلة (ألفا – كرو نباخ) ومن ثم يتم إيجاد معامل الثبات عن طريق إيجاد الجزر التربيعي لمعامل الصدق.

3/ الطرق والأساليب المستخدمة في التحليل

يستخدم الباحثان مجموعة من الأساليب الإحصائية في تحليل بيانات الدراسة وهي التكرارات، النسبالمئوية الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، اختبار (t) واختبار مربع كأي لجودة التوفيق واختبار معامل الارتباط، تحليل التباين وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

ثانياً: تحليل البيانات:

1/ تحليل البيانات الشخصية

جدول (1): خصائص عينة الدراسة

البيان	الفئات	العدد	النسبة %
العمر	اقل من 30 سنة	17	12.8
	(من 30 سنة واقل من 40 سنة)	38	28.6
	(من 40 واقل من 50 سنة)	42	31.6
	50سنة فأكثر	36	27
	المجموع	133	100
المؤهل العلمي	ثانوي	5	3.8
	جامعي	74	55.6
	فوق الجامعي	54	40.6
	المجموع	133	100.0
التخصص العلمي	محاسبة	50	37.6
	إدارة الأعمال	20	15
	اقتصاد	29	21.8
	دراسات مالية ومصرفية	19	14.3
	أخرى	15	11.3
	المجموع	133	100.0
الدرجة الوظيفية	(من التاسعة – الثامنة)	19	14.3
	(من السابعة – الخامسة)	58	43.6
	(من الرابعة –الأولى)	56	42.1
	المجموع	133	%100
سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	14	10.5
	من 5 واقل من 10 سنوات	22	16.5
	من 10 واقل من 15 سنة	28	21.1
	من 15 وأقل من 20 سنة	23	%17.3
	من 20 سنة فأكثر	46	34.6
	المجموع	133	%100
الدورات التدريبية في مجال المحاسبة الإدارية	داخلية	56	42.1
	خارجية	6	4.5
	داخلية وخارجية	40	30.1
	لا توجد	31	23.3
	المجموع	133	100.0

المصدر: إعداد الباحثان، بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

من بيانات الجدول (1) نجد أن نسبة 12.8% أعمارهم في الفئة (أقل من 30 سنة) ونسبة 28.6% أعمارهم في الفئة (30 وأقل من 40 سنة)، و نسبة 31.6% من أفراد عينة الدراسة أعمارهم في الفئة (40 وأقل من 50 سنة)، ونسبة 27% أعمارهم في الفئة (50 سنة فأكثر)، كما يوضح الجدول أيضاً أن نسبة 3.8% من المبحوثين مؤهلهم العلمي (ثانوي) ونسبة 55.6% من المبحوثين مؤهلهم العلمي (جامعي)، ونسبة 40.6% من أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي (فوق الجامعي)، كما يتضح من الجدول أن معظم المبحوثين تخصصهم (محاسبة) بنسبة 37.6% ، ونسبة 15% تخصصهم (إدارة الأعمال)، ونسبة 21.8% تخصصهم (اقتصاد)، ونسبة 14.3% تخصصهم (دراسات مالية

ومصرفية)، ونسبة 11.3%يحملون تخصصات (أخرى)، ويتبين من الجدول أيضاً أن نسبة 14.3% درجتهم الوظيفية بين (التاسعة والثامنة) ونسبة 43.6% درجتهم الوظيفية بين (السابعة والخامسة)، ونسبة 42.1% درجتهم الوظيفية بين (الرابعة والأولي).كما يتضح من الجدول أن نسبة 10.5% سنوات خبرتهم في الفئة (أقل من 5 سنوات)، ونسبة 16.5% سنوات خبرتهم في الفئة (5 وأقل من 10 سنوات)، ونسبة 21.1% سنوات خبرتهم في الفئة (10 وأقل من 15 سنة) ونسبة 17.3% سنوات خبرتهم في الفئة (15 وأقل من 20 سنة) ونسبة 34.6 % سنوات خبرتهم في الفئة (20 سنة فأكثر)، أيضاً يتضح من الجدول أن نسبة 42.1 % تم تدريبهم (داخلياً)، وأن نسبة 4.5% تم تدريبهم خارجياً وأن نسبة30.1% تم تدريبهم (داخلياً وخارجياً)، وأن نسبة 23.3% لم يتلقوا أي دورات تدريبية في مجال المحاسبة الإدارية الحديثة.

2/ تحليل البيانات الأساسية:

المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية لعبارات الدراسة الميدانية في المصارف المبحوثة:

أ. تخصيص التكاليف على أساس الأنشطة:

جدول رقم (2): المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية لعبارات تخصيص التكاليف على أساس الأنشطة

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	دلالة T الإحصائية	مستوي الأهمية
يعمل أسلوب التكلفة على أساس النشاط على الربط بين التكاليف غير المباشرة ومسبباتها بالمصارف	4.00	.651	17.706	0.000	مرتفع
تهتم إدارة المصرف بتتبع التكلفة وتحديد مراكز النشاط الخاصة بالتكاليف غير المباشرة	3.91	.933	11.245	0.000	مرتفع
يعمل المصرف على تحميل تكلفة النشاط على تكاليف الخدمات المصرفية	3.89	.804	12.728	0.000	مرتفع
تهتم إدارة المصرف بالتعرف على مسببات حدوث التكلفة	3.97	.797	14.032	0.000	مرتفع
يتم تحليل أنشطة الخدمات المصرفية إلى أنشطة مضيفة للقيمة وأنشطة غير مضيفة للقيمة	3.80	.824	11.161	0.000	مرتفع
يهتم المصرف بالأنشطة التي تضيف قيمة والتخلص من الأنشطة التي لا تضيف قيمة لتحسين كفاءة أداء الأنشطة	3.95	.928	11.864	0.000	مرتفع
يوزع المصرف التكاليف غير المباشرة باستخدام موجهات متعددة لحدوث التكلفة	3.84	.936	10.374	0.000	مرتفع

المصدر: إعداد الباحثان، بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

أظهر الجدول (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات تخصيص التكاليف على أساس النشاط، وكان أعلاها لعبارة يعمل أسلوب التكلفة على أساس النشاط على الربط بين التكاليف غير المباشرة ومسبباتها بالمصارف حيث بلغ متوسطها 4.00 بانحراف معياري651. وأدناها لعبارة يتم تحليل أنشطة الخدمات المصرفية إلى أنشطة مضيفة للقيمة وأنشطة غير مضيفة للقيمة حيث بلغ متوسطها 3.80 بانحراف معياري824.

ب. الرقابة على التكاليف باستخدام أسلوب التكلفة على أساس النشاط

جدول رقم (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات الرقابة على التكاليف باستخدام أسلوب التكلفة على أساس النشاط

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	دلالة T الإحصائية	مستوي الأهمية
يوجد نظام رقابة داخلية بالمصرف	4.29	4.29	19.978	0.000	مرتفع
استخدام نظام (ABC) يوفر مجموعة من الإجراءات الرقابية علي أنشطة المصرف المختلفة	4.00	4.00	14.457	0.000	مرتفع
تسعى إدارة المصرف إلى ربط تكلفة الخدمات المصرفية بالأنشطة للتحكم في أداء الأنشطة المختلفة	3.92	3.92	13.754	0.000	مرتفع
تهتم إدارة المصرف بالتحديد الدقيق لتكلفة كل نشاط لاختيار أفضل الطرق لتنفيذ الأنشطة	4.03	4.03	13.264	0.000	مرتفع
يحرص المصرف على تتبع التكاليف وتخطيط الموارد طبقاً لأهداف كل نشاط	4.07	4.07	15.778	0.000	مرتفع
تتوفر لدي المصرف معلومات تفصيلية عن تكلفة الأنشطة تمكنه من إحكام الرقابة على التكاليف	4.04	4.04	14.427	0.000	مرتفع
يقوم المصرف بالتأكد من أن أنشطة الرقابة على التكاليف موضوعة لتجنب المخاطر بالمصرف	4.07	4.07	15.399	0.000	مرتفع
يهتم المصرف بتحديد الموارد الفعلية والمخططة لكل نشاط لإحكام الرقابة على استخدام الموارد	4.05	4.05	14.044	0.000	مرتفع

المصدر: إعداد الباحثان، بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

أظهر الجدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات الرقابة على التكاليف على أساس النشاط، وكان أعلاها لعبارة يوجد نظام رقابة داخلية بالمصرف حيث بلغ متوسطها 4.29 بانحراف معياري 4.29 وأدناها لعبارة تسعى إدارة المصرف إلى ربط تكلفة الخدمات المصرفية بالأنشطة للتحكم في أداء الأنشطة المختلفة حيث بلغ متوسطها92 3. بانحراف معياري3.92

ج. بعد العمليات الداخلية:

جدول رقم (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات بعد العمليات الداخلية

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	دلالة T الإحصائية	مستوي الأهمية
يتم تصميم عمليات المصرف بحيث تتمتع بالمرونة الكافية لتحقيق الأهداف المنشودة	4.11	.794	16.154	0.000	مرتفع
يتم وضع مقاييس محددة للعمليات الداخلية تمّكن الإدارة من الاطلاع على وضع العمليات التشغيلية بالمصرف	4.10	.737	17.174	0.000	مرتفع
يعمل المصرف على تطوير أنظمة العمليات الداخلية واستخدام تقنية المعلومات والأنظمة الإدارية	4.08	.835	14.949	0.000	مرتفع
يعتمد المصرف برنامجاً لتبسيط الإجراءات وتقليل عدد الخطوات المتبعة لتقديم الخدمة المصرفية	4.05	.864	14.044	0.000	مرتفع
تحرص إدارة المصرف على قياس زمن أداء العمليات	3.96	.916	12.114	0.000	مرتفع

المصدر: إعداد الباحثان، بيانات الدراسة الميدانية، 2021 م

أظهر الجدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات بعد العمليات الداخلية، وكان أعلاها لعبارة يتم تصميم عمليات المصرف بحيث تتمتع بالمرونة الكافية لتحقيق الأهداف المنشودة حيث بلغ توسطها 4.11 بانحراف معياري794. وأدناها لعبارة تحرص إدارة المصرف على قياس زمن أداء العمليات حيث بلغ متوسطها 3.96بانحراف معياري916.

ثالثاً: اختبار الفرضية

تتمثل اختبار الفرضية (**هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق أسلوب التكلفة علي أساس النشاط بالتكامل مع بُعد العمليات الداخلية وجودة الخدمات المصرفية**) كالاتي:

لاختبار الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد بين المتغيرين المستقلين (أسلوب التكلفة على أساس النشاط وبُعد العمليات الداخلية) والمتغير التابع (جودة الخدمات المصرفية). يقوم هذا الاختبار على الصيغة التالية للفرضية العدمية والفرضية البديلة:

الفرضية العدمية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق أسلوب التكلفة علي أساس النشاط بالتكامل مع بُعد العمليات الداخلية وجودة الخدمات المصرفية.

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق أسلوب التكلفة علي أساس النشاط بالتكامل مع بُعد العمليات الداخلية وجودة الخدمات المصرفية.

وسيتم التعبير عن علاقة تطبيق أسلوب التكلفة علي أساس النشاط بالتكامل مع بُعد العمليات الداخلية وجودة الخدمات المصرفية بالمعادلة التالية: ($Y_{13}=b_{03}+b_{13}x_{13}+b_{23}x_{23}+e_i$)؛ حيث:

Y_{13}: المتغير التابع ويمثل جودة الخدمات المصرفية، b_{03}: قيمة الثابت،: b_{13} معامل الانحدار للمتغير المستقل الأول،: b_{23}معامل الانحدار للمتغير المستقل الثاني، x_{13}:المتغير المستقل الأول (أسلوب (ABC)) ،x_{23}:المتغير المستقل الثاني (بُعد العمليات الداخلية): حد الخطأ.

اختبار نموذج الانحدار المتعدد لأثر المتغيرين المستقلين (أسلوب التكلفة على أساس النشاط وبُعد العمليات الداخلية) في المتغير التابع (جودة الخدمات المصرفية)، موضحة بالجدول التالي:

الجدول (5): تحليل الانحدار المتعدد للعلاقة بين تكامل أسلوب (ABC) وبُعد العمليات الداخلية وجودة الخدمات المصرفية

المتغير التابع	ملخص الأنموذج (Model Summery)			تحليل التباين (ANOVA)		
	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل $AdjustedR^2$	DF درجات الحرية	F المحسوبة	دلالة F الإحصائية
جودة الخدمات المصرفية	0.649	0.422	0.413	2	47.416	0.000
				130		
				132		
	جدول المعاملات (Coefficient)					
	المتغير المستقل	قيمة درجة التأثير β	قيمة درجة التأثير B	T المحسوبة	دلالة T الإحصائية	
	الحد الثابت	-	-0.106	-0.246	0.806	
	أسلوب (ABC)	0.439	0.639	4.815	0.000	
	بُعد العمليات الداخلية	0.266	0.339	2.917	0.004	
$Y_{13} = -0.106 + 0.639\ x_{13} + 0.339\ x_{23}$						
جودة الخدمات المصرفية = (0.106-) + 0.639 * أسلوب (ABC)+ 0.339 * بُعد العمليات الداخلية						

المصدر: إعداد الباحثان، من بيانات الدراسة الميدانية ،2021م.

وضح الجدول (5) علاقة تطبيق أسلوب التكلفة علي أساس النشاط بالتكامل مع بُعد العمليات الداخلية وجودة الخدمات المصرفية إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق أسلوب التكلفة علي أساس النشاط بالتكامل مع بُعد العمليات الداخلية وجودة الخدمات المصرفية إذ بلغ معامل الارتباط (R) (0.649) عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا يعني أن هناك علاقة طردية (موجبة) متوسطة بين (تكامل أسلوب (ABC) وبُعد العمليات الداخلية) و(جودة الخدمات المصرفية)، وأن قيمة معامل التحديد (R^2) قد بلغت (0.422)، أي أن ما نسبته (42.2%) من التغيرات في جودة الخدمات المصرفية ناتج عن التغير في تطبيق أسلوب التكلفة علي أساس النشاط بالتكامل مع بُعد العمليات الداخلية بالمصارف، وأظهرت النتائج أيضاً أن معامل التحديد المعدّل ($AdjustedR^2$) هو (0.413) وهو ما يعكس المستوى الصافي لتأثير تطبيق أسلوب التكلفة علي أساس النشاط بالتكامل مع بُعد العمليات الداخلية في تحسين جودة الخدمات المصرفية أي أن ما نسبته (41.3%) من التغيرات في جودة الخدمات المصرفية بالمصارف تمثل التأثير الصافي لتطبيق أسلوب التكلفة علي أساس النشاط بالتكامل مع بُعد العمليات الداخلية في بطاقة الأداء المتوازن المعدّلة بالمصارف.

ويلاحظ الباحثان أن هناك ما نسبته (58.7%) من التغيرات في جودة الخدمات المصرفية بالمصارف ناتجة عن متغيرات أخرى لم يتم دراستها في هذا الأنموذج وتدخل ضمن متغيرات المتغير العشوائي لهذا الأنموذج مثل (أبعاد جودة الخدمة المصرفية، التكنولوجيا المستخدمة، الإبداع والابتكار).

كما أظهرت نتائج تحليل معاملات الانحدار Coefficients بأن قيمة الحد الثابت في المعادلة بلغت (0.106-) وهي ليست دالة عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، وما يؤكد عدم هذه الدلالة قيمة (T) المحسوبة والتي بلغت (0.246-) وقيمة درجة التأثير (β) المعيارية بلغت (0.439) لأسلوب (ABC) و(0.266) لبُعد العمليات الداخلية وهي دالة عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، وما يؤكد هذه الدلالة قيمة (T) المحسوبة والتي بلغت (4.815) لأسلوب (ABC) و(2.917) لبُعد العمليات الداخلية وقيمة درجة التأثير (B) (معامل خط الانحدار) بلغت (0.693) لأسلوب (ABC) و(0.339) لبُعد العمليات الداخلية وهي دالة عند مستوي دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، وما يؤكد هذه الدلالة قيمة (T) المحسوبة والتي بلغت (4.815) لأسلوب (ABC) و(2.917) لبُعد العمليات الداخلية.

وهذا يعني أنه كلما زاد الاهتمام بتطبيق أسلوب التكلفة علي أساس النشاط بالتكامل مع بُعد العمليات الداخلية بالمصارف بدرجة واحدة سوف يؤدي ذلك لزيادة في تحسين جودة الخدمات المصرفية بالمصارف بمقدار (0.693) وحدة لأسلوب (ABC) و(0.266) وحدة لبُعد العمليات الداخلية ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (47.416) وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) وهذا

يؤكد صحة قبول الفرضية ، وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية)، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص علي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق أسلوب التكلفة علي أساس النشاط بالتكامل مع بُعد العمليات الداخلية وجودة الخدمات المصرفية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

وتتفق هذه النتيجة مع نظرية تحليل الموارد في العلاقة الطردية بين تكامل أسلوب (ABC) وبُعد العمليات الداخلية وجودة الخدمات المصرفية في المصارف، وهذه النتيجة تبين أيضاً أن جودة الخدمات المصرفية في المصارف لا تتوقف علي تطبيق أسلوب (ABC) بالتكامل مع بُعد العمليات الداخلية فقط بل هنالك عوامل أخرى تؤثر في جودة الخدمات المصرفية في المصارف مثل أبعاد جودة الخدمة المصرفية (الجودة المادية، جودة المصرف، الجودة التفاعلية، جودة العمليات، جودة المخرجات، الجودة الفنية، الجودة الوظيفية والصورة الذهنية للمصرف)، التكنولوجيا المستخدمة، الإبداع والابتكار.

ولعل تفسير هذه النتيجة يتعلق بأن ارتفاع درجة التكامل والترابط بين أسلوب (ABC) وبُعد العمليات الداخلية يعزز جودة الخدمات المصرفية.

ويستنتج الباحثان من ذلك بأن المصارف التي تقوم بتطبيق أسلوب (ABC) بالتكامل مع بُعد العمليات الداخلية بفاعلية تتمكن من زيادة جودة خدماتها المصرفية بشكل أفضل من المصارف المنافسة التي لا تقوم بذلك وأن درجة تطبيق أسلوب (ABC) كانت مرتفعة، بمتوسط الحسابي (3.98) بانحراف معياري (0.545) وأن مستوى تطبيق بُعد العمليات الداخلية مرتفعاً، بمتوسط حسابي (4.06) وانحراف معياري (0.676) وأن مستوى جودة الخدمات المصرفية كان مرتفعاً أيضاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.03) بانحراف معياري (0.861).

وتميزت هذه النتيجة باختبار العلاقة المباشرة لتأثير تطبيق أسلوب التكاليف علي أساس الأنشطة (ABC) بالتكامل مع بُعد العمليات الداخلية في بطاقة الأداء المتوازن المعدّلة (MBS) في جودة الخدمات المصرفية بخلاف الدراسات السابقة والتي اختبرتها ضمناً في اختبار فرضياتها وهذه النتيجة تتفق جزئياً ونتيجة دراسة (أسعد مبارك حسين، 2009م) في أن استخدام تقنية التكلفة علي أساس النشاط تُمكِّن من قياس جودة الخدمات المينائية بصورة دقيقة في هيئة الموانئ البحرية السودانية، وتتفق ونتيجة (Ramesh, 2010) التي بينت أن استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقويم الأداء في المشروعات الصغيرة يساهم في نموها واستمراريتها على المدى البعيد، وتتفق ونتيجة (نضال رءوف أحمد، 2009م) في أن تطبيق نظام التكاليف على أساس الأنشطة يوفر معلومات تفصيلية عن العمليات والخدمات المقدمة من قبل المصرف مما يساعد الإدارة علي اتخاذ القرارات في المصارف العراقية.

المحور الثالث: الخاتمـــــة

أولاً: النتائج

1. أسلوب (ABC) يعمل على الربط بين التكاليف غير المباشرة ومسبباتها وتحديد مراكز النشاط الخاصة بها ومن ثم تحميلها على تكاليف الخدمات المصرفية، ويوفر مجموعة من الإجراءات الرقابية على أنشطة المصرف لضمان انجازها بالشكل الصحيح.
2. تطبيق نظام (ABC) أكثر ملائمة لتحديد الموارد الفعلية والمخططة لكل نشاط مما يؤدي إلى إحكام الرقابة على استخدام الموارد بدقة وتتبع تكاليف الأنشطة وتجنب المخاطر، وهو أيضاً أكثر ملائمة لتحليل أنشطة الخدمات المصرفية إلى أنشطة مضيفة للقيمة وأخرى غير مضيفة للقيمة.
3. المصارف محل الدراسة لديها تطبيق مرتفع لأسلوب (ABC) (3.98) سواء من ناحية تخصيص التكاليف على أساس النشاط (3.91) أو الرقابة على التكاليف باستخدام أسلوب (ABC) (4.06).
4. لدى المحاسبين بالمصارف وعي كافٍ بتطبيقات أسلوب التكلفة على أساس النشاط وانعكس ذلك على تطور أدائهم وانعكاسه علي تحسين أداء تلك المصارف.
5. أثبتت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق أسلوب (ABC) بالتكامل مع بُعد العمليات الداخلية وجودة الخدمات المصرفية، فكلما زاد الاهتمام بتطبيق أسلوب (ABC) بالتكامل مع بُعد العمليات الداخلية بدرجة واحدة سوف يؤدي ذلك لزيادة في تحسين جودة الخدمات المصرفية بمقدار (0.693) وحدة لأسلوب (ABC) و(0.266) وحدة لبُعد العمليات الداخلية.

6. أن جودة الخدمات المصرفية لا تتوقف على تطبيق أسلوب (ABC) بالتكامل مع بُعد العمليات الداخلية فقط بل هنالك عوامل أخرى تؤثر في جودة الخدمات المصرفية مثل أبعاد جودة الخدمة المصرفية (الجودة المادية، جودة المصرف، الجودة التفاعلية، جودة العمليات، جودة المخرجات، الجودة الفنية، الجودة الوظيفية والصورة الذهنية للمصرف)، التكنولوجيا المستخدمة، الإبداع والابتكار.
7. أن المصارف التي تقوم بتطبيق أسلوب (ABC) بالتكامل مع بُعد العمليات الداخلية بفاعلية تتمكن من زيادة جودة خدماتها المصرفية.

ثانياً: التوصيات

على ضوء النتائج التي توصلت لها الدراسة فإن الباحثان يقدمان التوصيات التالية:

1. العمل على نشر الوعي والتثقيف المحاسبي بين أفراد القيادة العليا في المصارف السودانية وتأهيل العاملين وتدريبهم بالوحدات المالية والجودة عن طريق برامج التعليم المستمر.
2. تبني مفهوم مشاركة العاملين في عملية اتخاذ القرار من خلال المقترحات الجيدة التي يقدمها العاملون في المصارف وهذا يؤدي إلى تجنب مقاومتهم للأفكار والنظم الإدارية الجديدة ومنها (MBS).
3. تبني أساليب علمية جديدة في التعامل مع العملاء وذلك لمعرفة مستوى رضاهم، وقياس النمو في عدد العملاء، لمعرفة قدرة المصرف على الاحتفاظ بعملائه خاصة المتميزين منهم واكتساب عملاء جدد.
4. ضرورة توافر الموارد المالية اللازمة وتخصيصها لاستخدام نظامي (ABC) و(MBS) وتطبيقهما.
5. زيادة وعي متخذي القرارات بالمصارف السودانية بأساليب وتقنيات إدارة التكلفة الحديثة وأهمية التكامل بينها خاصة التكامل بين أسلوبي (ABC) و(MBS) وأهميته كأحد التوجهات الحديثة للمحاسبة الإدارية، وتشجيع الإدارات المالية بها على استخدام أسلوبي (ABC) و(MBS) للاستفادة من مزاياهما العديدة، وضرورة تدريب المحاسبين على تطبيقهما.
6. العمل على تكامل وترابط نظامي (ABC) و(MBS) لأن تكامل هذين النظامين واستخدام مقاييسهما بكفاءة وفاعلية يوفر معلومات للمصرف تمكنه من اتخاذ القرارات الصحيحة لجودة الخدمات المصرفية.
7. الاعتماد على النتائج التي تم التوصل إليها كعامل أساسي في تعميق الوعي بأهمية التكامل بين تقنيتي (ABC) و(MBS) لما لها من أهمية في تحسين الأداء من حيث جودة الخدمات المصرفية وارتفاع رضا العملاء.

المصادروالمراجع

ابراهيم، كامل احمد (2015). قياس أداء مؤسسات القطاع العام في قطاع غزة باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، رسالة دكتوراه، جامعة الجنان، كلية إدارة الأعمال، لبنان.

أبو عجيلة، رمضان (2012). مدى امكانية استخدام بطاقة الاداء المتوازن لتقييم الأداء في البنوك التجارية الليبية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، الأردن.

ابوماربة، ثورة عزت (2018). تكاملية بطاقة الأداء المتوازن وادارة الجودة الشاملة وأثرها في تحقيق الميزة التنافسية في الشركات الصناعية في محافظة الخليل، رسالة ماجستير ، جامعة الخليل، فلسطين.

احمد محمد نور، شحاتة السيد شحاتة (2003). مدخل معاصر في مبادئ محاسبة التكاليف، الدار الجامعية، الاسكندرية.

احمد، أمل إبراهيم وآخرون (2016). أسلوب التكلفة على أساس النشاط ودوره في دقة قياس تكلفة الخدمات المصرفية، الخرطوم مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مجلد 17، العدد1.

أحمد، محمود أحمد (2001). تسويق الخدمات المصرفية، مدخل نظري تطبيقي، عمان، دار البركة للنشر والتوزيع.

بكوش، لطيفة (2015). مساهمة التسيير على أساس الأنشطة في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

بهاء، احمد و ابراهيم، احمد (2016). مدى إمكانية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن لتقييم اداء شبكة الاقصى الاعلامية في قطاع غزة، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، فلسطين، المجلد3.

التكريتي، اسماعيل يحي (2008). محاسبة التكاليف المتقدمة قضايا معاصرة، ط2، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع.

الجمال، رشيد و عبد الغني، محمد (2010). محاسبة التكاليف المتقدمة، الاسكندرية، الدار الجامعية.

جميل، سعد محمد (2013). استخدام بطاقة الاداء المتوازن في تقييم اداء العاملين، رسالة ماجستير، جامعة البلقاء التطبيقية، كلية الدراسات العليا، الاردن.

خلادي، رابح (2014). دور التكلفة على أساس النشاط في تحقيق الميزة التنافسية في المؤسسة الخدمية، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، الجزائر.

خوالد، أبوبكر (2017). قياس مدى توافر أبعاد جودة الخدمات المصرفية في المصارف التجارية الجزائرية الحكومية،كلية الاقتصاد والادارة،جامعة باجي مختار،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر،العدد 3.

درغام، ماهر موسى و الفرا، نهلة محمد (2018). العلاقة بين تطبيق ابعاد بطاقة الأداء المتوازن (BSC) وتعزيز الميزة التنافسية للبنوك الفلسطينية في قطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، فلسطين، المجلد 26.

راضي، ميثم و راوي، مجبل (2014). تحديد التكاليف على أساس النشاط ودوره في اتخاذ القرارات الإدارية، مجلة التقني، العراق، المجلد 22، العدد 9.

ساحري، اليزيد (2008). أهمية نظام التكلفة على أساس النشاط في تحسين مردودية المؤسسة، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر– باتنا - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.

الطويل، أكرم احمد و عبد الباسط، ندى (2014). شراء المواد بالجودة المناسبة وتطوير المنتج وأداء العمليات، عمان، دار الحامد للنشر.

عبد الله، محمد (2015). استخدام بطاقة الأداء المتوازن وأثرها في جودة الخدمات المصرفية، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،السودان.

عطية، هاشم احمد (2000). محاسبة التكاليف في المجالات التطبيقية، الاسكندرية، الدار الجامعية.

علي، احمد حسين (2003). المحاسبة الإدارية المتقدمة،الاسكندرية،الدار الجامعية.

فخري، سعيد محمد (2015). تصور مقترح لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة ABC على مصنع عصير غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، فلسطين.

محمد، بخيت محمد (2017). أنظمة التكاليف الحديثة ودورها في تحديد أساليب قياس تكلفة إنتاج الطاقة الكهرومائية بالسودان، رسالة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

موسى، أسعد مبارك حسين (2009). استخدامات نظم التكاليف الحديثة لقياس وتخصيص التكاليف المشتركة في قطاع الخدمات بالسودان، رسالة دكتوراه غير " منشورة"، جامعة النيلين، السودان.

نعمان، لبنى هاشم (2017). أثر نظام التكاليف على أساس الأنشطةعلى جودة المعلومات المحاسبية وتحسين الأداء، رسالة دكتوراه، جامعة النيلين، السودان.

وشاح، فراس محمد (2010). مدى قدرة البنية التحتية للمصارف التجارية الأردنية على تطبيق نظام تكاليف المبني على الأنشطة، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

Ramesh, B. (2010). Importance of Balanced Scorecard for Growth of sme sector. The management accountant 45(5).

منشورات جامعة وادي النيل
مجلة النيل للآداب والعلوم الانسانية
(ISSN: 1858 – 7054)
المجلد الخامس، العددالثاني،2025م
https://nilevalley.edu.sd

دورالرقابة الشرعية في ترقية وتطويرصيغة عقد الاستصناع المصرفي في القانون السوداني

كمال الأمين محمد فضل الله

كلية القانون، جامعة الجزيرة

المؤلف: Kamal elamein@gmail.com

تاريخ الاستلام: **7/8/2024** تاريخ القبول : **15/9/2024**

المستخلص

تبدو أهمية الدراسة في إن الرقابة الشرعية ذات أهمية بالغة للمصارف الإسلامية، فهي الأساس الذي قامت عليه في تقديم البديل الشرعي للمصارف الربوية، فهي ضرورة حيوية لصيغ التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية، فالرقابة الشرعية ذات أثر واضح على عمل البنوك الإسلامية في قضايا العقود المصرفية المستجدة. هدفت الدراسة لبيان دور الرقابة الشرعية وتوضيحها على المصارف الإسلامية لصيغة عقد الاستصناع المصرفي المستحدثة كبديل شرعي ادخاري ليلائم كل المستجدات المعاصرة للخدمة المصرفية لهذا العقد وتنقيته من شوائب الربا، وتقديم رؤى مستقبلية للمهتمين بهذا العقد وصناع القرار. اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الاستقرائي. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منهاحيث لاقت صيغ التمويل والاستثمار الإسلامي في العالم قبولاً ورواجاً واسعاً، وأثبتت فعالية ومرونة وفاعلية للتطبيق في الاستجابة لرغبات المستثمرين وطالبي التمويل المختلفة، نتيجة لدور الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية، ويمكن الاستفادة من عقد الاستصناع المصرفي لتوفير التمويل النقدي القائم على الاستفادة من تجميع المدخرات دون الوقوع في الربا المحرم. ويعد ابتكار صيغة عقد الاستصناع وتطويره وترقيته إحدى إسهامات المسلمين في الحضارة الإنسانية بلا توقف عن العطاء خاصة في ظل الأزمات المالية التي يشهدها العالم اليوم نتيجة لارتفاع سعر الفائدة والاستغلال والاحتكار والغش وعلى رأسها الربا. أوصت الدراسة بعدة توصيات منها: على جهات الاختصاص في المصارف الإسلامية بضرورة زيادة الاهتمام بالجانب الروحي المعنوي في نشاطات المصارف في دعم صغار المنتجين، وصغار الحرفيين، لدعم الكوارث، والتعاون على البر والتقوى والتعاون ودرء آثار الحرب وبناء المدارس والمستشفيات والمراكز التعليمية والصحية، وإيجاد قنوات الاتصال المتمثلة في توفير الأدوات الاستثمارية وترقيتها ومراقبتها حتى تصبح قادرة على اجتذاب أموال المواطنين من الإفراد والمؤسسات والشركات للمساهمة في تمويل المشروعات المختلفة التي يحتاج إليها البلد الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: *عقد، استصناع، رقابة شرعية، تمويل*

The role of Sharia supervising and developing the formula of the banking lstisna, a contract in Sudanese law

Kamal Elamin M. Fadlellah

Faculty of Law, Gezira University, Sudan

Corresponding Author: Kamal elamein@gmail.com

Abstract

The importance of the study appears to be that Sharia supervision importance to Islamic banks. It is the basis on which it stands in providing a legitimate alterative to usurious banks. lt financing and investment formulas in Islamic banks clear impact on the work of Islamic banks in emerge issues. The study aimed to demonstrate and clarify supervision over Islamic banks for the newly devils contract formula as a legitimate savings alternative developments in banking services for this contract impurities of usury and provide future visions for the contract and decision makers. The researcher in this descriptive analytical inductive approach. The study including that the Islamic financing and investment accepted and widely popular, and proved effective, for application in responding to the desires of colonists seekers, as a result of the role of Sharia supervision is possible to benefit from the baking lstisna, a cant financing based on benefiting from the accumulation falling into forbidden usury. After inventing the sits developing it and upgrading it, is one of the contra human civilization without stopping giving, especial crises that the world is witnessing today as a result interest, independence, monopoly and usury, and at recommended several recommendations, including authorities in Islamic banks should increase their ante moral aspect of the banks activities in supporting craftsmen to support disasters in and cooperation in rig and cooperation and the effects of war and building educational and health centers, and finding common represented in providing investment tools and auditor legally so that they become capable of attracting the individuals, institutions and companies contributing projects that the Islamic country tends.

Keywords: *contract, Istisna, Sharia supervision, financing.*

مقدمة

إن هوية المصرف وشخصيته الإسلامية لا تتم إلا بتميزه عن المصارف الربوية، والواجب على المصارف الإسلامية لتحقيق هذا التميز أن تتقيد بما يحل وبما يحرم من المعاملات، لكي يتطابق الاسم مع الفعل، وللرقابة الشرعية في المصارف الدور الكبير في ضمان هذا الأمر، فأصبحت البنوك الإسلامية تقوم بوظائف أساسية أهمها تمويل المشروعات الكبيرة والشاملة التي تطورت مؤسساتها فأصبحت صناعة مالية مشروعة منها عقود الاستصناع المصرفي، فكانت هنالك مؤسسات مالية في الإسلام تفي باحتياجات الأفراد والجماعات، كبيت المال واستخدام بعض الوسائل للوفاء بمتطلبات التمويل اللازم للمجتمع علي ضوء كتاب الله وسنة رسوله. فالمؤسسات المالية الإسلامية ذات رسالة اقتصادية واجتماعية، تعمل في ظل تعاليم الإسلام، فتقوم بجمع الأموال وتوظيفها في ظل ما شرعه الله من أحكام، يقول الله تعالي: ﴿**هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ**﴾ (سورة تبارك، الآية: 15).

فإن المعاملات في البنوك والمصارف الإسلامية والتجارية متعددة الطرق مختلفة المقاصد فيها الكثير من التعقيدات والملابسات التي تحتاج لرقابة شرعية لتطوير هذه المعاملات، خاصة ولاسيما في زماننا هذا، الذي خربت فيه الذمم وتنوعت فيه الحيل، وكثر الطمع، فكانت الحاجة ماسة لتطوير صيغة عقد الاستصناع المصرفي، لكل ذلك أصبحت الحاجة ماسة وضرورية لاستحداث صيغة تمويل إسلامية بديلة عن الربا تساهم في الصناعة. فكان عقد الاستصناع المصرفي لتقديمه للناس كبدائل شرعية كفيلة بتحقيق الرخاء.

أهمية الدراسة

1. الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان، ولذا فقد شاء الله سبحانه وتعالي أن تستوعب الحلول لكل المسائل المستجدة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، فالمسلمون ظلوا يتطلعون إلى البديل الإسلامي للخدمات الربوية وللرقابة الشرعية دور مهم في تطوير صيغة عقد الاستصناع وترقيته.

2. صيغة عقد الاستصناع المصرفي عن طريق الرقابة الشرعية تمثل المخرج الشرعي لتوفير السيولة النقدية للمصانع والحرفين بديلاً عما تقدمه البنوك الربوية من الإقراض الربوي المحرم بنظام الفائدة المعروف.

3. صيغة عقد الاستصناع المصرفي يؤدى دور الوسيط بين الصانع ومريد السلعة ويوفر التمويل النقدي من تجمع الأفراد دون الوقوع في الربا المحرم.

أهداف الدراسة

1. بيان ووضع آليات للتعاون بين الهيئة العليا للرقابة الشرعية والجهات التشريعية لوضع صيغة مستحدثة تلائم كل احتياجات التمويل والتطوير لصيغة عقد الاستصناع المصرفي.

2. المساهمة بالرأي وإصدار الفتاوى والتوجيهات والمشورة لتطوير وترقية صيغة عقد الاستصناع المصرفي، وذلك بغرض التعرف على المستندات والاطلاع عليها وتفتيش أعمال المصارف والمؤسسات المالية لتنقية عقد الاستصناع من شوائب الربا.

3. التعرف على الإجراءات المصرفية الشرعية ودور الرقابة الشرعية في البنوك في محاولة لتأصيلها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والقانون.

4. توضيح عمل دراسة كاملة لدور الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية لعقد الاستصناع المصرفي، وذلك بغرض تكييفه الفقهي لتحديد موقعه من الفقه الإسلامي والقانون.

5. وضع مرشد شرعي لصيغة عقد الاستصناع المصرفي الإسلامي وفق الأحكام الفقهية والقانونية، والاستفادة من النماذج المتطورة لصيغ الاستثمار..

6. تسليط الضوء على دور الرقابة الشرعية وطبيعة عملها، وما يتعلق بها، لتنقية عقد الاستصناع المصرفي وتطويره من شوائب الربا، والتعرف على عقد الاستصناع.

7. استشراق رؤية أصيلة للقضايا الإسلامية لصيغة عقد الاستصناع المصرفي المعاصر، وإبراز هذا العقد إبرازاً لعظمة الإسلام في معالجة القضايا المستجدة وبيان الأحكام الفقهية المتعلقة به.

مشكلة الدراسة

إن عدم تبلور مفهوم الرقابة في أذهان إدارة المصرف سيؤدي إلى خلق مشاكل عديدة لهذه الهيئة، خاصة عند عدم وجود منهج واضح معتمد من إدارة المصرف لأعمال الهيئة، خاصة أن صيغة عقد الاستصناع المصرفي تحتاج لمرونة كبيرة في تطبيقه باعتباره أحد البدائل الشرعية الادخارية للربا في المصارف الإسلامية. فأن ضيق اختصاصات الهيئة، سيقتصر دورها في أغلب الأحيان على صورة سؤال وجواب، ثم لا تقوم بتقويم الأخطاء وتقديم البديل الشرعي، وتصبح بذلك واجهة شرعية تكمل بقية الواجهات، لإضافة الصبغة الشرعية على المصرف، ودعاية أمام جمهور المسلمين. لذلك لابد من الاجابة عن التساؤلات الآتية:

1 - هل عدد الفقهاء المتخصصين في مجال المعاملات المصرفية والمسائل الاقتصادية الحديثة يؤدي إلى الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية بالدور المتكامل؟

2. هل هنالك تصور واضح للمسائل الاقتصادية في مجال المعاملات المصرفية للتطور السريع والكبير في المعاملات الاقتصادية وصعوبة متابعتها بالفتوى وبيان الحكم الشرعي فيها؟

3.هل هنالك استجابة سريعة لقرارات الهيئة من قبل إدارة المصرف؟ وهذا الأمر سيؤدي إلى استمرار وجود المخالفات الشرعية والاعتياد عليها من قبل الموظفين، الذي يقودنا في نهاية الأمر إلى رقابة شرعية صورية لا معنى لها.

4. ما هي الضغوط التي قد تمارسها إدارة المصرف على الهيئة لإباحة بعض التصرفات، وقد تعتمد الإدارة على عدم إلمام الهيئة الكامل بدقائق المعاملات المصرفية؟

الدراسات السابقة

1. دراسة: أحمد عبد الرحمن الزرقاء (الزرقاء، 2001م). تناولت الدراسة لعقد الاستصناع وعلاقته بالمشروع الصناعي دراسة مقارنة، حيث هدفت الدراسة للتعرف لحقيقة عقد الاستصناع الزراعي المصرفي، بينما تناولت هذه الدراسة دور الرقابة الشرعية على المصارف وأثرها في تطوير عقد الاستصناع المصرفي، فاختلفت هذه الدراسة عن الدراسة السابقة في أن الدراسة تناولت الرقابة الشرعية لخدمة عقد الاستصناع المصرفي.

2. دراسة: كمال الأمين محمد فضل الله (فضل الله، 2018م). بعنوان: التكييف الفقهي والقانوني لعقد الاستصناع وتطبيقاته المصرفية المعاصرة. تناولت الدراسة التكييف الفقهي والقانوني لعقد الاستصناع المصرفي وتطبيقاته المصرفية لتكييف عقد الاستصناع المصرفي لمعرفة موقعه من الفقه والقانون وتحديد الايجابيات والسلبيات، بينما تناولت هذه الدراسة دور الرقابة الشرعية في ترقية وتطوير هذا العقد.

3. واطلعت على بحوث متعددة، واغلبها منشورة منها بحث أحمد بلخير، عقد الاستصناع وتطبيقاته المعاصرة، دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية الجزائر، بانته. ودراسة سعد السبر، الاستصناع (المقاولات) فقه مقارن، المعهد العالي للقضاء، جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية. ودراسة محمد بن عبد الله إبراهيم الشيباني، وقفات متأنية مع عمليات التمويل في البنوك الإسلامية، التمويل عن طريق الاستصناع، مجلة البيان. ودراسة محمد سليمان الأشقر، عقد الاستصناع، بحوث فقهية معاصرة في قضايا اقتصادية معاصرة، عمان.

منهج الدراسة:اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الاستقرائي.

هيكل الدراسة: قسمت الدراسة إلى ثلاثة مباحث. ثم خاتمة اشتملت على أهم النتائج والتوصيات وذلك غلى التفصيل الآني:

المبحث الأول

مفهوم الرقابة الشرعية وضرورتها ومراحلها

المطلب الأول: ماهية الرقابةفي اللغة والاصطلاح الفقهي والقانوني

الفرع الأول: تعريف الرقابة في اللغة

الرقابة لغة (الجوهري، 1987م: ص 252) هي المحافظة والانتظار، فالترغيب يعني الحفاظ والمنتظر، فقد وردت الرقابة في القرآن الكريم بمعناها اللغوي حيث استعمل فقهاء الشريعة الإسلامية الرقابة بمعناها اللغوي فهي عندهم المحافظة و الانتظار قال تعالى:﴿كَيْفَ وَإِن

يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لاَ يَرْقُبُواْ فِيكُمْ إِلاًّ وَلاَ ذِمَّةً يُرْضُونَكُم بِأَفْوَاهِهِمْ وَتَأْبَى قُلُوبُهُمْ وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ﴾ (سورة التوبة، الآية رقم "8")قال الطبري يرقبوا الله فيكم و لا عهدً (الطبري، 1984م، 83/10).. ويقول تعالى: ﴿يا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاء وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾ (سورة النساء، الآية، رقم"1") احذروا أيها الناس ربكم في إن تخالفوه فيما أمركم وفيما نهاكم، فيحل بكم من عقوبته مالا قبل لكم به، وأن الله تعالى هو المتوحد بخلق جميع الأنام من شخص واحد (الطبري، 1984م، 86/10)

قال تعالي: ﴿لاَ يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلاًّ وَلاَ ذِمَّةً وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُعْتَدُونَ﴾ (سورة القصص، الآية "21") لا يتقى هؤلاء المشركون الذين إمرتكم أيها المؤمنون بقتلهم حيث وجدتموهم. وقال تعالى: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفاً يَتَرَقَّبُ قَالَ رَبِّ نَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ قال ابن كثير في قوله خائفاً يترقب أي يتلفت(ابن كثير،1996م ،5/ 145،) وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللّهَ لاَ يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الأَرْضِ وَلاَ فِي السَّمَاء﴾ سورة أل عمران، الآية رقم"10".وقوله تعالى: ﴿لَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾.سورة المائدة، (الآية رقم"117"). وفى السنة النبوية عن انس قال: ((إنكم لتعملون أعمالا هي أدق في أعينكم من الشعر كنا نعدها على عهد رسول الله من الموبقات)) (البخاري برقم الحديث: 6492) والمعنى أي المهلكات ((النووي، 2008م، ص29).

وبهذا يتجلى كمال المراقبة لله تعالى وتظهر اثأر العقيدة الراسخة والإيمان القوي، قال الرسول ✕ :((من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله ومن أطاع أميري فقد أطاعني ومن عصى أميري فقد عصاني)) (الصنعاني، 1421ه/399/11) فهي إيقاظ الضمير وجعله رقيبا على الإنسان في أعماله فيحثه ذلك على إتقان العمل والإخلاص فيه من غير تقصير أو تفريط لعلمه أن صاحب الأمر مطلع على سره وعلانيته قال تعالى: ﴿يعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾ (سورة غافر، أية رقم" 19").

ويمكن القولإن الرقابة لغة هي الحفظ والرعاية والانتظار. ومن أبرز معاني الانتظار: أي بمعنى انتظره، والترقب: هو الانتظار، وهو كذلك تنظر وتوقع الشيء، والرقيب هو المنتظِر. وجاءت بمعنى الحفظ والحراسة بمعنى من رقب الشيء يرقبه وراقبه مراقبة أي حرسه، والرقيب: هو الحافظ الذي لا يغيب عنه شيء، ورقيب القوم: هو الحارس الذي يشرف على مَرْقَبة ليحرسهم، فالرقيب إذاً هو الحارس الحافظ.

تعريف الرقابة في المؤسسات المالية الإسلامية: الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية والإسلامية بأنها هيئة مستقلة متخصصة دائمة تتولي فحص وتحليل الأعمال والأنظمة في جميع مراحلها في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، وكذا التحقق من مدي تنفيذ الفتاوى والأحكام الشرعية وإيجاد البدائل والصيغ المشروعة المناسبة لما هو غير شرعي (مجلة الاقتصاد الإسلامي، 1996م، ص50).

وعرفها اخر بأنها: متابعة وفحص وتحليل كافة الأعمال والتصرفات والسلوكيات التي يقوم بها الأفراد والجماعات والمؤسسات والوحدات وغيرها للتأكد من أنها تتم وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك باستخدام الوسائل والأساليب الملائمة المشروعة وبيانات المخالفات والأخطاء وتصويبها فوراً وتقديم التقارير إلى الجهات المعنية متضمنة الملاحظات والنصائح والإرشادات وسبل التطوير إلى الأفضل (شحاتة، 1981م: ص 50).

وهنالك تعريف بأنها: جميع العناصر والأنشطة الرقابية التي تستخدم للتأكد من مطابقة أعمال البنك الإسلامي للشريعة الإسلامية (شحاتة، 1981م: ص 50).

واخلص لمعنى الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية هي التأكد من مدى مطابقة أعمال المؤسسة المالية الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية حسب الفتاوى الصادرة والقرارات المعتمدة من جهة الفتوى. وبذلك تعني الرقابة الشرعية علي المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بالتحقق من تنفيذ الفتاوى الصادرة عن جهة الاختصاص، وإيجاد البدائل والصيغ المشروعة لأي أعمال تخالف أحكام الشريعة، وتساهم في الابتكارات لاستحداث أدوات مالية جديدة بديلة للربا تتماشي مع أحكام الشريعة الإسلامية. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف تقوم الرقابة الشرعية بجمع البيانات والمعلومات فتقوم بفحصها وتحليلها بغرض التأكد من صحة التنفيذ وتوجيه النصح والإرشاد والمساهمة في تطوير الأعمال المصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

تعريف الرقابة في القانون: الرقابة القانونية: تخول لصاحب السلطة إصدار القرارات اللازمة لإنجاح المشروعات، وفي ذلك المعني يحمل الوصاية من جانب سلطة أعلي تفرض حدوداً دقيقة ومعينة تؤدي إلى أهداف التنظيم الإداري الذي يتطلب الشرع (خليل، 1970: ص 172). والرقابة الشرعية في قانون تنظيم العمل المصرفي السوداني 1991م وتكونت الهيئة العليا للرقابة الشرعية بالقرار الوزاري رقم(184) لسنة

1992م (قانون تنظيم العمل المصرفي السوداني الملغى لسنة 1991م،الفصل الثاني، المادة الثامنة، الفقرة "1" "2") وذلك تمشيا مع القرارات الصادرة بإلغاء الصيغ الربوية في معاملات الدولة المالية والاقتصادية وفى طور اسلمة النظام المصرفي وإزالة كل أشكال المعاملات الربوية في المعاملات المالية في بنك السودان والمصارف والمؤسسات التي تمارس أعمالا مصرفية، وافرز لها تعديل قانون تنظيم العمل المصرفي السوداني 2003م (قانون تنظيم العمل المصرفي السوداني 2003م وزارة العدل، قوانين السودان، 12 الجزء الثاني عشر، ص82) باباً كاملاً على الآتي (قانون تنظيم العمل المصرفي السوداني الملغى لسنة 1991م، المادة الثامنة): يتولى بنك السودان الإشراف والرقابة على المصارف والمؤسسات المالية على أي شخص آخر يقوم بممارسة لكل أو أي جزء من الأعمال المصرفية يكون لبنك السودان سلطة إصدار تعليمات لأى شخص يقوم بالعمل المصرفي كلياً أو جزئياً ويجب على ذلك الشخص الالتزام بتلك التعليمات وتنفيذها (قانون تنظيم العمل المصرفي السوداني لسنة 1991م). وتمثلت أهداف الهيئة في مراقبة ومدى التزام بنك السودان والمؤسسات المالية التي تمارس أعمالاً مصرفية بتطبيق الصيغ الإسلامية والشريعة الإسلامية بالإضافة إلى تهيئة النظام المصرفي من الشوائب الربوية في المعاملات المالية والاقتصاد في إطار حكم الشريعة الإسلامية، وبما أن الهيئة العليا للرقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات المالية قامت ونشأت بالقرار الوزاري أعلاه من وزير المالية فأن فتواها واختصاصاتها ظلت محل تساؤل وربما إنكار من بعض الجهات مما استدعى إدخال فصل كامل في القانون الجديد قانون تنظيم العمل المصرفي السوداني 2003م (قانون تنظيم قانون العمل المصرفي السوداني 2003، المواد"15" "16" و"17" و"18" و"19" و"20" قوانين السودان).

ومن خلال هذه التعريفات وغيرها، ومن خلال الواقع العملي إلى أن الرقابة الشرعية بالبنوك والمؤسسات المالية تعني التأكد من مطابقة أعمال المؤسسة المالية والمصرفية لأحكام الشريعة الإسلامية حسب الفتاوى المعتمدة والمتفق عليها، وبذلك يمكن التفرقة بين الرقابة الشرعية وبين هيئة الفتوى وذلك على النحو التالي:

1. الرقابة الشرعية هي الفارق الجوهري بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية حيث تمثل للبنوك الإسلامية دون البنوك التقليدية، متابعة الروح من الجسد بالنسبة للإنسان، وبدون هذه الرقابة تصبح البنوك الإسلامية اسما على مسمى، بل تعتبر نوعا من الخداع الذي لا ينبغي ولا يجوز. إذ بدون هذا الجهاز الرقابي تصبح البنوك الإسلامية كبقية البنوك التقليدية في العالم.
2. الرقابة الشرعية من سلطات إدارة البنك، وهي بذلك تعتبر مهمة الإدارة والمتمثلة في مجلس إدارة البنك.

وبذلك تعني الرقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بالتحقق من تنفيذ الفتاوى الصادرة عن جهة الاختصاص، وإيجاد البدائل والصيغ المشروعة لأي أعمال تخالف أحكام الشريعة، وتساهم في الابتكارات لاستحداث أدوات مالية جديدة بديلة للربا تتماشي مع أحكام الشريعة الإسلامية. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف تقوم الرقابة الشرعية بجمع البيانات والمعلومات فتقوم بفحصها وتحليلها بغرض التأكد من صحة التنفيذ وتوجيه النصح والإرشاد والمساهمة في تطوير الأعمال المصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.وعليه أن مراقبة المسلم بجانب الله في الإسلام هي أدق طرق الرقابة عامة وأكثرها أحكاما على مالية الدولة بوجه خاص ومن ثم كانت مراقبة إيرادات ومصروفات الدولة في هذا المجتمع الفاصل وخاصة في مراحل تطوره الأولى، ولا تتقصى بالضرورة وجود أجهزة ودواوين متخصصة لهذا الغرض بل كان يكفي ما انزل الله في كتابه الكريم من أحكام ومبادئ عامة وتوجيهات رسوله الكريم في هذا الشأن، وبذلك يكون القرآن الكريم من الأسس الأوائل التي وضعت أسس الرقابة والتي تنقضي بان يراقب الفرد نفسه وأخاه المسلم. ويشمل ذلك المؤسسات المالية في الدولة الإسلامية سواء أكانت تجارية أم زراعية أم صناعية قال تعالى: ﴿**كنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْراً لَّهُم مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ**﴾ (سورة ال عمران، الآية رقم"110"). أما السنة النبوية فمن أحاديث وتوجيهات الرسول ✕ في هذا الشأن قال الرسول ✕ :((والذي نفسي بيدي لتأمرون بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليكونن ليبعث عليكم ثم تدعون فلا يستجاب لك))(النووي، 2008م، ص63).

فأن عقيدة المسلم تجعله يراقب نفسه مراقبة ذاتية تمنعه من الانحراف من أن يأخذ بما لا يملك من أموال الدولة بغير حق وذلك دون حاجة إلى أجهزه رقابية متخصصة، وهذه الرقابة الذاتية، أنه مأمور بأن النهى عن المنكر في أي موضوع وينهي كل من أساء التصرف في الأموال.

المطلب الثاني: ضرورة الرقابة الشرعية وأهميتها في تطوير الأعمال المصرفية الإسلامية

أن المقصود بالرقابة الشرعية في المصارف والمؤسسات المالية وضع ضوابط وأحكام شرعية مستمدة من الأدلة الشرعية، بغرض مزاولة المؤسسة لنشاطها وفق هذه الضوابط والأحكام، ثم متابعتها من صحة التطبيق، فلابد من وجود الرقابة الشرعية بالبنوك والمؤسسات الإسلامية وضرورتها، فهي ليست من ابتكارات البنوك الإسلامية بل هي امتداد لوظيفة المحتسب في الدولة الإسلامية حيث كان للمحتسب سلطات وصلاحيات على الأسواق والموازين والمكاييل. وتبدأ أهمية الرقابة الشرعية في النقاط الآتية: (جريدة أخبار اليوم، العدد (3151)، 2000م).

1. ترجع أهمية الرقابة الشرعية أيضا إلى ظهور كبيانات مالية واستثمارية غير جادة تنص نظمها الأساسية وقوانين إنشائها على أنها تعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، دون وجود رقابة تكفل التحقق من ذلك وهو أمر من شانه أن يؤدي إلى فقدان وانهيار الثقة في البنوك الإسلامية والمؤسسات الإسلامية المصرفية الجادة.

2. الواقع أن البنوك الإسلامية نشأت علي أساس الإسلام، وتقوم بتطبيق أحكام الإسلام في معاملاتها المالية سواء أكانت خدمية أم استثمارية، هذه المعاملات هي ما يطلق عليها اسم فقه المعاملات (مدكور، 1976م: ص 75م). في الإسلام واجتهد الأئمة السابقون في هذا الفقه حسب ظروف المعاملات التي واجهتهم في زمانهم، ووضعوا لها من الأسس والضوابط ما يسر علي الناس معاملاتهم المالية وتحقق مصالحهم وبما لا يخالف حكماً من أحكام الشريعة الإسلامية التي تتصف بالسعة والمرونة، ولما كانت المعاملات المصرفية في العصر الحاضر قائمة علي معاملات مالية ترتبط بالبنوك والمؤسسات المالية المختلفة، وتستحدث في كل يوم أدوات مالية جديدة لتقديم الخدمات والاستثمارات، وتحتاج هذه الأدوات والمعاملات إلي النظر فيها بمنظار الشرع فإما أن تقر المعاملة الجديدة حسب أحكام الشرع أو ترفض تماماً لمخالفتها أحكاماً أساسية في الشريعة الإسلامية، وأضف إلي ذلك أن تطبيق هذه الأعمال بما يخالف أحكام الشريعة يحتاج إلي تأكيد وتوجيه.

3. ضرورة مواكبة ضبط العمل المصرفي وحماية المخاطر شريطة الالتزام بمبادئ أحكام الشريعة الإسلامية، وهذا لا يتأتي إلا بوجود الرقابة الشرعية، فهنالك تحديات تواجه العلماء في توطين الفقه داخل الهياكل المصرفية والوظيفية حتى تواكب الصناعة المصرفية الخالية من شوائب الربا.

4. يتضمن دور تفعيل الرقابة بالمصارف في زيادة ثقة العملاء ومالكي الأسهم في أن كافة العمليات المصرفية يتم وفقا لمتطلبات الشريعة والقانون الوظيفي.

المطلب الثالث: مراحل الرقابة الشرعية واختصاصاتها وسلطاتها في القانون المصرفي السوداني

الفرع الأول: مراحل الرقابة الشرعية في المصارف والمؤسسات المالية

تمر الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية بثلاث مراحل هي (مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد (186)1996م، و العدد (204)، 1998م، ص 473).

1. الرقابة سابقة للتنفيذ: وتتمثل في المشروعات والعمليات التي تعتزم إدارة البنوك والمؤسسات المالية بتنفيذها، فتجمع البيانات والمعلومات وتعرضها على هيئة الفتاوى لتبدأ الرأي فيها قبل إقدام البنك أو المؤسسة المالية الإسلامية بتنفيذها، وإذا ما تبين مخالفتها لأحكام الشريعة الإسلامية يتم استبعادها أو تعديلها بما يتلاءم مع الأحكام الشرعية.

2. الرقابة المتزامنة مع التنفيذ: تتمثل في المتابعة الشرعية للأعمال المصرفية والمؤسسات المالية المصرفية أولاً بأول، وفي مراحل التنفيذ المختلفة للتأكد من التزام المصارف والمؤسسات المصرفية بالتطبيق الكامل للفتاوى الصادرة وتقوم في ذات الوقت بالتوجيه والتقييم لأي خطأ في الفهم يؤثر على التنفيذ ويجعله منحرفاً عن أهدافه وغاياته وعادة ما تكون هذه الرقابة لعمليات مستجدة بطبعها لأول مرة.

3. الرقابة اللاحقة: وهذا النوع من الرقابةيمثل أغلب أعمال الرقابة الشرعية إذ أن الرقابة السابقة لا تكون إلا على مشروعات أو أعمال مستجدة لم يسبق للمصرف أو المؤسسة المصرفية أن مارسها، والرقابة المتزامنة تكون أيضا مع هذه المشروعات والأعمال المستجدة والتي تطبق لأول مرة. أما اللاحقة فهي للأعمال العادية والمتكررة سواء كانت خدمية أم استثمارية، وتتولى الرقابة الشرعية فحصها ومراجعتها للتأكد من أنها تعددت طبقا للإرشادات والتوجيهات الصادرة عن الهيئة.

مما تقدم فإن أساليب الرقابة الشرعية تتعدد وتختلف ولا يقف دورها على مجرد المراجع المستندية، بل يمتد ليشمل تقييم الأداء والتحليل المالي واتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحيه تكفل أحكام الشريعة الإسلامية والقانون، وضرورة رقابة شرعية تكفل ضمان تنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية فتكون سابقة للشهر فتجمع البيانات والمعلومات وتفحصها، وتكون متزامنة مع التنفيذ. تتمثل في المتابعة الشرعية للأعمال المصرفية والمؤسسات المالية، وتكون لاحقة في الأعمال المستجدة التي لم يقم المصرف أو المؤسسة المالية بالقيام بها من قبل.

الفرع الثاني: أغراض واختصاصات الهيئة العليا للرقابة الشرعية في القانون السوداني المصرفي: يكون للهيئة الأغراض الآتية: (المواد (15) (16) (17) (18) من قانون تنظيم العمل المصرفي السوداني 2003م.)

1. إصدار الفتاوى الشرعية والتوجيهات والمشورة وذلك لتوجيه الأسس والأحكام الشرعية التي ينبني عليها النظام المصرفي والمالي.

2. متابعة سياسات وأداء بنك السودان ونشاط المصارف والمؤسسات المالية بغرض إخضاعها لأحكام وقيم الشريعة الإسلامية.

3. تنقية قوانين ولوائح ومرشد بنك السودان والمصارف والمؤسسات المالية ونشاطها من المعاملات الربوية وحيلها الظاهرة والخفية وذلك من شانه أن يؤدى إلى أكل أموال الناس بالباطل.

4. العمل مع جهات الاختصاص لوضع صيغة المعاملات الإسلامية موضع التنفيذ واستنباط صيغ تلائم كل احتياجات التمويل وتطوير أدوات تمويل تناسب السوق الأولية والثانوية للأوراق المالية، وتكون للهيئة الاختصاصات الآتية: (المادة (19)، الفصل الثالث، المادة، قانون تنظيم العمل المصرفي السوداني 2003م).

أ. النظر وإبداء الراي في المسائل التي تعرض عليها من الوزير أو المحافظ أو مديري المصارف أو المتعاملين مع المصارف والمؤسسات المالية وإصدار الفتاوى والتوجيهات والمشورة.

ب. معاونة أجهزة الرقابة الفنية في البنك والمصارف والمؤسسات المالية على أدائها معاً وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

ت. مساعدة بنك السودان والمصارف والمؤسسات المالية في وضع وتنفيذ بنك السودان والمصارف وبرامج التأهيل والتدريب بما يمكن هذه الجهات من الوصول بالعاملين فيها لمرتبة الصيرفي الفقهية.

ث. معاونة إدارات وأقسام البحوث على تطوير البحث العلمي وتشجيع النشر بما يخدم الأهداف والاختصاصات.

ج. النظر في الخلافات الشرعية التي تنشأ بين الجهات الخاضعة لأحكام هذا القانون والمتعاملين معها وإصدار الفتاوى والتوجيهات بشأنها.

ح. أي اختصاصات أخرى تراها الهيئة لازمة لتحقيق أهدافها بشرط موافقة الوزير عليها.

الفرع الثالث: سلطة وإلزامية فتوى الهيئة العليا للرقابة الشرعية في القانون السوداني المصرفي: يكون للهيئة السلطات الأتية: (المادة (20)، الفصل الثالث، من قانون تنظيم العمل المصرفي 2003.)

1. استدعاء أياً من العاملين بالمصارف والمؤسسات المالية أو المتعاملين معها إذا رأت ذلك.

2. طلب المستندات والاطلاع عليها وتفتيش أعمال المصارف مباشرة أو بواسطة البنك.

3. وتكون الفتوى الشرعية (المادة (21)، الفصل الثالث، قانون تنظيم العمل المصرفي 2003م) التي تصدرها الهيئة في أي نزاع ملزمة للبنك والمصارف والمؤسسات المالية وهذا هو الفارق الجو هرى.

واخلص لأهمية: دور الهيئة العليا للرقابة الشرعية على أعمال المصارف والمؤسسات المالية على مستوى المركز وعلى مستوى كل مؤسسة مالية كانت آم مصرفية حتى تستطيع هذه المؤسسات بالالتزام بإحكام الشريعة الإسلامية في أعمالها بعيداً عن المحظورات الشرعية الخالية من شوائب الربا وكل ما يدخل فيه الحيل الخفية في أعمالها بشرط أن تكون هذه الهيئات الشرعية هيئات مستقلة في قرارها متخصصة في أعمالها دائمة في فحصها وتحليلها لمختلف الأعمال والأنظمة للتأكد من التأكد من أنها تتم وفق أحكام الشريعة الإسلامية، مستخدمة في ذلك أحدث الوسائل التقنية الملائمة المشروعة حتى تستطيع تقديم النصح والمشورة في تطوير الأعمال المصرفية والمالية، ولا يقف دورها على هذا المنوال بل أيضا عليها متابعة هذه الإرشادات والنصائح والتحقق من مدى تنفيذ هذه الفتاوى والأحكام الشرعية والبدائل والصيغ المشروعة المناسبة لما هو غير مشروع ويتم كل ذلك في كل مؤسسة على مستوى المركز وعلى مستوى الفروع. تبقى لنا ما هي المواصفات التي ينبغي توافرها في المراقب الشرعي حتى يكون أهلاً لتولى مهام الرقابة الشرعية في المؤسسات والمصارف الإسلامية.

المبحث الثاني

مفهوم عقد الاستصناع المصرفي وأحكامه الفقهية والقانونية

المطلب الأول: تعريف عقد الاستصناع لغة واصطلاحاً

الاستصناع طلب الصنعة، والاستصناع من مادة "صنع" (ابن منظور، لسان العرب، 1414هـ، ج8، ص208.) صنعه يصنعه صنعه: عمله، استصنعه: اتخذه: مصدراً استصنع بمعنى طلب الصنعة، فيقال استصنع الشيء: أي دعا إلى صنعه واصله صنع يصنع صنعاً، والصناعة حرفة الصانع. وجاء في المصباح المنير: (الفيومي. 2021م، ص 384/1) صنعته (اصنعه) (صنعا) والاسم (الصناعة) والفاعل (صانع) والجمع (صناع) و(الصنعة) عمل الصانع.

وقد ورد لفظ "صنع" في القران عدة مرات منها قوله تعالى:﴿ **وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ.**﴾(سورة الأنبياء، الآية :80) وقوله تعالى:﴿**وَلاَ يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُواْ تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُواْ قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيباً مِّن دَارِهِمْ .....**﴾(سورة الرعد، الآية: 30) وقوله تعالى: ﴿ **وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوا إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ... ﴾**(سورة طه، الآية: 69)وقوله تعالى:﴿**... صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ**﴾(سورة النمل، آية: 88) وقوله تعالى: ﴿**فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا...**﴾(سورة المؤمنون، الآية: 27)،وغيرها من الآيات القرآنية. وفى السنة النبوية الشريفة، فأن ما تصنعه اليد يعتبر من أفضل الأعمال كما قال الرسول ✕ :(ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله وداود عليه السلام كان يأكل من عمل يده) (البخاري، 1966، ص303/4).

في الفقه الإسلامي اختلفت عبارات الفقهاء في تعريف الاستصناع في الفقه الإسلامي، ويرجع ذلك إلى اختلافهم في حقيقة عقد الاستصناع وتكييفه، حيث أدخله الجمهور ضمن السلم، أما الأحناف فعدوه عقداً مستقلاً، لكنهم اختلفوا في تعريفه، ومرجع ذلك الاختلاف إلى إدخال بعض القيود أو إخراجها. فعقد الاستصناع عند الحنفية، جاء في البدائع للكاسانهو عقد على مبيع في الذمة، وشرط عمله على الصانع، وصورة الاستصناع هي أن يقول إنسان– لصانع من خفاف أو صفار أو غيرهما: اعمل لي خفاً أو أمنية من أجيم أو نحاس من عندك بثمن كذا، وبين ما يعمل وقدره وصفته، قال الكاساني فيقول الصانع: نعم (الكاساني، 1997م، 2/5،).

وجاء في فتح القدير: الاستصناع طلب السلعة، وهو أن يقول لصانع خف أو مكعب: اصنع لي خفا طوله كذا وسعته كذا، أو دستا تسع كذا، ووزنها كذا على هيئة كذا بكذا، ويعطى الثمن المسمى أو لا يعطى شيئا، فيعقد الآخر معه (ابن الهمام، 1970: 24/6). وجاء في تحفة الفقهاء (السمرقندي، 1994م: 326/2). بقوله: هو عقد على مبيع في الذمة وشرط عمله على الصانع. وعند المالكية ورد في عقد السلم في باب السلف في الصناعات، جاء في المدونة الكبرى: هو ضرب للسلعة التي استعملها أجلا بعيداً، وجعل ذلك مضمونا على الذي يعلمها بصفة معلومة، وفى ذلك قوله" كاستصناع سيف: أي كما أن استصناع السيف والسرج سلم، سواء كان الصانع المعقود معه دائم العمل أم لا، واشترط المالكية جواز الاستصناع بشرط السلم. وقد أجمل ابن رشد الجد (أبن رشد، 1988م: 32/2) أولها: اشتراط عمل الصانع وتعيين ما يعمل منه وقال إن هذه الصورة بيع وأجرة ى الشيء المبيع، وثانيها: اشتراط عمله وعدم تعيين ما يعمل منه ى البيع والأجرة في المبيع تجوز ى بعض الحالات، وثالثها:عدم اشتراط عمل الصانع ولا ما يعمل منه وهذه الصورة حكمها حكم السلم، ورابعها: عدم اشتراط عمله وتعيين ما يعمل منه وهذا الصورة غير جائزة لتضمنها أصليين متناقضين. ولا نجد عند الشافعية بابا خاصا الاستصناع، غير أنهم يذكرونه في السلم، تطبق عليه أحكام السلم والتي من أهمها أن يكون السلم والمسلم فيه مما يجوز فيه النساء، وأن يكون الثمن غير مؤجل أجلاً طويلاً. والحال لا يختلف كثيراً عند الحنابلة، حيث لا يصح عندهم إلا بوجه السلم (بن قدامه، 2004م: 386/6)

ويذهب بعض الفقهاء المعاصرين إلى أن الاستصناع جائز وفقا للقياس والقواعد العامة، لأنه عقد معاوضة خال من الغرر (الضرير، 1967م: ص466) فعرفته الموسوعة الفقهية الكويتية (الموسوعة الفقهية الكويتية،325/3) بأنه: عقد على مبيع في الذمة شرط فيه العمل، وهذا التعريف أخذ من تعريف الكاسانى الحنفي. وعرفه أخر بأنه:عقد يشترى به في الحال شيء مما يصنع صنعا يلزم البائع بتقديمه مصنوعا بمواد من عنده بأوصاف معينة وبثمن محدود (الزرقاء، مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي، الدورة السابعة).وعرفه عدد من العلماء الباحثين المعاصرين. منهم مصطفى الزرقاء بأنه: عقد يشترى به في الحال شيء مما يصنع صنعا يلتزم البائع بتقديمه مصنوعا بمواد من عنده بأوصاف مخصوصة وبثمن محدد. وعرفه الدكتور على محي الدين القره داغى بأنه: الاستصناع هو ما إذا طلب المستصنع من الصانع صنع شيء موصوف في الذمة خلال فترة سواء كان المستصنع عين المصنوع منه بذاته أم لا، وسواء كان المصنوع منه موجودا أثناء العقد أم لا

(القرة داغى دورة مؤتمره السابع، بجدة بالمملكة العربية السعودية من (7-12) 1412هـ الموافق 9- 14 1992م. (السرخسي، 1989م: ص38/2) وذهب بعض الباحثين المعاصرين إلى تعريف الاستصناع حيث قالوا: (إنه عقد على بيع في الذمة يشترط فيه العمل على وجه مخصوص). وباستقراء التعريفات السابقة يمكن تعريف عقد الاستصناع في الفقه الإسلامي بأنه: عقد الاستصناع: عقد بيع لازم يشترى به أصلاً قابل للصنع موصوفاً في الذمة يلتزم الصانع (البائع) بتسليمه وفقا للمواصفات المطلوبة من المتصنع (المشترى) مقابل ثمن معلوم.

فالمذاهب الثلاثة في الفقه الإسلامي غير الحنفية لم تجعل الاستصناع عقدا مستقلا، وإنما جعلوه ضمن السلم، فالمالكية خصصوا جزءاً من كتاب السلم للسلم في الصناعات أو السلف في الصناعات، فأجازوه بشروط السلم، أما الشافعية والحنابلة لا يكادون يختلفون عن المالكية إلا في القليل من الفروع التطبيقية، وبذلك أجمعت على عدم جواز الاستصناع إلا بشروط السلم. وعقد الاستصناع مشروع استحسانا عند الحنفية: لتعامل الناس به على نحو مستقر دون إنكار حتى صار إجماعاً، ولان الحاجة تدعو إليه باعتبار أن الأشياء المصنوعة المتوافرة لا تفي باحتياجات الناس فيلجأن إلى الاستصناع.

المطلب الثاني: عقد الاستصناع في القانون:عقد الاستصناع في القانون الوضعي عقد لازم منذ انعقاده بناء على رأى مجلة الإحكام العدلية بقولها: الاستصناع عقد مقاولة مع أهل الصنعة على أن يعملوا شئياً فالعامل صانع والمشترى مستصنع والشيء مصنوع (السرخسي، 1989م: ص38/2)تنطبق فيه الأحكام العامة للعقد فهو ارتباط الإيجاب الصادر من المتصنع (المشترى) بقبول الطرف الأخر الصانع (البائع) بصيغة (الإيجاب والقبول)المتطابقين، على أن يتوفر المحل، ويتكون من المصنوع وهو العين الموصوفة المطلوب صنعها و(الثمن) على أن يكون معلوما علما نافيا للجهالة، وأن يكون قدراً مقطوعاً، وأن تحدد طريقة دفع الثمن نقدا أو مؤجلا كله أو مقسطا. وبذلك يعتبر عقد الاستصناع عقد مقاولة، وعرف السنهوري عقد المقاولة بأنه: (عقد المقاولة عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يصنع شئياً، أو أن يودى عملاً لقاء اجر يتعهد به المتعاقد الأخر) (السنهوري، 2009م) ولم يخرج القانون السوداني عن ذلك فقد نظم عقد الاستصناع في قانون المعاملات المدني السوداني 1984م باعتباره عقد "مقاولة (قانون المعاملات المدني السوداني 1984م، الباب الثاني عشر، المواد المادة"378" حتى المادة""، فعقد المقاولة: عقد يتعهد أحد الطرفيين بمقتضاه أن يصنع شيئا أو يودى عملا لقاء مقابل يتعهد به الطرف الآخر (قانون المعاملات المدني السوداني 1984، المادة "378")، فاشترط القانون على المقاول(الصانع) تقديم مادة العمل كلها أو بعضها (قانون المعاملات المدنية السوداني1984م، المواد"388،381") ويجب عليه إنفاذ العمل وفقا لشروط العقد. ويلتزم صاحب العمل "الصانع البائع" بتسلم مأتم من العمل متى ما أنجزه المقاول ووضعه تحت تصرفه، ويستلزم صاحب العمل "المتصنع المشترى" بدفع الأجر عند تسليم المعقود عليه (محل الصناعة).

مما تقدم يمكن تعريف عقد الاستصناع في القانون الوضعي بأنه: عقد يشترى به في الحال شيئا مما يصنع (بواسطة المشترى) صنعا يلتزم البائع(الصانع) بتقديمه مصنوعا بمواد على أن يقوم البائع (الصانع) بعملية الاستصناع بأوصاف معينة وبثمن محدد، وفى وقت محدد، وتنطبق فيه الأحكام العامة للعقد لشروط صحته وهي:

1. توافق الإيجاب والقبول لدى المتصنع والصانع.
2. أهلية المتعاقدين.
3. أن يكون المصنوع معلوم الجنس والنوع والقدر بحيث تنتفي الجهالة.
4. أن يحدد الثمن تحديدا قاطعا.
5. أن تكون مواد الصناعة من الصانع، وإن كانت من المتصنع انقلب العقد إلى إجارة.
6. ويقوم المصرف بدور الوسيط للقيام بعملية التمويل وفق الأحكام الفقهية والقانونية بعيدا عن الربا المحرم.

فالقانون لم يخرج عما قاله الفقه الإسلامي في تعريف السلم وشروطه والسلم نوع من أنواع البيوع، ويجب أن تتوفر فيه شروط البيع نفسها، وينطبق هذا على عقد الاستصناع (الفادني، 2020م: ص150.)

ليس هنالك تشريع مستقل للقانون المصرفي لا في الدول العربية ولا الدول الغربية، وهو فرع من فروع القانون التجاري، الذي لم يستقل هو بذاته كتشريع مستقل، وإنما ترك الأمر للقواعد المدنية العامة باعتباره فرعاً من فروع القانون الخاص. وفى السودان لم يعرف قانون تنظيم العمل المصرفي السوداني الاستصناع شانه شان صيغ التمويل الأخرى كما هو الحال في القوانين الوضعية المصرفية الأخرى، وإنما ترك

أحكامه للقانون المدني السوداني باعتباره من العقود الواردة على العمل باعتباره عقد مقاولة (قانون المعاملات المدنية السوداني 1984م) والقانون يعتبر الشريعة العامة لتنظيم العقود مدنية كانت أم مصرفية، واعتباره من عقود التمويل للعملاء في قائمة عقود البيوع التي يطلب فيها المشترى من البائع أن يصدقه فيما قامت به عليه السلعة أو البضاعة ثم يبنى عرضه على قبول البائع أي إن المشترى يأمن البائع في إخباره بتكلفة الشيء المراد شراؤه، ومثل هذه العقود تحتاج إلى اعتمادات أو خطابات ضمان من المصرف، حسبما يحدده بنك السودان والتي لا يتعارض مع حكم شرعي(قانون تنظيم العمل المصرف 1991م، المادة"3"). ويعتبر الاستصناع للمصارف خطوة رائدة لتنشيط الحركة الاقتصادية في البلد، وذلك إما ان بكون المصرف صانعاً، أو بكونه مستصنعاً. أما كونه صانعاً: فإنه يتمكن على أساس عقد الاستصناع من دخول عالم الصناعة والمقاولات بآفاقهما الرحبة، كصناعة السفن والطائرات والبيوت والطرق، وغير ذلك، حيث يقوم المصرف بذلك من خلال أجهزة إدارية مختصة بالعمل الصناعي في المصرف؛ لتصنع الاحتياجات المطلوبة للمستصنعين (الأشقر، 2004م: ص 172) وأما كونه مستصنعاً، فبتوفير ما يحتاجه المصرف من خلال عقد الاستصناع مع الصناعيين والذي يوفر لهم التمويل المبكر، ويضمن تسويق مصنوعاتهم، ويزيد من دخل الأفراد، مما يزيد من رخاء المجتمع بتداول السيولة المالية بين أبناء البلد. وهناك حالة ثالثة، وهي أن يكون المصرف صانعاً ومستصنعاً في الوقت نفسه، وهو ما يسمى الاستصناع الموازي التمويلي.

المطلب الثالث: أنواع الاستصناع في القانون

الاستصناع الموازي: قبل أن نتحدث عن أهم أنواع الاستصناع المصرفي لابد من معرفة ما هو الاستصناع الموازي. فهو عقد استصناع يبرم المصرف عقد استصناع بصفته صانعاً مع عميل يريد صنعة معينة، فيجرى العقد على ذلك، وتتعاقد المؤسسة مع عميل آخر باعتبارها مستصنعاً، فتطلب منه صناعة المطلوب بالأوصاف نفسه. والغرض من الاستصناع الموازي: بناءً على التغير الكبير الذي يحدث في المجتمعات، ونظرا للحاجة الكبيرة لدعم الاقتصاد بمشاريع ضخمة وبرؤوس أموال كبيرة، فقد أصبح عقد الاستصناع من العقود ذات الأهمية الكبيرة للمصارف تلبية لاحتياجات ورغبات الجماعات والأفراد، والتي لا يمكن تمويلها بعقود البيوع الأخرى وذلك من خلال تصنيع السلع وسداد الثمن مؤجلاً أو على أقساط، وفقاً لقدرات المستصنِع وموافقة الصانع على ذلك. وحكم الاستصناع الموازي: الاستصناع الموازي بالصورة السابقة جائز، لأنهما عقدان مختلفان، وقد سبق بيان أن الاستصناع عقد لازم، فعلى هذا يصح العقد في الجهتين، ولا ضرر على أحدهما، وذلك لأنه المعقود عليه هو العين كما سبق ترجيحه، وأما العمل فهو تابع، وأن الصانع لو أتى بالصنعة نفسها من آخر فإن ذلك يصح، ويلزم المستصنع قبولها ما لم يصرح باشتراط أن تكون من عمل الصانع، أو أن تقوم قرينة باشتراط ذلك، والغالب في الاستصناع الموازي أن العميل يعلم أن المصرف لا يصنع ذلك الشيء بل يستصنعه عند جهة أخرى، وحينئذ يكون الاستصناع جائزاً. وشروط الاستصناع الموازي: اشترط أهل العلم شروطاً خاصة بالاستصناع الموازي إضافة إلى شروط الاستصناع العادي وذلك لئلا يكون الاستصناع الموازي حيلة إلى الربا، ومن تلك الشروط:

1. أن يكون عقد المصرف مع المستصنع منفصلاً عن عقدها مع الصانع.
2. أن يمتلك المصرف السلعة امتلاكاً حقيقياً، ويقبضها قبل بيعها على المستصنع.
3. أن يتحمل المصرف نتيجة إبرامه عقد الاستصناع بصفته صانعاً كل تبعات المالك، ولا يحق له أن يحولها إلى العميل الآخر في الاستصناع الموازي

وأهم أنواع الاستصناع المصرفي نوعان هما

أهم أنواع الاستصناع المصرفي نوعان هما: (الزرقاء، 2001م: ص49)، (دنيا، 2003م)، (الأشقر، 2004م: ص 173- 175).

1. الاستصناع في التمويل العقاري: يمكن تطبيق الاستصناع في التمويل العقاري في عدة تطبيقات مختلفة، كبناء المساكن والعمائر وغيرها، وذلك ببيان موقعها والصفات المطلوبة فيها، كما يمكن أن يكون الاستصناع في تخطيط الأراضي وإنارتها وشق الطرق فيها وتعبيدها، وغير ذلك من المجالات العقارية والتي يمكن الاستفادة من الاستصناع فيها.

2. **الاستصناع في التمويل الصناعي:** يمكن الاستفادة من عقد الاستصناع بتطبيقه في المجال الصناعي باختلاف أشكاله وأنواعه، كصناعة الطائرات والمركبات السفن مما يمكن ضبطه بالمقاييس والصفات، وكذلك: صناعة الآلات المختلفة، بل وحتى القطع الصغيرة في الآلات، وذلك بدلاً من استيرادها من البلاد الأجنبية بقيم باهظة مع مشقة النقل وتكلفته العالية، خاصة وأن في الاستصناع الداخلي تحريكاً

للنشاط الاقتصادي، وإبقاء للسيولة المالية بين أبناء المجتمع، والاستفادة من الطاقات المختلفة وتوظيفها في مجالها المناسب (الزحيلي، 1984م).

عليه يمكن تعريف عقد الاستصناع المصرفي في القانون بأنه: عقد يشترى به في الحال شيئا مما يصنع (بواسطة المشترى) صنعا يلتزم البائع(الصانع) بتقديمه مصنوعا بمواد بواسطة طرف ثالث وسيط هو المصرف بتقديم التمويل اللازم على أن يقوم البائع (الصانع) بعملية الاستصناع بأوصاف معينة وبثمن محدد، وفى وقت محدد، وتنطبق على عقد الاستصناع المصرفي الأحكام العامة للعقد.

وتتضح أهمية عقد الاستصناع المصرفي بالحاجة العظيمة إليه في الحياة البشرية، **قال تعالى: (...نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ)** (سورة الزخرف، آية: 32). فإن المستصنع المصرفي محتاج لمن يصنع له حاجته بالشكل الذي يريد، والصانع محتاج إلى المال الذي يأخذه مقابل صنعته ليستعين به على مصارف الحياة هذا على وجه الإجمال، وأما على التفصيل فالاستصناع أهمية كبيرة تتضح فيما يلي:

(1) من جهة الصانع: فبالرفق في كون ما يصنعه جرى بيعه مسبقاً، وتحقق أنه ربح فيه، وعرف مقدار ربحه، فهو يعمل بطمأنينة، وعلى هدى وبصيرة، أما بغير عقد الاستصناع فإن الصانع قد يحتاج إلى مدة لتسويقه وربما يخسر خسائر كبيرة على حفظه لحين البيع، وقد تكسد البضاعة فتكون الخسارة مضاعفة من جهة العمل ومن جهة المواد.

(2) من جهة المستصنع: فبكونه يحصل على ما يريد بالصفة والنوع الذي يريد، فلا يضطر لشراء ما قد لا يناسبه من البضائع الجاهزة، بل إن بعض الأمور لا توجد جاهزة بل لا بد من طلب صنعها من الصانع فتصنع حسب الطلب، كبعض البيوت والأبنية، كما أن المستصنع يكون مطمئناً بالاستصناع لكونه يتابع الصنع بنفسه، فيتأكد من عدم وجود غرر أو تدليس في المصنوع، مما يجعله مرتاح النفس مطمئناً.

(3) من جهة المجتمع: فبالاستصناع تتحرك الأموال من جهة إلى أخرى مما ينعش الحركة الاقتصادية في البلد، ولذلك يدعو كثير من الاقتصاديين المسلمين إلى أهمية جعل أطراف الاستصناع من المسلمين لتنعش اقتصادهم وتزيد من مصادر دخلهم ، كما أن فيه تفريغاً لأصحاب التخصصات في تخصصاتهم ، فلو أن العالم أراد أن يبني بيتاً ولم يجد من يصنع له، لكان في ذلك ضرر كبير على المجتمع بإشغال هذا العالم مما يحرم المجتمع من علمه ونفعه، ومثل ذلك الطبيب والمفكر وغيرهم (البدران، 1984م: ص 148-149، دنيا، 2004م: ج 7 صفحة 57-59 ، الثبيتي، 1992م: ص 669-671)

(4) من جهة التمويل: من حيث التمويل لمثل هذه المشروعات لا يقوم بهذا الدور الوسيط المصرف الذي يقوم بدور الوسيط بين الصانع والمستصنع.

المبحث الثالث

أثر دور الرقابة الشرعية في تطوير عقد الاستصناع المصرفي

المطلب الأول: شروط المراقب الشرعي في المصارف الإسلامية لتطوير صيغة عقد الاستصناع المصرفي:

أرى من الأفضل أن يكون أعضاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية من علماء لهم مواصفات خاصة تؤهلهم للمهمة الكبيرة الملقاة على عاتقهم، ولا بد من تفرغ أحد أعضائها للإشراف على الرقابة الشرعية، وينبغي أن تجمع بين أعضاؤها بين المعرفة الشرعية والمصرفية والقانونية، بان تضم رجال الاقتصاد والقانون والشريعة الإسلامية، إضافة إلى الخبرة العملية الطويلة، فلن تكون الرقابة في المصارف والمؤسسات المالية ذات اثر فعال ألا إذا كان المراقب الشرعي ومن معه من العارفين بعلم الفقه والقانون والاقتصاد والعلم الشرعي المبين في علوم القران الكريم والسنة النبوية، وان يكون ملماً بشتى طرق وأساليب التدقيق المصرفية والاستثمارية، خاصة أن كثيراً من الأمور المالية التي تتعامل بها المؤسسات المصرفية والمالية من الأمور المستحدثة والمستجدة التي تحتاج إلى اجتهاد جزئي على الأقل، ولما كانت شروط الاجتهاد لا تتوفر لدى كثير من العلماء في هذا العصر لذا فان الأمر يحتاج إلى خصائص معينه وجهود متواصلة لمجموعة من العلماء. وقال السبكي في الانتهاج (السبكي، 1999م: ص 9/1 و8).

واعلم أن كمال رتبة الاجتهاد تتوقف على ثلاثة أشياءأحدهما: التأليف في العلوم التي يتهذب بها الذهن كالعربية واصول الفقه، ومحتاج إليه من العلوم العقلية. ثانيهما: الإحاطة بمعظم قواعد الشريعة الإسلامية، حتى يعرف الدليل الذي ينظر فيه موافق ومخالف لها. ثالثهما: أن يكون له من الممارسة والتتبع لمقاصد الشريعة. فقد أوصى مجمع الفقه الإسلامي في دورته الثامنة المنعقدة بمكة المكرمة في يناير 1985م،بان

يكون الاجتهاد جماعة ولان الاجتهاد الجماعي هو ما كان علية الأمر في عهد الخلفاء الراشدين فكان عمر بن الخطاب أمير المؤمنين تعرض عليه المسائل فيجمع الصحابة من أهل الحل والعقد فيبحثون ويتفكرون وسار التابعون على ذات الدرب من بعدهم. والرقابة الشرعية بهذا المعنى بأنها ولاية، وان المراقب الشرعي معمعرفته للعلم الشرعي والقانوني والاقتصادي، وإلمامه بالواقع المعاصر بحيث أن يرتقي في مدراج الكمال الخلقي، وان يكون على مروءه وحياء وحلم، ولا يتم ذلك ألا بالتواضع. وبذلك نحاول وضع أسلوب لعمل المراقب الشرعي في عمل الرقابة الشرعية في البنوك والمؤسسات المصرفية، مستنفدين من التجربة وممارسه هذه من وجهة نظرنا حتى يتمكن هذا المراقب الشرعي (القرضاوي، 1413ه) في تطوير صيغة الاستصناع كعقود تحتاج لكثير من الرقابة الشرعية، حتى يخرج العقد بالصورة المطلوبة ومتطورة مع الواقع.وتتمثل فـــــي الآتي: (القرضاوي، 1413ه).

أولا: التخطيط: في البداية لابد للمراقب الشرعي أن يحدد هدفه من الرقابة الشرعية،وما يريد الوصول إليه، وبناء على تجديد هذا الهدف يخطط للوصول إليه، والتخطيط يكون برسم السياسات والإجراءات، ووضع برامج العمل والجداول الزمنية، وهذا مبدأ إسلامي نص عليه القران الكريم في أكثر من موضع، قال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ**﴾ أي إلى شيء قدمت من الأعمال يوم القيامة (الرازي، 2000م، ص12/ 23).

ثانيا: التنظيم: اهتم الإسلام بوظيفة التنظيم وهو التحديد الصحيح لمسئولية كل فرد ومساءلته بقول الرسول ✕ :((إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم عليهم)) (الشوكاني، 1999م: ص162/9). وكذلك التحديد الصحيح لمسئوليه كل فرد ومساءلتها عنها قال تعالى: ﴿**مَّنِ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً.**﴾ (سورة الإسراء، الآية رقم "15") وبعد ذلك تبدأ العملية التنظيمه وهو تحديد الواجبات والاختصاصات والإفراد الذين يؤول الأعمال المحددة لهم لا نجازها.

ثالثا: المتابعة: وهي محل الرقابة الشرعية على أرض الواقع، فتكون الرقابة السابقة والمتزامنة واللاحقة التي تم شرحها في صدر هذا المبحث، حتى لا ينحرف العمل التنفيذي عن الأساسي، بل يتم التأكد من سيره وفق الخطة الموضوعة.

رابعاً: الشورى: هي من أساليب الرقابة الشرعية التي تؤدى إلى نجاحها، وهذا أمر الهي من الله إلى نبيه محمد ✕ أمره بمشاوره أصحابه فقال تعالى:﴿ **فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظّاً غَلِيظَ الْقَلْبِ لاَنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللّهِ إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ فِي الأمر**﴾ سورة إل عمران، الآية رقم"159"). وقال تعالى: في مدح المؤمنين:﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ (سورة الشورى، الآية رقم"38") وقال ابن تميمة كان رسول الله ✕ :((لم يكن احد أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله)) (الحديث سبق تخريجه). والشورى تؤدى غالبا إلى نجاح الأعمال سواء الرقابة أوغيرها لان في المشاورة تربية، وإتاحة فرصة للمراقب ليتعرف على ما يراقبهم، فتعرف مقدار عملهم وفهمهم وأخلاطهم، والمشاورة تعمل على تخفيف التوتر والاحتكار والجدل، وتجعل المراقبين أكثر قبولا للتوجيهات، كما أنهم يتشاورن في أسلوب الوفاء.

خامساً: أسلوب التدرج في العلاج: التدرج في تطبيق السياسات والإجراءات والأساليب الرقابية تهدف للرفق بالعاملين وإعطائهم فرصة من الوقت بقبول التوجيهات والنصائح بدلا من أسلوب المفاجآت التي تولد مشاعر من الكراهية. فقد أخذ بمبدأ التدريج في العلاج عمربن العزيز حين أراد ولده عبد الملك منه أن يقضى عن كل البدع والمخالفات الشرعية مرة واحدة فقال لأبيه ذلك لهيكلها بنا وارفعوا الدماء ولكن حسن أن أميت في كل يوم بدعه واصى سنه (الجوزي، 2005م، ص300/2).

سادساً: الرفق في المعاملة: الرفق في المعاملة من الأمور التي ينبغي العمل بها، لأن الرفق مطلوب من المراقب الشرعي في عمله حتى يتسنى له تنفيذ المطلوب، قال تعال:﴿ **فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظّاً غَلِيظَ الْقَلْبِ لاَنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللّهِ إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ**﴾.(سورة إل عمران، الآية رقم "158").

سابعا: النصيحة: من أساليب الرقابة الناجحة التي يتبعها المراقب الشرعي، لأن النصيحة تعنى الإخلاص، وبذلك هي الإرشاد إلى طريق الخير والصواب، وهذا يؤدى إلى نجاح العملية الرقابية، بل أن النصائح يجب أن تكون متبادلة بما يعود في النهاية لمصلحة العمل في البنك والمؤسسة المالية، وهذا ما آمرنا به الإسلام فيقول الرسول ✕ :((الدين النصيحة فلنا لمن يارسول الله قال لله ولرسوله ولائمة المسلمين وعامتهم)) النصح لله: الإيمان به ونفى الشرك وترك الإلحاد والنصيحة لرسول الله تصديقا بما جاء به وإتباعه فيما أمر به ونهى عنه، والنصيحة هي الإعانة على الحق وطاعة الله فيما أمر به لحوائج العباد (الصنعاني، 1421ه: ص325/2).

ثامنا: أسلوب القول الحسن: قال تعالى:﴿ **وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُواْ الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنزَغُ بَيْنَهُمْ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلإِنْسَانِ عَدُوّاً مُّبِيناً**﴾ (سورة الإسراء، الآية رقم "53")..فان هذا الأسلوب يعمل على تقوية الصلات بين الرقابة والعاملين وينزع الخلافات، والقول الحسن ليكون في الألفاظ والمتعلقات الصادرة والتقارير، فاختيار الألفاظ الحسنه في التقارير تعبر عن حسن العلاقات. يقول تعالى في طيبه نبيه صلى الله علية وسلم ﴿ **فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظّاً غَلِيظَ الْقَلْبِ لاَنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللّهِ إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ**﴾. وقال الرسول ✖ :((اللهم من ولى من أمر المسلمين شيئا (أخرجه مسلم، الجزء الثالث، ص655) (النووي، 2008م)، وفى الحديث إشارة إلى طبيعة العلاقة التي ترتبط بين صاحب الولاية والرقابة الشرعية وبين الرعبة، فالرفق واللين من جانب الرقابة الشرعية لا تجعل تكلف العاملين فوق طاقاتهم بما يتطلب من البيانات والمعلومات.

تاسعاً: اختيار المراقب الشرعي الأكفاء من مساعديه: على المراقب الشرعي أن نختار مساعديه من الأكفاء قال تعالى:﴿ **يأيها الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لاَ يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاء مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِيصُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الآيَاتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ**﴾ (سورة إل عمران، الآية رقم "118") البطانة مصدر تسمى به الواحد والجمع، وبطانة الرجل خاصته والأصل البطن ومن دونكم أي من سواكم، أي من دون المسلمين وهم الكفار، أي بطانة كائنة من دونكم (الشوكانى، 1964م، ص142/1) وقد أمر الرسول صلى الله عليه وسلم باختيار أحسن العناصر القادرة على العمل والكفاءة. وأصلح العناصر المساعدة للمراقب الشرعي من يتحلون بالآداب والصفات الحميدة والكفاءة العملية العالية والعلم الشرعي والفقه والدين.

عاشرا: الوسيطة: إذا كان المراقب الشرعي له سلطات خولته إياها الإدارة وله القدرة على معاقبه المنحرفين والمخالفين فعليه أن تكون معاملته معاملة وسطيه بين اللين والشدة، فلا يكون لينا حتى تضاع الحقوق، ولا يكون مشددا قال تعالى: ﴿**ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ السَّيِّئَةَ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَصِفُونَ**﴾ (سورة المؤمنون، الآية رقم "96").

أحدى عشر: أسلوب العدل: العدل في الرقابة الشرعية يقصد به عدم تحيز المراقب في رقابته، وفى كتابته للتقارير سواء من الناحية الشخصية أو الموضوعية، فيجب على المراقب أن يراعى في أداء عمله إبداء رأيه بعيداً عن المؤثرات ودون تحيز أو مجاره للغير تنفيذا لقوله تعالى:﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاء لِلّهِ وَلَوْ عَلَى أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيّاً أَوْ فَقِيراً فَاللّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلاَ تَتَّبِعُواْ الْهَوَى أَن تَعْدِلُواْ وَإِن تَلْوُواْ أَوْ تُعْرِضُواْ فَإِنَّ اللّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيراً**﴾ (سورة النساء، الآية رقم"135"). وبذلك يعامل الناس فيعطى كل ذي حق حقه.

اثني عشر أسلوب الصدق: الصدق في الأقوال يؤدى بصاحبه إلى الصدق في الأعمال والصلاح في الأحوال قال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَوَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً**﴾ سورة الأحزاب، الآية رقم"70"). **وقال تعالى:** ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَكُونُواْ مَعَ الصَّادِقِينَ**﴾ (سورة التوبة، الآية رقم"119").

ختاما: يجب مراعاة ظروف العصر من غير تفريط أو إخضاع النصوص للواقع المخالف للشرع، فعلى الرقيب الشرعي الاجتهاد في النظر ما يطرأ من حوله من حياة الناس من تغيرات في الأفكار والعلاقات والسلوكيات، فلا بد من دراسة ظروف العصر وضروراته من غير أن يفرط المراقب الشرعي دون تحريف أو تضليل. (توثيق تجربة المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية، نشأة وتطور وتقويم هيئات الرقابة الشرعية. ص1، 1427هـ).

مما تقدم يخلص الباحث: لدور هيئات الرقابة الشرعية في الجهاز المصرفي في المصارف الإسلامية لتطوير وترقيةصيغة عقد الاستصناع المصرفي إلى الآتي:

1. أسست هيئات الرقابة الشرعية لتواكب تجربة تأسيس المصارف الإسلامية وتطويرها التماساً للملائمة الشرعية بين العقود الحديثة في المعاملات المصرفية والأصول الفقهية التي استنبطها الفقهاء واتفقوا عليها فكان له الاثر في ترقية وتطوير عقد الاستصناع المصرفي.
2. في الواقع المصرفي تتم الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية بعدة طرق حيث تأخذ أسماء متعددة منها ما تسمى بالرقابة الشرعية وأخرى تسمى لجنة الفتوى ومنها مايسمى بالمستشار الشرعي، ولكل هذه المسميات دلالات وانعكاسات محددة في تطوير عقد الاستصناع المصرفي
3. تطور هيئات الرقابة الشرعية، من هيئة شرعية تعنى بقضايا المصرف، إلى هيئة عليا تهتم بقضايا الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية بالدولة ككل، يعتبر أمر مهم ومفيد في غاية الأهمية. وهذا بدوره يعد انتقال في للآتي لتطوير صيغة عقد الاستصناع المصرفي:

- الانتقال من إلزامية المصارف إلى إلزامية البنك المركزي ومؤسسات الدولة.
- تطور وانتقال من حرية الاجتهاد الفردي إلى ممارسة الاجتهاد الجماعي داخل الدولة. مما أدى إلى المساهمة في مقابلة التحديات الكبرى بالاجتهاد.

4. المساهمة والمشاركة في المؤسسات المالية المصرفية بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، وبناء المؤسسات التعليمية والتدريبية والبحثية
5. التوعية والدعوة بهدف إعلام الجمهور، والمسئولين والأكاديميين.
6. بناء النموذج على أدوات البحث والدراسات والفتاوى وفق منهجية علمية مدروسة من النواحي الشرعية والتطبيقية فأصبح الاثر واضحاً في ترقية وتطوير عقد الاستصناع المصرفي.
7. مراجعة القوانين ذات الصلة بالعمل المصرفي وعقود ولوائح التأسيس وذلك اعتمادا على إصدار الأحكام الفقهية لصيغ التمويل الإسلامية البديلة للربا (المشاركة، السلم، المرابحة، المضاربة، الاستصناع، الإجارة، ....).

المطلب الثاني: الصياغة المصرفية لعقد الاستصناع المصرفي

تعارف الناس على عقد الاستصناع منذ القدم قبل الإسلام وذلك لحاجة الناس إليه، لأن الحاجة إليه مرتبطة بالصناعة، وإن الحاجة هي أم الاختراع مما يتطلب إبرام العقود بوجه عام. ثم جاء الإسلام فنظم الحياة في مختلف نواحيها المختلفة، ثم تطورت حاجة العصر الحاضر في أنواع التعامل والنقود تطورا كبيرا لعوامل كثيرة منها الابتكارات الحديثة المذهلة ووسائل الاتصال السريعة بين أقطار العالم المتباينة ومنها الابتكارات الصناعية لأنواع من السلع التي لا يمكن تصورها في الماضي القريب وتؤدي إلى الإنسان منفعة وخدمة ضرورية، ومن عوامل تطور حاجات العصر أيضا نمو علم الاقتصاد وتوسع أفاقه مما جعل التعامل التجاري مرتبطا بالزمن ارتباطا وثيقا، فكان من نتائج هذه الحضارة أن تميز عصرنا هذا عما سبقه بظهور عقود جديدة لوفاء حاجات لم تكن بارزة أو ملحة في عصور فقهائها الأوائل لعقود المقاولات في المباني والمصانع الكبرى والمشاريع والمنشآت الضخمة، كما أبرز هذا العهد أهمية لبعض أنواع التعاقد فأصبحت الحاجة مهمة وضرورية لعقد الاستصناع المصرفي، وتبدو أهميتها فيما يأتي: (فضل الله، 2018م، المجلد (18) العدد (1).

1. انتشر الاستصناع انتشاراً واسعا في العصر الحديث فلم يعد مقصورا على صناعة الأحذية والجلود. فما زال فقهاؤنا وعلماؤنا يكتشفون ويستنبطون صيغ وأدوات إسلامية تمكن المؤسسات المالية المصرفية للاستجابة للمصالح الناشئة ومتطلبات العصر، حتى تمكن المؤسسات الإسلامية المصرفية من المنافسة وتحقيق المصالح دون الوقوع ى الربا المحرم.
2. اتساع نطاق التعامل في كل مجتمع، مما يحتاج للخدمات وتوفير السلع، إذ أن عقد الاستصناع لم يبق محصورا كما كان في الماضي في نطاق الحاجات الفردية الشخصية، بل يمكن له أن ينطلق إلى أفاق متطورة ومهمة جداً في الحياة المعاصرة للاستفادة منه فى صناعة المدارس والجامعات والمستشفيات وغيرها من الصناعات الأخرى.
3. في بعض الأحيان قد تتوفر السلعة عن أخر ولا تتوفر عند أخر مما يتطلب تعاقداً لتوفيرها. فحاجة الإنسان تتعلق بما في يد غيره فيسدها بالشراء إن كانت أعيانا موجودة، ولكن ما هو موجود قد لا يسد حاجة الإنسان، فيطلب إحضار ما يحتاجه بصفات معينة وشروط خاصة وقد يدفع الثمن حالاً ويأخذ الثمن مالاً وذلك كالسلم بشروطه المعروفة.
4. في السودان أصبحت الحاجة لعقد الاستصناع المصرفي مهمة وضرورية لنمو الاقتصاد وتوسع أفاقه مما جعل التعامل التجاري منتشراً ومرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالحضارة. ويتم ذلك عبر صيغ شرعية موجودة أساسا في الفقه الإسلامي، تناولتها أيدي المختصين في المصارف الإسلامية ليس لإضافة جديد فيها، وإنما لإخراجها في ثوب جديد يلاءم طبيعة العمل فيها، بعيدا عن الربا المحرم. فلاقت صيغ التمويل والاستثمار الإسلامي في السودان قبولاً ورواجاً واسعاً، وأثبتت فعالية ومرونة وفاعلية للتطبيق في الاستجابة لرغبات المستثمرين وطالبي التمويل المختلفة، بل تجاوزت هذه الصيغ المحلية والإقليمية لتعمل على مستوى العالم.

لصياغة عقد الاستصناع مصرفياً يجب مراعاة الآتي في الصياغة

1. يجب تحديد أطراف علاقة عقد الاستصناع المصرفي وهم ثلاثة أطراف برضا تام، باتصال الإيجاب والقبول المتوافقين بأهلية المتعاقدين العقلية والشرعية الكاملة، لتلاق إرادة المتعاقدين لإنشاء عقد الاستصناع المصرفي وفق شروط العقد الشرعية والقانونية، وأطرافه ثلاثة هم: الأول: المستصنع وهو الزبون الذي يطلب الصناعة بمواصفات مطلوبة. والثاني: المصرف الذي يوفر مبلغ الصناعة وفق المواصفات المطلوبة، وهو وسيط بين المستصنع والصانع. والثالث: الصانع وهو من يقوم بالعمل في شيء معين، وغالباً ما يكون شخصية اعتبارية هندسية (المقاول) التي تنفذ الصناعة بالمواصفات المطلوبة.

2. أن يكون محل عقد الاستصناع قابلا للتعاقد شرعا والمقصود بمحل العقد هنا هو العين والعمل معا (الصناعة المراد صنعتها).

3. أن يكون المراد صنعه مما يجرى فيه التعامل. جاء ى كتاب رد المختار لابن عابدين ما نصه: (ما فيه تعامل استصناع، لان اللفظ حقيقة للاستصناع، بخلاف ما لا تعامل فيه، لأنه استصناع فاسد فيحمل على السلم الصحيح).

4. أن يكون المعقود عليه معلوماً، وذلك ببيان جنس المصنوع ونوعه وقدره وصفته، العلم الذي لا يؤدى إلى نزاع. جاء في المبسوط: (المعقود عليه هو المستصنع فيه العين، ألا ترى أنه لو جاء به مفروغا عنه من صنعته أو من صنعه غيره قبل العقد فأخذه كان جائزاً)(السرخسي، 2001م: ص139/2).

5. أن يكون المعقود عليه موجوداً، ومقدور التسليم، وأن يكون مالاً متقوماً. إذ أنعقد عقد الاستصناع مستوفياً لشروطه الشرعية والقانونية كان العقد صحيحا، ومن ثم تترتب عليه كل الآثار الشرعية والقانونية وأهمها أن يقوم الصنائع بعمل الشيء المستصنع حسب المواصفات المطلوبة، ومن ثم ثبوت ملك الصانع ى الثمن المتفق عليه مع المستصنع فيه.

كيف استفادت الدول لترقية وتطوير عقود الاستصناع المصرفي؟ استطاعت البنوك بإمكاناتها الضخمة أن إنشات مدنًا سكنية، وأخرى صناعية، وحققت أرباحا طيبة، وفى الوقت نفسه تيسر للناس الحصول على المسكن والمصنع، وتختار العقد الذي يناسب كل حالة، والدولة بأجهزتها المختلفة، وإمكاناتها الضخمة، والأراضي الشاسعة الواسعة التي تملكها، تستطيع أن تأخذ الأموال من أبنائها لتقدم لهم المسكن والمصنع والسيارة وغيرها، وكما تقوم بدور الصانع لتيسير على أبنائها الحصول على ما يريدون، وتحميهم من النصابين والمحتالين والمستغلين، وتنتفع هي بأموالهم، ويمكن أن تقوم الدولة أيضا بدور المتصنع، فتساهم في بناء المدارس والمصانع والمنشَآت الأخرى، ويكون ذلك استثمارًا طيبًا لهذه الأموال. فالأمر إذن ليس فريضة إسلامية فقط، بل هو أيضا ضرورة اقتصادية، تستطيع البنوك بإمكاناتها الضخمة أن تنشئ مدنًا سكنية، وأخرى صناعية، وتحقيق أرباحٍ طيبة، وفى الوقت نفسه تيسر للناس الحصول على المسكن والمصنع، وتختار العقد الذي يناسب كل حالة.

خاتمة

الحمد لله بفضله وتوفيقه تمكنت من إكمال هذه الدراسة، وشملت ثلاثة مباحث، في الأول تحدثت عن مفهوم الرقابة الشرعية وضرورتها ومراحها، وفى الثاني مفهوم عقد الاستصناع المصرفي، وأحكامه الفقهية والقانونية، أثر دور الرقابة الشرعية في تطوير عقد الاستصناع المصرفي، وأسال الله التوفيق.

النتائج

1. هنالك دور واضح وبارز للرقابة الشرعية في تطوير عقد الاستصناع المصرفي من حيث تيسير هذه العملية على المسلمين وذلك لأنه لا يشترط فيه تسليم الثمن، ولا المثمن.

2. إن عقد الاستصناع المصرفي له دور بارز في تطوير الصناعة، وتنمية المجتمع الصناعي، فكثير من المصانع ليس لها من السيولة ما يكفيلتطويرها.

3. لاقت صيغ التمويل والاستثمار الإسلامي في العالم قبولاً ورواجاً واسعاً، وأثبتت فعالية ومرونة وفاعلية للتطبيق في الاستجابة لرغبات المستثمرين وطالبي التمويل المختلفة، نتيجة لدور الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية.

4. يعد ابتكار صيغة عقد الاستصناع وتطويره وترقيته إحدى إسهامات المسلمين في الحضارة الإنسانيةبلا توقف عن العطاء ولعل السبب في ذلك يرجع لاجتهادات يتبعها إسهامات في مجالات أخري يحتاجها عالمنا اليوم بما تحمل من رسالة سماوية تكفل الخير للإنسان وعمارة الأرض.

5. تمثل صيغ التمويل الإسلامي المستخدمة في النظام المصرفي معظم صيغ التمويل الإسلامي المعروفة، ومن بينها عقد الاستصناع المصرفي فهو صيغة مستخدمة في التمويل وهو شبيه بعقد المقاولة.

6. عقد الاستصناع المصرفي من عقود الصيغ الإسلامية القائمة على الديون ويمكن بها أن تستطيع البنوك بإمكاناتها الضخمة عبر هيئات الرقابة الشرعية أن تنشئ مدنًا سكنية، وأخرى صناعية، وتحقق أرباحا طيبة.

7. عقد الاستصناع المصرفي ما هو إلا عقد سلم في الفقه الإسلامي، فهو أداة تمويل ذات كفاءة عالية في الاقتصاد الإسلامي وفي نشاطات المصارف الإسلامية من حيث مرونتها واستجابتها لحاجات التمويل المختلفة.

8. أوجدت اسهامات هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في تعدد مجالات تطبيق الاستصناع المصرفي وترقيته وتطويره، ويوفر التمويل النقدي القائم عل الاستفادة من تجميع المدخرات دون الوقوع في الربا المحرم.

التوصيات

1. أوصى جهات الاختصاص في المصارف الإسلامية بضرورة زيادة الاهتمام بالجانب الروحي (المعنوي) في نشاطات المصارف في دعم صغار المنتجين، وصغار الحرفين، لدعم الكوارث، والتعاون على البر والتقوى والتعاون واثأر الحرب وبناء المدارس والمستشفيات والمراكز التعليمية والصحية، وذلك بالاستفادة من عقد الاستصناع المصرفي.

2. على جهات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية بالعمل المصرفي وتجديده وابتكارهلإنتاج خدمات ومنتجات مصرفية وتسويقية جديدة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية عبر الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية.

3. على جهات الرقابة الشرعية مراجعة القوانين المصرفية بصفة دورية ومستمرة لتنقية القانون من شوائب الربا والاستغلال والغش والحيل التي كثرت في هذا الزمن.

4. على جهات الاختصاص من الشرعيين والقانونين والاقتصادين يتطلب منهم التطور وترقية العمل في صيغ التمويل المصرفية في السودان خاصة عقد الاستصناع والمحافظة على أموال المودعين ومراقتها إدخال بعض الأحكام والتعديلات على قوانين العمل المصرفي

5. على الجهات المختصة ضرورة تأهيل المراقبين الشرعيين وتدريب الموظفين لفهم تطبيق الصيغ الإسلامية. وعلى رأسها عقد الاستصناع المصرفي.

6. اوصى بتوسيع الإطار التشريعي ومراشد فقهية لقوانين العمل المصرفي بإعادة النظر في كل القوانين المصرفية واللوائح المفسرة لها وذلك بغرض ضمان مواكبتها للأسس الشرعية والمبادئ والأحكام العامة في القوانين الوضعية والتطورات التي حدثت في الاقتصاد.

7. للاعتبار الذي تفتضيه سياسة مصرفية متكاملة في الدول العربية والسودان تحقق قدر من التلاؤم بين القانون والتشريعات الحديثة، أوصى بمزيد من الدراسات في مواضيع قوانين العمل المصرفي وعقود الاستصناع بصفة خاصة ودور الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية.

8. على جهات الاختصاص بأجهزتها المختلفة، وإمكاناتها الضخمة، والأراضي الشاسعة الواسعة التي تملكها، تستطيع أن تأخذ الأموال من أبنائها فتساهم في بناء المدارس والمصانع والمنشآت الأخرى، لتقدم لهم المسكن والمصنع والسيارة وغيرها.

المصادروالمراجع

القرآن الكريم

ابن الجوزية، جمال الدين أبوالفرج البغدادي المعروف الجوزي (2005م). صفوة الصفوة، تحقيق د. حامد أحمد الطاهر، دار القيمة للتراث لبنان/ بيروت،ط1.

ابن الهمام، كمال الدين محمد ابن عبد الواحد (1970م). فتح القدير. الناشر دار الكتب العلمية بيروت،لبنان.

أبن رشد، أبى الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (1988م). المقدمات الممهدات لبيان مااقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعيات و التحصيلات المحكمات الأمهات مسائل المشكلات. تحقيق سعيد أحمد أعراب، دار الغرب الإسلامي، بيروت الطبعة الأولى.

ابن قدامة، ابومحمد عبد الله المقدسي (1969م).المغني. تحقيق: طه الزيني - ومحمود عبد الوهاب فايد - وعبد القادر عطا. مكتبة القاهرة، ط.

ابن كثير، إسماعيل بن عمر القرشى البغدادي الدمشقي ابوالفداء (1996م). تفسير القران الكريم، حقق أصوله وخرج أحاديثه، طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الإيمان للنشر والتوزيع، مصر، المنصورة، ط1.

ابن منظور، أبى الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (1997م). لسان العرب. دار صادر للطباعة والنشر،ط3 بيروت، لبنان.

أبى الفداء زين الدين قاسم أبى قطلوبغا (1992م). تاج التراجم في طبقات الحنفية. تحقيق محمد خير رمضان يوسف. دار القلم، دمشق، سوريا.

توثيق تجربة المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية، مخطط هيئات الرقابة الشرعية نشأة وتطور وتقويم هيئات الرقابة الشرعية. ص1، السودان، ط1/ 1427هـ المكتبة الوطنية.

الثبيتي، سعود بن مسعد (1992م). الاستصناع، تكييفه، حكمه، شروطه، اثره في تنشيط الحركة الاقتصادية. منظمة المؤتمر الاسلامي، السعودية.

جريدة أخبار اليوم، العدد (3151)، بتاريخ 27 جماديالأولي 1424 الموافق 2000/7/27م.

الجوهري، ابونصر إسماعيل بن حماد الفارابي (1987م): الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية. تحقيق، أحمد عبد الغفور عطار. دار العلم، بيروت، لبنان، ط4.

خليل، السيد (1970م). الرقابة على المؤسسات العامة والإنتاجية والاستقلال. منشأة المعارف.

داغي، على محي الدين القرة (1992م). بحث مقدم لمجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره السابع بجدة بالمملكة العربية السعودية من (7-12) ذي العقدة 1412هـ الموافق 9- 14 أيار مايو 1992م.

دنيا، شوقي احمد (2003م). الجعالة والاستصناع، تحليل فقهي اقتصادي. المعد الاسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، ط3.

الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن على (2003م). التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، منشورات على يبيضون، دار الكتب العليمة، بيروت، لبنان.

السبكي، على بن عبد الكافي السبكي، وولده تاج الدين عبد الوهاب بن على السبكي (1984م). الإبهاج في شرح المنهاج (على منهاج الوصول إلي علم الأصول للقاضي البيضاوي المتوفي سنه ٦٨٥ هـ) ، دارالكتب العليمة، بيروت.

السرخسي، محمد بن أحمد بن أبى سهل(2001م). المبسوط. تحقيق محمد حسن الشافعي.ط1، دار الكتب، بيروت.

السنهوري، عبد الرزاق أحمد (2009م). الوسيط في شرح القانون المدني،المجلد 1 العقود الواردة على العمل، المقاولة والوكالة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط3 الجديدة.

الشافعي، ابو عبد الله محمد بن إدريس (2001). الأم. تحقيق رفعت فوزي عبد المطلب. ط1، دار الوفاء.

شحاتة، حسين (1981). افتراءات على البنوك الإسلامية: شتان بين مصرف إسلامى ومصرف ربوى. مجلة الاقتصاد الإسلامي ، العدد الثالث.

الشوبكي، عمر محمد مرشد (1981م). دراسات وأبحاث مبادئ الرقابة على أعمال الإدارة العامة في الأردن. المنظمة العربية للعلوم الادارية.

شوقي،أحمد دنيا (1998م). الجعالة والاستصناع، ط البنك الإسلامي للتنمية،جدة.ط 2.

الشوكاني، محمد بن على بن محمد (1964م). فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، فتح القدير، شركة ومطبعة ومكتبة، مصطفى البابي الحلبي، مصر،ط1.

الشوكاني، محمد بن على بن محمد (1993). نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار من أحاديث سيدالأخبار. الناشر دار الحديث، القاهرة.

الصنعاني، أبى بابكر بالرزاق بن هشام (1421ه). المصنف، جمع جوامع الأحاديث والأسانيد، جمعية المكتبة الإسلامية.

الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح (1997م). سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الاحتكام. مطبعة التراث الإسلامي، ط1،دولة قطر.

الضرير، محمد الأمين (1967م). الغرر وأثره في العقود، الإسلامي ط1.

الطبري، أبن جرير (1984م). جامع البيان عن تأويل أي القران. دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1.

عابدين، محمد أمين (1994م). حاشية ابن عابدين: رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار المشهور ، لخاتمة المحققين، مع تكملة أبن عابدين لنجل المؤلف، دارسة وتحقيق/ الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ على محمد معوض، قدم له الأستاذ/ الدكتور/ بكر إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان.

الغزالي، محمد بن محمد (1992م). المستصفى. تحقيق عبد السلام الشافعي. ط1. دار الكتب، بيروت.

فضل الله، كمال الأمين محمد (2018م). التكييف الفقهي والقانوني لعقد الاستصناع وتطبيقاته المصرفية المعاصرة. جامعة الجزيرة معهد إسلام المعرفة أمام مجلة تفكر المجلد (18) العدد (1) 2018م 1439م.

فضل الله، كمال الأمين محمد (2020م). عقود المعاملات الشرعية الحاكمة للصيرفة الإسلامية. الدار العالمية، مصر.

الفيروزأبادي الشيرازي، أبى إسحاق إبراهيم بن على بن يوسف (2003م). المهذب في فقه الامام الشافعي. دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

الفيروزابداي، محمد بن يعقوب (1990م). القاموس المحيط. دار الفكر، بيروت.

الفيومي، أحمد بن محمد بن على بن المغرى (2021م). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. دار الفيحاء، بيروت، ط2.

القرضاوي، يوسف (1413ه). الاجتهاد بين الانضباط والإفراط دار التوزيع والنشرالإسلامية 1413ه، دار الصحوة.

القرضاوي، يوسف (1993م). الثقافة العربية الإسلامية بين الأصالة والمعاصرة. مؤسسة الرسالة.

الكاساني، علاء الدين ابوبكر بن مسعود (1997م). بدائع الضائع في ترتيب الشرائع، تحقيق وتعليق الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل عبد الموجود. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط1.

محمد بن أحمد علاء الدين بن منصور (1959). تحفة الفقهاء، حققه وعلق عليه ونشره لأول مرة، د. محمد زكى عبدا لبر، ط1379،1ه/1959م، مطبعة دمشق، سوريا.

محمد سلام مدكور (1976م). الوجيز لمدخل الفقه الإسلامي، ط1.

مصطفى احمد الزرقاء (2001م). الاستصناع والمشروع الصناعي. دار النهضة العربية، القاهرة. 1422ه- 2001م.

الموسوعة الفقهية الكويتية، طبعة أوقاف الكويت.

النشوي، ناصر أحمد إبراهيم (2007م). عقد الاستصناع وحكم التعامل به، ط 1، 2007م، مطبعة شركة الجلال للطباعة، العامرية، الناشر، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

النووي، محي الدين ابي زكريا يحيى شرف الدين (2019م). رياض الصالحين من كلام المرسلين. تحقيق ماهر ياسين الفحل. دار ابن كثير.

النيسابوري، بن الحسين مسلم بن الحجاج (1991م). صحيح مسلم. تحقيق، محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، ط1.

قانون المعاملات المدنية السوداني 1984.

قانون تنظيم العمل المصرفي السوداني 2003م.

قانون تنظيم العمل المصرفي السوداني الملغى لسنة 1991م.

قوانين السودان، وزارة العدل، 82/12،ط7، 2003-2007،المذكرة التفسيرية لقانون تنظيم العمل المصرفي 2003م.

مجلة الأحكام العدلية، على حيدر، تعريب المحامي، فهمي الحسين، دار الكتب العليمة، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد (186)، السنة السادسة عشر جمادي الأولي 1417هـ سبتمبر 1996م، ص 46. والعدد (204)، السنة السابعة عشر، ذو القعدة 1418هـ مارس 1998م.

مجلة النماء، مجلة شهرية يصدرها بنك التنمية التعاوني السوداني، نوفمبر2005

منشورات جامعة وادي النيل
مجلة النيل للآداب والعلوم الانسانية
(ISSN: 1858 – 7054)
المجلد الخامس، العددالثاني،2025م
https://nilevalley.edu.sd

الحماية الدستورية والقضائية لحق التقاضي في القانون السوداني

احمد النورالغالي حامد

كلية القانون، جامعة الجزيرة

المؤلف:hommodi19@gmail.com

تاريخ الاستلام: **16/11/2024** تاريخ القبول : **15/1/2025**

المستخلص

تناولت هذه الدراسة مفهوم الحماية الدستورية والقضائية لحق التقاضي في القانون السودان والاستثناءات الواردة على حق التقاضي، وهدفت الدراسة إلى التعرف على حق اللجوء إلى القضاء الدستوري، وأهميته في صيانة الحقوق والحريات التي كفلها الدستور، وبيان أوجه حماية الدستور والمحكمة الدستورية لحق التقاضي في القانون السوداني، وبيان القيود الواردة على حق التقاضي. وتدور مشكلة هذه الدراسة حول مدى رقابة القضاء الدستوري ودوره في حماية الحقوق والحريات، واتبعت الدراسة المنهج التحليلي من خلال تحليل نصوص الدساتير والقوانين ذات الصلة، وتوصلت إلى نتائج من أهمها: يخضع جميع الأفراد في اللجوء إلى القضاء إلى معاملة متساوية، وإن إعمال الحق في التقاضي يقتضي وجود محاكم دستورية يستطيع الأفراد عن طريقها استعادة حقوقهم وصون حرياتهم المسلوبة منهم. كما إن الإقرار الشكلي لحق التقاضي في الدستور غير كافي، بل يجب أن تتولى الدولة كفالته واحترامه، فالدولة التي ترعي حق التقاضي هي دولة التقدم، والديمقراطية، واحترام سيادة القانون. كما أوصت الدراسة: بضرورة الاهتمام بمرفق القضاء بصورة عامة والقضاء الدستوري بصورة خاصة، وعلى الدولة السودانية تكريس مبدأ سيادة القانون والمساواة أمام القضاء بكفالة حق التقاضي، لضمان باقي حقوق المواطنين.

كلمات مفتاحية: *الحماية القضائية، الحماية الدستورية، حق التقاضي،سيادة القانون.*

The Constitutional Judicial Protection for the Right of Litigation in the Sudanese Law

Ahmed Elnour Elghali Hamid

Faculty of Law, Gezira University

Corresponding Author: hommodi19@gmail.com

Abstract

This study dealt with the concept of constitutional and judicial protection of the right to litigation in Sudanese law and the exceptions to the right to litigation. The study aimed to identify the right to resort to the constitutional judiciary, its importance in preserving the rights and freedoms guaranteed by the Constitution, and to explain the aspects of the Constitution and the Constitutional Court's protection of the right to litigation in Sudanese law. The problem of this study revolves around the extent of oversight by the constitutional judiciary and its role in protecting rights and freedoms. The study followed the analytical approach by analyzing the texts of relevant constitutions and laws, and reached results, the most important of which are: All individuals in resorting to the judiciary are subjects to equal treatment, and implementing the right to litigation requires the existence of constitutional courts through which individuals can restore their rights and preserve the freedoms that were taken from them. Moreover, the formal recognition of the right to litigation in the Constitution is not sufficient. Rather, the State must guarantee and respect it, as the State that respects the right to litigation is a State of progress, democracy, and respect for the rule of law. The study also recommended: the need to pay attention to the judiciary in general and the constitutional judiciary in particular, and that the Sudanese State must devote the principle of the rule of law and equality before the judiciary by ensuring the right to litigation, to guarantee the rest of the rights of citizens.

***Keywords**: Judicial protection, constitutional protection, right to litigation, rule of law*

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد الفاتح لما أغلق والخاتم لما سبق ناصر الحق بالحق والهادي إلى صراطك المستقيم وعلى آله وصحبه وسلم. وبعد ...

يعتبرحق التقاضي أحد أهم المبادئ الدستورية الأصيلة إذ عن طريقه يستطيع الأفراد ضمان حقوقهم وحرياتهم الأخرى، لذلك فهو وسيله يستطيع الأفراد عن طريقها الحصول على حقوقهم، وإذا حجب هذا الحق من أي فرد أو طائفة من الناس فإن ذلك يعتبر ذلك خرق وإخلال لمبدأ حق التقاضي الذي يكرس مبدأ سيادة القانون.

تناولت هذه الدراسة موقف المشرع السوداني من حماية حق التقاضي دستورياً ورقابة القضاء عليه وذلك بالنص عليه في الدستور ومدى حمايته، كما استعرضت الدراسة أهم تطبيقاته في قضاء المحكمة الدستورية، والاستثناءات الواردة عليهفي القانون السوداني، ومدى أخذ المشرع السوداني بهذا الاستثناء من خلال تطبيقات المحكمة العليا الدائرة الدستورية ومدى رقابتها ودورها في حماية حق التقاضي وتحويل هذه الرقابة إلى واقع ملموس، وأن فقدان الرقابة القضائية أو تعطيلها خاصة في ظل الفترات الانتقالية يعتبر انتهاك صارخ للحقوق والحريات في دولة لا تكفل حق التقاضي.

أهمية الموضوع

تبدو أهمية دراسة هذا الموضوع من الناحية النظرية: لكونه يتناول الحماية الدستورية والقضائية لحق التقاضي في القانون السوداني، كما تتمثل أهمية هذا الموضوع لما له من أهمية مبدأ حق اللجوء إلى القضاء في حمايةالحقوق والحريات. وتتجلى أهميته العملية في وجود اشكالات حقيقية تتمثل في حرمان السلطات العامة في الدولة الأفراد من اللجوء إلى القضاء، وكذلك إخلال السلطات المختصة في الدولة بواجبها الدستوري في عدم احترامها لحق التقاضي مما ينتج عن ذلك إهدارها لكافة حقوق الأفراد.

مشكلة الدراسة

تظهر مشكلة الدراسة في بيان الحماية الدستورية والقضائية لحق التقاضي وأهميته في ضمان الحقوق والحريات المنصوص عليها في الدستور، ومدى فاعلية القضاء الدستوري في حماية هذه الحقوق والحريات. ونطرح بعض الأسئلة لتوضيح أكثر لمشكلة الدراسة:

1/ ما هو مبدأ حق اللجوء إلى القضاء الدستوري؟

2/ ما هي الرقابة على دستورية القوانين ومدى فاعليتها في صيانة الحقوق والحريات؟

3/ ما هي الحماية الدستورية والقضائية لكفالة حق التقاضي؟

أهداف الدراسة

1/ التعرف على أوجه الحماية الدستورية والمحكمة الدستورية لحق التقاضي في القانون السوداني.

2/ الوقوف على ضمانات مبدأ حق التقاضي في حمايته للحقوق والحريات التي يكفلها للأفراد والمجتمع والدولة.

3/ بيان حق اللجوء إلى القضاء الدستوري، وأهميته في صيانة الحقوق والحريات التي كفلها الدستور السوداني.

4/ بيان الاستثناءات الواردة على حق التقاضي ومدى تقييد هذا الحق في القانون السوداني.

منهج الدراسة

اتبعت الدراسة المنهج التحليلي، حيث تم تحليل نصوص الدساتير السودانية المتعلقة بموضوع هذه الدراسة، وصولاً إلى الأهداف المرجوة منها، وإيجاد حلول للمشكلة المطروحة على ضوء دراسة هذا الموضوع.

هيكل الدراسة

المبحث الأول: مفهوم الحماية الدستورية والقضائية لحق التقاضي

المطلب الأول: ماهية الحماية الدستورية والقضائية لحق التقاضي

المطلب الثاني:ماهية مبدأ حق التقاضي وأهميته

المبحث الثاني: الحماية الدستورية والقضائية في السودان

المطلب الأول: الحماية الدستورية

المطلب الثاني: الحماية القضائية

المطلب الثالث: موقف القضاء الدستوري من كفالة حق التقاضي في السودان

المبحث الثالث: الاستثناءات على حق التقاضي في القانون السوداني

المطلب الأول: الأعمال التي لا تخضع لرقابة القضاء (أعمال السيادة)

المطلب الثاني: معايير أعمال السيادة

المطلب الثالث: تحصين القرارات الإدارية من الطعن فيها

المبحث الأول

مفهوم الحماية الدستورية والقضائية لحق التقاضي

المطلب الأول: ماهية الحماية الدستورية والقضائية لحق التقاضي

أولاً: تعريف الدستور لغةً

يقوم المعيار اللغوي على البحث في الأصل والاشتقاق اللغوي لكلمة دستور الراجح فيه أنها كلمة غير عربية، وإنما فارسية الأصل، مركبة من (دست)، أي يد و(ور)، أي صاحب، ويراد به قاعدة أساسية(الشاوي،1981، ص 9)فالمعيار اللغوي يربط تعريف القانون الدستوري بالدستور ذاته، أي بالوثيقة أو المدونة الدستورية ذاتها. ولكن كلمة (دستور)، بالمعنى الغربي للكلمة، تعني الأساس أو التنظيم أو التكوين(المجذوب، 2002، ص 30).

وعلى هذا يعرف الدستور من الناحية اللغوية بأنه مجموعة القواعد التي تحدد الأسس العامة لطريقة تكوين الجماعة وتنظيمها.

ثانياً: تعريف الدستور اصطلاحا:

فهو مجموعة القواعد القانونية التي تبين شكل الدولة ونظام الحكم فيها، وتحدد السلطات الأساسية المختلفة، وتنظم العلاقة القائمة فيما بين بعضها البعض، أو فيما بينها والمواطنين، من خلال ما يتم الاعتراف به من حقوق وحريات لهم في مواجهة الدولة (عفيفي، 1988م: ص 30).

ولما كان الدستور يعتبر المصدر الأساسي لتحديد النظام القانوني في الدولة فيما يتضمنه من تحديد للهيئات الحاكمة ونشاطها القانوني، فمن البديهي أن يكون للدستور صفة الإلزام بالنسبة لهذه الهيئات فتتقيد به فيما تمارسه من نشاط داخلي في إطار الدولة وإلا كان في خروجها عليه هدم لسند وجودها وأساس نشاطها؛ فالدستور يعتبر السند الشرعي لوجود الهيئات الحاكمة في الدولة، فهو الذي يحدد اختصاصات كل منها، وهو إذ يمنح لها هذه الاختصاصات فإنه يمنحها إياها لا باعتبارها حقاً ذاتياً لها، وإنما باعتبارها وظائف يجب أن تمارس باسم الدولة، وما دام أن الدستور هو الذي ينشئ هذه الهيئات وهو الذي يحدد اختصاصاتها وصور نشاطها، فإن ذلك يؤدي إلى وجوب خضوع هذه الهيئات فيما تمارسه من اختصاصات لأحكام الدستور، والحاكم (أو الهيئة) الذي لا يخضع لأحكام الدستور يهدم السند القانوني لوجوده وأساس شرعية تصرفاته (يوسف، 2020م، ص 53 / 54.).

وغالبا ما تعمل هذه الهيئات العامة على احترام هذه الحقوق والحريات وتوفر الضمانات اللازمة لممارستها، حيث تقع المسؤولية الأكبر على السلطة القضائية في حمايتها عبر المحكمة العليا أو المحكمة الدستورية.

ثالثاً: تعريف القضاء لغةً واصطلاحا

هو الحكم، والجمع الأقضية، والقضية مفرد، والجمع القضايا، وقضى يقضي قضاءً أي حكم (الرازي، 1995، 26/1).

أما القضاء اصطلاحاً: فيقصد به المحاكم التي يحتكم إليها المواطنون وغيرهم من الأشخاص في الدولة بمختلف أنواعها، وتسمى الهيئة القضائية، أو السلطة القضائية، أو الجهاز القضائي. وعرفها قانون السلطة القضائية بأنها: (المكونة من: المحكمة العليا والأجهزة القضائية) (قانون السلطة القضائية السوداني، المادة (1/9).

رابعاً: تعريف القضاء الدستوري اصطلاحاً

هو مجموعة القواعد القانونية المستنبطة من أحكام المحاكم في المجال الدستوري (الحلو، 1997، ص 11)وهنالك تعريف آخر للقضاء الدستوري بأنه يحتمل معنيين: إما شكلي، أو موضوعي، فمن الجانب الشكلي: فهو القضاء الدستوري المتخصص المتمثل في المحكمة أو المحاكم التي أعطاها الدستور صلاحية نظر الدعاوي الدستورية.

أما من الجانب الموضوعي: فهو ينصرف إلى الفصل في المسائل الدستورية، سواء صدرت من محكمة دستورية متخصصة، أم من محكمة أخرى طالما أن الحكم صدر بمسألة دستورية (الشيخ، 2003، ص 7).

وبالنظر إلى هذا التعريف الأخير، للقضاء الدستوري من الناحية الشكلية، يعكس أحد مرين: أولهما: أن القضاء الدستوري لا ينصرف إلا إلى ما يصدق عليه وصف المحكمة دون غيره، فكل ما لا يعد محكمة أو جهة قضائية، لا يعد قضاءً دستورياً، حتى لو انعقد له الاختصاص برقابة دستورية القوانين. وثانيهما: لا تعد أي محكمة قضاءً، ما لم تكن مختصة برقابة دستورية القوانين فقط، فإن خالط هذا الاختصاص ـ اختصاص آخر بالفصل في منازعات غير دستورية، فإنه ينحسر عنها وصف القضاء الدستوري. أما بالنظر من الجانب الموضوعي لتعريف القضاء الدستوري، فإنه يعني بشكل أساسي بالفصل في المنازعات الدستورية، وهو اصطلاح ينصرف إلى الاختصاص لا إلى القائم به، بغض النظر عن طبيعة الجهة القائمة عليه، ويستوي أن تكون محكمة، أو جهة غير قضائية (أبويونس، 2013م، ص6- 9).

ويستخلص من ذلك أن القضاء الدستوري: هو ذلك الحكم الذي يقضي في المسائل والمنازعات المتعلقة بالقانون الأساسي للدولة وتفسير نصوصه.

المطلب الثاني: ماهية مبدأ حق التقاضي وأهميته

أولاً: تعريف الحق في التقاضي

عبر شراح القانون عن مفهوم حق التقاضي بصيغ متعددة، كلها تبين مضمونه وتوضح معناه، ومن هذه الصيغ ما ذكره بعض الشراح أن حق التقاضي يعني: أن لكل شخص في الدولة حق المطالبة أمام القضاء بالحماية القانونية، وأن حق الدفاع لما يطلبه أو يطلب منه أمام المحاكم.

كما عبر البعض الآخر عن معنى حق التقاضي: بأن لكل فرد وقع عليه اعتداء على حق من حقوقه أن يلجأ إلى القضاء لرد ذلك الاعتداء والانتصاف لنفسه ممن ظلمه وسلبه حقه (شندب،2011م، ص19).

وقد ذكر فريق ثالث أن حق التقاضي هو حق التجاء الأفراد إلى القضاء فيما يدعونه من حقوق. أو بأنه: حق الشخص باللجوء إلى القضاء طالباً الحماية لحق له، أو مصلحة، أو مركز قانوني وطالباً رد الاعتداء عنه، أو استرداده إذا سلب منه) (البياني، 2002، ص13).

ثانياً: أهمية حق التقاضي

إن علة ممارسة حق التقاضي هي نشؤ منازعة ما حول حق من الحقوق يتعلق بفرد أو بطائفة معينة فعندما يأتي نص تشريعي ويمنع ذلك الفرد أو تلك الطائفة من ممارسة حقها الطبيعي في التقاضي، بينما يتمتع بقية الأفراد والطوائف بهذا الحق دون أية عقبات أو موانع، فهنا يحدث الخلل الفادح لمبدأ المساواة أمام القضاء، والخرق الجسيم لحق التقاضي (فودة، 2006، ص28).

وتزداد أهمية حق التقاضي، باعتباره أساس الحريات، وأداة الحصول على الحماية القضائية، وإذا ضاع هذا الحق أو انتقص ضاعت كافة الحقوق أو انتقصت، لأنه لن يتوافر لهذه الحقوق الحماية الكافية عند وقوع اعتداء عليها، فإهدار حق التقاضي يعني في الوقت نفسه إهدار لكافة الحقوق الأخرى (تمام، 2000، ص 18). ويعتبر حق التقاضي من الحقوق التي يتوقف استعمالها على وسيلة اقتضائها، بمعنى أنه يستحيل استخدامه إلا باللجوء إلى القضاء عن طريق دعوى قضائية، فإذا منع صاحب الشأن من استعمال تلك الوسيلة فقد حرم من أصل الحق نفسه، ذلك أن السلطة القضائية لا تتصدى للخصومات من تلقاء نفسها وإنما تعرض عليها في صورة دعوى قضائية، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا عن طريق مباشرة الأفراد لحقهم في اللجوء إلى القضاء (العطار، 1959: ص650).

وبالطبع فإن هذا الحق نسبي يختلف من طرف لآخر، فهو بالنسبة للمجني عليه يعني: حصوله على تعويض عادل مقابل الألم والضرر الذي لحق به، وهو بالنسبة للمتهم: يتمثل في ضمانات حق الدفاع والطعن وسلوك كافة الوسائل القانونية المؤدية لبراءته ...الخ، أما بالنسبة للمجتمع: فيتمثل في تحقيق الردع العام من خلال إنذار المكلفين بضرورة احترام الواجبات والالتزامات المحددة في القواعد القانونية ومن حيث النتيجة حماية القيم والمصالح الأساسية للمجتمع.

المبحث الثاني

الحماية الدستورية والقضائية في السودان

المطلب الأول: الحماية الدستورية

أن من عناصر الدولة القانونية هي: (الاعتراف بالحقوق الفردية، وتنظيم رقابة قضائية)، فالحقوق الفردية لا يمكن أن تتحقق دون حق اللجوء إلى القضاء للدفاع عنه إذا ما اعتدي عليه، كما أن تنظيم رقابة قضائية ما هو في حقيقته سوى حق التقاضي نفسه، وهنالك مرحلتين تمثلان معلمين هامين بارزين لكفالة حق التقاضي في السودان حيث كانت المرحلة الأولى بقيام ثورة أكتوبر 1964 وحتى 25 مايو 1969م، والمرحلة الثانية كانت بعد ذلك وحتى اليوم؛ بدأت الحياة الحياه النيابية والدستورية في السودان عام 1956م، ولم تلبث أكثر من عامين حيث وقع انقلاب عسكري في 17 نوفمبر 1958 وألغى الدستور وحل الأحزاب وأقام حكماً دكتاتورياً حتى هب الشعب في 21 أكتوبر واستعاد الحياة الدستورية، وكان من أهم المبادئ التي وردت في ميثاق ثورة أكتوبر والتي قام عليها دستور 1964م المؤقت حيث نصت المادة (7) منه على أنه: (يخضع جميع الأشخاص والجمعيات التي تتكون من الأشخاص رسمية كانت أو غير رسمية لحكم القانون ...)، وتطبيقاً لذلك قضت المحكمة العليا ببطلان التعديل الدستوري الذي أدخلته الجمعية التأسيسية والتي كانت تتولى سلطة تأسيسية وتشريعية وألغت القوانين الصادرة بموجبه قررت بأن الجمعية التأسيسية لا حق لها في تعديل الدستور بما يتعارض والحقوق الأساسية لأية مجموعة من الناس وأن الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الدستور محصنة من أي تعديل قانوني أو حتى دستوري (مجلة الاحكام القضائية، 1968: ص 3).

وعلق البعض على هذا الحكم بقوله (إن هذا الحكم بلا أدنى شك دليل قطعي على أن قضاءنا لم يكن ليستثني أحداً من سلطاته، ولم يكن ليحجب سلطته من أي نزاع حتى ولو كانت الدولة في مؤسساتها العليا هي المدعي عليها وكان النزاع يتعلق بقوانين أساسية لتلك المؤسسات.

وفي قضية جوزيف قرنق وأخرين ضد حكومة السودان، قضت المحكمة العليا بأنه: (ليس هناك في الدستور ما يمنع أي شخص من اللجوء إلى المحاكم إلا فيما يتعلق بالإجراءات داخل البرلمان، وعلى الرغم من أن دستور 1964م، لم ينص صراحة على حق التقاضي، إلا أن المحكمة العليا قررت أن من حق جميع المواطنين في أي وقت وفي أي نزاع اللجوء إلى المحكمة العليا والقول بغير ذلك يهدم سلطات المحاكم ويهدم مبدأ

سيادة الدستور نفسه ويخل بنص المادة (99) منه والتي تجعل الهيئة القضائية حارسة للدستور ولها اختصاص النظر والحكم في أية مسألة، كما أنه يخل بأساس النظام الديمقراطي الذي يقوم عليه الدستور (مجلة الاحكام القضائية1969، ص15). أما بقيام نظام 25 مايو 1969 الذي حل الأحزاب وعطل الحياة النيابية والدستورية مؤقتاً ريثما يضع دستوراً دائماً وخلال تلك الفترة كانت القوانين تصدر من مجلس قيادة الثورة بأوامر جمهورية وكانت في منأى عن رقابة القضاء، وكان هذا أمراً تقتضيه طبيعة كل نظام جديد في تصفية كل ما يراه معوقاً لمسيرته.

وصدر دستور جمهورية السودان لسنة 1973م ونص في مادته (222) منه بأنه: (يستمر العمل بجميع القوانين والأوامر المعمول بها وقت صدور هذا الدستور ما لم ينته سريانها أو تلغى أو تعدل على أنه في حالة تعارضها معه تسود أحكام هذا الدستور).

وقد تمت مراجعة شاملة لكل القوانين التي تتعارض مع نصوص الدستور وعدلت، وكان أهمها قانون إخلاء المباني العامة الذي كان يخول السلطات الإدارية إصدار قرارات بإخلاء المباني الحكومية بالقوة الجبرية دون اللجوء إلى القضاء، بل أن المادة (4) من ذلك القانون نصت بأنه: (لا يجوز لأية محكمة أن تعقب على أمر صدر أو فعل تم أو أعتبر أنه صدر بموجب هذا القانون). إلا إن هذه المادة ألغيت لتعارضها مع نصوص هذا الدستور، لأنها تمنع الشخص المتضرر من اللجوء إلى المحاكم واعتبرت قرارات الإخلاء في هذا الصدد قرارات إدارية يجوز الطعن فيها أمام المحاكم المختصة، إلا أن المشرع عاد مرة أخرى وأدخلها على ذلك القانون وبدأ سريانها بأثر رجعي، حيث امتنعت كل المحاكم التي أمامها طعون إدارية معلقة من نظرها، ومن ثم طعن في دستورية ذلك التعديل، وأصدرت المحكمة العليا قرارها بالأغلبية بصحة دستورية ذلك التعديل (يوسف، 2020م: 965)، ثم صدر دستور 1985 والذي نص في المادة (26) على أن يكفل هذا الدستور لجميع الأشخاص حق التقاضي أمام المحاكم ذات الاختصاص وفقاً لأحكام القانون. وأيضاً دستور جمهورية السودان لسنة 1998م، نص على أنه:(الحق في التقاضي مكفول لجميع الأشخاص، ولا يحرم أحداً من دعوى، ولا يؤخذ قضاء في خصومة جنائية أو في معاملة إلا وفقاً لأحكام القانون وإجراءاته)(دستور جمهورية السودان1998م، المادة 31).

وكذلك دستور السودان لسنة 2005م حيث نص على أنه (يكفل الحق في التقاضي، ولا يجوز منع أحد من حقه في اللجوء إلى العدالة) (دستور السودان2005، المادة:35). وأيضاً الوثيقة الدستورية لسنة 2019م حيث نصت في المادة (53) (يكفل للكافة الحق في التقاضي، ولا يجوز منع أحد من حقه في اللجوء إلى العدالة).هذا وقد نصت المادة (42) من ذات الوثيقة الدستورية لسنة 2019م على إنه: (تكون وثيقة الحقوق عهداً بين كافة أهل السودان، وبينهم وحكوماتهم على كل مستوى، والتزاماً من جانبهم بأن يحترموا حقوق الإنسان والحريات الأساسية المضمنة في هذه الوثيقة وأن يعملوا على ترقيتها، وتعتبر حجر الأساس للعدالة الاجتماعية والمساواة والديمقراطية في السودان (الوثيقة الدستورية، 2019، المادة:53).

ويتضح من استقراء نصوص الدساتير السابقة حرصها على كفالة حق التقاضي لجميع الأفراد وأن أي تشريع أو تصرف يكون من شأنه منع أو حرمان الأفراد من اللجوء إلى القضاء يعد عملاً غير دستوري ويتعين بطلانه.إلا أن الدستور الدائم لسنة 1973م رغم نصه على حق اللجوء إلى القضاء نجد أنه فرض عليه نصوصاً قانونية تحد من ممارسة حق التقاضي بطريقة جزئية وهذا مما يخل بمبدأ الشرعية وسيادة القانون وبمبدأ الفصل بين السلطات وينتقص من ولاية القضاء واستقلاله وفي ذلك إهدار للمبادئ الدستورية العامة.

المطلب الثاني: الحماية القضائية

الفرع الأول: الرقابة القضائية

تعني وجود هيئة تتولى الرقابة على دستورية القوانين، للتحقق من مدى تطابق القانون مع احكام الدستور.وتعتبر الرقابة القضائية من المبادئ المهمة لحماية حق التقاضي، التي تتمثل في القضاء الدستوري، وهي المحاكم القضائية التي عهد إليها الدستور حماية مبدأ الشرعية الدستورية، وقد يجعل الدستور الرقابة على دستوريته إلى كل المحاكم في النظام القانوني في الدولة، وهذا ما يسمى بلامركزية الرقابة، وقد يخول الدستور محكمة يعينها دون سواها بالرقابة القضائية على دستورية القوانين، وهذا ما يسمى بمركزية الرقابة، وقد يعهد الدستور بتلك الرقابة إلى المحكمة العليا في القضاء العادي وقد يختص بتلك الرقابة إلى محكمة خاصة تكون هي وحدها المختصة بالرقابة القضائية على دستورية القوانين بجانب المحكمة العليا في القضاء العادي (يوسف، 2020م: ص58).

الفرع الثاني: طرق الرقابة القضائية

تقوم المحاكم بتطبيق رقابتها على دستورية القوانين بأحد طريقتين هما: الدعوى الأصلية، أو الدفع الفرعي.

أ/ الرقابة عن طريق الدعوى الأصلية: وهو أن يتقدم المتضرر من نص قانوني أو صاحب المصلحة في إلغائه برفع دعوى إلى المحكمة المختصة ـ بموجب دستور الدولة بنظر الدعاوي والطعون في دستورية النصوص القانونية ـ مطالباً فيها بإلغاء النص القانوني المعين لمخالفته للدستور. وتتولى المحكمة المختصة بحث الأمر، فإذا تحققت من المخالفة حكمت ببطلان هذا القانون وإلغائه ولا يثار أمر دستوريته مرة أخرى.(الحلو، 1997م، ص26-28)

وهو الطريق الذي اختاره المشرع السوداني عند نظر الطعون على دستورية القوانين، حيث لم يخول في دساتيره المتعاقبة منذ ما قبل الاستقلال وحتى صدور الوثيقة الدستورية لسنة 2019م المحاكم بدرجاتها المختلفة صلاحية الاختصاص بنظرها عن طريق الدفع الفرعي. ويعتبر حق الأفراد في اللجوء إلى السلطة القضائية لاقتضاء حقوقهم، لا يمكن أن يمارس بصورته الصحيحة دون وجود سلطة قضائية مستقلة (عبد الله، 2001، ص25)، فالقضاء هو الركيزة الأهم في تطبيق مبدأ الرقابة على دستورية القوانين، وذلك بما تعطيه للأفراد من سلاح يستطيعون بمقتضاه الدفاع عن حقوقهم بالالتجاء إلى جهة مستقلة تتمتع بضمانات كافية وبمستطاعها الإلغاء، والتعديل، أو التعويض عن القوانين، أو الإجراءات والأوامر التي تتخذها السلطة العامة بالمخالفة للدستور (بدوي، 2015م: ص56).

وتتوقف كفالة حق التقاضي على مدى فاعلية الرقابة في تقديم حماية ناجحة وضمانة لحقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية وتحويلها إلى واقع ملموس.

ب/ الرقابة عن طريق الدفع الفرعي: وهي الطريقة الأقدم والأكثر شيوعاً في الولايات المتحدة، وفي هذه الحالة لا يجوز القانون للمتضرر اللجوء مباشرة للمحكمة المختصة بنظر دعوى عدم الدستورية، وإنما يشترط أن تكون هنالك دعوى منظورة أمام القضاء العادي، فيكون الدفع بعدم الدستورية متعلقاً بقانون يراد تطبيقه على طرفي النزاع المنظور أمام المحكمة، فيتقدم أحد هذين الطرفين بالدفع بعدم دستورية القانون أمام المحكمة التي تنظر دعوى النزاع، ويعني ذلك أن لا تنظر المحكمة المذكورة دستوريته من عدمها من تلقاء إرادتها، وإنما يجب أن يدفع أحد الخصوم بعدم الدستورية، عندئذ فقط تنظر المحكمة في هذا الطلب، فإذا قدرت المحكمة مخالفته للدستور امتنعت عن تطبيقه في الدعوى التي أثير الدفع بصددها (الحلو، 1997م: ص27).

ويترتب على طريق الدفع الفرعي ألا يطبق القانون الذي حكمت المحكمة بعدم دستوريته على الدعوى التي أثير بسببها عدم الدستورية فقط، أي أن القانون يظل سارياً في مواجهة الكافة سوى طرفي الدعوى، حيث يمكن لمحكمة أخرى أن تطبقه دون التقيد بقرار المحكمة التي حكمت بعدم الدستورية.

المطلب الثالث: موقف القضاء الدستوري في السودان

نصت الدساتير المتعاقبة على حكم السودان على مبدأ الرقابة القضائية، وكانت المحكمة العليا في النظام القضائي في السودان هي الآلية التي تمارس الرقابة القضائية منذ دستور الحكم الذاتي لسنة 1953م وظل الحال كذلك حتى صدر دستور 1998م (دستور السودان، 1998م، المادة:105) الذي نص على إنشاء محكمة دستورية وعندما ألغي صدر بدلاً عنه دستور السودان الانتقالي لسنة 2005م الملغي كان قد أنشأ أيضاً محكمة دستورية للرقابة على دستورية القوانين ثم صدرت الوثيقة الدستورية لسنة 2019م ونصت في المادة (30) على أن:

1/ المحكمة الدستورية محكمة مستقلة ومنفصلة عن السلطة القضائية وتختص بالرقابة على دستورية القوانين والتدابير وحماية الحقوق والحريات والفصل في النزاعات الدستورية.

2/ تشكل المحكمة الدستورية وتحدد اختصاصاتها وسلطاتها وفقاً للقانون (الوثيقة الدستورية2019م، المادة:2/31).

ولما كان قانون المحكمة الدستورية ظل قائماً فإننا نتعرض إلى اختصاصات وسلطات المحكمة في المادتين (15) و(16) على النحو التالي:

أولاً: اختصاصات المحكمة الدستورية

نصت المادة (15) على أنه:

1/ تكون المحكمة حارسة للدستور ودساتير الولايات وتعتبر احكامها نهائية وملزمة، وتتولى:

(أ) تفسير النصوص الدستورية.

(ب) حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

(ت) الفصل في دستورية القوانين والنصوص.

(ث) الفصل في النزاعات الدستورية فيما بين مستويات الحكم.

2/ على الرغم من أحكام البند (1) لا تخضع أعمال السلطة القضائية والأحكام والقرارات والإجراءات والأوامر التي تصدرها محاكمها لمراجعة المحكمة الدستورية.

ثانياً: سلطات المحكمة الدستورية

تنص المادة (16) يكون للمحكمة في سبيل القيام بالاختصاصات المنصوص عليها في المادة (15) ممارسة السلطات الآتية:

(أ) إلغاء أي قانون أو عمل مخالف للدستور

(ب) إصدار أي أمر إلى أي جهة في أي مسألة أمامها.

(ج) إصدار أي أمر إلى أي جهة أو شخص لإحضار الشخص المعتقل أو المحبوس أمام المحكمة بغرض النظر في دستورية الحبس أو الاعتقال(قانون المحكمة الدستورية،2005، المواد: 15-16).

ومن المبادئ الراسخة في النظم الديمقراطية حق المواطنين جميعاً في الحصول على رعاية متساوية بإزاء بعض الحقوق كحق المساواة أمام القانون والحق في التقاضي، وتحقيقاً لضمان هذه الحقوق يجعل الدستور القضاء هو الرقيب على استيفائها.

وقرر قضاء المحكمة الدستورية السودانية في حق طلب الحماية لحق دستوري (حق التقاضي)، أن ترفع الدعوى لحماية حق دستوري بعريضة للمحكمة العليا، مما يعني ذلك أنه لا مجال لإقامة دعوى حماية حق دستوري أمام المحكمة العليا إذا تبين أن الحق يمكن حمايته بواسطة طرق القضاء العادي وتطبيقاً لذلك فقد جاء في قضية المستأجرين لدكاكين مجلس شعبي المنطقة الشرقية /ضد/ حكومة السودان (إن المدعين قد استند طعنهم أمام محكمة الاستئناف على أن القرار الإداري المطعون فيه صادر حقاً خاصاً لهم ثابتاً بموجب المادة (34) من الدستور الدائم لجمهورية السودان لسنة 1973م، وإذ لكل منهم حق ثابت في الانتفاع بالعقار الذي يستأجره بموجب نفس عقد الإيجار وحسب شروطه، وقد استنفذ المدعون كافة الطرق الإدارية للطعون في محاولة لحماية مصلحتهم للبقاء في العقار، ولكن الطرق الإدارية كلها لم تسعفهم ولم يبق لهم إلا اللجوء للمحكمة ففعلوا بموجب الطعن، وأصدرت محكمة الاستئناف قراراً بشطب طعون المدعين لعدم الاختصاص بناء على تعديل قانون إخلاء المباني العامة، وبذلك أصبح المدعون بلا حماية وأهدرت مصلحتهم وباتوا تحت رحمة السلطة العامة، ومفاد ذلك التعديل أنه لا يجوز لأية محكمة أن تعقب على أي أمر أصدر أو فعل تم أو اعتبر أنه صدر أو تم بموجب قانون إخلاء المباني العامة الذي أصدره السيد/ رئيس الجمهورية بما لديه من سلطات تشريعية وفقاً للمادة (106) من الدستور، وقدر ورد في عريضة المدعين أن التعديل المذكور يتعارض مع مقتضيات الدستور، حيث يهدد حقاً أساسياً من حقوق المواطن وهو (حق التقاضي) الذي يثبت للمواطنين بموجب المواد (11،38،59،61،63،185) من الدستور، وقد انتهى قضاء المحكمة العليا (الدائرة الدستورية) في تلك السابقة إلى أن حق (اللجوء للقضاء) بشأن كل الحقوق والحريات المنصوص عنها في الدستور قد كفله الدستور، وإن حق الأفراد في اللجوء إلى المحاكم في كل درجاتها للفصل في خصوماتهم قد كفله الدستور، أيضاً عندما أنشأ الهيئة القضائية لهذا الغرض أما حق اللجوء للقضاء بشأن القرارات الإدارية فيما يتعلق بالمباني العامة فهو حق مكفول ولكن بموجب القانون وأن القانون الذي أنشأه يمكن أن يقيده وهذا عين ما حدث عندما مضت المحاكم من التعقيب على أي فعل تم أو اعتبر أنه قد تم بشأن إخلاء المباني العامة وعلى ذلك شطبت دعوى حماية الحق الدستوري برسومها بمعنى تأكيد دستورية التشريع محل الطعن(قضية مجلس شعبي المنطقة الشرقية، ق. د /2/1978، نشرة الأحكام الشهرية، 1979).

كما جاء في أحد تطبيقات المحكمة الدستورية لكفالة حق التقاضي، بالنمرة م د/ق د/ 139/2013م في قضية: (حسين حسان وآخرين /ضد/ وزارة العدل ـ النائب العام)، وتلخصت وقائع هذه الدعوى في أنه بتاريخ 2005/1/29م وقعت أحداث شغب في مدينة بورتسودان إثر خروج جمهرة من المواطنين، وتصدت الشرطة لتلك المظاهرة وحدث صدام راح ضحيته عدد من المواطنين قتلى،وقامت السلطات المختصة بفتح محضر إجراءات أولية بتاريخ 2005/1/29م وتمت تسوية مع بعض أولياء الدم، وتقدم الرافضون لمبدأ التسوية بطلب إلى السيد وكيل النيابة المختص بغرض السير في إجراءات الدعوى الجنائية ضد القوات النظامية، ورفض السيد وكيل النيابة ذلك الطلب، وتم استئناف قرار الرفض هذا إلى أن أيد من قبل السيد المدعى العام لجمهورية السودان بقراره رقم و ع/ م ع/ نقض/60/ بتاريخ 20011/6/6م.

وتقدم إنابة عن الطاعنين حسين حسان وآخرون الأساتذة رفعت عثمان مكاوي والأستاذ حميد إمام محمد والأستاذ محمد إبراهيم عبد الله المحامون بهذه الدعوى، استناداً على انتهاك القرار أعلاه، لحقوق موكليهم الدستورية في المواد (28 و35) من الدستور، حيث انتهت المحكمة الدستورية في قضائها إن القرار موضوع الدعوى قد خالف نص المادة (35) من الدستور وحجب حق الطاعنين في اللجوء إلى القضاء بإجراءات ظاهرها تطبيق القانون وهي في حقيقة الأمر مخالفة واضحة لنصوص القانون والدستور. وألغت قرار النيابة موضوع الدعوى وأمرت بفتح دعوى جنائية باسم الطاعنين ضد من تسفر عنه التحريات وتقديم من توجه إليه التهمة إلى القضاء.

وبالرغم من كفالة حق التقاضي، وذلك بالنص عليه في كافة الدساتير سالفة الذكر، والتطبيقات الدستورية له، إلا إن حكومة الفترة الانتقالية للعام 2019م، قد أهدرت هذا الحق بالرغم من النص عليه في الوثيقة الدستورية لسنة 2019م (الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة 2019م، المادة :53)، ويتمثل ذلك في عدم تكوين المحكمة الدستورية للممارسة اختصاصها بالرقابة على دستورية القوانين ـ في حماية حق التقاضي ـ لأكثر من أربعة أعوام وحتى انقلاب 25 تشرين الأول 2021م وإلى الآن، مما أدى إلى تعطيل كثير من الأحكام والطعون في ظل انتهاك للحقوق والحريات، وفقدان للرقابة القضائية. وحيث نصت الوثيقة على تشكيل المحكمة الدستورية على يد مجلس القضاء العالي، والذي تتم إجازة قانونه هو الآخر من قبل مجلسي السيادة والوزراء (المجلس التشريعي المشترك)، حيث يفوض هذا القانون لمجلس القضاء العالي صلاحيات تكوين المحكمة الدستورية (الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية، لسنة 2019م، المادة :2/29).

ويجدر أن ناكد على أن مسؤولية احترام الدستور وتطبيقه، بما في ذلك الحقوق الواردة فيه، تقع على عاتق جميع السلطات العامة على المستويين المركزي والمحلي، وتختلف المهام والمسؤوليات المحددة الموكلة لمختلف الأطراف الفاعلة، سواء أكانت تشريعية، أم تنفيذية، أم قضائية، بحسب الدور الدستوري المسند إليها.

المبحث الثالث

الاستثناءات على حق التقاضي في القانون السوداني

المطلب الأول: الأعمال التي لا تخضع لرقابة القضاء (أعمال السيادة)

الفرع الأول: موقف المشرع السوداني من أعمال السيادة

تعتبر أعمال السيادة أهم القيود التي ترد على مبدأ المشروعية ويطلق عليها أحيانا (اعمال الحكومة)، وتخرج هذه الاعمال عن رقابة القضاء بموجب القانون، وهو ما نصت عليه المادة (8) من قانون القضاء الإداري لسنة 2005 على أنه:

(1) مع مراعاة أحكام المادة (1/4) لا يجوز الطعن في أعمال السيادة الآتية:

(أ) تعيين شاغلي المناصب الدستورية القومية والولائية.

(ب) إعلان الحرب.

(ج) إعلان حالة الطوارئ

(د) تمثيل الدولة في علاقتها الخارجية بالدول والمنظمات.

(هـ) تعيين السفراء واعتماد السفراء المبعوثين إليها.

(و) شاغلي الوظائف القيادية في الخدمة المدنية(قانون القضاء الإداري، 2005).

واضح من النص أن المشرع لم يجوز الطعن الإداري في أعمال السيادة، كما أن أعمال السيادة في هذه المادة جاءت بصيغة العموم، وذلك بقولها يعتبر من أعمال السيادة وفي هذا توسع من نطاق أعمال السيادة، فطالما أن أعمال السيادة هي استثناء من الأصل العام وهو جواز الطعن في جميع القرارات الصادرة من رئيس الجمهورية أو من دونه من المسؤولين. وذلك حسب ما ورد في نص المادة (4) من قانون القضاء الإداري لسنة 2005م على أن: (يرفع الطعن إلى قاضى محكمة الاستئناف المختص بعريضة كل طلب طعن في قرار إداري صادر من أي سلطة عامة، عدا القرارات الصادرة من رئيس الجمهورية، أو مجلس الوزراء الاتحادي، أو وزير اتحادي، التي ينعقد الاختصاص بنظر الطعن فيها لقاضي المحكمة العليا) (انظر قانون القضاء الإداري، 2005، المواد: 3-4).

الفرع الثاني: التطبيقات الدستورية لأعمال السيادة

هنالك بعض النصوص التي طبقت فيها المحكمة العليا الدائرة الدستورية أعمال السيادة وهي نصت عليها المادة (4/ج) من قانون القضاء الإداري لسنة 2005م، في قضية خالد محمد خير (ضد) حكومة السودانم ع/ع د/15/1987م المحامون: فتحي خليل المحامي. التاريخ: 1987/10/24م.

الحكم: لما كان يبين من مطالعة العريضة التي تقدم بها الأستاذ فتحي خليل محمد المحامي نيابة عن موكله خالد محمد خير ضد حكومة السودان أنه يطعن في دستورية الأمر الصادر بإعلان حالة الطوارئ في 1987/7/25م وفي لائحة الطوارئ الصادرة في 1982/7/26م وفي دستورية استمرار كل منهما بعد اليوم الثامن من أغسطس 1987م بناء على أسباب مماثلة في جوهرها للأسباب الواردة في العريضة رقم 1987/11م المقدمة من محمد الحسن الأمين ضد حكومة السودان، وفي العريضة رقم 1987/13م المقدمة من عوض الله الحاج السيد وآخرين، وذلك فضلا عن الادعاء بان إعلان حالة الطوارئ للأسباب المذكورة في الأمر غير صحيح ولا يتمشى مع مقاصد المشرع الدستوري من إعلان حالة الطوارئ على أساس (إن إعلان حالة الطوارئ حالة استثنائية محكوم بتوافر حالة محددة هي قيام الخطر الحالي الجسيم الذي يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو أي جزء منه أو يهدد اقتصاده، ولا يمكن معالجته بالقوانين العادية) واستطرد محامي الطاعن قائلا: (وبما أن الأسباب الواردة إعلان حالة الطوارئ لعام 1987م لا تشكل مثل هذه الحالة وإنما كلها أمور تعالجها بالفعل القوانين العقابية السارية. فإن إعلان حالة الطوارئ جاء مخالفا لمتطلبات الدستور. ونلتمس من المحكمة الموقرة إعلان بطلانه دستورياً).

والنعي بالشق الثاني مردود عليه بأن الأسباب التي يقوم عليها إعلان حالة الطوارئ تتصل اتصالا عميقا ووثيقا بمسائل سياسية في الاعتبار الأول، ومن ثم كان من الطبيعي إن يخضع الإعلان الصادر من مجلس رأس الدولة، في هذا الشأن، للرقابة السياسية إعمالا لأحكام المادة 134(2) من دستور السودان الانتقالي. ويدل على ذلك أيضا واقع الحال، إذ إن الجمعية التأسيسية قد نظرت الأمر المعروض عليها وأيدت رأيها فيه ومن ثم ينأ أمر إعلان حالة الطوارئ الذي يتضمن الأسباب التي بنى عليها عن الرقابة القضائية.أما النص بالأسباب الأخرى المماثلة لما ورد في العريضتين الدستوريتين رقم 1987/11م و1987/13م، فمردود عليها بما ورد في القرارين الصادرين فيها بتاريخ 1987/9/3م، على نحو منفصل، وذلك دون حاجة إلى إيراد الأسباب السالف ذكرها، إذ لا يعدو سردها في هذا المقام أن يكون تكراراً لا موجب له.

ولذلك فإن العريضة الماثلة، مثل العريضتين المشار إليهما آنفاً، لا تتضمن مسألة صالحة للفصل فيها، مما يتعين معه شطبها إعمالا لأحكام البند (ب) من المادة 327 من قانون الإجراءات المدنية لسنة 1983م.

لذلك نأمر بشطب العريضة.

صدر تحت توقعينا في اليوم التاسع والعشرين من صفر 1408هـ الموافق الثاني والعشرين من أكتوبر 1987م.

مذكرة برأي آخر: التاريخ: 1987/10/24م ـ القاضي: زكي عبد الرحمن

لا خلاف على أن المادة 134 من الدستور الانتقالي تضفي على رأس الدولة بالتشاور مع مجلس الوزراء، سلطة لإعلان حالة الطوارئ ولا على أن البند (2) من نفس المادة يقضي بعرض أمر إعلان الحالة والإجراءات المقررة لدرئها على الجمعية التأسيسية وأن للأخيرة سلطة في تجديد مدة سريان الإعلان أو رفض القرار برمته.

ومن الثابت الآن أن الجمعية قد أجازت قرار إعلان حالة الطوارئ بعد أن قام رأس الدولة بتعديل فترة سريانها من سنة إلى ستة أشهر كما أجازت لائحة الطوارئ بعد أن تم تعديل المادتين 15 و17 منها.

على أنني أستميح الزملاء الأجلاء عذرا في الاختلاف معهم فيما انتهى إليه قرارهم بعدم وجود مسألة صالحة للفصل فيها يبرر تصريح الطعن سواء أكان مرد ذلك القرار هو أن الأمر ينطوي على مسألة سياسية بحتة أو سيادية محضة أو أن الاختصاص في إقرار الأمر ينعقد في نهاية المطاف للجمعية التأسيسية (يوسف، 2020م، ص993).

ولعله من نافلة القول إنه ومهما كان وجه الرأي يما تثيره عريضة الطعن المعروضة أمامنا، فإنه لا سبيل إلى الاختلاف في أن الدستور هو مناط سلطات وصلاحيات أجهزة الدولة جميعها وعلى نصوصه تقاس سلامة أو عدم سلامة تصرفات أي منها. وعلى ذلك فإن مجال الخلاف لا يتعدى ما يحتمل التقدير من الأمور دون أن يمس المبدأ نفسه.

وتأسيسا على ذلك، فإن النظر فيما تثيره عريضة الطعن ومدى اختصاص الدائرة الدستورية به، إنما يعتمد في المقام الأول على ما إذا كانت المادة 134 من الدستور الانتقالي تشتمل على أي معنى صريح أو ضمني من شأنه أن يضفي سلطة مطلقة على الحكومة في صفتها السياسية الشاملة للانفراد في إعلان حالة الطوارئ رغم ما يترتب عليها بالضرورة من فتح المجال للاعتداء على الحريات والحقوق الأساسية التي تشكل دعامة الحكم الدستوري السليم، وبمعنى أدق ما إذا كان للحكومة في صفتها تلك أن تقرر دون رقابة موضوعية ما يرق إلى السبب الكافي لإهدار الحقوق والحريات.

وفي تقديري المتواضع أنه ليس في المادة 134 المشار إليها ما يقوم سنداً صريحاً على إضفاء مثل هذه السلطة لأية جهة بعينها كما أنه ليس فيما تنص عليه تلك المادة من ضرورة عرض الأمر على الجمعية التأسيسية ما يقوم سببا للقول بأن تلك الجمعية هي نهاية المطاف بالنسبة لموضوع الطوارئ، إذ أنه من المعلوم أن التشريعات الصادرة من الجمعية التأسيسية نفسها ليس بمنأى عن الرقابة فيما يستفاد من نص المادة 125 من الدستور الانتقالي ذاته.

وإذا كان هذا هو الحال بالنسبة لصراحة النص، فهل فيه أي معنى ضمني يقرر سلطة مطلقة للحكومة في إعلان حالة الطوارئ.

وهنا فإنني أرى أن استخلاص أي معنى لا ينبغي أن يتم بمعزل عن النتائج الخطيرة التي تترتب على إعلان حالة الطوارئ والتي من شأنها أن ترق في جوهرها التي تعديل الدستور أو إلغائه في أثمن قيمة التي تفرق بين حكم الدستور والحكم الشمولي وهون ما لا يجوز التسليم به إلا بأكثر النصوص صراحة ووضوحاً.

إنه لمن الواضح أن مثار الجدل وقد سلمنا بأن إعلان حالة الطوارئ قد يكون ضرورة تقتضيها بعض الظروف – هو ما هي الجهة الملائمة التي يمكن أن تناط بها مهمة التقرير في قيام دواعيه. ولعل الإجابة التي تتبادر إلى الأذهان قياساً على الأوضاع في كثير من الدول هي أن السلطة التنفيذية هي التي تختص بالأمر تحت الرقابة البرلمانية(يوسف 2020، ص1000).

وهنا فإنه مما لا ريب فيه أنه ليس هناك نص صريح يسند مثل هذا المعنى وفي تقديري أن هذا القصد ينتفي لسببين: أولهما الجمعية التأسيسية في الواقع السياسي لا تعدو أن تكون الحكومة ذاتها في صورة أخرى وثانيهما أن إجراءات الطوارئ وفيما ترق إليه من تعديل في نصوص دستورية لا تقع ضمن اختصاص الجمعية إلا في حدود أغلبية معينة هي ما تنص عليها المادة 136 من الدستور الانتقالي. وحتى إذا لم يكن الأمر في مقام تعديل الدستور فإن إعلان الطوارئ بما يترتب عليه إهدار للحقوق يقتضي أغلبية كبيرة ففي دراسة شاملة أجرتها اللجنة الدولية لفقهاء القانون عن سلطات الطوارئ في دول العالم وأصدرت بها تقريراً باسم States of Emergency-Their Impact on Human Rights. ونشرت في عام 1983م كانت توصيتها رقم 3 هي أن تكون إجازة إعلان الطوارئ بأغلبية إضافية. Enhanced majority

وتأسيسا على ما تقدم، فإن إجازة الجمعية التأسيسية لأمر إعلان وإجراءات الطوارئ لا تقوم في تقديري سندا للقول بعدم وجود وسيلة أخرى للرقابة.

والسؤال هو ما إذا كان موضوع الطوارئ يصلح للرقابة القضائية؟

وفي الإجابة على هذا السؤال ينبغي الرجوع إلى نص المادة 134 نفسها إذ أن ذلك النص وفيما ذكرت آنفاً، هو أساس السلطة وحدودها. تنص المادة في بندها الأول على ما يلي: يجوز لرأس الدولة بالتشاور مع مجلس الوزراء إذا قام خطر حال وجسيم يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو أي جزء منه أو يهدد اقتصاده أن يعلن حالة الطوارئ...) (يوسف، 2020م: ص997).

ويبين جليا من هذا النص أنه لا يضفي سلطة على رأس الدولة في تقديري الظروف التي قد تقتضي إعلان حالة الطوارئ وإنما تشير إلى قيام تلك الظروف كمسألة مستقلة عن سلطة إعلان الحالة. وبمعنى أدق فإن قيام الأسباب تحكمه معايير موضوعية ولا يخضع للتقدير الذاتي لرأس الدولة أو أية جهة أخرى. وبالنظر إلى تلك الأسباب في تفاصيلها يبين أيضاً أنها من الأمور التي لا تحتمل بطبيعتها اختلاف وجهات النظر فالخطر الحال والجسيم الذي يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يهدد اقتصاده لا يكون سرا من أسرار الدولة وإنما يكون ظاهرا للعيان يحس به كل مواطن أيا كان مستوى وعيه وشعوره الوطني. فإذا كان هناك طعن بأن الأسباب التي أعلنت بها حالة الطوارئ لا تتسق مع الأسباب التي علق عليها الدستور الانتقالي سلطة إعلان تلك الحالة، فإن جهة ما غير الحكومة التي أعلنتها والجمعية التأسيسية التي أجازتها تصبح مختصة في نظر مثل هذا الطعن.

ولعلني لست في حاجة إلى القول بأن تلكم الجهة هي المحكمة العليا وحدها، لا بحكم أن القضاء هو المناط به الفصل في المنازعات، وإنما أيضا لأن المحكمة العليا هي حارسة الدستور والمناط بها تفسير الدستور والنظر في الطعون والمسائل الدستورية وحماية الحقوق وذلك طبقاً لصريح نص المادة 125 من الدستور الانتقالي.

وبعد فإن ما يبرر مراجعة أسباب إعلان حالة الطوارئ أنها تؤدي إلى تكريس السلطات التنفيذية وأيضاً وجدت السلطة كأن هناك مجال لإساءة استعمالها وعلى ذلك فإن منحها لابد أن يتم في حدود مقتضياتها وعليه فإنه من رأيي أن تصرح هذه العريضة وأن يتم النظر فيما تثيره من طعن في أسباب إعلان حالة الطوارئ (يوسف 2020م: ص، 998).

ويرى البروفيسور يس عمر يوسف أن رأى الأغلبية قد أصاب كبد الحقيقة لأن المستقر فقهاً وقضاءً أن إعلان حالة الطوارئ من أعمال السيادة ولا يجوز الطعن فيها وأن الرقابة عليها هي رقابة سياسية تمارسها المجالس النيابية، وأن أسبابه يستقل بها رئيس الدولة وهي سلطة تقديرية.

إن أمر السيادة الصادر بإعطاء السلطة لا يمنع القضاء من مراقبة تنفيذ تلك السلطة، رغم أن الأمر الصادر بإعطاء السلطة نفسه لا يخضع لرقابة القضاء، ويبدو أن نظرية أعمال السيادة في ظل سيادة حكم القانون ـ أصبحت ذات معنى محدود، فالدستور لا يترك سلطة مطلقة (فضل، 2005م: ص 230).

المطلب الثاني: معايير أعمال السيادة

حاول الفقه أن يرد أحكام القضاء إلى نظريات وقواعد يمكن على أساسها التفرقة بين ما يعتبر من أعمال السيادة فلا يخضع لرقابته، وما لا يعتبر من أعمال السيادة فيخضع لرقابته. ونلخص الأفكار التي قيلت في خصوص معيار أعمال السيادة في النقاط الآتية:

أولا: معيار الباعث السياسي

يقوم هذا المعيار على أساس الغاية أو الغرض الذي أدى إلى إصدار القرار، فإذا كان سياسياً يتعلق بالسياسة العامة للدولة، ويستهدف حماية الدولة داخلياً أو خارجياً فإن القرار يدخل في عداد أعمال السيادة، ويخرج عن رقابة القضاء، أما إذا كانت غاية القرار ليست سياسية فإنه يعد عملاً إدارياً عادياً، ويخضع لرقابة القضاء.

وهذا المعيار غير سليم، لأنه:

أ/ غامض وغير محدد، لأنه يسمح للسلطة التنفيذية بأن تتخلص من رقابة القضاء لمجرد قولها إن الغاية من القرار الذي اتخذته كان سياسياً وبالتالي فلا يوجد حد معين لمثل هذه القرارات.

ب/ فإن القرار الإداري إذا كان الغرض منه سياسياً فإنه أولى بالخضوع لرقابة القضاء إذ يجب أن يسير إليه بعين الشك والريبة.

ثانياً: معيار طبيعة العمل

لتمييز أعمال السيادة نرجع إلى موضوع القرار وطبيعته، فإذا كان موضوع القرار يدخل في إطار ما تقوم به السلطة التنفيذية في تطبيق القوانين على الأفراد، أو القرارات التي تتعلق بعلاقة الإدارات بعضها ببعض فإن مثل هذا القرار يعتبر قراراء إدارياً يدخل في إطار الوظيفة مثل هذا القرار يعتبر قراراً إدارياً يدخل في إطار الوظيفة الحكومية التي تبدو في تحقيق المصلحة السياسية العليا للدولة، أو تطبيق أحكام الدستور، أو تنظيم عمل السلطات العامة في الدولة وعلاقاتها ببعض، فإنه يعتبر عملاً من أعمال السيادة لا يخضع لرقابة القضاء.

ثالثاً: معيار التعداد الحصري

نظراً للانتقادات التي وجهت للمعيارين سالفي الذكر، وعجز الفقه عن وضع نظرية جامعة مانعة لأعمال السيادة تميزها عن سائر الأعمال الأخرى، فقد ارتأى جانب من الفقه وقد اعتمدت قائمة تتضمن على سبيل الحصر أعمال السيادة وقد اعتمدت هذه القائمة على أحكام مجلس الدولة الفرنسي ومحكمة التنازع الفرنسية.

وتتضمن هذه القائمة:

أ/ الأعمال المتعلقة بعلاقة البرلمان بالحكومة.

ب/ كل ما يتصل بالعلاقات البرلمانية والشئون الخارجية.(الجبوري، 1998م: ص48).

وهذا المعيار منتقد أيضاً لأن التعداد لا يمكن أن يكون دقيقاً، لأنه مهما أحكم فإنه لا يمكن أن يضم كل الأعمال التي يقصد بها أنها أعمال سيادة، ويمكن أن تضم بعضاً من المسائل لا تدخل في نطاق أعمال السيادة لأن هذه الأعمال تضيق وتتسع تبعاً للظروف المحيطة بالدولة، ففي الأزمات يتجه التعداد إلى الزيادة، بينما يقل هذا التعداد في الظروف العادية.

- إعلان الحرب أو وقفها، وسائر الأعمال الحربية.
- القرارات التي تصدر بشأن الاستيلاء على الأموال في إقليم العدو.
- المسائل التي تتعلق بسيادة الدولة داخلياً كإعلان حالة الطوارئ وإبعاد الأجانب، أو المسائل التي تتخذها الدولة لحماية اقتصادها أو عملتها المالية أو قرار العفو عن بعض المسجونين(الجبوري، ص48-49).

المطلب الثالث: تحصين القرارات الإدارية من الطعن فيها

الأصل العام أن تخضع جميع القرارات الإدارية لرقابة القضاء إلغاء وتعويضاً، أي أنه يجوز لكل فرد له مصلحة أن يطلب من القضاء المختص إلغاء القرار الإداري إذا شابه عيب من العيوب،يعمد المشرع في بعض الأحيان على ألا يخضع القرار الإداري في أحوال معينة للطعن إذ قد تقتضي المصلحة العامة أن يضمن للإدارة جواً يمكنها من أداء أعمالها في ظروف خاصة قد تتطلب سرعة الإنجاز أو أي ظروف تفرضها اعتبارات الضرورة المحيطة بالموضوع او استقرار الأوضاع فيما يصدر فيه القرار على أن غرض المشرع من الناحية الثانية هو التأكد من حسن تطبيق القانون والاستناد إلى المعايير الموضوعية والبعد عن القرارات التعسفية والجزافية والالتزام بحكم القانون ـ ومراعاة حقوق المواطنين. بهذه النظرة ظلت المراجعة القضائية قائمة رغم محاولة تحصين القرار من تدخل المحاكم عن طريق الاستئناف أو الطعن فالمشرع في هذه الحالة يرمي إلى ألا يطول أمد التقاضي (يوسف، 2018م: ص418).

وقد ذكرت المحكمة العليا في قضية جرجسي برنايا شنودة /ضد/ وزارة التشييد والإسكان الخرطوم وهيئة الخدمة العامة (لجنة استئناف العاملين).وتتلخص وقائعها في أن المدعى مثل أمام مجلس محاسبة مصلحي قضى بفصله من الخدمة واستأنف المدعى إلى لجنة استئناف العاملين التي شطبت استئنافه، قامت محكمة المديرية بشطب دعوى المدعى اعتماداً على المادة (1/15) من قانون محاسبة العاملين التي تنص على أن قرارات لجنة استئناف العاملين نهائية، وأيدت محكمة الاستئناف هذا الحكم. وذكرت المحكمة العليا من المعلوم أن حق الطعن في القرارات حق قانوني يمنحه التشريع وقد يحجبه في بعض القضايا، وقد يحصرها على مراحل معينة. فعلى سبيل المثال يحظر القانون حالياً الطعن أمام المحكمة العليا في القضايا المدنية التي تقل قيمتها عن خمسة آلاف جنيه. وقد قانون محاسبة العاملين مثل ذلك فيما يختص باستئناف العاملين فجعلها لمرحلة واحدة أمام جهة فصل معينة هي لجنة استئناف العاملين.(مجلة الاحكام القضائية،1989م: ص32) هذه هي الوسيلة الوحيدة المتاحة للطعن من حيث القانون في القرار الصادر من مجلس المحاسبة ولا توجد مرحلة للطعن من حيث القانون بعد ذلك لأن القانون نص على أن قرارات لجنة استئناف العاملين نهائية. وعلى ذلك لا يوجد حق طعن من حيث القانون في القرارات الصادرة من اللجنة، أما الطعن في القرارات الإدارية بموجب قانون الإجراءات المدنية، فقد يكون من حيث القانون وقد يكون عن طريق المراجعة القضائية، أو ما يعرف أحياناً بالرقابة القضائية، فإذا حظر تشريع خاص حق الطعن من حيث القانون، فإن ذلك لا يسلب المحاكم من المراجعة القضائية، وهذه هي الطريقة التي تعالج بها مسألة تحصين القرارات الإدارية من الطعن، فإذا نص تشريع خاص ـ كما نص قانون الخدمة العامة ـ على أن القرار نهائي، فإن ذلك لا يخضع للطعن من حيث القانون ولكنه يخضع للرقابة القضائية فيما تبقى من المادة (312) إجراءات مدنية وهو الاختصاص وعيب الشكل وسوء استعمال السلطة (مجلة الاحكام القضائية1989م، ص33). ويمكن الطعن على أي من هذه الأسباب الثلاثة حتى ولو نص التشريع الخاص على أن القرار نهائي. وأرست المحكمة المبادئ الآتية: 1/ يجوز للمحاكم أن تتدخل لمراجعة قرارات الهيئات الإدارية سواء كانت سلطاتها إدارية او قضائية او شبه قضائية طالما كانت تلك القرارات ذات أثر على حقوق ومصالح الأفراد او كانت القرارات خارج اختصاص الهيئة التي أصدرتها او أن الهيئة لم تتبع في إصدارها قواعد الدد الة الطبيعية.

2/ من قواعد العدالة الطبيعية سماع الشخص ضده الطلب المقدم أمام مجلس المحاسبة حسب ظروف وطبيعية الاتهام ضده وإتاحة الفرصة له لاستجلاب واستجواب الشهود وغير ذلك مما يوفر له دفاعا متكاملا عن نفسه وأن يقنع مجلس المحاسبة بأن الاتهام ضده قد أثبت على بينه غير معقولة.

3/ يجوز أن تتم إجراءات المحاسبة سابقة او لاحقة لأية إجراءات أخري مدنية كانت او جنائية تقضي لها الوقائع نفسها أمام مجلس المحاسبة.

4/ قرارات الهيئة الإدارية التي لا تتبع فيها قواعد العدالة الطبيعية تقع باطلة وتكون خارج اختصاصات تلك الهيئات.

5/ لا يجوز لمجالس المحاسبة اعتماد بيانات تخالف القانون الذي ينفذ بموجبه أو دون استدعاء الشهود الذي تقدموا بتلك البيانات او دون الحصول على تلك البيانات من الشهود مكتوبة(يوسف، 2020 م: ص421).

الخاتمة: الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، في خاتمة هذه الدراسة توصلت إلى النتائج والتوصيات الآتية:

أولاً: النتائج

1/يخضع جميع الأفراد في اللجوء إلى القضاء إلى معاملة متساوية، وإن إعمال الحق في التقاضي تؤدي إلى حصول الأفراد على حقوقهم وحرياتهم.

2/ الحق في التقاضي يقتضي وجود محاكم دستورية تمارس الرقابة على عمل السلطات في الدولة وبغير هذه المحاكم تهدر حقوق الأفراد.

3/ إن الإقرار الشكلي لحق التقاضي في الدستور غير كافي، بل يجب أن تتولى الدولة كفالته واحترامه، وتنظم له الرقابة القضائية لحمايته فالدولة التي ترعي حق التقاضي هي دولة التقدم، والديمقراطية، واحترام سيادة القانون.

4/ أن تحصين القرارات الإدارية يتعارض مع حق التقاضي المكفول بموجب الدستور، وبالتالي لا يجوز للمشرع العادي أن يصادر ذلك أو ينتقص منه.

5/ إن الرقابة القضائية ممثلة في المحكمة الدستورية في السودان تمثل السبيل الوحيد لحماية حق وكفالة حق التقاضي.

ثانياً: التوصيات

1/ ضرورة النص على أعمال السيادة على سبيل الحصر والإبقاء فقط على ما نصت عليه المادة (8) من قانون القضاء الإداري لسنة 2005م، وحذف عبارة (يعد من) لتصبح (تعد أعمال السيادة ...).

2/ ضرورة الاهتمام بمرفق القضاء بصورة عامة والقضاء الدستوري بصفة خاصة، وعلى الدولة السودانية تكريس مبدأ سيادة القانون والمساواة أمام القضاء بكفالة حق التقاضي، لضمان باقي حقوق المواطنين.

3/ على الجهات ذات الصلة تعزيز دور القضاء الدستوري وأهميته في الرقابة على دستورية القوانين.

4/ على مجلسي السيادة والوزراء السوداني الالتزام بما جاء في الوثيقة الدستورية لسنة2019م، خاصةً المتعقلة بتكوين المحكمة الدستورية لضمان عدم انتهاك الحقوق والحريات وفقدان للرقابة القضائية.

المراجع والمصادر

أبو يونس، محمد باهي (2013م). أصول القضاء الدستوري، دار الجامعة الجديدة، مصر الإسكندرية، 2013م.

بدوي، اسماعيل (2015م). القضاء الإداري: دراسة مقارنة : أسس تنظيم الرقابة القضائية على أعمال الإدارة. مكتبة الوفاء القانونية.

البياني، عبد الله رحمة الله (2002م). كفالة حق التقاضي، دراسة دستورية مقارنة. ط1، الدار العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.

تمام، السيد عبد العال (2000م). كفالة حق التقاضي، دراسة مقارنة. دار النهضة العربية، القاهرة.

الجبوري، محمود (1998م). القضاء الإداري دراسة مقارنة، ط1، لمكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع.

الحلو، ماجد راغب (1997م). القانون الدستوري. دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية.

الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (1995م). مختار الصحاح. مكتبة لبنان، بيروت.

الشاوي، منذر (1981م). نظرية الدستور، دار القادسية للطباعة، بغداد، ط2.

شندب، ربيع (2011م). شرح أصول المحاكمات المدنية، الجزء الأول، الدعوى الاختصاص، الاثبات الخطي. المؤسسة الحديثة، لبنان.

الشيخ، عصمت عبد الله (2003م). مدى استقلال القضاء الدستوري في شأن الرقابة على دستورية التشريعات. القاهرة، دار النهضة العربية.

عبد الله، عبد الغني بسيوني (2001م). مبدأ المساواة أمام القضاء وكفالة حق التقاضي، دراسة مقارنة. منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.

العطار، فؤاد (1959م). كفالة حق التقاضي، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد، 1، جامعة عين شمس، كلية الحقوق.

عفيفي، مصطفى محمود (1988م). الوجيز في مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية المعاصرة. مطابع البيان التجارية، دبي. ط2.

فضل، عامر محمد عبد المجيد (2005م). الوجيز في شرح قانون القضاء الإداري لسنة 2005. منشورات جامعة الزعيم الازهري.

فودة، السيد عبد الحميد (2006م). مبدأ المساواة ومدى تطبيقه في مصر، دراسة تاريخية، دار النهضة العربية القاهرة.

فودة، رأفت (2011م). أصول وفلسفة قضاء الإلغاء. دار النهضة العربية.

المجذوب، محمد (2002م). القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان وأهم النظم الدستورية والسياسية في العالم، منشورات الحلبي الحقوقية، ط4.

مجلة الأحكام القضائية لسنة 1968م.

مجلة الأحكام القضائية لسنة 1969م.

يوسف، يس عمر (2018م). مستقبل القضاء الإداري في السودان، ط1. دار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع.

يوسف، يس عمر (2020م). قضاء القانون العام، القضاء الدستوري والقضاء الإداري. دار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

الدساتير

دستور السودان لسنة 1973م.

دستور السودان لسنة 1985م.

دستور السودان لسنة 1998م.

دستور السودان لسنة 2005م

الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة 2019م.

القوانين

قانون المحكمة الدستورية، لسنة 2005م.

قانون القضاء الإداري لسنة 2005م

قانون السلطة القضائية السوداني لسنة 1983م.

منشورات جامعة وادي النيل
مجلة النيل للآداب والعلوم الانسانية
(ISSN: 1858 – 7054)
المجلد الخامس، العددالثاني،2025م
https://nilevalley.edu.sd

دور الذكاء الإستراتيجي في تحقيق الجودة الشاملة دراسة حالة: أكاديمية السودان لعلوم الاتصال

منال محمد محمود آدم

جامعة السودان المفتوحة، السودان

المؤلف: manal.vet@gmail.com

تاريخ الاستلام: 25/11/2024 تاريخ القبول : 15/1/2025

المستخلص

هدف البحث الى اختبار دور الذكاء الإستراتيجي على الجودة الشاملةفي أكاديمية السودان لعلوم الاتصال. تمثلت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:ما هو دور الذكاء الإستراتيجي بعناصره (الإستشراف، و تفكير النظم والشراكة) على الجودة الشاملة في أكاديمية السودان لعلوم الاتصال؟ أتبع البحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي و المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي وإسلوب دراسة الحالة. توصل البحث إلي عدد من النتائج أهمها: فعالية نظام الجودة المتبع في أكاديمية السودان لعلوم الاتصال يؤدي الى تحقيق الاهداف الموضوعة و المرجوة. إدارة الاكاديمية لديها نظام جودة يتسم بالمرونة والشمؤلية. خرج البحث بعدد من التوصيات من أهمها على الاكاديمية السعي لإقامة تحالفات إستراتيجية مع الشركات الرائدة لإستثمار ما لديها من موارد .على الاكاديمية نشر ثقافة الجودة الشاملة في اوسع نطاق.

الكلمات المفتاحية: *الاستشراف، تفكير النظم، الشراكة*

The Role of Strategic Intellegence on Total Quality

A case study of: Sudan Academy for Communication Sciences

Manal mohamed Mahmoud Adam

Sudan Open University

Corresponding Author: manal.vet@gmail.com

Abstract

The research aimed to test the role of strategic intelligence on total quality at the Sudan Academy for Communication Sciences. The research problem was the following main question: What is the role of strategic intelligence with its elements (foresight, systems thinking and partnership) on the total quality at the Sudan Academy for Communication Sciences?. The research followed the historical method, the descriptive analytical method, the inductive method, and the case study method. The research reached a number of results, the most important of which are: The effectiveness of the quality system followed at the Sudan Academy for Communication Sciences leads to achieving the set and desired goals. The academy's management has a flexible and inclusive quality system. The research came out with a number of recommendations, the most important of which is that the Academy should seek to establish strategic alliances with leading companies to invest its resources. The academy should publicize the culture of total quality in the widest area.

Keywords: *foresight, systems thinking, partnership*

المقدمة

الذكاء الاستراتيجي هو حصول المنظمة على المعلومات الصحيحة عن بيئة عملها لتستطيع العمل على التغيير والتصميم المناسب لإستراتيجيتها على المدى الطويل وتحقيق الارباح و إكتساب المزايا التنافسية وجعل الرؤية المستقبلية واضحة وهنا يخرج الذكاء الإسترتيجي من النظرة التقليدية له على أنه يخص المعلومات الإستخباراتية و العسكرية ليصبح هو توافر معلومات صحيحة في ايدي الاشخاص المناسبين و في الوقت المناسب عن طريق عمليات الموائمة بين الممارسات التكنولوجية و بيئة العمل وسلوك الاشخاص ومن ثم على المؤسسات والمنظمات ان تكون ناجحة في جمع المعلومات التي يحتاجها القادة والمديرون ومشاركتها بشكل مفتوح مع الموظفين ليكون هناك تفاعل بشكل إستباقي مع الافعال المستقبلية.

الجودة الشاملة فلسفة إدارة حديثة تأخذ شكل نهج او نظام إداري شامل قائم على أساس إحداث تغييرات جذرية لكل شيء داخل المنظمة بحيث تشمل التغييرات الفكر السلوك القيم نظم إجراءات العمل الأداء و ذلك لأجل تحسين و تطوير كل مكونات المنظمة للوصول الى أعلى جودة في مخرجاتها (سلع، خدمات) و باقل تكلفة بهدف تحقيق أعلى درجة من الرضا لدى زبائنها عن طريق إشباع حاجاتهم و رغباتهم وفق ما يتوقعونه بل و تخطي ذلك التوقع تماشياً مع أستراتيجية تدرك ان إرضاء الزبون و هدف المنظمة هو البقاء و النجاح و الإستمرارية .

لذا تطرقت الباحثة لربط متغيري الدراسة في دور الذكاء الاستراتيجي على الجودة الشاملة بتطبيق على أكاديمية السودان لعلوم الاتصال.

المشكلة

المتتبع لواقع أكاديمية السودان لعلوم الاتصال يجد أنها تواجه مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية التي تعوق جودة الأداء الجامعي وتطويره يأتي في مقدمتها ضعف مؤشرات الذكاء الاستراتيجي وضعف جودة عملية اتخاذ القرارات الجامعية نتيجة عدم استنادها على تطبيق الجودة الشاملة وإغفال النظرة الشمولية للتطوير والتغيير والافتقار لخطط منهجية علمية لعمليات التطوير، مما ينعكس سلباً على أداء المؤسسات الجامعية ودورها في تحقيق الجودة الشاملة.

وإستناداً لما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال السؤال الرئيس التالي :ما هو دور الذكاء الإستراتيجي بعناصره (الإستشراف، و تفكير النظم، والشراكة) على الجودة الشاملة في أكاديمية السودان لعلوم الاتصال؟

ويشتق من هذا السؤال الاسئلة الفرعية التالية:

1. ما دور إستشراف الذكاء الإستراتيجي على الجودة الشاملة في الاكاديمية؟
2. ما دور تفكير النظم الذكاء الإستراتيجي على الجودة الشاملة في الاكاديمية؟
3. ما دور شراكة الذكاء الإستراتيجي على الجودة الشاملة في الاكاديمية ؟
4. ما دور الذكاء الإستراتيجي على الجودة الشاملة في الاكاديمية ؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى اختبار دور الذكاء الإستراتيجي على الجودة الشاملةفي الاكاديميةويتفرع عن هذا الهدف الرئيس الأهداف الفرعية التالية:

1. بيان دور الاستشراق الذكاء الإستراتيجي في الجودة الشاملة في أكاديمية السودان لعلوم الاتصال.
2. قياس دور تفكير النظم الذكاء الإستراتيجي في الجودة الشاملة في أكاديمية السودان لعلوم الاتصال.
3. بيان دور الشراكة الذكاء الإستراتيجي في الجودة الشاملة في أكاديمية السودان لعلوم الاتصال.
4. تقديم توصيات للاكاديميين وآليات عمل للممارسين من شانها تعزيز مفاهيم الذكاء الإستراتيجي وممارسات الجودة الشاملة.

أهمية الدراسة

الاهمية العلمية: تنبع اهمية الدراسة الحالية مما ستضيفه هذه الدراسة من معرفة جزئية حول المتغيرات التي سيتم بحثها وبشكل يعزز من المعرفة في المكتبة العربية ويفيد كلاً من الاكاديميين والباحثين في تعزيز ما يمكن ادراكه حول هذه المتغيرات.

الاهمية العملية: تهدف الدراسة الحالية الى تعزيز ادراك العاملين في المستويات الإدارية العليا والوسطى حول متغير الذكاء الإستراتيجي ومحاولة تبيان اثره على الجودة الشاملة في هذه الاكاديمية بما يعزز من اتخاذ قرارات استراتيجية فاعلة، وزيادة ادراك العاملين في المستويات الإدارية العليا والوسطى لأهمية تطبيق ممارسات الجودة الشاملة خاصة في ظل ازدياد المنافسة في تقديم خدمات ذات جودة عالية وبما يحقق فاعلية العمليات الداخلية في تلك الاكاديمية .

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسة هي: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الذكاء الإستراتيجي والجودة الشاملة في أكاديمية السودان لعلوم الاتصال

1. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إستشراف الذكاء الإستراتيجي في ممارسات الجودة الشاملة في أكاديمية السودان لعلوم الاتصال.

2. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تفكير النظم للذكاء الإستراتيجي في ممارسات الجودة الشاملة في أكاديمية السودان لعلوم الاتصال.
3. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين شراكة الذكاء الإستراتيجي في ممارسات الجودة الشاملة في أكاديمية السودان لعلوم الاتصال.

منهجية البحث :

أتبع البحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي و المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي وإسلوب دراسة الحالة.

الشكل(1): نموزج البحث

المتغير المستقلالمتغير التابع

الذكاء الاستراتيجي

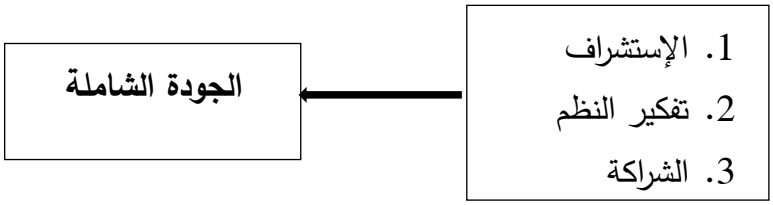

المصدر: اعداد الباحثة: 2024م.

ثانياً :الدراسات السابقة

1/ دراسة بلال خالد اطرش (2020م)

بعنوان" :أثر الذكاء الإستراتيجي على المرونة الإستراتيجية في بنك الإتحاد الأردني "

سعت هذة الدراسة الى توضيح اثر الذكاء الإستراتيجي على المرونة الإستراتيجية في بنك الإتحاد الاردني و شمل مجتمع الدراسة كافة الموظفين العاملين في الإدارة العليا، و الوسطى في البنك، و بلغ عددهم (88)فرداً و إعتمدت هذة الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي و على الإستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات و الكثير من الاساليب الإحصائية لتحليل النتائج و أشارت نتائج الدراسة الى وجود اثر ذي دلالة إحصائية للذكاء الإستراتيجي وابعاده على المرونة الإستراتيجية ,كما اوصت بضرورة الإهتمام بالذكاء الإستراتيجي للإفادة من إنعكاساته في كافة المستويات الإدارية وضرورة الإهتمام بالمرونة الإستراتيجية لتشجيع الإستخدام الامثل للموارد داخل بنك الإتحاد الأردني .

2/ دراسة فايز جمعة صالح النجار و اروى محمد الحر ايزة (2020م)

بعنوان ":الذكاء الإستراتيجي و أثره في إدارة إستمرارية الأعمال:دراسة حالة في أمانة عمان الكبرى"

هدفت هذة الدراسة الى التعرف على اثر الذكاء الإستراتيجي بأبعاده المختلفة في إدارة إستمرارية الأعمال,و تكون مجتمع الدراسة من المديرين في المستويات الإدارية العليا و الوسطى في أمانة عمان الكبرى و وزعت عليه إستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات ,و خلصت هذة الدراسة الى وجود أثر ذي دلالة إحصائية للذكاء الإستراتيجي بأبعاده في إدارة إستمرارية الاعمال بأمانة عمان الكبرى و اوصت الدراسة بتعزيز سلوكيات الذكاء الإستراتيجي بين المديرين و رؤساء الاقسام ,لما في ذلك من اثر في نجاح إستمرارية الأعمال ,كذلك أنشاء قسم خاص لإدارة إستمرارية الاعمال ,و تدعيم هذا القسم بأنظمة المعلومات المحوسبة .

3/ دراسة عمرو مصطفى محمد حسين (2019م)

بعنوان :أثر الذكاء الإستراتيجي على تحقيق النجاح الإستراتيجي للمنظمات الخدمية :

قام الباحث بإجراء هذة الدراسة على قطاع البنوك العاملة في مصر سواء المملوكة للدولة أم الإستثمارية أم المملوكة لدولة اخرى ,و ذلك للتعرف على مدى توفر الذكاء الإستراتيجي بأبعاده المختلفة لدى قيادات هذة البنوك ,حيث أجريت الدراسة على (250) قيادة بالمستويات الإدارية المختلفة مستخدماً العينة العشوائية البسيطة ,و معتمداً على الإستبيان و المقابلات الشخصية كأدوات رئيسية لجمع البيانات ,و توصل الباحث الى توافر الذكاء الإستراتيجي بالبنوك العاملة في مصر ,و الى قوى العلاقة بين توافر الذكاء الإستراتيجي ,و تحقيق النجاح الإستراتيجي في البنوك محل الدراسة و كان من ابرز توصيات الدراسة إستغلال ما يتمتع به الافراد العاملون في هذة البنوك من ذكاء إستراتيجي ,لتحقيق النجاح الإستراتيجي، و دراسة ابعاد هذا النجاح ,و البحث عن افضل الطرق لزيادته.

مايميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

1. تعتبر الدراسة الحالية ما هي إلا امتداداً للدراسات السابقة في مجال الذكاء الاستراتيجي، بالإضافة إلا دراسة الجوانب والأبعاد التي لم تتطرق لها الدراسات السابقة.

2. استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في الوقوف على كيفية وصياغة أساسيات البحث العلمي (الإطار المنهجي للبحث).
3. أيضاً قامت الدراسة الحالية بالتعرف على الأساليب والطرق العلمية لكتابة البحث العلمي، إلا جانب التعرف على أدوات جمع المعلومات، واستخدام الأداة المناسبة التي تتناسب مع طبيعة موضوع البحث.
4. كذلك تعتبر الدراسات السابقة مصدراً للمعلومات في مجال الذكاء الاستراتيجي والجودة الشاملة، حيث أن الدراسة الحالية قامت بجمع واقتباس معلومات من هذه الدراسات.
5. كما استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تكوين فكرة عامة عن موضوع البحث والاتجاهات والأبعاد التي لم تطرق بالبحث، بالإضافة إلى الوقوف على المقترحات التي أشارت إليها الدراسات السابقة.

مفاهيم الدراسة

أولاً: مفهوم الذكاء الاستراتيجي

قبل التطرق الى مفهوم الذكاء الإستراتيجي لابد من العروج الى مفهوم الذكاء من الناحية اللغوية فيعرف "الذكاء "لغوياً في معجم المعاني الجامع على أنه: ذكاء (و هو القدرة على الفهم و الاستنتاج و التحليل و التميز بقوة الفطرة و ذكاء الخاطر و تعرف كلمة "إستراتيجي "في المعجم ذاته بأنه إسم منسوب إلى الإسترتيجية ويعني مهم او له أهمية كبيرة .و تعددت التعريفات الإصطلاحية للذكاء الإستراتيج، فيعرف بأنه "عملية جمع و تحليل و نشر المعلومات التي يحتاجها المديرون لدعم و تخطيط و توجيه عملية صنع القرار و قياس النجاح و منع المفاجآت و تجنب الاخطاء "

- **كما يعرفه ماكوبي: Maccoby** :بأنه "عملية منهجية، ومستمرة، للحصول على المعلومات ذات القيمة الإستراتيجية اللازمة, لتسهيل إتخاذ القرارات على المدى الطويل.
- **وعرف ايضاً بأنه:** و عرف ايضاً حصول المنظمة على المعلومات الصحيحة عن بيئة عملها , لتستطيع العمل على التغيير، و التصميم المناسب لإسترتيجيتها على المدى الطويل، و تحقيق الارباح,و إكتساب المزايا التنافسية,و جعل الرؤية المستقبلية واضحة,و هنا يخرج الذكاء الإسترتيجي من النظرة التقليدية له على أنه يخص المعلومات الإستخباراتية، و العسكرية، ليصبح هو توافر معلومات صحيحة في ايدي الاشخاص المناسبيين و في الوقت المناسب عن طريق عمليات الموائمة بين الممارسات التكنولوجية.و بيئة العمل,و سلوك الاشخاص,و من ثم على المؤسسات و المنظمات ان تكون ناجحة في جمع المعلومات التي يحتاجها القادة, و المديرون,و مشاركتها بشكل مفتوح مع الموظفين,ليكون هناك تفاعل بشكل إستباقي مع الافعال المستقبلية.(مها ناجي 2022م، ص200)
- **و عرف الذكاء الإستراتيجي** ايضاً بإنه "الخيار المناسب لإتخاذ قرارات إستراتيجية مستنيرة تقود القادة، و المديرين نحو التفاعل المستمر من البداية للنهاية مع العملاء في الداخل و الخارج، حيث يحتاج القادة الى ادوات جديدة، ولها تأثير إيجابي على المؤسسة في ظل بيئة متزايدة التعقيد,و على ذلك فهو شكل من اشكال الذكاء التشغيلي، و الذي يعد ضرورياً لكل من مجتمع الإستخبارات,و المنظمات,حيث يركز على اي قضية تؤثرعلى إسترتيجية المنظمة و توجهها لتقديم اقصى درجة من الدعم و البصيرة التي تغذي عمليات إتخاذ القرارات (مها ناجي، 2022م، ص200).
- **و عرفت كاثيرين فيرثون : katherin Pherson الذكاء الاسترتيجي**

بأنه "مفهوم مبتكر لتسهيل التفكير الإستراتيجي و يساعد في الحفاظ على المعرفة و توليد المعرفة الجديدة و توفير فهم افضل للتفاعل الإجتماعي بالمؤسسات و خلق تنظيميين يستفيدون من خصائص و عناصر الذكاء الإسترتيجي في دراسة القرارات الفردية و الجماعية حيث انه مصطلح عام يشير الى نتاج مجموعة من اشكال تحليل المعلومات في مراحل و سياقات مختلفة تستند الى الواقع المؤسسي و الاجرائي بدرجة كبيرة"

ثانياً: مبادئ الذكاء

يستند الذكاء الإسترتيجي الى أربعة مبادئ و هي كالأتي: (محمد الطائي ونعمة الخفاجي 2009م، ص118)

1. **مبدأ المشاركة** Principal of participation :يقوم مبدأ المشاركة على التحاور بين الاطراف المعنية في اي مؤسسة و ذلك قبل إتخاذ لي قرارات.
2. **مبدأ الموضوعية** principal of Objectivity :و هو الذي يعمل على التشكيل الموضوعي لمختلف التصورات من خلال تحليل المعلومات و معالجتها.

3. **مبدأ الموائمة** Principal of Alignment :و هو ان يسهل الذكاء الإسترتيجي عملية التداخل و التعلم المتبادل بين وجهات نظر مختلف الاطراف المعينة بالموضوع او القرار .
4. **مبدأ دعم القرار** Principal of Decision Support :

وهو مبدأ يسهل صناعة القرار و يدعم إتخاذه بطريقة ناجحة و سريعة مستنيرة.

ثالثاً: أهمية الذكاء الاستراتيجي

تكمن أهمية الذكاء الاستراتيجي في كونه من المتطلبات الأساسية للقيادة حيث يعمل على تعزيز وتطوير السمات القيادية، حيث يمثل نظاماً متكاملاً في عملية اتخاذ القرار

كما أشير إلى أن أهمية الذكاء الاستراتيجي تتلخص في: (الطائي والخفاجي، 2009م: ص118)

1. الحاجة إلى وجود قيادة وقادة تتمتع بأنماط مختلفة من الذكاء وهذا في سبيل مواكبة ومجاراه التطوير والتغيير الحاصل في البيئة.
2. الذكاء الاستراتيجي يؤهل المنظمات أن تكون قادرة على الابداع وصياغة استراتيجيات تغيير مبتكرة .
3. يساعد بشكل فعال في عملية اتخاذ القرارات.
4. دوره في نجاح صياغة سياسات الابداع وايجاد منهجيات مبتكرة في مواجهة ما يعترضها من مشكلات
5. الذكاء الاستراتيجي ودوره المهم في إعداد وتكوين القادة وتعزيز صفاتهم وصقل قدراتهم

رابعاً: أهداف الذكاء الاستراتيجي

إن للذكاء الاستراتيجي أهدافاً محددة حددها بما يلي: (الخفاجي، والبغدادي، 2001م: ص98).

1. توفير تنبؤات وتحذيرات مبكرة بالتهديدات المحيطة بالمنظمات واتخاذ الإجراءات الوقائية ازائها.
2. تمكين المنظمات من الاستجابة لتغيرات البيئة الحالية والمستقبلية والتخطيط والتنبؤ بالنتائجعن سمعتها وموقعهابالشكل الذي ينعكس إيجابيا
3. تشكيل القناعات لدى صناع القرارات وصياغة السياسات بوجوب الوصول إلى القرارات وسياسات إبداعية مثلى.
4. النهوض بمهمة جمع المعلومات وتحليلها عن البيئة الخارجية وجعل المنظمات تقيم تحالفات في مجال البحث والتطوير.
5. تقديم الأفكار الهادفة التي تحول الابتكارات والاختراعات إلى سلع قابلية للتداول .
6. تطوير آراء تخمينية بصدد الأحداث المستقبلية واعتماد هذه الأحداث كأساس في المشكلات.
7. توفير معلومات استراتيجية تمكن المنظمات من فهم التهديديات التي تحيط بها حالياً ومستقبلاً.

خامساً: عناصر الذكاء.

يتكون الذكاء الإستراتيجي من عناصر أساسية تمثل سيرورة هذه العملية الديناميكية في المنظمات و سنحاول من خلال هذا البحث التطرق الى ثلاث من هذه العناصر .الذكاء الإستراتيجي نظام يتكون من عدة عناصر تشجع القائد حتى يستطيع فهم و تشكيل المستقبل و تحدد ابرز عناصر الذكاء الإستراتيجي في:

1/ الإستشراف: يعتبر الاستشراف جهداً فكرياً علمياً معمقاً مبنياً على مؤشرات كمية أو نوعية، ويقصد منه التنبؤ بمستقبل الظاهرة من خلال طرح احتمالات وبدائل تفاوت في درجة إمكانية وقوع أي منها.

يشير الاستشراف إلى إمكانية إسقاط حالة العالم الراهنة على المستقبل بإبصار تطوره مستقبلاً، وتمييز ما يمكن تجنبه والتأثير فيه والسيطرة عليه مستقبلاً.

الاستشراف هو قابلية القائد للتفكير في صورة قوى غير مرئية ولكنها تصنع المستقبل.

و هو القدرة على رؤية الإتجاهات المستقبلية عبر إجراء مسح للعوامل الديناميكية في الماضي و الحاضر حيث يعتبر الإستشراف عنصراً بارزاً لقيادة المنظمات الاذكياء إستراتيجياً من خلال مساعدتهم في التنبؤ بالفرص و المخاطرالمحيطة بالمنظمة و تنسيق قدراتهم العقلية و توفير معلومات إستراتيجية للمديرين و تمكينهم من دراسة الماضي و فهم الحاضر.

و تعكس مقدرة الإستشراف الفرد على التفكير بالإستناد الى القوى غير المرئية و غير المدركة إلا أنها تساهم في صنع المستقبل، و في مجال العمل يمثل الإستشراف إمكانية إسقاط حالة العالم الراهنة على المستقبل، بأبصار تطوره مستقبلاً و تمييز ما يمكن تجنبه و التاثير فيه و السيطرة عليه.

و تبرز اهمية الإستشراف كأحد عناصر الذكاء الإستراتيجي لقادة المنظمات من خلال (وهيبة، 2012م: ص100)

أ. مساعدة القادة في التنبؤ بالفرص و المخاطر المحيطة بالمنظمة و التي تؤثر على عملها.

ب. تنسيق القدرات العقلية للقادة ,و منحهم رؤية إبداعاً و تبصراً بقضايا السوق و المنافسين.

ج. توفير المعلومات الإستراتيجية للمدراء يصعب الحصول عليها و تتعلق بالمستقبل لإتخاذالقرارات المناسبة و يزيد هذا العنصر من وعي المدراء لإقتناص الفرص و التقليل من المخاطر و معرفة التحديات التي تواجه المنظمة.

د. دراسة الماضي و فهم الحاضر، ليتمكن المديرين من معرفة المستقبل و هو يعتمد بدرجة كبيرة على خبرتهم في مجال العمل و إتخاذ القرار .

2/ تفكير النظم :هو لغة علمية خاصة ذات جودة متميزة تساعد المنظمة على التواصل مع الآخرين، من أجل فهم أنواع النظم المختلفة المحيطة بها.

و هو القدرة على التوليف أو دمج العناصر أكثر من فصلها إلى أجزاء، أي دراستها من حيث علاقتها بالكل، والتركيز على أسلوب تفاعلها، بعضها مع بعض، ثم تقييمها من حيث نجاحها في خدمة أهداف النظام، وايضآ يجسد القدرة على دمج العناصر المختلفة بغرض تحليلها و فهم الكيفية التي تتفاعل بموجبها لتشكيل نظاماً او صورة واضحة للأشياء التي يتم التعامل معها و تبرز فوائد تفكير النظم كعنصر من عناصر الذكاء الإستراتيجي في كونه يهيئ أطراً للتفكير الإستراتيجي و اسلوباً لمواجهة تعقيدات اللبيئية , و طريقة لتعلم أشياء جديدة بسهولة اكبر و إكتساب المعرفة و رؤية اوضح كما يوفر طرائق افضل لإبتكار الإستراتيجيات الكفيلة بتجاوز المشكلات المعقدة و تفعيل التغيرات الإستراتيجية , كما يوفر الفرصة للمشاركة (الافراد و فرق العمل) و وسائل إتصال حديثة بين اقسام المنظمة و يعد مدخل التفكير النظم منهجاً قديماً اعيد إكتشافه حديثاً كأسلوب متقدم للتكيف مع الحياة و البيئة.

3/ الشراكة :تتمثل مقدرة الشراكة في إمكانية إقامة التحالفات الإستراتيجية مع المنظمات الاخرى ,ففي الوقت الذي يقيم فيه ذوو الذكاء العاطفي صداقات مع الآخرين لكسب دعمهم، يميل الاشخاص ذوو الذكاء الإستراتيجي الى تكوين شركات و تحالفات للوصول الى الاهداف المشتركة ,و التحالف الإستراتيجي هو إتفاق يلزم مجموعتين من المنظمات او اكثر للمشاركة بمواردهم لتطوير مشروع مشترك لإستثمار فرص الاعمال .

ثانياً: الجودةالشاملة

1/ مفهوم الجودة الشاملة

الجودة الشاملة هي جودة كل شيء، أي الجودة في كل عناصر ومكونات المؤسسة، ومن هذا المنطلق تأخذ طابع الشمولية وذلك لأن كل ما تحتويه المؤسسة يشترك في تحديد ما يقدمّ للمستهلك وبالتالي تحقيق رضاه أو عدم رضاه (صبحي، 2005: ص 182).

- هناك أيضا من يميز الجودة الشاملة ببعدين هما: البعد الاقتصادي والذي يتعلق بجانب تخفيض أو تثبيت تكاليف الحصول على الجودة، والبعد الاجتماعي: والذي يتعلق بجانب تعبئة وتحفيز الأفراد بالمؤسسة، بجانب إرضاء الز بّون، فهذين البعدين يساهمان في أمثليه طاقة المؤسسة للتحكم في الجودة، والتكيف بسرعة مع محيط متحرك ومتغير (العمر، 2005: ص 202).

- وعموما يمكن القول أن الجودة الشاملة هي: القيام بكل شيء في المؤسسة بشكل متقن، بحيث تتحقق الجودة فيها بشكل يسمح بتقديم منتجات ذات جودة عالية لزبائن المؤسسة، ومخرجا مدخلات المؤسسة عمليا.

2/ اهمية إدارة الجودة الشاملة

مع ان جميع الناس يهتمون بجودة الخدمات و المنتجات، إلا انه لم يتم الاتفاق على تعريف موحد للجودة، فتوضيح معنى كلمة الجودة يعد أمرا معقدا إلى حد ما، إذ أن الجودة تعني أشياء مختلفة لأشخاص مختلفين فكل شخص لديه رأي مختلف عن معنى الجودة، كما أن مفهوم الجودة متغير مع الزمن (محفوظ جودة، 2006م، ص 25).

ثالثاً: إجراءات الدراسة الميدانية

1/مجتمع وعينة ونوع وحجم الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين بأكاديمية السودان لعلوم الاتصال، والبالغ عددهم (100)فرداً، وتم توزيع عدد (100)استبانة وبذلك بلغ حجم العينة 100% من مجتمع الدراسة، وقد تم اختيار عينة قصدية لتحقيق أهداف الدراسة.

2/أداة الدراسة:

هنالك عدة وسائل تستخدم فى جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة،وقد اعتمدت الباحثة فى هذا البحث على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع المعلومات من عينة الدراسة واشتملت الاستبانة على اسئلة عن البيانات الشخصية لعينة الدراسة كالنوع، العمر،المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة .كما اشتملت على أربعة محاور رئيسة تمثل فرضيات الدراسة، وفى هذه المحاور تشتمل على (20) عبارة، وقد طلب من أفراد العينة أن يحددوا استجاباتهم عما تصفه كل عبارة وفقا لمقياس ليكارت الثلاثي المتدرج، والذي يتكون من خمسة مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة).

3/الأساليب الإحصائية المستخدمة

لتحقيق أهداف الدراسة والتحقق من فرضياتها، استخدمت الباحثة الاساليب الاحصائية التالية:

أ. الأشكال البيانية

ب. الجداول التكرارية والنسب المئوية

ج. الوسط الحسابى

د. اختبار ألفا كرونباخ

هـ. اختبار (T) للعينة الواحدة.

هذا وقد استخدمت الباحثة البرنامج الإحصائي .spss (Statistical Package For Social Sciences)الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية

4/ تطبيق أداة الدراسة

يستخدم معامل الثبات (ألفا كرونباخ)للحكم على دقة قياس مفاهيم الدراسة، أي بمعنى أنه عند قيام باحث آخر بالدراسة نفسها سوف يتوصل إلى النتائج نفسها، وكذلك من أجل قياس مدى توافق الإجابات مع بعضها البعض بالنسبة للمتغيرات المدروسة وموثوقية النتائج . وعند حساب معامل ألفا كرونباخ من أجل مجموعة من المتغيرات فيجب أن تكون قيمته أكبر من 0.6حتى نستطيع القول بأنه يمكن الوثوق بالنتائج، فإذا لم يكن هنالك ثبات فى البيانات تأخذ قيمة المعامل الصفر، ويزيد ثبات البيانات كلما اتجهت قيمة المعامل نحو الواحد الصحيح، وفيما يلي اختبار ثبات البيانات.

جدول (1): قيمة معامل ألفا كرونباخ لإختبار ثبات الاستبانة

عدد العناصر	معامل ألفا كرونباخ
20	0.76

المصدر :إعداد الباحثة (من بيانات الدراسة الميدانية (2024م).

من خلال الجدول (1)نجد ان معامل ألفا كرونباخ (0.76) وهو مرتفع جداً مما يدل على ثبات الاستبانة ومن ثم صلاحيته للقياس.

5/ مقياس ليكارت الخماسي:

استخدمت الباحثة مقياس ليكارت الخماسي للخمسة خيارات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة)حسب الأوزان التالية:

جدول (2): أوزان مقياس ليكارت الخماسي

الوزن	الرأي
1	أوافق بشدة
2	أوافق
3	محايد
4	لا أوافق
5	لا أوافق بشدة

المصدر :إعداد الباحثة (من بيانات الدراسة الميدانية (2024م).

قامت الباحثة بعد ذلك بحساب المتوسط المرجح على النحو التالى:

جدول (3): المتوسط المرجح

المتوسط المرجح	الرأي
من 1إلى 1.80	أوافق بشدة
من 1.81 إلى 2.60	أوافق
من 2.61 إلى 3.40	محايد
من 3.41 إلى4.20	لا أوافق
من 4.21 إلى 5	لا أوافق بشدة

المصدر :إعداد الباحثة (من بيانات الدراسة الميدانية (2024م).

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن طول الفترة المستخدمة /4، أي حوالي 0.80، وقد حسبت الفترة على أساس أن الأرقام 1،2،3،4، 5بينها 4 مسافات.

6/ اختبار(T) للعينة الواحدة:

يستخدم هذا الاختبار من أجل دراسة الاختلاف بين متوسط عينة واحدة ومتوسط معروف مسبقاً، وهو من الاختبارات الإحصائية المعلمية، فبعد تطبيق الاختبار نأخذ قيمة المعنوية significance ونقارنها مع 0.05 فنجد حالتين:

أ. إذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 فإنه لا يوجد اختلاف معنوي بين المتوسطين.

ب. إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من أو يساوي 0.05فإن الاختلاف معنوي بين المتوسطين.

7/ استخدام مربع كاي لجودة التطابق:

لاختبار هل توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين استجابات المبحوثين إستخدم الباحث إختبار مربع كاي والذي يمكن إيجاده بالمعادلة الموضحة أدناه:

$$\chi^2 = \sum_{j=1}^{c} \sum_{i=1}^{r} \frac{(E_{ij} - O_{ij})^2}{E_{ij}}$$

حيث أن:

Eij:التكرار المتوقع:Oijالتكرار المشاهد

كما يتم الحصول على درجة الحرية وهي (عدد الاجابات فى السؤال -1) ولمعرفة هل هنالك فروق ذات دلالة احصائية بين الإجابات المتوقعة والمشاهدة لكل عبارة على حدة تتم مقارنة قيمة اختبار مربع كاي المحسوبة بالجدولية فإذا كانت قيمة الإختبار المحسوبة أكبر من الجدولية دل ذلك على وجود فروق بين المتوقع والمشاهد، كما أن القيمة الإحتمالية (P- value)، بصورة مباشرة تحدد ما إذا كانت الفروق ذات دلالة إحصائية وذلك بمقارنة القيمة الإحتمالية بمستوى معنوية 0.05حيث أن القيمة الإحتمالية تمثل قيمة الخطأ المسموح به فى نتائج الإختبار بمعنى أننا نثق فى صحة إجابتنا بنسبة (95%، فإذا كانت القيمة الإحتمالية أقل من 0.05فهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين التكرارات المشاهدة والمتوقعة، وفى هذه الحالة نستخدم المتوسط المرجح ليحدد إتجاه العبارة.

ثانياً: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

1/ الفرضية الأولي:التوزيع التكراري والنسب المئوية لعبارات المحور الأول (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إستشراف الذكاء الإستراتيجي و الجودة الشاملة في أكاديمية السودان لعلوم الاتصال):

جدول (4): التوزيع التكراري والنسب المئوية لعبارات المحور الأول

العبارة	الرأي				
	التكرار والنسبة المئوية				
	او افق بشدة	او افق	محايد	لا او افق	لا او افق بشدة
تحدد إدارة (أكاديمية السودان لعلوم الاتصال) الفرص قبل غيرها بشكل يمكنها من إغتنامها.	17 %17	58 %58	21 %21	4 %4	0 %0
فعالية نظام الجودة المتبع في (أكاديمية السودان لعلوم الاتصال) يؤدي الى تحقيق الاهداف الموضوعة و المرجوة.	12 %12	48 %48	29 %29	11 %11	0 %0
تستشرف إدارة (الاكاديمية) التغييرات المستقبلية المحتملة لإعادة التفكير في إنعكاساتها على أعمالها	9 %9	39 %39	41 %41	11 %11	0 %0
تستشعر إدارة الاكاديمية بشكل متجدد القضايا الإستراتيجية ذات الاثر في مستقبلها.	3 %3	26 %26	45 %45	26 %26	0 %0
لدي إدارة (الاكاديمية) نظام جودة بتسم بالمرونة والشمؤلية.	5 %5	24 %24	48 %48	%23 23	0 %0

المصدر :إعداد الباحثة (من بيانات الدراسة الميدانية (2024م).

يتبين من الجدول(4)، ان التوزيع التكراري والنسبي لإجابات أفراد عينة الدراسة فيما يخص الفرضية الأولي اعلاه ما يلي:

- تحدد إدارة (أكاديمية السودان لعلوم الاتصال) الفرص قبل غيرها بشكل يمكنها من إغتنامها، تبين ان (17) فرداً وبنسبة (17%) اجابوا اوافق بشدة، بينما (58) فرداً وبنسبة (58%) اجابوا اوافقو(21) فرداً وبنسبة (21%) اجابوا محايد، بينما (4) فرداً وبنسبة (4%) اجابوا لا اوافق كما لا يوجد هناك لا اوافق بشدة.
- فعالية نظام الجودة المتبع في (أكاديمية السودان لعلوم الاتصال يؤدي الى تحقيق الاهداف الموضوعة و المرجوة، تبين ان (12) فرداً وبنسبة (12%) اجابوا اوافق بشدة، بينما (48) فرداً وبنسبة (48%) اجابوا اوافقو (29) فرداً وبنسبة (29%) اجابوا محايد، بينما (11) فرداً وبنسبة (11%) اجابوا لا اوافق كما لا يوجد هناك لا اوافق بشدة.
- تستشرف إدارة (الاكاديمية) التغييرات المستقبلية المحتملة لإعادة التفكير في إنعكاساتها على أعمالها، تبين ان (9) فرداً وبنسبة (9%) اجابوا اوافق بشدة، بينما (39) فرداً وبنسبة (39%) اجابوا اوافقو(41) فرداً وبنسبة (41%) اجابوا محايد، بينما (11) فرداً وبنسبة (11%) اجابوا لا اوافق كما لا يوجد هناك لا اوافق بشدة.
- تستشعر إدارة الاكاديمية بشكل متجدد القضايا الإستراتيجية ذات الاثر في مستقبلها، تبين ان (3) فرداً وبنسبة (3%) اجابوا اوافق بشدة، بينما (26) فرداً وبنسبة (26%) اجابوا اوافقو(45) فرداً وبنسبة (45%) اجابوا محايد، بينما (26) فرداً وبنسبة (26%) اجابوا لا اوافق كما لا يوجد هناك لا اوافق بشدة.
- لدي إدارة (الاكاديمية) نظام جودة بتسم بالمرونة والشمؤلية، تبين ان (5) فرداً وبنسبة (5%) اجابوا اوافق بشدة، بينما (24) فرداً وبنسبة (24%) اجابوا اوافقو(48) فرداً وبنسبة (48%) اجابوا محايد، بينما (23) فرداً وبنسبة (23%) اجابوا لا اوافق كما لا يوجد هناك لا اوافق.

عرض ومناقشة نتائج المحور الأول (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إستشراف الذكاء الإستراتيجي و الجودة الشاملة في أكاديمية السودان لعلوم الاتصال

جدول (5):الوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة الاحتمالية لاختبار T والاتجاه لفقرات المحور الأول

العبارة	الوسط الحسابي	المنوال	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية	الاتجاه
تحدد إدارة (أكاديمية السودان لعلوم الاتصال) الفرص قبل غيرها بشكل يمكنها من إغتنامها.	3.88	5	0.73	53.250	99	0.000	اوافق
فعالية نظام الجودة المتبع في (أكاديمية السودان لعلوم الاتصال) يؤدي الى تحقيق الاهداف الموضوعة و المرجوة.	3.61	4	0.84	42.996	99	0.000	اوافق
تستشرف إدارة (الاكاديمية) التغييرات المستقبلية المحتملة لإعادة التفكير في إنعكاساتها على أعمالها	3.46	4	0.81	42.754	99	0.000	اوافق
تستشعر إدارة الاكاديمية بشكل متجدد القضايا الإستراتيجية ذات الاثر في مستقبلها.	3.06	4	0.80	38.166	99	0.000	محايد
لدي إدارة (الاكاديمية) نظام جودة بتسم بالمرونة والشمؤلية.	3.11	4	0.82	38.150	99	0.000	محايد

المصدر :إعداد الباحثة (من بيانات الدراسة الميدانية (2024م).

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (5) كالآتي:

- بلغت قيمة المنوال لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الأولى (5) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة أوافق على أن تحدد إدارة (أكاديمية السودان لعلوم الاتصال) الفرص قبل غيرها بشكل يمكنها من إغتنامها، في حين بلغ كلا من الانحراف المعياري والوسط الحسابي (0.73) و (3.88) على التوالي.
- بلغت قيمة المنوال لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة أوافق بشدة على أن فعالية نظام الجودة المتبع في (أكاديمية السودان لعلوم الاتصال) يؤدي الى تحقيق الاهداف الموضوعة و المرجوة، في حين بلغ كلا من الانحراف المعياري والوسط الحسابي (0.48) و (3.61) على التوالي.
- بلغت قيمة المنوال لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة أوافق بشدة على أن تستشرف إدارة (الاكاديمية) التغييرات المستقبلية المحتملة لإعادة التفكير في إنعكاساتها على أعمالها، في حين بلغ كلا من الانحراف المعياري والوسط الحسابي (0.81) و (3.46) على التوالي.
- بلغت قيمة المنوال لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة أوافق على أن تستشعر إدارة الاكاديمية بشكل متجدد القضايا الإستراتيجية ذات الاثر في مستقبلها، في حين بلغ كلا من الانحراف المعياري والوسط الحسابي (0.80) و (3.06) على التوالي.
- بلغت قيمة المنوال لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة أوافق بشدة على أن لدي إدارة (الاكاديمية) نظام جودة بتسم بالمرونة والشمؤلية، في حين بلغ كلا من الانحراف المعياري والوسط الحسابي (0.82) و (3.11) على التوالي.

ولايجاد الاتجاه العام لمتوسط محور الفرضية الأولى ككل، فيمكن ملاحظة ذلك من الجدول ادناه.

1/اختبار الفرضية الأولى

جدول (6): الاتجاه العام لمتوسط محور الدراسة الأول

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية	الاتجاه
3.42	0.45	76.909	99	0.000	أوافق

المصدر :إعداد الباحثة (من بيانات الدراسة الميدانية (2024م).

من الجدول أعلاه يمكن ملاحظة ان الوسط الحسابي لعبارات المحور مجتمعة قد بلغ (3.42)وهو المحدد سلفاً بالرأي (أوافق)، وعليه يمكن تأكيد الفرض القائل **بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إستشراف الذكاء الإستراتيجي و الجودة الشاملة في أكاديمية السودان لعلوم الاتصال**

2/ المحور الثاني

التوزيع التكراري والنسب المئوية لعبارات المحور الثاني (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تفكير النظم للذكاء الإستراتيجي والجودة الشاملة فيأكاديمية السودان لعلوم الاتصال):

جدول (7): التوزيع التكراري والنسب المئوية لعبارات المحور الثاني

العبارة	الرأي				
	التكرار والنسبة المئوية				
	او افق بشدة	او افق	محايد	لا او افق	لا او افق بشدة
تستثمر (الاكاديمية) طاقات أفراد أقسامها للبحث عن المعلومات المهمة المستقبلية .	19 %19	34 %34	27 %27	20 %20	0 %0
توظف إدارة (الاكاديمية) متخصصين لتوفير معلومات شاملة عن جوانب عملياتها .	4 %4	40 %40	32 %32	20 %20	0 %0
تعتمد (الاكاديمية) منهجية رصينة لتصنيف المعلومات ليسهل تطبيقها .	12 %12	36 %36	36 %36	16 %16	0 %0
تحرص (الاكاديمية) على تخصيص الوقت الكافي لجمع المعلومات من مصادرها لتعزيز ثقافة الجودة الشاملة .	1 %1	45 %45	29 %29	16 %16	1 %1
توازن (الاكاديمية) بين نظام الجودة المتبع و القيمة التي تحققها .	9 %9	34 %34	39 %39	17 %17	1 %1

المصدر :إعداد الباحثة (من بيانات الدراسة الميدانية (2024م).

يتبين من الجدول (7)، ان التوزيع التكراري والنسبي لإجابات أفراد عينة الدراسة فيما يخص المحور الثاني اعلاه ما يلي:

- تستثمر (الاكاديمية) طاقات أفراد أقسامها للبحث عن المعلومات المهمة المستقبلية، تبين ان (19) فرداً وبنسبة (19%) اجابوا اوافق بشدة، بينما (34) فرداً وبنسبة (34%) اجابوا اوافقو(27) فرداً وبنسبة (27%) اجابوا محايد، بينما (20) فرداً وبنسبة (20%) لا اوافق ، بينما لايوجد لا اوافق بشدة.
- توظف إدارة (الاكاديمية) متخصصين لتوفير معلومات شاملة عن جوانب عملياتها، تبين ان (4) فرداً وبنسبة (4%) اجابوا اوافق بشدة، بينما (40) فرداً وبنسبة (40%) اجابوا اوافقو(32) فرداً وبنسبة (32%) اجابوا محايد، بينما (20) فرداً وبنسبة (20%) لا اوافق بينما لايوجد لا اوافق بشدة
- تعتمد (الاكاديمية) منهجية رصينة لتصنيف المعلومات ليسهل تطبيقها، تبين ان (12) فرداً وبنسبة (12%) اجابوا اوافق بشدة، بينما (36) فرداً وبنسبة (36%) اجابوا اوافقو(36) فرداً وبنسبة (36%) اجابوا محايد، بينما (6) فرداً وبنسبة (6%) لا اوافق بينما لايوجد لا اوافق بشدة.
- تحرص (الاكاديمية) على تخصيص الوقت الكافي لجمع المعلومات من مصادرها لتعزيز ثقافة الجودة الشاملة، تبين ان (1) فرداً وبنسبة (1%) اجابوا اوافق بشدة، بينما (45) فرداً وبنسبة (45%) اجابوا اوافقو(29) فرداً وبنسبة (29%) اجابوا محايد، بينما (16) فرداً وبنسبة (16%) اجابوا لا اوافق بينما اجاب فرداً واحداً ولا اوافق بشدة.

- توازن (الاكاديمية) بين نظام الجودة المتبع و القيمة التي تحققها، تبين ان (9) افراد وبنسبة (9%) اجابوا اوافق بشدة، بينما (34) فرداً وبنسبة (34%) اجابوا اوافقو(39) فرداً وبنسبة (39%) اجابوا محايد، بينما (17) فرداً وبنسبة (17%) بينما اجاب فردٌ واحدٌ بلا اوافق بشدة .

عرض ومناقشة نتائج المحور الثاني (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تفكير النظم للذكاء الإستراتيجي والجودة الشاملة في أكاديمية السودان لعلوم الاتصال):

جدول (8): الوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة الاحتمالية لاختبار T والاتجاه لفقرات المحور الثاني

العبارة	الوسط الحسابي	المنوال	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية	الاتجاه
تستثمر (الاكاديمية) طاقات أفراد أقسامها للبحث عن المعلومات المهمة المستقبلية	3.52	5	1.02	34.516	99	0.000	اوافق
توظف إدارة الاكاديمية متخصصين لتوفير معلومات شاملة عن جوانب عملياتها	3.36	4	0.89	37.604	99	0.000	محايد
تعتمد (الاكاديمية) منهجية رصينة لتصنيف المعلومات ليسهل تطبيقها .	3.44	4	0.90	38.115	99	0.000	اوافق
تحرص (الاكاديمية) على تخصيص الوقت الكافي لجمع المعلومات من مصادرها لتعزيز ثقافة الجودة الشاملة .	3.45	4	0.90	38.200	99	0.000	اوافق
توازن (الاكاديمية) بين نظام الجودة المتبع و القيمة التي تحققها .	3.33	4	0.90	37.018	99	0.000	محايد

المصدر :إعداد الباحثة (من بيانات الدراسة الميدانية (2024م).

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (8) كالآتي

- بلغت قيمة المنوال لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الأولى (5) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة أوافق على أن تستثمر (الاكاديمية) طاقات أفراد أقسامها للبحث عن المعلومات المهمة المستقبلية، في حين بلغ كلا من الانحراف المعياري والوسط الحسابي (0.02) و (3.52) على التوالي.
- بلغت قيمة المنوال لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة أوافق بشدة على أن توظف إدارة (الاكاديمية) متخصصين لتوفير معلومات شاملة عن جوانب عملياتها، في حين بلغ كلا من الانحراف المعياري والوسط الحسابي (0.89) و (3.46) على التوالي.
- بلغت قيمة المنوال لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة أوافق بشدة على أن تعتمد (الاكاديمية) منهجية رصينة لتصنيف المعلومات ليسهل تطبيقها، في حين بلغ كلا من الانحراف المعياري والوسط الحسابي (0.90) و (3.44) على التوالي.
- بلغت قيمة المنوال لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة أوافق على أن تحرص (الاكاديمية) على تخصيص الوقت الكافي لجمع المعلومات من مصادرها لتعزيز ثقافة الجودة الشاملة ، في حين بلغ كلا من الانحراف المعياري والوسط الحسابي (0.90) و (3.45) على التوالي.
- بلغت قيمة المنوال لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة أوافق بشدة على أن توازن (الاكاديمية) بين نظام الجودة المتبع و القيمة التي تحققها، في حين بلغ كلا من الانحراف المعياري والوسط الحسابي (0.90) و (3.33) على التوالي.

ولايجاد الاتجاه العام لمتوسط البهد الثاني ككل، فيمكن ملاحظة ذلك من الجدول ادناه.

2/ اختبار الفرضية الثانية

جدول (9): الاتجاه العام لمتوسط محور الدراسة الثاني

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية	الاتجاه
3.42	0.64	53.352	99	0.000	اوافق

المصدر :إعداد الباحثة (من بيانات الدراسة الميدانية (2024م).

من الجدول أعلاه يمكن ملاحظة ان الوسط الحسابي لعبارات المحور مجتمعة قد بلغ (3.42)وهو المحدد سلفا بالرأى (اوافق)، وعليه يمكن تأكيد الفرض القائل بأن **هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تفكير النظم للذكاء الإستراتيجي والجودة الشاملة في أكاديمية السودان لعلوم الاتصال.**

3/المحور الثالث

التوزيع التكرارى والنسب المئوية لعبارات المحور الثالث (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين شراكة الذكاء الإستراتيجي و الجودة الشاملة في أكاديمية السودان لعلوم الاتصال)":

جدول (10): التوزيع التكراري والنسب المئوية لعبارات المحور الثالث

العبارة	الرأي				
	التكرار والنسبة المئوية				
	او افق بشدة	او افق	محايد	لا او افق	لا او افق بشدة
لدي (الاكاديمية) قناعة بأهمية الشراكةالاستراتيجية لتطوير نظام الجودة الشاملة.	25 %25	45 %45	10 %10	10 %10	0 %0
تسعى (الاكاديمية) الى إقامة تحالفات إستراتيجية مع الشركات الرائدة لإستثمار ما لديها من موارد.	16 %16	41 %41	25 %25	16 %16	2 %2
تسعى (الاكاديمية) لإدامة الشراكة الإستراتيجية مع الشركات المناظرة لها دولياً	14 %14	24 %24	43 %43	18 %18	1 %1
تسعى (الاكاديمية) على تفعيل مبادرات مسئولية مجتمعية	14 %14	26 %26	44 %44	14 %14	2 %2
ترى (الاكاديمية) ان الشراكة مع الشركات المشابهة لها يساهم في معالجة الأزمات ويساعد في معالجة المشاكل التي تواجهها على الوجه المطلوب .	%4 4	24 %24	40 %40	30 %30	2 %2

المصدر :إعداد الباحثة (من بيانات الدراسة الميدانية (2024م).

يتبين من الجدول (10) ان التوزيع التكراري والنسبي لإجابات أفراد عينة الدراسة فيما يخص المحور الثاني اعلاه ما يلي:

- لدي (الاكاديمية) قناعة بأهمية الشراكة الاستراتيجية لتطوير نظام الجودة الشاملة، تبين ان (25) فرداً وبنسبة (25%) اجابوا اوافق بشدة، بينما (45) فرداً وبنسبة (45%) اجابوا اوافقو(10) فرداً وبنسبة (10%) اجابوا محايد، بينما (10) فرداً وبنسبة (10%) لا اوافق ، بينما لايوجد لا اوافق بشدة.
- تسعى (الاكاديمية) إقامة تحالفات إستراتيجية مع الشركات الرائدة لإستثمار ما لديها من موارد، تبين ان (16) فرداً وبنسبة (16%) اجابوا اوافق بشدة، بينما (41) فرداً وبنسبة (41%) اجابوا اوافقو(25) فرداً وبنسبة (25%) اجابوا محايد، بينما (16) فرداً وبنسبة (16%) لا اوافق بينما (2) فرداً وبنسبة (2%) اجابوا لا اوافق بشدة.
- تسعى (الاكاديمية) لإدامة الشراكة الإستراتيجية مع الشركات المناظرة لها دولياً، تبين ان (14) فرداً وبنسبة (14%) اجابوا اوافق بشدة، بينما (24) فرداً وبنسبة (24%) اجابوا اوافقو(43) فرداً وبنسبة (43%) اجابوا محايد، بينما (18) فرداً وبنسبة (18%) لا اوافق بينما اجاب فردا واحدا لا اوافق بشدة.
- تسعى (الاكاديمية) على تفعيل مبادرات مسئولية مجتمعية، تبين ان (14) فرداً وبنسبة (14%) اجابوا اوافق بشدة، بينما (26) فرداً وبنسبة (26%) اجابوا اوافقو(44) فرداً وبنسبة (44%) اجابوا محايد، بينما (14) فرداً وبنسبة (14%) اجابوا لا اوافق بينما (2) فرداً وبنسبة (2%) اجابوا لا اوافق بشدة.

- ترى (الاكاديمية) ان الشراكة مع الشركات المشابهة لها يساهم في معالجة الأزمات ويساعد في معالجة المشاكل التي تواجهها على الوجه المطلوب ، تبين ان (4) فرداً وبنسبة (4%) اجابوا اوافق بشدة، بينما (24) فرداً وبنسبة (24%) اجابوا اوافقو(40) فرداً وبنسبة (40%) اجابوا محايد، بينما (30) فرداً وبنسبة (30%) لا اوافق، بينما (2) فرداً وبنسبة (2%) اجابوا لا اوافق بشدة.

عرض ومناقشة نتائج المحور الثالث (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين شراكة الذكاء الإستراتيجي والجودة الشاملة في أكاديمية السودان لعلوم الاتصال):

عرض ومناقشة نتائج المحور الثاني (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين شراكة الذكاء الإستراتيجي والجودة الشاملة في أكاديمية السودان لعلوم الاتصال)

جدول (11): الوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة الاحتمالية لاختبار T والاتجاه لفقرات المحور الثالث

العبارة	الوسط الحسابي	المنوال	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية	الاتجاه
لدي (الاكاديمية) قناعة بأهمية الشراكة الاستراتيجية لتطوير نظام الجودة الشاملة.	3.85	5	0.91	42.111	99	0.000	اوافق
تسعى (الاكاديمية) الى إقامة تحالفاتإستراتيجية مع الشركات الرائدة لإستثمار ما لديها من موارد.	3.53	4	1.01	34.964	99	0.000	اوافق
تسعى (الاكاديمية) لإدامة الشراكة الإستراتيجية مع الشركات المناظرة لها دولياً	3.32	4	0.96	34.485	99	0.000	محايد
تسعى (الاكاديمية) الى تفعيل مبادرات مسئولية مجتمعية	3.36	4	0.96	35.038	99	0.000	محايد
ترى (الاكاديمية) ان الشراكة مع الشركات المشابهة لها يساهم في معالجة الأزمات ويساعد في معالجة المشاكل التي تواجهها على الوجه المطلوب.	2.98	4	0.89	33.581	99	0.000	محايد

المصدر :إعداد الباحثة (من بيانات الدراسة الميدانية (2024م).

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم(11) كالآتي:

- بلغت قيمة المنوال لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الأولى (5) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة أوافق على أن لدي (الاكاديمية) قناعة بأهمية الشراكة الاستراتيجية لتطوير نظام الجودة الشاملة، في حين بلغ كلا من الانحراف المعياري والوسط الحسابي (42.111) و (3.85) على التوالي.
- بلغت قيمة المنوال لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة أوافق بشدة على أن تسعى (الاكاديمية) الى إقامة تحالفات إستراتيجية مع الشركات الرائدة لإستثمار ما لديها من موارد، في حين بلغ كلا من الانحراف المعياري والوسط الحسابي (43.964) و (3.46) على التوالي.
- بلغت قيمة المنوال لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة أوافق بشدة على أن تسعى (الاكاديمية) لإدامة الشراكة الإستراتيجية مع الشركات المناظرة لها دولياً، في حين بلغ كلا من الانحراف المعياري والوسط الحسابي (34.485) و (3.32) على التوالي.
- بلغت قيمة المنوال لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة أوافق على أن تسعى (الاكاديمية) على تفعيل مبادرات مسئولية مجتمعية، في حين بلغ كلا من الانحراف المعياري والوسط الحسابي (3.36) و (35.038) على التوالي.
- بلغت قيمة المنوال لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة أوافق بشدة على أن ترى (الاكاديمية) ان الشراكة مع الشركات المشابهة لها يساهم في معالجة الأزمات ويساعد في معالجة المشاكل التي تواجهها على الوجه المطلوب ، في حين بلغ كلا من الانحراف المعياري والوسط الحسابي (2.98) و (33.581) على التوالي.

ولايجاد الاتجاه العام لمتوسط البهد الثاني ككل، فيمكن ملاحظة ذلك من الجدول ادناه.

3/اختبار الفرضية الثالثة:

جدول (12): الاتجاه العام لمتوسط محور الدراسة الثالث

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية	الاتجاه
3.41	0.58	58.435	99	0.000	أوافق

المصدر :إعداد الباحثة (من بيانات الدراسة الميدانية (2024م).

من الجدول أعلاه يمكن ملاحظة ان الوسط الحسابي لعبارات المحور مجتمعة قد بلغ (3.41)وهو المحدد سلفاً بالرأي (اوافق)، وعليه يمكن تأكيد الفرض القائل بأن **هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين شراكة الذكاء الإستراتيجي و الجودة الشاملة في أكاديمية السودان لعلوم الاتصال**.

2/ الفرضية الرابعة:

المحور الثاني :التوزيع التكراري والنسب المئوية لعبارات المحورد الثاني (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الذكاء الإستراتيجي والجودة الشاملة في أكاديمية السودان لعلوم الاتصال:

جدول (13): التوزيع التكراري والنسب المئوية لعبارات المحور الثاني

العبارة	الرأي				
	التكرار والنسبة المئوية				
	او افق بشدة	لا او افق	محايد	لا او افق	لا او افق بشدة
تسعى (الاكاديمية) في نشر ثقافة الجودة الشاملة	19 %19	34 %34	27 %27	20 %20	0 %0
تتبني (الاكاديمية) عملية المشاركة في وضع خطط بعيدة المدي	4 %4	40 %40	32 %32	20 %20	0 %0
لدي (الاكاديمية) برامج تواكب سوق العمل	12 %12	36 %36	36 %36	16 %16	0 %0
ترى (الاكاديمية) ان التحسين المستمر يؤدي الى تطوير العمل	1 %1	45 %45	29 %29	16 %16	1 %1
تهتم (الاكاديمية) بالتدريب المستمر على برامج الجودة الشاملة	9 %9	34 %34	39 %39	17 %17	1 %1

المصدر :إعداد الباحثة (من بيانات الدراسة الميدانية (2024م).

يتبين من الجدول(13)، ان التوزيع التكراري والنسبي لإجابات أفراد عينة الدراسة فيما يخص المحور الثاني اعلاه ما يلي:

- تسعى (الاكاديمية) في نشر ثقافة الجودة الشاملة، تبين ان (19) فرداً وبنسبة (19%) اجابوا اوافق بشدة، بينما (34) فرداً وبنسبة (34%) اجابوا اوافقو(27) فرداً وبنسبة (27%) اجابوا محايد، بينما (20) فرداً وبنسبة (20%) لا اوافق ، بينما لايوجد لا اوافق بشدة.
- تتبني (الاكاديمية) عملية المشاركة في وضع خطط بعيدة المدي، تبين ان (4) فرداً وبنسبة (4%) اجابوا اوافق بشدة، بينما (40) فرداً وبنسبة (40%) اجابوا اوافقو(32) فرداً وبنسبة (32%) اجابوا محايد، بينما (20) فرداً وبنسبة (20%) لا اوافق بينما لايوجد لا اوافق بشدة
- لدي (الاكاديمية) برامج تواكب سوق العمل ، تبين ان (12) فرداً وبنسبة (12%) اجابوا اوافق بشدة، بينما (36) فرداً وبنسبة (36%) اجابوا اوافقو(36) فرداً وبنسبة (36%) اجابوا محايد، بينما (6) افراد وبنسبة (6%) لا اوافق بينما لايوجد لا اوافق بشدة.
- ترى (الاكاديمية) ان التحسين المستمر يؤدي الى تطوير العمل، تبين ان (1) فرداً وبنسبة (1%) اجابوا اوافق بشدة، بينما (45) فرداً وبنسبة (45%) اجابوا اوافقو(29) فرداً وبنسبة (29%) اجابوا محايد، بينما (16) فرداً وبنسبة (16%) اجابوا لا اوافق بينما اجاب فردٌ واحدٌ بلا اوافق بشدة.
- تهتم (الاكاديمية) بالتدريب المستمر على برامج الجودة الشاملة، تبين ان (9) افراد وبنسبة (9%) اجابوا اوافق بشدة، بينما (34) فرداً وبنسبة (34%) اجابوا اوافق بينما (39) فرداً وبنسبة (39%) اجابوا محايد، بينما (17) فرداً وبنسبة (17%) بينما اجاب فردٌ واحدٌ لا اوافق بشدة .

عرض ومناقشة نتائج المحور الثاني (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الذكاء الإستراتيجي والجودة الشاملة في أكاديمية السودان لعلوم الاتصال):

جدول(14): الوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة الاحتمالية لاختبار T والاتجاه لفقرات المحور الثاني

العبارة	الوسط الحسابي	المنوال	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية	الاتجاه
تسعى (الاكاديمية) في نشر ثقافة الجودة الشاملة	3.52	5	1.02	34.516	99	0.000	اوافق
تتبني (الاكاديمية)عملية المشاركة في وضع خطط بعيدة المدي	3.36	4	0.89	37.604	99	0.000	محايد
لدي (الاكاديمية)برامج تواكب سوق العمل	3.44	4	0.90	38.115	99	0.000	اوافق
ترى (الاكاديمية)ان التحسين المستمر يؤدي الى تطوير العمل	3.45	4	0.90	38.200	99	0.000	اوافق
تهتم (الاكاديمية)بالتدريب المستمر على برامج الجودة الشاملة	3.33	4	0.90	37.018	99	0.000	محايد

المصدر :إعداد الباحثة (من بيانات الدراسة الميدانية (2024م).

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (14) كالآتي:

- بلغت قيمة المنوال لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الأولى (5) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة أوافق على تسعى (الاكاديمية) في نشر ثقافة الجودة الشاملة، في حين بلغ كلا من الانحراف المعياري والوسط الحسابي (0.02) و (3.52) على التوالي.
- بلغت قيمة المنوال لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة أوافق بشدة على أن تتبني (الاكاديمية) عملية المشاركة في وضع خطط بعيدة المدي ، في حين بلغ كلا من الانحراف المعياري والوسط الحسابي (0.89) و (3.46) على التوالي.
- بلغت قيمة المنوال لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة أوافق بشدة على أن لدي (الاكاديمية) برامج تواكب سوق العمل، في حين بلغ كلا من الانحراف المعياري والوسط الحسابي (0.90) و (3.44) على التوالي.
- بلغت قيمة المنوال لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة أوافق على أن ترى (الاكاديمية) ان التحسين المستمر يؤدي الى تطوير العمل، في حين بلغ كلا من الانحراف المعياري والوسط الحسابي (0.90) و (3.45) على التوالي.
- بلغت قيمة المنوال لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة أوافق بشدة على أن تهتم (الاكاديمية) بالتدريب المستمر على برامج الجودة الشاملة، في حين بلغ كلا من الانحراف المعياري والوسط الحسابي (0.90) و (3.33) على التوالي.

ولايجاد الاتجاه العام لمتوسط البهد الثاني ككل، فيمكن ملاحظة ذلك من الجدول ادناه.

2/اختبار الفرضية الرابعة

جدول (15): الاتجاه العام لمتوسط محور الدراسة الثاني

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية	الاتجاه
3.42	0.64	53.352	99	0.000	اوافق

المصدر :إعداد الباحثة (من بيانات الدراسة الميدانية (2024م).

من الجدول أعلاه يمكن ملاحظة ان الوسط الحسابي لعبارات المحور مجتمعة قد بلغ (3.42)، وهو المحدد سلفا بالرأى (اوافق)، وعليه يمكن تأكيد الفرض القائل بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين للذكاء الإستراتيجي والجودة الشاملة في أكاديمية السودان لعلوم الاتصال.

الخاتمة

أولاً :النتائج

توصلت الباحثة من خلال عرض الدراسة وتحليل الفرضيات إلى النتائج الآتية :

1. أن نظام الجودة المتبع في أكاديمية السودان لعلوم الاتصال يؤدي الى تحقيق الاهداف الموضوعة و المرجوة.
2. إدارة الاكاديمية لديها نظام جودة بتسم بالمرونة والشمؤلية.
3. تعمل إدارة الاكاديمية بتوظف متخصصين لتوفير معلومات شاملة عن جوانب عملياتها
4. الاكاديمية أعتمدت على منهجية رصينة لتصنيف المعلومات ليسهل تطبيقها.
5. لدي الاكاديمية قناعة بأهمية الشراكة الاستراتيجية لتطوير نظام الجودة الشاملة.
6. الاكاديمية سعت على تفعيل مبادرات مسئولية مجتمعية
7. لدي الاكاديمية برامج تواكب سوق العمل
8. رأت الاكاديمية ان التحسين المستمر يؤدي الى تطوير العمل

ثانياً :التوصيات

وعلى ضوء النتائج السابقة توصي الباحثة بالآتي :

1. ضرورة استشعار إدارة الاكاديمية بشكل متجدد القضايا الإستراتيجية ذات الاثر في مستقبلها.
2. على إدارة أكاديمية السودان لعلوم الاتصال تحدد الفرص قبل غيرها بشكل يمكنها من إغتنامها.
3. تسعي ادارة الاكاديمية الى توازن بين نظام الجودة المتبع و القيمة التي تحققها .
4. ضرورة استثمار طاقات أفراد أقسامها للبحث عن المعلومات المهمة المستقبلية .
5. ضرورة عمل الشراكات مع الاكاديميات المشابهة لها يساهم في معالجة الأزمات ويساعد في معالجة المشاكل التي تواجهها على الوجه المطلوب .
6. على الاكاديمية السعي لإقامة تحالفات إستراتيجية مع الشركات الرائدة لإستثمار ما لديها من موارد.
7. على الاكاديمية نشر ثقافة الجودة الشاملة في اوسع نطاق
8. ضرورة الاهتمام بالتدريب المستمر على برامج الجودة الشاملة بالكاديمية

المصادروالمراجع

مها محمود ناجي (2022)"اثر الذكاء الاستراتيجي على فاعلية ادارة الازمات" المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات.

الخفاجي، نعمة عباس والبغدادي، عادل هادين (2001). "مجلة العلوم إلاقتصادية وإلادارية" جامعة بغداد، عدد خاص.

الطائي، محمد حسين و الخفاجي، نعمة عباس (2009). نظم المعلومات الاستراتيجية من منظور الميزة الاستراتيجية ". دار الثقافة للنشر، عمان.

وهيبة، بن دوادية (2012). "اثر الذكاء الاستراتيجي على النجاح الاستراتيجي لمنظمات الاعمال الحديثة". جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، الجزائر.

الخير، قتيبة صبحي أحمد (2005). إرساء ثقافة الجودة هو الطريق نحو التميز والنجاح"رؤية مستقبلية ". المؤتمر العلمي الدولي حول الأداءالمتميز للمنظمات والحكومات. كليةالحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، ورقلة.

العمر، رضوان (2005م). مبادئ التسويق. دار وائل، عمان.

جودة، محفوظ (2006). ادارة الجودة الشاملة. دار وائل، عمان، ط2 .

منشورات جامعة وادي النيل
مجلة النيل للآداب والعلوم الانسانية
(ISSN: 1858 – 7054)
المجلد الخامس، العددالثاني،2025م
https://nilevalley.edu.sd

أثر العقد الموقوف والقابل للإبطال

"دراسة مقارنة"

وفاء عبد الحي عثمان علي

كلية الشريعة والقانون، جامعة القران الكريم، ود مدني، السودان

المؤلف:**wafaalbushary@gmail.com**

تاريخ الاستلام: **20/11/2024** تاريخ القبول : **3/2/2025**

المستخلص

يعد بطلان العقد وعدمه موضوع ذا اهمية قصوى، لذلك تكمن اسباب اختيار هذا الموضوع في جمع كل المادة العلمية المبعثرة بين ثنايا كتب الفقه الإسلامي وشروحات القانون، ولمعالجة الخلل الذي شاب تنظيم نصوص أثر العقد في قانون المعاملات المدنية السوداني 1984م، قد تمثلت اهداف البحث في معرفة أقسام العقد في الفقه الإسلامي من حيث الصحة والبطلان، وتوضيح تقسيم العقد في القوانين الوضعية من حيث الصحة والبطلان، مع بيان آثر العقد الموقوف والقابل للإبطال. عالج البحث مشكلة اساسية وذلك من خلال سؤال رئيس هو ما هو التكييف الفقهي والقانوني للعقد الموقوف والعقد القابل للإبطال؟ وما مدى كفاية النصوص المتعلقة به في قانون المعاملات المدنية السوداني لسنة 1984م؟ وقد انتهج الباحث المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي. و توصل الباحث الى نتائج اهمها يتفق العقد الموقوف مع العقد القابل للإبطال في أن كليهما صحيح، وانه ترد عليهما الاجازة، يختلف العقد الموقوف مع العقد القابل للأبطال، في أن الأول لا ينتج أثاره إلا بعد الاجازة، والاخير ينتج جميع اثاره ، تنقل المشرع السوداني ما بين الفقه الاسلامي والقوانين الوضعية مما احدث خللاً في نصوص القانون. أما اهم التوصيات فقد كانت الاخذ بمنهج المذهب الحنفي في تقسيم العقود وذلك لأنه الاكثر مواءمة لاستقرار المعاملات،أعادة صياغة نصوص المواد التي تتعلق بأثار العقد وترتيبها وذلك منعا لتضارب الاحكام القضائية.

كلمات مفتاحية: *اقسام العقد، العقدالموقوف،العقد الباطل، آثار العقد.*

The Impact of the Suspended and Voidable Contract

(A comparative study)

Wafa Abdelhai Osman Ali

Holy Quran University, WadMedani, Sudan

Corresponding Author: wafaaIbushary@gmail.com

Abstract

The invalidity and non-invalidity of a contract is a subject of paramount importance, so the reasons for choosing this topic lie in collecting all the scientific material scattered among the folds of Islamic jurisprudence books and explanations of the law, and to address the defect that marred the organization of the texts of the effect of the contract in the Sudanese Civil Transactions Law 1984. The research objectives were to know the sections of the contract in Islamic jurisprudence in terms of validity and invalidity, and clarify the division of the contract in the positive laws in terms of validity and invalidity, with a statement of the effect of suspended and voidable contract. The research has addressed a fundamental problem through a key question is what is the doctrinal and legal adaptation of the suspended contract and the voidable contract?. (And to what extent is the relevant provisions in the Sudanese Civil Transactions Law of 1984 adequate). The researcher followed the descriptive-inductive-analytical approach. The researcher has reached the most important conclusions, the suspended contract agrees with the voidable contract in that both are true, and that they are answered by the leave, the suspended contract differs with the voidable contract, in that the first does not produce its effect only after the leave, and the latter produces all its effects, the Sudanese legislator moved between Islamic jurisprudence and positive laws, which caused a malfunction in the texts of the law. The most important recommendations were the adoption of the Hanafi madhhab approach in the dividing of contracts, because it is the most conducive to the stability of transactions, reformulating and arranging the texts of articles related to the effects of the contract in order to prevent conflicting judicial rulings.

Keywords: *sections of the contract, suspended contract, invalid contract, effects of the contract*

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ثم أن الشريعة الإسلامية قد اشتملت على إحكام كثيرة تكفل للناس ما فيه تلبية حاجاتهم، وتحقيق مصالحهم، فقد عرفت الشريعة مبدأ الرضائية وفطنت إليه وأحكمت تطبيقه على ما عرض في عصور فقهائها الاولين من قضايا، ولا يقل الامر عند فقهاء القانون لما للرضائية من أهمية قصوى في إبرام العقود، ولعل أثر العقد من حيث البطلان وغيره وتأثير ذلك على حياة الناس يعد من أهم الدواعي للبحث في هذا الموضوع.

أسباب الدراسة: تتمثل أسباب البحث في الآتي

1/ سبر أغوار الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية فيما ما يتعلق بآثار العقد بالنسبة لطرفيه.

2/ جمع كل المادة العلمية المبعثرة بين ثنايا كتب الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية.

3/الخلل الذي شاب تنظيم نصوص آثر العقد في قانون المعاملات المدنية السوداني 1984م.

4/مواصلة الدراسة والبحث في كل ما يتعلق بالعقود، وذلك لارتباطه بالتخصص العملي .

أهداف الدراسة: تهدف الدراسةإلى

1/ معرفة أقسام العقد في الفقه الإسلامي من حيث الصحة والبطلان.

2/توضيح تقسيم العقد في القوانين الوضعية من حيث الصحة والبطلان.

3/ بيانأثر العقد الموقوف والقابل للأبطال .

مشكلة الدراسة: هنالك سؤال رئيسي لهذهالدراسةهي

ما هو التكييف الفقهي والقانوني للعقد الموقوف والعقد القابل للأبطال؟، وتتفرع منه الأسئلة الأتية

1/ ما هي أقسام العقد من حيث الصحة والبطلان في الفقه الإسلامي؟

2/ ما أقسام العقد من حيث الصحة والبطلان في القوانين الوضعية المقارنة؟

3/ ما هو أثر العقد الموقوف والعقد القابل للأبطال؟

منهج الدراسة

انتهج الباحث المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي.

حدود الدراسة

يتناول هذا البحث موضوع العقد الموقوف النفاذ والعقد القابل للإبطال، في الفقه الإسلامي مع مقارنة أحكامه بقانون المعاملات المدنية السوداني 1984م، والقانون المدني المصري 1948م، والقانون المدني العراقي 1951م، والقانون المدني الاردني 1976م.

هيكل الدراسة: تم تقسيم الدراسةإلى مبحثين، الأول تناولت فيه أقسام العقد من حيث الصحة والبطلان في الفقه الإسلامي. ففي المطلب الأول تحدثت عن العقد الباطل والعقد الصحيح وفي المطلب الثاني تحدثت عن العقد الموقوف والعقد النافذ غير اللازم، إما المبحث الثاني فتعرضت فيه الى أقسام العقد من حيث الصحة والبطلان في القانون وأثاره. ففي المطلب الأول تم تناول العقد الصحيح والعقد الباطل، والعقد غير اللازم، وفيالمطلب الثاني تم التعرض للعقد القابل للأبطال والعقد الموقوف والعقد الفاسد، وفي المطلب الثالث والأخير تم تناولأثر العقد القابل للإبطال والعقد الموقوف.

المبحث الأول

أقسام العقد من حيث الصحة والبطلان في الفقه الإسلامي

المطلبالأول:العقد الباطل والعقد الصحيح

نظرية البطلان في الفقه الإسلامي أوسع نطاقاً منها في القانون الوضعي، والعقد في الفقه الإسلامي يتدرج من حيث صحته وما ينشأ عن ذلك من ترتيب آثاره الشرعية أو عدمها إلى عقد غير صحيح، وهو إما باطل أو فاسد، وعقد صحيح إما موقوف غير نافذ، وإما نافذ غير لازم، إما نافذ لازم، والعقد النافذ اللازم هو أعلى مراتب الصحة، ويرتب آثاره كاملة (محمد حسنين، 1988م، احمد فراج، 2002م).

الفرع الأول: العقد الباطل

عناصر العقد الأساسية التي لا يوجد العقد الصحيح بدونها هي:

1/صيغة العقد أو ركن العقد: وتتم بصدور إيجابي وقبول متطابقين في مجلس العقد، وهذا هو التعبير عن الإرادة، أي الإرادة الظاهرة، فالفقه الإسلامي يعتد بالإرادة الظاهرة، ويشمل هذا الأصل شرطين، هما: التراضي.باتخاذ لمجلس العقد.

2/العاقدان: وهما اللذان يصدر عنهما التعبير بالإيجاب والقبول، ويشترط فيهما التمييز، فمن انعدم لديه التمييز لا يعتد شرعاً بالتعبير الصادر عنه كالصغير غير المميز والمجنون والمعتوه غير المميز والسكران، والعقد لا يتم بالإرادة المنفردة، إذ هناك شرطان أيضاً هما: -التعدد. –التمييز.

3/المعقود عليه (محل العقد)، ويشترط فيه:

أ. أن يكون موجوداً أو ممكناً، أي مقدور التسليم.

ب. أن يكون معيناً أو قابلاً للتعيين.

ج. أن يكون صالحاً للتعامل فيه، وقد أضاف الحنفية ركن السبب إلى أركان العقد، وذلك بقولهم إن لكل عقد صيغة من قول أو ما يقوم مقامه تبين عن غرض العاقد (التجكاني، 2010م: ص 21).

والعقد الباطل ليس له وجود شرعي، فهو عدم كالتصرف، الذي يصدر من صبي غير مميز، والبيع الذي محله ليس بمال متقوم، وتجب إعادة الحالة إلى ما كانت عليه إذا نفذ، ولا ترد عليه الإجازة: لأنه غير موجود شرعاً، فالإجازة لا تلحق إلا عقداً موجوداً قابلاً للإنتاج آثره فينفذ بالإجازة، وهذا ما يتميز به عن العقد الموقوف (الزحيلي، ....)

وخلاصة القول إن العقد الباطل هو ما ليس مشروعاً بأصله ولا وصفه، وهو ما فقد أحد أركانه الأساسية، كأن صدر من فاقد للأهلية، أو فقد شرطاً من شروط المحل، أو كان سبب العقد غير مشروعٍ، ولا ترد عليه الإجازة، وهو لا يغير الملك ولو بالقبض.

الفرع الثاني: العقد الفاسد

هو إحدى مرتبتي البطلان في العقود المالية، ولا يعرفه إلا الحنفية، أما المالكية والشافعية والحنابلة فتسوى بين العقد الباطل والفاسد، وتستعمل كلتا اللفظتين للتعبير عن العقد الباطل.

ويرى الحنفية أن العناصر الأصلية مطلوبة لانعقاد العقد، وأنه يجب أن يلحقها أوصاف ضرورية لصحة العقد، وإذا تخلف وصف منها فلا يمنع ذلك من انعقاد العقد، لكنه ينعقد فاسداً لخلل في وصفه.

ومع ذلك فإن الفقه الحنفي لم يقل بنظرية الفساد على وجه الإطلاق والشمول، وإنما قصرها على بعض التصرفات دون بعض، فلا ترى نظرية الفساد على:

1-التصرفات الصادرة من جانب واحد، كالطلاق والوقف والعتق.

2-العقود غير المالية، كالزواج والتحكيم.

3-العقود التي لا تنقل الملكية، والتي لا ترتب الالتزامات إلا في جانب واحد، كالوديعة والعارية بغير أجر (خوجة، 1993م: ص 45، الدبيان، 1434هـ).

مما سبق يتضح أن العقد الفاسد هو العقد الذي فقد وصفه، ولكن أصل العقد موجود، وقد تميز به الفقه الحنفي دون غيره، والفساد يسري عندهم في المعاملات وليس العبادات، فالعبادات إما باطلة أو صحيحة، وحتى بالنسبة للمعاملات فإن الفساد لا يسري على جميعها كما سبق ذكر ذلك.

المطلب الثاني: العقد الموقوف والعقد النافذ غير اللازم

الفرع الاول: العقد الموقوف

يجب أن يكون للعاقد الولاية على محل العقد، والولاية على نوع التصرف، فإذا تخلف أحدهذين الشرطين فالعقد الصحيح غير نافذ، وهذا هو العقد الموقوف الولاية على محل العقد، بأن يكون العاقد مالكاً للمحل أو نائباً عن المالك، وألا يتعلق بالمحل حق للغير، كأن يكون مرهوناً أو مستأجراً.

ولدى فقهاء الحنفية يتنوع العقد إلى صحيح وباطل وفاسد، والعقد الصحيح ينقسم إلى موقوف ونافذ، وينقسم النافذ إلى لازم وغير لازم، وبذلك يدخل العقد الموقوف تحت أقسام العقد الصحيح، وهو ما سلم ركنه من الخلل وكان محله صالحاً لحكمه ولم يحصل في أوصافه الأخرى خلل.

فالعقد الموقوف هو عقد صحيح لتوفر عناصر الانعقاد والصحة ولكنه ينقصه أحد عنصري النفاذ وهما الملك والأهلية، ولدى فقهاء المالكية يتنوع العقد إلى صحيح وباطل، وينقسم العقد الصحيح بدوره إلى نافذ وموقوف، أما الشافعية فيرون أن الملك والأهلية من عناصر الانعقاد فتخلف أحدهما يجعل العقد باطلاً.

وثمة رأي مماثل في المذهب الحنفي أيضاً يعتبر الموقوف عقداً غير صحيح، وعندهم أنه موقوف الانعقاد وليس موقوف النفاذ (الشرباصي، 2003م: ص 120).

وخلاصة القول في العقد الموقوف أنه تخلف فيه محل العقد أو الولاية وهو عند الحنفية من أقسام العقد الصحيح، ولكنه يفتقد أحد عنصري النفاذ، وهو عند المالكية أحد أقسام العقد الصحيح، وعند الشافعية باطل وهو كذا عند الحنابلة فهو عندهم موقوف الانعقاد وليس النفاذ، أذن فهو صحيح عند الحنفية والمالكية، باطل عند الشافعية والحنابلة.

الفرع الثاني:العقد النافذ غير اللازم

ويسمى أيضاً بالعقد الجائز، إذا توفرت للعقد عناصر الانعقاد وشروط الصحة والنفاذ بأن صدر العقد من أهل له في محل قابل لحكمه وكان للعاقد الولاية على محل العقد والأهلية اللازمة للتصرف الذي يباشره، فقد انعقد العقد صحيحاً نافذاً وأنتج الآثار والتي تترتب عليه.

وخلاصة القول في العقد الموقوف أنه تخلف فيه محل العقد أو الولاية وهو عند الحنفية من أقسام العقد الصحيح، ولكنه يفتقد إلى أحد عنصري النفاذ، وهو عند المالكية أحد أقسام العقد الصحيح، وهو عند الشافعية باطل وهو كذلك عند الحنابلة فهو عندهم موقوف الانعقاد وليس النفاذ، إذاً فهو صحيح عند الحنفية والمالكية، باطل عند الشافعية والحنابلة.

ومن العقود الصحيحة النافذة ما يكون لازماً لا يملك أحد العاقدين فسخه إلا برضى العاقد الآخر، ومنها ما يكون غير لازم، فيملك كل واحد من العاقدين فسخه ولو لم يرضَ الآخر، وتسمى الأولى عقوداً لازمة، والثانية عقوداً غير لازمة، ومن أمثلة الأولى البيع والإجارة، ومن أمثل الثانية الوكالة والشركات.

والأصل أن العقد الصحيح النافذ لا يجوز لأحد العاقدين الرجوع فيه بإرادته المنفردة.

غير أن هناك عقوداً تقبل بطبيعتها أن يستقل أحد العاقدين بالرجوع فيها دون توقف على إرادة العاقد الآخر كالوكالة، وهناك عقود أخرى يكون فيها لأحد العاقدين خيار الرجوع، ومنها خيار الغلط والتدليس، بيت إذا ثبت خيار منها لأحد العاقدين استطاع بإرادته المنفردة أن يرجع في العقد، ويسمى في تلك الحالات عقداً نافذاً غير لازم، لأنه انعقد صحيحاً منتجاً لآثاره، ثم هو غير لازم إذ لا أحد العاقدين أن يستقل بالرجوع فيه.

وأساس الخلاف بين الحنفية وغيرهم راجع لقضية أصولية، وهي: فهم أثر النهي الصادر عن الشرع، كالنهي عن شراء السمك في الماء، فإنه غرر، فهل النهي يقتضي فساد المنهي عنه، أي عدم الاعتبار الوقوع في الإثم معاً، أو أنه يقتصر على إيجاب الإثم وحده مع اعتباره أحياناً، ثم هل يستوي النهي عن ركن من أركان العقد مع النهي عن وصف عارض للعقد لازم له أو غير لازم، قال جمهور الفقهاء أن نهي الشارع عن عقد ما يعني عدم اعتباره أصلاً وآثم من يقدم عليه، ولا فرق بين النهي عن ركن من أركان العقد (الصيغة وأهلية العاقدين ومحل العقد) أو النهي عن وصف عارض للعقد ملازم له، أو مجاور لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: (من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهم رد، ومن أحدث في أمرنا ما ليس

فيه فهو رد) (صحيح مسلم للنيسابوري، 1991م: ص1718.)، وعليه إذا حدث عقد منهي عنه فهو باطل أو فاسد لا يترتب عليه أي أثر، لأن نهي الشرع عنه يجعله غير مشروع.

وقال الحنفية قد يكون نهي الشارع عن عقد: معناه آثم من يرتكبه فقط لا إبطاله، ويفرق بين النهي الراجع لأصل العقد (أي الخلل في لاصيغة أو العاقد أو المحل) فيقضي ببطلان العقد وعدم وجوده شرعاً، وعدم ترتب أي أثر عليه، وبينالنهي العائد لأمر آخر كوصف من أوصاف العقد ملازم له فيقضي ببطلان هذا الوصف فقط، ولا يتعدى البطلان إلى أصل العقد، لأنه استكمل عناصره الأساسية، فيكون العقد فاسداً فقط(الزحيلي، 1985م: 4/(92) ولهذا التمييز ما بين مرتبة البطلان والفساد مبرره المنطقي والعملي، أما المبرر المنطقي فلأن التمييز بينهما يقوم على التمييز بين أصل العقد ووصفه، وأصل العقد هو الركن وشرائطه، أما أوصاف العقد فيرجع إلى المحل والمنطق أن الجزاء عند تخلف الآجال أثر من الجزاء عند تلف الوصف مع وجود الأصل، وهذا ما ذهب إليه الفقه الحنفي، إذ جعل الجزاء في الأول والبطلان، وفي الثاني الفساد.

أمَا المبرر العملي فهو الإقلال من حالات بطلان العقد وفتح الباب لتصحيحه، ولذلك إن العقد الفاسد وإن كان الواجب رفعه للفساد ولا يسقط حق الفسخ بالإسقاط إلا أنه قابل للتصحيح، وذلك بإزالة سبب الفساد، فإذا سبب الفساد والشرط الفساد فأسقطه من جعل له أو الجهالة الفاحشة فأزيلت، صح العقد.

وإذا كان رجال القانون يلجأون إلى كل باب يصححون به العقد بقدر الإمكان، كانتقاص العقد أو تحويله، فأولى ألا تغلق باباً يقوم على قواعد راسخة من المنطق والحاجات العملية من شأنه أن يترك مجالاً لتصحيح عقد قام أصله واختل وصفه (سلطان، 2007م: ص 139، الصفير، 2016م).

ومما سبق يتضح أن العقد النافذ غير اللازم هو عقد توفرت فيه كل عناصر الانعقاد وشروط الصحة والنفاذ، ولكن منه ما يكون لازماً وآخر غير لازم، غير أن العقود اللازمة قد تدخل عليها إحدى الخيارات، كما أن هناك عقوداً يستقل أحد العاقدين الرجوع فيها دون الرجوع إلى العاقد الآخر، ونوع آخر يكون لأحد العاقدين خيار الرجوع فيه، فكل تلك العقود تسمى عقداً نافذاً غير لازم، فهو نافذ لأنه انعقد صحيحاً، ولكن غير لازم حيث يجوز لأحد عاقديه أن يرجع منه.

إذن خلاصة ما سبق عن أقسام العقد عند الفقهاء أن جمهور الفقهاء –المالكية والشافعية والحنابلة- قسموا العقد إلى باطل وصحيح، أما الحنفية فقد انفردوا بتقسيم العقد إلى باطل وصحيح، والصحيح عندهم نافذ، وهذا له قسمان لازم وغير لازم، والقسم الثاني من الصحيح هو غير النافذ "موقوف"، وانفردوا بالعقد الفاسد، وهو عندهم ما اختل وصفه وصح أصله، والقسم الأخير هو العقد الباطل.

المبحث الثاني: أقسام العقد من حيث الصحة والبطلان في القانون وآثاره:

المطلب الأول:العقد الصحيح والعقد الباطل وغير اللازم

الفرع الأول:العقد الصحيح

حتى ينشأ العقد عقداً صحيحاً، وتترتب عليه كل آثاره القانونية لابد أن تتوفر أركانه الثلاثة وهي الرضا والمحل والسبب، وأن تتوفر فيه الشروط الجوهرية التي لا يمكن أن تقوم هذه الأركان بدونها، ووفقاً لما ورد في قانون المعاملات المدنية السوداني لسنة1984م: (يكون العقد صحيحاً إذا توفرت أركانه أصلاً ووصفاً وهي: الرضا ممن هو أهل له، والمحل، والسبب بشروطهما الجوهرية والشكلية التي يفرضها القانون(قانون المعاملات المدنية السوداني لسنة 1948م، المادة(86).

ففي ركن الرضا يجب أن يتطابق كل من الإيجاب والقبول مطابقة تامة مع ركن المحل، ويجب أن يكون موجوداً أو ممكناً، وأن يكون معيناً أو قابلاً للتعيين، وأن يكون صالحاً للتعامل فيه وفي ركن السبب أن يكون موجوداً أو صحيحاً ومباحاً وغير مخالفٍ للنظام العام والآداب، كما يشترط أن يتوفر في العقد الشكل القانوني إذا كان العقد شكلياً (شرح قانون المعاملات المدنية السوداني الجزء الأول شرح للنصوص مع التمثيل لها بالسوابق القضائية د/ محمد صالح علي، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة الخرطوم)

أما العقد الصحيح في القانون المدني الأردني لسنة1976م فقد نص على: (العقد الصحيح هو العقد المشروع بأصله ووصفه بأن يكون صادراً من أهله مضافاً إلى محل قابل لحكمه، وله غرض قائم وصحيح ومشروع، وأوصافه صحيحة، ولم يقترن به شرط مفسد له) (القانون المدني الأردني لسنة 1976م،المادة(167).

بالإضافة إلى ذلك فلابد أن تتوفر شروط الصحة، فلابد شروط الصحة اللازمة في العقد وهي أن يصدر من شخص له أهلية لإصداره، وان تكون إرادته صحيحة خالية من العيوب التي يمكن أن تشوبها أو تؤثر فيها، إذا تم العقد بناء على هذه الأركان والشروط فإنه يعتبر عقداً صحيحاً ومنتجاً لكل آثاره القانونية (بشير، 2001م: ص 90) والظاهر من هذا النص أن العقد الصحيح هو العقد السليم من الخلل في أركانه وأوصافه، ويتحقق ذلك إذا توفرت الأهلية في المتعاقدين، واستجمع المحل لشرائطه، وتوفرت في السبب شروطه، فمتى تحقق في العقد هذه المقدمات وتوفرت هذه المقومات، وتوفرت له الشروط كان صحيحاً وترتبت عليه آثاره فور انعقاده، ما لم يكن معلقاً على شرط أو مضافاً إلى أجل، أو كان غير نافذ بأن كان موقوفاً، أما إذا أصابه خلل بأن كان أحد العاقدين أو كلاهما فاقداً الأهلية، أو كانا ممن كملت أهليته ولكن القبول لم يطابق الإيجاب، أو كان محل العقد فاقداً لشرط من شروطه، أو كان سبب الالتزام غير موجود، أو كان سبب العقد غير مشروع كان العقد غير صحيح إما لعدم وجوده أصلاً أو وجوده معيباً (سلطان، 2007م: ص 139).

وعرف العقد الصحيح في القانون المدني العراقي لسنة1951م: (العقد المشروع ذاتاً ووصفاً بأن يكون صادراً من أهله مضاف إلى محل قابل لحكمه وله سبب مشروع وأوصافه صحيحة سالمة من الخلل) القانون المدني العراقي،المادة(133).

والجدير بالذكر أن القانون المدني المصري لسنة1948م لم تأت بين نصوصه مواد تنظم العقد الصحيح، ولكن بمفهوم المخالف كل ما هو ليس بعقد باطل أو قابل للإبطال فهو عقد صحيح.

وخلاصة القول إن العقد الصحيح تم تنظيمه في كل من قانون المعاملات المدنية السوداني في 1984م، والقانون المدني الأردني 1976م، والقانون المدني العراقي 1951م، ولم يوجد له نصوص في القانون المدني المصري 1948م، بل يفهم ضمناً من ذكر الأقسام الأخرى للعقود، وكل تلك القوانين تتفق مع تعريفه في الفقه الإسلامي.

الفرع الثاني: العقد الباطل

يقع العقد باطلاً إذا تخلف ركن من أركانه، أو اختل اختلالاً يؤدي إلى عدم الاعتداد به أصلاً، وذلك إذا كان الرضا صادراً من غير أهل له، أو كان المحل أو السبب فاقداً لشرط من شروطه، كذلك يبطل العقد إذا كان من العقود الشكلية ولم يتوافر فيه الشكل الذي تطلبه القانون، كما في الرهن التأميني مثلاً، فالرهن التأميني لا ينعقد إلا بتسجيله، ومنها أيضاً عقد الشركة، حيث يعتبر الكتابة شرط شكلي، بدونها يبطل عقد الشركة (الدسوقي، 2000م).

وقد نظم قانون المعاملات السوداني 1984م العقد الباطل بقوله: (يكون العقد باطلاً إذا اختل فيه ركن بأصله أو بوصفه، وذلك إذا صدر من شخص فاقد الأهلية، أو إذا انعدم فيه الرضا أو المحل أو السبب، أو إذا لم تتوافر في المحل أو السبب شروطه الجوهرية، أو إذا لم يتوافر فيه شكل يفرضه لاقانون، أو إذا ورد في نص خاص على ذلك).

2/ (يكون العقد باطلاً إذا اشترط كتابته ولم يكتب وقت انعقاده، على أنه إذا كتب فيما بعد يسري من تاريخ كتابته) (قانون المعاملات المدنية السوادني لسنة 1948م، المادة(86).

وبناء على هذا النص فإن العقد الباطل هو ما توفرت فيه أحد الشروط الآتية:

أولاً: إذا صدر من شخص فاقد الأهلية الصغير دون سبع سنوات، أو المجنون، أو المعتوه، حسب النصوص القانونية المقررة لهم، أو إذا تخلف فيه أحد أركانه وهي الرضا والمحل والسبب بشروطهم المقررة قانوناً.

ثانياً: إذا تخلف فيه الشكل الذي يشترطه القانون في حالة ورود نص قانوني على ذلك الشكل، مثل اشتراط الكتابة في بعض العقود، كالمقاولة والشركة والعمل.

ثالثاً: إذا ورد في القانون نص خاص، ففي المجال الأمني نجد أن قانون الرخص لسنة1992م يمنح وزير الداخلية الحق في منع أي شخص غير سوداني من مزاولة التجارة في أي منطقة في السودان إلا بموجب رخصة، ويقوم وزير الداخلية بتحديد السلطة التي تمنحها وتحددها، كما نص على العقوبات في حالة مخالفة هذه الأحكام (ضوابط العقد في القانون السوداني والشريعة الإسلامية، ابتسام السيد حسن السيد، مطبوعات جامعة السودان المفتوحة، الخرطوم، ط1، 2012م، ص(83).

أما القانون المدني الأردني لسنة 1976م فقد نص على العقد الباطل بقوله: (العقد الباطل ما ليس مشروعاً بأصله ووصفه بأن اختل ركنه أو محله أو الغرض منه أو الشكل الذي فرضه القانون لانعقاده، ولا يترتب عليه اي أثر ولا ترد عليه الإجازة).

3/لا تسمع دعوى البطلان بعد مضي خمس عشرة سنة من وقت العقد.

4/ولكل ذي مصلحة أن يتمسك بالبطلان وللمحكمة أن تقضي له من تلقاء نفسها (المادة 168.)

وقد جاء تعريف الباطل في القانون المدني العراقي 1951م بأنه:

1/العقد الباطل هو ما لا يصح أصلاً باعتبار ذاته، أو وصفاً باعتبار بعض أوصافه الخارجية.

2/فيكون العقد باطلاً إذا كان في خلل كأن يكون الإيجاب والقبول صادرين ممن ليس أهلاً للتعاقد أو يكون المحل غير قابل لحكم العقد أو يكون السبب غير مشروع.

3/ويكون باطلاً إذا اختلت بعض أوصافه كان يكون المعقود عليه مجهولاً جهالة فاحشة أو يكون العقد غير مستوف الشكل الذي فرضه القانون.(القانون المدني العراقي لسنة1951م،المادة(138).

ومما سبق يتضح أن المشرع المصري لم يفرد نصاً خاصاً بتعريف العقد الباطل كما فعل المشرع السوداني والأردني والعراقي بل ذكر أسباب البطلان العقد بطلاناً مطلقاً في نصوص المواد من (135/133/132/2/131) هي المواد تناول فيها محل العقد، وكذا الحال في المادة (136) التي تناولت سبب العقد.

والعقد الباطل لا يرتب إلى أثر لأنه عقد معدوم ولا وجود له إلا من حيث الصورة فقط، ولا يستطيع أي من المتعاقدين المطالبة بتنفيذه، وإذا حدث أن نفذ فإنه لا يترتب عليه أثر، إذن هو واقعه مادية وليس قانونية.

ولو أن مجنوناً باع ماله وقع باطلاً وثبت التمسك بالبطلان ليس للمجنون وحده، بل والمشتري أيضاً، فبطلان العقد يعفي كلا الطرفين من الالتزامات، وكذلك يجوز التمسك ببطلان العقد لغير طرفيه، ممن يكون له مصلحة في إهداره، وبل يجوز للمحكمة من تلقاء نفسها أن تقرر البطلان (علي، 1990م: ص 32، الشورابي، 1997م: ص 82، شاهين، 2012م: ص 543).

وخلاصة القول أنه لا أثر للعقد قانوني العقد الباطل، ويجوز لأحد طرفيه من له مصلحة أن يدفع ببطلان العقد أو المحكمة من تلقاء نفسها أن تقرر البطلان المطلق للعقد.

الفرع الثالث: العقد غير اللازم

هو ما يستطيع كل طرف من طرفيه أو أحدهما فقط أن يتحلل منه أو يفسخه دون توقف على رضا الطرف الآخر، وقد نص القانون المدني الأردني لسنة1976م على: (يكون العقد غير لازم بالنسبة إلى أحد عاقديه أو كليهما رغم صحته ونفاذة إذا شرط به حق الفسخ دون تراض أو تقاضٍ)، (2/لكل منهما أن يستغل بفسخه إذا كان بطبيعته غير لازم بالنسبة إليه أو شرط لفضه خيار فسخه) (القانون المدني الأردني لسنة1976م، المادة (176).

والعقد غير اللازم هو عقد اجتمعت به كافة عناصر الانعقاد والصحة والنفاذ إلا أنه يجوز فسخه إما لأنه بطبيعته غير لازم كالوديعة بدون أجر، وإما لأن أحد العاقدين قد ثبت له خيار الرجوع كما في الغلط، وعدم اللزوم قد يثبت لكل من العاقدين وقد يثبت لأحدهما فقط دون الآخر(سلطان، 2007م: ص213).

والجدير بالملاحظة أن قانون المعاملات المدنية السوداني لسنة1984م لم ينظم للعقد غير اللازم نصاً خاصاً به منفرداً، ولكن جاءت أحكامه ضمناً في الباب الثالث عشر (أحكام خاصة بالخيارات التي تشوب العقد) من المادة (103-110)، حيث نظم في ذلك الباب خيار الشرط والتعيين والعيب والرؤية، وجعل كل عقد مقترن بأحد تلك الخيارات عقداً غير لازم، والملاحظ أن هذا التنظيم مأخوذ من الفقه الإسلامي، ولا يوجد نصوص في القانون المدني المصري لسنة1948م تنظم العقد غير اللازم.

المطلب الثاني: العقد القابل للإبطال والعقد الموقوف والفاسد

الفرع الأول: العقد القابل للأبطال

العقد القابل أو الباطل بطلاناً نسبياً هو عقد يولد ويقوم لتوافر كل أركانه ولكنه ينطوي على سبب يحمل جرثومة فساد تصلح لإعدامه، فإن أعمل فيه هذا السبب، أجهز عليه ولحقه البطلان وإلا بقي منتجاً لأثاره، إلى أن يجيء وقت يتطهر فيه من جرثومة الفساد، وعندئذ يزول خطر البطلان الذي يتهدده (عبد الباقي، 1984م: ص 321).

والعقد القابل للإبطال هو عقد صحيح منشئ لجميع آثاره حتى يقضي ببطلانه بحكم قضائي، ومعنى ذلك إذا لم يتراض الطرفان على إبطاله فإن العقد لا يبطل إلا بحكم قضائي، وإبطال العقد مقرر لصالح أحد الطرفين كما في حالة ناقص الأهلية والمدلس عليه والمكره، ومن استغل استغلالاً أدبياً وحكمه قابلية العقد للإبطال ترجع أساساً إلى رغبة المشرع في حماية المتعاقد من عدم إدراكه لأهمية التصرفات التي يقدم عليها، أو حمايته من خطر ما وقع فيه من تدليس أو إكراه أو استغلال نفوذ (علي، 1989م: ص 188).

والعقد القابل للإبطال هو عقد توافرت له كل أركانه فهو ينعقد، وينتج كل آثاره، ولكن هنالك خلل يصيب أحد أركانه وهو الرضا، ويعطي المتعاقد الذي أخير من وجوده الرخصة في إصداره.

وقابلية العقد للإبطال لا تلحق العقد دوماً، فهي فترة مؤقتة تلازمه من نشوئه إلى وقت معين، وهذه الفترة تنقضي بأن يأخذ العقد مصيراً من اثنين: فهو إما أن يعمل فيه سيف الإبطال، وإما أن يتطهر من جرثومة الفساد(التعليق على قانون العقود السوداني،د. محمد صالح علي،دار جامعة أمدرمان الإسلامية، الخرطوم، ط2، 1989م،ص(188)

العقد القابل للإبطال وردت نصوصه في قانون المعاملات المدنية لسنة1984م في المواد (87/88/89/90)، وفي القانون المدني المصري 1948م في المادة (14)، ولم يرد ذكره في القانون المدني الأردني لسنة1967م والقانون المدني العراق1951م.

وقد أورد المشرع السوداني أحكاماً متناقصة في أحكام العقد القابل للإبطال حيث خلط بينها وبين العقد موقف النفاذ.

الفرع الثاني: العقد الموقوف

جاءت أحكام العقد الموقوف في القانون المدني الأردني لسنة1976م، العقد الموقوف عقد صحيح إلا أنه لا تترتب آثاره بل تظل هذه الآثار موقوفة إلى أن ينقضي العقد فيبطل أو تلحقه الإجازة فينفذ، إلا أن العقد أو التصرف الموقوف له وجود قانوني في فترة وقفه لأنه انعقد صحيحاً، ولكن لا تترتب عليه آثاره في خلال هذه الفترة بالرغم من توافر هذا الوجود القانوني، وهو صحيح لأنه استكمل شروط انعقاده وصحته ولكن تنقصه إحدى الولايتين: الولاية على محل العقد أو الولاية على نوع التصرف.

والولاية على المحل العقد تتحقق بأن يثبت للمتعاقد في الملك في المحل أو النيابة عن المالك، وقد جاء في المادة (171) من القانون المدني الأردني.

وجاءت أحكام العقد الموقوف في القانون المدني الأردني لسنة1971م وتخبط المشرع السوداني في قانون المعاملات المدنية لسنة1984م بين أحكام العقد الموقوف والقابل للإبطال: (يكون التصرف موقوف النفاذ على الإجازة إذا صدر من فضولي في مال غيره أو من مالك في مال له تعلق به حق الغير أو من ناقش الأهلية في ماله وكان تصرفاً دائراً بين النفع والضرر أو من مكره أو إذا نص القانون على ذلك) (القانون المدن يالأردني 1976 م،المادة(171).

وقد تحفظت المادة بألا يتعلق بالمحل حق الغير وهو تحفظ محل نظر، فبينما يتعلق بشرط الملك أو الولاية على المحل من النيابة عن المالك يجب في العقد الصحيح النافذ في الشريعة الإسلامية، وفي القانون المدني الأردني أن يصدر من مالك أو من غير مالك ولكن له ولاية إصداره كالولي أو الوصي أو الوكيل في حدود نيابته، وعلى ذلك إذا صدر التصرف في مال الغير ممن لا ولاية له عليه كالفضولي، كان التصرف غير نافذ في حق صاحب المال، وإن كان صحيحاً لوجود المحل، وكذلك الأمر إذا تجاوز النائب حدود نيابته فإن التصرف يكون صحيحاً ولكن غير نافذ في مواجهة الأصيل، أما فيما يتعلق الذي أتت به المادة(171) مدني اردني نقلاً عن الفقه الإسلامي وهذا لا يتعلق بالمحل حق للغير حتى يكون التصرف الصادر ممن له ولاية على المحل نافذاً بأن لا يكون مرهوناً أو مؤجراً.

أما فيما يتعلق بالولاية على نوع التصرف فقد يصدر التصرف من ناقص الأهلية في ماله، ويكون دائراً بين النفع والضرر كالبيع، في هذه الحالة تعتبر التصرف موقوفاً على إجازة الولي أو الوصي أو على إجازته بعد اكتمال أهليته، وكذلك لا ينفذ التصرف إذا انعقد تحت تأثير الإكراه إلا إذا أجازه المكره أورثته صراحة أو دلالة بعد زوال الإكراه (القانون المدني الأردني 1976م، المادة(141).)

وأخيراً قد ينص القانون على عدم نفاذ بعض التصرفات من ذلك الوصية فيما زاد عند حد الإيصاء الشرعي فإنها تعتبر موقوفة على إجازة الوارث الذي أضرت به[1] مصادر الالتزام في القانون المدني الأردني (سلطان، 2007م: ص125).

وقد أخذ المشرع العراقي بفكرة العقد الموقوف من الفقه الإسلامي وأحلها محل العقد القابل للإبطال، ونص على أحكام العقد الموقوف في المواد (134-136).

وقد أورد قانون المعاملات المدنية: (يكون العقد الموقوف النفاذ على الإجازة إذا صدر من ناقص الأهلية في ماله وكان تصرفاً دائراً بين النفع والضرر أو إذا شاب الإرادة فيه غلط أو تدليس أو إكراه أو استغلال أو إذا كان تصرفاً في ملك الغير بدون إذنه أو إذا ورد في القانون نص خاص على ذلك) قانون المعاملات المدنية السوداني 1984م،المادة(87)، يلاحظ أن نص المادة(78) لم تحدد كل الحالات التي تشوب العقد فيها بطلان نسبي فقد أورد عيوب الإرادة لكنه لم يضمن التغرير والغبن وهو عيب أفرد لها القانون أحكاماً خاصة في الجزء المتعلق بعيوب الإرادة، ثم إنه تضمن الاستغلال كعيب من عيوب الإرادة التي تجعل العقد باطلاً بطلاناً نسبياً مع أن القانون لم يشر لها من قريب ولا بعيد في الجزء المتعلق بعيوب الإرادة، الأمر الذي يجعل صياغة هذه المادة معيبة وتحتاج إلى مزيد من الضبط لتتوافق مع بقية مواد القانون.

الفرع الثالث: العقد الفاسد

جاء العقد الفاسد في القانون المدني الأردني1976م: (1-العقد الفاسد هو ما كان مشروعاً بأصله لا بوصفه، فإذا زال سبب فساده صح. 2-ولا يفيد الملك في المعقود عليه إلا بقبضه. 3-ولا يترتب عليه أي أثر إلا في نطاق ما تقرره أحكام القانون. 4-ولكل من عاقديه أو ورثتهحق قسمته بعد أعذار العاقد الآخر (المادة 172.)

العقد الفاسد ينقلب إلى عقد صحيح إذا زال سبب الفساد، فالعقود الربوية يجوز تصحيحها بإزالة الربا عنها، والنقود المقترنة بشروط فاسدة يجوز تصحيحها بإسقاط هذه الشروط، والعقد الفاسد لا يترتب عليه أي أثر إلا ما يرتبه القانون، فإذا كان العقد الفاسد بيعاً فإن المشتري لا يستطيع إجبار البائع على تسليم المبيع، ولو قبض المشتري المبيع بموافقة البائع، فإن ملكية المبيع تنتقل إليه، مع ملاحظة أن انتقال الملكية لا يتم كأثر للبيع الفاسد بل كأثر لواقعة القبض ولذا فإن المشتري يلزم بقيمة المبيع لا بثمنه المتفق عليه، وأنه إذا هلك بعد القبض تحمل المشتري تبعة الهلاك وضمن المبيع بقيمته والجزاء على الفساد هو حق كل متعاقد أو ورثته في طلب فسخ العقد بعد أعذار العاقد الآخر غير أن هذا لا يثبت إلا بشرطين، أولهما: بقاء المعقود عليه –كالمبيع- على ما كان عليه قبل القبض فلو تغير شكله بأن كان خيوطاً فنسجها المشتري بعد القبض أو هلك المبيع أو استهلك امتنع النسخ للاستحالة. ثانيها: عدم تعلق حق الغير بالمعتوه عليه ضماناً لاستقرار المعاملات وحماية الغير حسن النية.

عند المقارنة بين العقد الفاسد والموقوف يتضح أن العقد الموقوف عقد صحيح ولكن لا تترتب عليه آثار حتى تلحقه الإجازة، والإجازة ليست ضرورية لتصحيح العقد لأن العقد صحيح منذ بداية التعاقد، أما العقد الفاسد فإنه لا يترتب عليه أي أثر إلا ما يرتبه القانون والجدير بالملاحظة أنه لا يوجد نص في قانون المعاملات المدنية السوداني لسنة 1984م ينظم أحكام العقد الفاسد بيد أن قانون الأحوال الشخصية للمسلمين السوداني لسنة1991م في المواد (64/63/62) نظم أحكام الزواج الفاسد وآثاره: (الزواج الفاسد هو ما توفرت أركانه وأغفل شرط من شروط صحته) (قانون الأحوال الشخصية السوداني للمسلمين لسنة1991م، المادة(62). أثر الزواج الفاسد (الزواج الفاسد لا يترتب عليه أي أثر قبل الدخول) (قانون الأحوال الشخصية السوداني للمسلمين لسنة1991م، المادة (63).

آثار الزواج الفاسد بعد الدخول: (يترتب على الزواج الفاسد بعد الدخول الآثار الآتية: أوجب الأقل من المهر المسمى ومهر المثل. بثبوت النسب. ج.حرمة المصاهرة. د. وجوب العدة) (قانون الأحوال الشخصية السوداني للمسلمين لسنة1991م،المادة (64).

وبناء على ما سبق فإن العقد الفاسد هو ما اختل شرط من شروط صحته الشهود والمهر والولي فإن العقد فاسد وليس باطلاً، وتختلف آثار الزواج الفاسد قبل الدخول فلا يترتب أي أثر من آثاره، أما إذا تم الدخول فيثبت به الأقل من المهر المسمى أو مهر المثل، ويثبت به النسب وحرمة المصاهرة ووجوب العدة.

والملاحظ أن القانون المدني المصري لسنة1948م والقانون المدني العراقي لم ينظما أحكاماً للعقد الفاسد، وتفرد به القانون المدني الأردني لسنة1976م وقانون الأحوال الشخصية للمسلمين السوداني لسنة1991م دوناً عن قانون المعاملات المدنية لسنة1984م.

وخلاصة ما سبق من تقسيم العقود في القانون الوضعي أن العقد الصحيح له نصوص تنظمه في القانون السوداني والأردني والعراقي، ويُأخذ بمفهوم المخالفة للعقد الباطل في القانون المصري، حيث لم يوجد له نص ينظمه، وكذا في العقد الباطل لم يفرد له نصاً تعريفياً وإنما عدد فقط الحالات التي يكون فيها العقد باطل خلافاً للسوداني والأردني والعراقي، أما العقد القابل للإبطال نظمه المشرع السوداني والمصري ولم ينظمه الأردني ولا العراقي، أم العقد الموقوف فقد أخذ به المشرع الأردني والعراقي نقلاً من الفقه الإسلامي، بينما جاءت أحكامه في القانون السوداني يشوبها كثير من الخلل ولم يتناوله المشرع المصري، وما يلي العقد الفاسد فقد نظمه المشرع الأردني والسوداني في قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1994م، وليس له حيز في القانون المصري والعراقي، وأخيراً العقد غير اللازم جاءت أحكامه في القانون الأردني والسوداني دون تعريف له ولكن بين حكمه عند الحديث عن الخيارات التي تشوب العقد، ولا مكان له بين ثنايا القانون المصري والعراقي.

أقسام العقد	السوداني	المصري	الأردني	العراقي
صحيح	√	×	√	√
باطل	√	√	√	√
قابل للإبطال	√	√	×	×
الموقوف	√	×	√	√
غير اللازم	√	×	√	×
فاسد	√	×	√	×

المطلب الثالث: أثر العقد الموقوف والعقد القابل للأبطال

فكرة العقد الموقوف بالمعنى الذي أورده فقهاء الشريعة الإسلامية لا نظير لها في فقه القانون، ولكن توجد فكرة العقد القابل للإبطال أو الباطل بطلاناً نسبياً، فهذا العقد يقابل العقد الموقوف من حيث قابلية كل منهما للإبطال والإجازة ومن حيث الحالات التي يعالجها كل منهما على تفصيل الآتي.

فالعقد القابل للإبطال هو ما اختل شرط من شروط صحة التراضي، فإذا صدر من ناقص الأهلية كان باطلاً بطلاناً نسبياً، أي باطل من جهة واحدة، وهي جهة ناقص الأهلية، إذ البطلان تقرر لمصلحته، وإذا كان رضا أحد العاقدين مشوباً بعيب بأن وقع هذا العاقد في غلط أو تدليس أو إكراه أو كان ضحية استغلال كان العقد باطل بطلاناً نسبياً، أي يكون باطلاً من جهة واحدة هي جهة من كان رضاؤه معيباً.

إذ البطلان قد تقرر لمصلحته. (عدوي، 1996م: ص 286، شريف، 1999م: ص311).

وتختلف فكرة العقد الموقوف عن فكرة العقد القابل للإبطال في أن الأخير ينتج جميع آثاره من وقت إبرامه، في حين أن الأول لا ينتج أثراً ما لم ترد عليه الإجازة.

ويتفق كل منهما مع الآخر في ورود الإجازة عليه، غير ان إجازة العقد القابل للإبطال يقتصر أثرها على أن تبعد عنه عوامل الفناء وتقوى فيه عوامل الصحة وتؤيد ما أنتجه من آثار، فهي لا تضيف إليه جديداً، بل يقتصر على تأييده وصد عوامل الفناء عنه، أما إجازة العقد الموقوف فهي تسمح بأن تترتب عليه آثاره، وبدونها لا ينتج العقد أثره شرعاً (علي، 1985م: ص 176).

والقانون المدني المصري لسنة1948م لم يذكر شيئاً عن العقد الموقوف، بل اقتصر على بيان العقد الصحيح وقصد به العقد الصحيح النافذ، أي غير الموقوف، ثم بين حكم العقد الباطل والقابل للإبطال.

وتبدو طبيعة العقد الموقوف بأن التصرفات في فقه الشريعة الإسلامية في طرق ثبوت حكمها، فمنها ما يثبت حكمه مقتصراً، ومنها ما يثبت حكمه مستنداً، ومنها ما يثبت حكمه بطريق الظهور والتبين، ومنها ما يثبت بطريق الانقلاب.

أولاً: تصرفات تثبت أحكامها فور النطق بصيغتها كالطلاق والبيع بصيغة منجزة.

ثانياً: تصرفات يثبت حكمها عند حدوث الأمر اللاحق المعلق عليه ويسمى هذا الانقلاب، كما إذا علق الطلاق على شرط.

ثالثاً: تصرفات يظهر أن حكمها كان ثابتاً من قبل، كما إذا قال لامرأته: إذا حضت فأنت طالق، لا يقضي بوقوع الطلاق ما لم يمتد ثلاثة إيام فإذا تمت ثلاثة أيام حكمنا بوقوع الطلاق من حين حيضها، ويسمى التبين.

رابعاً: أحكام تثبت بطريق الاستناد أو ما يسمى بالأثر الرجعي، وهو ثبوت الحكم في الحال مستنداً إلى ما قبله، أو إلى وقت إجراء التصرف، وذلك كبيع الفضولي، فإذا أجيز فإن الحكم يثبت من وقت وجود السبب ولو كانت الإجازة بعده بزمن يقع حكمه مستنداً بالإجازة إلى وقت إنشائه، وذلك كبيع الفضولي لحال الغير، فإذا أجيز يكون كالتصرف النافذ ابتداء، فالإجازة اللاحقة كالوكالة السابقة (قطب، 1972م: ص45).

أما العقد القابل للإبطال فهو ينتج آثاره من وقت انعقاده إلى أن يطلب إبطاله من له مصلحة في ذلك كناقص الأهلية، أو من شاب إرادته عيب من عيوب الرضا، وهي الغلط والتدليس والإكراه والاستغلال، وإجازة هذا العقد في حقيقة الأمر لا تضيف إليه جديد، بل تقتصر على تأييده وتقويه عوامل الصحة فيه وتأكيد ما أنتج من آثار وإبعاد عوامل الفناء عنه (الوسيط في النظرية العامة للالتزام اتد/ حمدي عبدالرحمن، الكتاب الأول دار النهضة العربية القاهرة الطبعة الأولى،1999م.)

ص321. النظرية العامة للالتزامات القسم الأول مصادر الالتزام (شاهين، 2012م: ص165).

ومن هذا يتبين أن العقد الموقوف يختلف عن العقد القابل للإبطال، إذ لا ينتج الأول أثره إلا إذا أجيز وهو بدون الإجازة لا تكون له فائدة، ولا يرتب آثاره إلا بعد الإجازة، أما الثاني فإنه ينتج آثاره إلى أن يقضي ببطلانه، وهذا هو الفرق الأساسي، غير أنهما يتفقان في قبول كل منهما الإجازة، وللإبطال في كل منهما بأثر رجعي.

والعقد الموقوف والعقد القابل للإبطال كلاهما صحيح، الا أن العقد الموقوف لا يرتب آثاره إلا إذا لحقته الإجازة ممن يملكها، أم العقد القابل للإبطال فإنه يرتب آثاره حتى يقضي ببطلانه فإذا قضى ببطلان العقد الحق بالعقد الباطل بطلاناً مطلقاً وتعيين إعادة المتعاقدين إلى الحال التي كانا عليها قبل التعاقد.

فكرة العقد الموقوف تفضل فكرة العقد القابل للإبطال في أن العقد الذي يشوبه نقص في الأهلية، أو عيب من عيوب الرضا، أو انعدام الولاية في المحل يحسن أن يقضي حتى تلحقه إجازة، فهذا أفضل من أن ينفذ ويرتب آثاره حتى يطلب إبطاله، وذلك تلافياً للتعقيدات التي تنشأ عند إبطال العقد بعد نفاذه.

الخاتمة: تشمل خاتمة هذا البحث على أهم النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

1/اختلف الفقهاء في تقسيم العقد الجمهور عندهم أما صحيح أو باطل، خلافا للحنفية فالعقد إما باطل،فاسد،صحيح.ويرجع أساس الاختلاف بينهمإلى مسالة أصولية تتعلق بالنهي، والعقدالفاسد عندهم هو ما فقد وصفه غير أنه تم قصره على بعض التصرفات.

2/ اتفقت القوانين الوضعية مع الفقه في أن العقد الموقوف هو أحد أقسام العقد الصحيح، ولكن ينقصه أحد عنصري النفاذ أما الأهلية أو الملك.

3/العقد النافذ غير اللازم هو ما اقترن به أحد الخيارات الواردة في الفقه الإسلامي أو القانون.

4/يتفق الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية، في أن العقد الصحيح هو العقد السليم من الخلل في أركانه وأوصافه على انه لم يرد تعريفه في القانون المدني المصري 1948م، خلافا للقوانين الوضعية الأخرى.

5/ العقد القابل للإبطال هو عقد تتوفر كل أركانه، ويرجع سبب بطلانه لخلل في الرضا وهومنشئ لجميع آثاره حتى يقضي ببطلانه بحكم قضائي وقدنظم المشرع السوداني والمصري أحكاما له خلافا للمشرع الأردني والعراقي.

6/ العقد الموقوف النفاذ في القانون له وجود قانوني في فترة وقفه، ولكن لا تترتب آثاره،وقد نظم المشرع الأردني والعراقي إحكامه، وخلط المشرع السوداني في إحكامه مع العقد القابل للأبطال، ولم ينظمه المشرع المصري.

7/ لم ينظم قانون المعاملات المدنية السوداني 1984م، احكاماً للعقد الفاسد، ولكن له أحكام في قانون الأحوال الشخصية للمسلمين 1991م، وقد اخذ به المشرعالأردني، ولا وجود له في القانون المدني المصري ولا العراقي.

8/ جاءت أحكام العقد غير اللازم في القانون السوداني ضمنا في الباب الثالث عشر.

9/ يتفق العقد الموقوف مع العقد القابل للأبطال في أن كلهما صحيح، وانه ترد عليهما الإجازة.بيد أن الأول لا ينتج أثاره إلا بعد الإجازة، والأخير ينتج جميع أثاره.

10/ تنقل المشرع السوداني ما بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية مما أحدث خللا واضحا في نصوص القانون.

ثانيا:التوصيات

أوصي المشرع السوداني بـ

1/ الاخذ بمنهج المذهب الحنفي في تقسيم العقود وذلك لأنه الاكثر مواءمة لاستقرار المعاملات.

2/الاخذ بالعقد الموقوف بدلا من العقد القابل للأبطال وذلك منعا للتعقيدات التي تنشأ عند ابطال العقد بعد نفاذه.

3/ إعادة صياغة وترتيب نصوص المواد التي تتعلق بآثار العقد وذلك منعا لتضارب الاحكام القضائية.

المصادر والمراجع

القران الكريم

بشير،أبوذر الغفاري (2006م). العقد والإرادة المنفردة في القانون السوداني العقد والإرادة المنفردة في القانون السوداني. مطبوعات جامعة السودان المفتوحة، الخرطوم، ط1.

بك، أحمد إبراهيم (1944م). الالتزامات في الشرع الإسلامي. دار الأنصار، القاهرة.

التجكاني، محمد الحبيب (2010م). نظرية العقد في الشريعة الاسلاميةز الطبعة الاولي،الكويت، موقع الروافد.

حسنين، محمد (1988م). نظرية بطلان العقد في العقد الإسلامي دراسة مقارنة بالقانون الوضعي. المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

حسين، أحمد فراج (2002م). المدخل إلى الفقه الإسلامي الملكية ونظرية العقد. منشورات الحلبي الحقوقية.

خوجة، عز الدين محمد (1993م). نظرية العقد في العقد الإسلامي. مجموعة دله البركة، أدارة التطوير والبحوث، الطبعة الاولي.

الدبيان، دبيان بن محمد (1434ه). المعاملات المالية أصالة ومعاصرة. مكتبة الملك فهد، الرياض، الطبعة الثانية.

الدسوقي، محمد إبراهيم (2000م). القانون المدني للالتزامات. دار الطباعة الحديثة اسيوط.

الزحيلي، وهبة (1985). الفقه الإسلامي وأدلته. دار الفكر العربية، دمشق، الطبعة الثانية.

سلطان، انور (2007م). مصادر الالتزام في القانون المدني الاردني مقارنة بالفقه الاسلامي. دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان.

السيد، ابتسام السيد حسن السيد (2012م). ضوابط العقد في القانون السوداني والشريعة الإسلامية. مطبوعات جامعة السودان المفتوحة، الخرطوم، ط1.

شاهين، اسماعيل عبد النبي (2012م). النظرية العامة للالتزامات القسم الأول: مصادر الالتزام. مكتبة الوفاء القاهرة.

الشرباصي، رمضان علي (2003م). النظريات العامة في الفقه الإسلامي. دار الجامعة الجديدة للنشر.

شريف أحمد محمد (1999م). مصادر الالتزام في القانون المدني دراسة مقارنة الفقه الإسلامي. دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

الشورابي، عبدالحميد (1997م). فسخ العقد في ضوء القضاء والفقه. منشأة المعارف، الإسكندرية الطبعة الثالثة.

الصفير، عبد العزيز محمد (2016م). المعاملات في الشريعة الإسلامية. الطبعة الأولى، المركز القومي القاهرة.

عبد الباقي، عبد الباقي (1984م). نظرية العقد والإرادة المنفردة دراسة معمقة ومقارنة بالفقه الإسلامي. الدار العربية للموسوعات، القاهرة 1984م.

عبد الرحمن، حمدي (1999م). الوسيط في النظرية العامة للالتزامات، الكتاب الأول. دار النهضة العربية القاهرة ط1.

عدوي، عبد الحميد مصطفى عدوي (1996م). النظرية العامة للالتزام. الطبعة الأولى، مطبعة حمادة.

علي، محمد صالح (1989م). التعليق على قانون العقود السوداني. دار جامعة أم درمان الإسلامية، الخرطوم، ط2.

علي، محمد صالح (1990م). العقد في قانون المعاملات المدنية مقارناً بالشريعة الإسلامية. دار جامعة أم درمان الإسلامية، الخرطوم، الطبعة الأولى.

علي، محمد صالح (2018م). شرح قانون المعاملات المدنية السوداني: الجزء الأول شرح للنصوص مع التمثيل لها بالسوابق القضائية. دار جامعة الخرطوم للطباعة والنشر.

محمد، محمود عبد الرحمن (1988م). نظرية العقد دراسة مقارنة في القانون المدني المصري والسوداني. دار النهضة العربية القاهرة.

النيسابوري، مسلم بن الحجاج القشيري (1991م). صحيح مسلم. دار الكتب العلمية، بيروت.

ثانيا: القوانين

القانون المدني المصري 1948م.

القانون المدني العراقي 1951م.

القانون المدني الأردني لسنة 1976م.

قانون المعاملات المدنية السوداني لسنة 1984م.

قانون الأحوال الشخصية السوداني للمسلمين لسنة1991م.

منشورات جامعة وادي النيل
مجلة النيل للآداب والعلوم الانسانية
(ISSN: 1858 – 7054)
المجلد الخامس، العددالثاني،2025م
https://nilevalley.edu.sd

أشكال الوُدِّ بين الأب وبناته في الشِّعر العربِيِّ القديم مِنْ العصر الجاهلِيِّ وحتَّي العصر العباسِيّ دراسة وصفِيَّة تحليلِيَّة

أحمد المهديّ أحمد عبد الماجد

كلية اللغات، جامعة السُّودان للعلوم والتكنولوجيا

المؤلف :Alas.maitmam3@gmail.com

تاريخ الاستلام: **1/8/2024** تاريخ القبول : **1/11/2024**

المستخلص

ظاهرة الودّ بين الأب وبناته منتشرة في ديوان الشّعر العربي القديم، وهي مِمَّا جبل الله عليها النَّفوس، وجاءت هذه الدِّراسة لتبيّن ذلك؛وهدفتْ إلى بيان ما في الشِّعر العربِيّ القديم مِنْ ترابط أسرِيَّ ووُدّ متبادل بين الأب وبناته، واتّبعت الدِّراسة المنهجَ الوصفِيَّ التحليلِيّ، وكان من أهمّ النتائج:إنّ ديوان الشِّعر العربيّ القديم عبَّر عن قضيَّة الودّ بين الأب وبناته بصورٍ فنيَّةٍ وجماليَّةٍ مُبْهِرةٍ،تجلَّتْ في عدد مُقدَّرٍ من النّصوص منذ العصرالجاهلِيّ وحتى العصر الإسلاميّ.

كلمات مفتاحية: *أشكال ـ الوُدّ ـ الأب ـ البنت ـ السّفر*

The forms of Intimacy Between Father and his Daughters in Ancient Aradic Literature from the pre lslasmic Era to Abbasi Era, An Anatytical Descriptive Study

Ahmed Elmahdi Ahmed Abdelmagid

Faculty of Languages, Sudan University of Science and Technology
Corresponding Author **:**Alas.maitmam3@gmail.com

Abstract

The phenomenon of affection between fathers and daughters is widespread in the anthology of ancient Arabic poetry, which is one of the things that God instilled in the souls, and this study came to demonstrate this; it aimed to show what is in ancient Arabic poetry of family cohesion and mutual affection between fathers and daughters: The study followed the descriptive and analytical method, and the main findings were that the ancient Arabic poetry expressed the issue of affection between fathers and daughters in artistic and aesthetic images, which were manifested in a significant number of texts from the Jahiliyya (pre-islamic era) to the Islamic era

Keywords: *Forms , intimacy , father , daughter ,travel*

مقدِّمة

الحمد لله الَّذي علَّم بالقلم، علَّمَ الإنسانَ مالَمْ يعلم، والصَّلاة والسَّلام على النَّبيّ الأكرم وعلى أصحابه الغرّ الميامينوبعد: هذه دراسة عَنْ أشكال الوُدّ بين الأب وبناته في الشِّعر العربِيّ القديم مِنْ العصر الجاهلِيّ وحتَّي العصرالعباسِيّ، دراسة وصفِيَّة تحليلِيَّة، وأوَّل ما يمكن الوقوف عليه في المقدِّمة هو:

مُشكلةُ الدِّراسة

تتمثل مُشكلة الدِّراسة في الإجابة عَنْ الأسئلة الأتية:

1. ما أشكال ودرجات الوُدّ بين الأب وبناته في الشِّعر العربِيّ القديم؟

2. ما الأساليب التي سلكها الشُّعراء في إظهار الودّ؟وما القيمة الفنِيَّة والجمالِيَّة لتلك الأشعار؟

أَهدافُ الدِّراسة

1. بيان ما في الشِّعر العربِيّ القديم مِنْ ترابط أسرِي ووُدٍّ مُتبادل بين الأب وبناته.

2. التَّعرُّف على الأساليب البلاغِيَّة،وطُرق التعبير وجمالياتها في أشعار الوُدّ بين الأب وبناته.

3. التَّعرُّف على العاطفة مِنْ حيث القوّة والصِّدق في إبراز الوُدّ.

منهجُ الدِّراسة

اتّبعت الدِّراسة المنهج الوصفِيَّ التحليلِيَّ؛لحاجة الدِّراسة لذلك.

حُدودُ الدِّراسة

الحد الزَّمانِيّ: مِنْ العصر الجاهلِيّ حتَّي العصر العبَّاسِيّ، **الحد المكانِيّ**: بيئة المشرق والمغرب.

الدِّراسات السَّابقة

هناك بعض الدِّراسات التي تتمحور حول عنوان الدِّراسة، بعضها جاء متناولاً علاقة البنت بأبيها في الأدب الشَّعبيّ مِمَّا أغنى عَنْ ذكر التفاصيل؛ لاختلاف طرائق نظم الأدبين،وأظهر الدِّراسات التي لها رِحمٌ ماسة بالموضوع دراسة:إحسان فضل اللاتي بعنوان "ليلى والأقدار قراءة في قصيدة للصَّنوبرِيّ في رِثاء ابنته" مجلَّة اتحاد الجامعات العربِيَّة للآداب،المجلَّد15 العدد1: 2018م وهدفتْ لتحقيق الجماليات الفنِيَّة والأبعاد النَّفسِيَّة، وكانت أهم نتائِجها: عدم الترتيب في الأفكار،فكان الشَّاعرُ يأتي بالنتيجة قبل مقدمتها . وكان يترك الفِكرة قبل اشباعها إلى أختها ثمَّ يعود إلى الفِكرة الأولى أوينتقل إلى فِكرة ثالثة وهكذا، وماهذا إلَّا لضغط المشاعر الحسية على الوجدانِيَّة، فكأنَّ هذه المشاعر كانت تتدافع وتتسابق في الخروج مِنْداخله. وتختلف الدِّراسة عَنْ دراستنا في أنَّها: تناولتْ شاعراً واحداً وهو الصّنوبريّ، وعصراً واحداً وهو العصر العبَّاسِي، وغرضاً واحداً وهو الرِثاء، بينما تناولتْ دراستنا لُمعةً مِنْ شُعراء العربِيَّة في عُصورها الزَّواهر،وأغراضها البواهر ولم تَحْكِر نفسها على عصرٍ واحدٍ، أوغرضٍ واحدٍ.

هيكل الدَّراسة

شملتْ الدِّراسة مبحثين وهما

المبحث الأوَّل: أشكال وُدّ البنت وخوفها ووفائها لأبيها، يشمل: (الفِداء. المدح . التشفُّع لترك السَّفر . التشفُّع لترك الغزو . الملاحظة لهمّ وشيب الأب . الرِّثاء)

المبحث الثاني: أشكال وُدّ الأب ووفائِه لابنته، يشمل: (حريَّتها في اختيار الزَّوج . الشَّهادة على زواجها . السَّعى لتزويجها. التكسُّب لأجلها. الخوف عليها مِنْ الفقر والذُلّ التألّم لفقرها وذلها. التألُّم لإكراهها على الزَّواج . جوابها عَنْ الشُّعراءِ عِوَضاً عَنْ أبيها . رثاء الأب لها)

تمهيد

المُبْصِر إلى الشِّعر العربِيّ بعينٍ راصدةٍ صائدةٍ،يجده نابضاً بالحياةِ الأسرِيَّة،وعلاقتها الواشجة الرَّابطةِ الوادّة،بين الأب وزوجه وما تمخَّض مِنهما مِنْ نسْلٍ وعَقِب، وقلَّ أنْ نجد العلاقة بينهما لاتفى بالودّ والوئام،فإنْ تنكّبتْ عَنْ ذلك وشمَّستْ ظهرها، واتخذتْ سبيلاً عِوجا، فهو مِنْ

عَمَل الشَّيطان وعُقوق الرَّحم؛ التي أمر الله بها أنْ تُوْصَل، وضِدّ طِباع النَّفس والقلب السَّليمين، ولهذا الصَّرم أسبابه ودواعيه،التي ربَّما سولتها النَّفس وزينتها، ولانَعْرِضُ لها في هذه الدِّراسة.

وإنْ كان الودُّ مُرغبٌ فيه في جُلِّ الشِّعرِ العربِيّ بين أفراد المملكة الإنسانِيَّة "الأُسرة" فهو أرقى درجات الوِصال، التي ندب الله لها، وحثَّ عليها، في مواضع مِنْ كتابه المجِيد؛ ولَمَّا كان أرق ما في الأُسرةِ بعد الأُمِّ، هُنّ البنات،قصدتْ الدِّراسةُ لكشف أشكال الوُدِّ المُتبادل بين الأب وبناته، وقد تكفّلتْ الفطرةُ بإعجابٍ البنت بأبيها، وإرثنا العربِيّ حاشدٌ بذلك، جاء في المثل العربِيّ" كُلُّ فتاةٍ بأبيها مُعْجبة" (أبو هلال العسكرِيّ، 1988م،142/2) والشُّعورُ نفسه نجده عِنْدَ الأب، فيخشى على ابنته: عواثرَ الحياةِ، وغِلظةَ الدَّهرِ، وسطوةَ الموتِ،وغيرَ ذلك مِمَّا تبثه النَّفسُ مِنْ مَخاوِف، ونجده يُبجّلها في مواضع كثيرةٍ . ويرى أنَّها سيِّدة على بُنيَّاتِ جِنسها، وإنْ كانت غير ذلك، قال الراجز: (القُرطبِيّ، 2006م، 332/1)

بُنَيَّتِي سَيِّدَةُ البَنَاتِ عِيْشِي فَلَا يُوْمَنُ أنْ تَمَاتِي

أي: لا نأمن عليك مِنْ الموت.

كُلُّ هذه العلاقات المُتبادلة وأشكالها مِنْ ودادٍ وحُبٍّ، ستكشف عَنْها الدِّراسةُ بعد النِّقاشِ والتحليل.

المبحث الأوَّل

أشكال وُدّ وخوف ووفاء البنت لأبيها:

1.الفِداء

لا شيء أصدق مِنْ الفِداء، إذ يُقَدِّم الإنسانُ نفسه في سبيل حياةِ الآخر،يدخل في ذلك القِصَّة المرويّة عَنْ الحجَّاج "أنَّه أراد أنْ يَقْتُلَيزيدَ بنَ قرادٍ،...فقال له لا تقتلني،فإنّي قيّمٌ على أربعٍ وعشرين امرأة ليس لهنَّ أحدٌ سِواى،وكُنَّ قَدْ قَدِمْنَ معه، قال: ومَنْ يَعْلَمُ بذلك؟ قال: هُنَّ بالباب فأمر بإدخالهنَّ،فكلّ واحدة مِنْهُنَّ تقول اقتلني ودعه،فيقول: مَنْ أنتِ فتقول: عمَّته،أو خالته، أو ابنته أوبنت أخٍ، أو بنت أختٍ حتَّي اجتمعن بين يديه قِياماً، فقالتْ ابنتُهُ :(المرزبانِيّ،2012م ،ص67)

أَحَجَّاجُ إِمَّا أَنْ تَمُنَّ بِنِعْمَةٍ عَلَيْنَا وَإِمَّا أَنْ تُقَتِّلَنَا مَعَا

أَحَجَّاجُ كَمْ تَفْجَعْ بِهِ إِنْ قَتَلْتَهُ ثَمَانٍ وَعَشْرٍ وَاثْنَتَيْنِ وَاَرْبَعَا

أَحَجَّاجُ لَوْ تَسْمَعْ بُكَاءَ بَنَاتِهِ وَعَمَّاتِهِ يَنْدُبْنَهُ اللَّيْلَ أَجْمَعَا

أَحَجَّاجُ مَنْ هَذا يَقُوْمُ مَقَامَهُ عَلَيْنَا فَمَهْلاً لا تَزِدْنَا تَضَعْضُعَا

أَحَجَّاجُ هَبْهُ اليَوْمَ للهِ وَحْدَهُ وَللبَاكِيَاتِ الصَّارِخَاتِ تَفَجُّعَا

لعمري إنَّ الفِداء بالنَّفسِ مِنْ أوثق عُرى المحبَّة، وأقوى وشائج الوُدّ، ساقته هذه البنتُ الفاديةُ لأبيها، بقريضٍ صادقٍ، لَمْ يتفزَّع قلبُها بمقامِ الحجَّاجِ وجبروته، وتساهله في الدِّماء، وأوَّل ماطرقتْ به قلبه مِنْ الأدوات والأساليب "النِّداء" فنادته نداء القريب بأداة الاستفهام الأُمّ في بابها، وهى (الهمزة) "أحجَّاج" وكرَّرتْ اسمه خمس مرَّات، وهو مايُعْرَفْ "بالذّكر "عِنْدَ سدنة البلاغة العربِيَّة؛ لغرضِ الاستعطافِ، ونبشِ كوامن الرَّحمة في النَّفسِ الإنسانِيَّةِ، وذَكَرَتْما يقوم به مِنْ جَلْبِ المِيَرَةِ وسائِغ الشَّراب، لقوارير يزداد ضعفهُنّ لحصدِ أنفاسه، وضرب الذي فيه عيناه، في قولها:" مَنْ هذا يقوم مقامه،لا تزدنا تضعضعا" وذَكَرَتْ سخانةَ العينِ وولةَ النَّفسِ بعد موته في قولها: "كَمْ تفجع به إنْ قتلته،تسمع بكاء بناته،يندبنه اللَّيل أجمعا، الصَّارخات تفجُّعا" طرقتْ في قلبه الهيبة الإلهية ورجاء المثوبة إذ تقول "هبه اليوم لله وحده"إنَّ أقوى بيت ينهض بالفِداء، مطلع أبياتها: أحجّاج إمّا أنْ تمُنَّ بنعمةٍ علينا وإمَّا أنْ تُقتَّلنا معا،فأثَّر هذا الشِّعرُ في أطواءِ نفسه،لمَا اشتمل عليه مِنْ التودُّد والضَّعفِ، وسُوء المُنْقلب، فقرَّب اللهُ للحجّاجِ نارحَ العفو،ووقاهُ وصبَ الدِّماءِ فعفا عنه، ووهبه لهُنَّ، وشكرَ اللهُ لهذه البنت التي كَرِهَتْ أنْ تُطوى صحيفةُ البِرّ.على تقادُمِ العُهودِ وتناسُلِ السِنين .ولا يكون لها فيها ذِكْرٌ، ففازتْ بطيّبِ الثناءِ وخالدِ الأثر.

2.المدح

دبّج البناتُ في أبائهنَّ أماديح طيبة،حفظتها أفواهُ المحابرِ وبُطون الأسافير، نتنخَّل مِنْهَا مدح الخنساء، ضاربةً لأخيها عِنْدَ مدحها لأبيها بسهمٍ "قِيلَ للخنساء لئِنْ مَدَحْتِ إخاك فَقَدْ هَجَوْتِ أباك، فقالتْ تَصِفُ صخراً وقَدْ أرادتْ مُساواته بأبيها مع مراعاة حَقّ الوالِد: (الخنساء "الدِّيوان" 2004م،ص65)

جَارَى أَبَاهُ فَأَقْبَلا وَهُمَا يَتَعَاوَرَانِ مَلاءَةَ الفَخْرِ
حَتَّى إِذَا نَزَتِ القُلُوْبُ وَقَدْ لَزَّتْ هُنَاكَ العُذْرَ بِالْعُذْرِ
وَعَلا هُتَافُ النَّاسِ أَيُّهُمَا؟ قَالَ المُجِيْبُ هُنَاكَ لا أَدْرِى
بَرَزَتْ صَحِيْفَةُ وَجْهِ وَالِدِهِ وَمَضَى عَلَى غَلْوَائِهِ يَجْرِى
أَوْلَى فَأَوْلَى أَنْ يُسَاوِيَهُ لَوْلَا جَلَالُ السِّنِّ وَالكِبْرِ
وَهُمَا كَأَنَّهُمَا وَقَدْ بَرَزَا صَقْرَانِقَدْ حَطَّا عَلَى وَكْرِ

مَدَحَتْ أخاها وأباها معاً، ومَدْحُ الأصلِ والفرعِ معاً كثيف الوُرُوْدِ في الشِّعرِ العربيّ، قال سلَّامةُ بنُ جَنْدَلٍ، مادحاً صعصعةَ بن محمود وأباه :(سلَّامة بن جَنْدَلٍ،1987م،ص202)

فإنْ يَكُ محْمُوْدٌ أبَاكَ فَإِنَّنا وَجَدْنَاكَ مَنْسُوْباً إلى الخَيْرِ أَرْوَعَا

الأروعُ: الذي يروعك جماله ومنظره، تدور أبياتُ الخنساءِ حولَ المُساواةِ في خِلالِ المحامدِ والمجدِ والسّوددِ بين الأب وابنه،فالنَّاسُ مِنْهُمَا في أمرٍ مريج، فيَنْهُم عليهم تقدِيم أحدهم على الأخر، فهذا موضعٌ يضيقُ فيه التفضيل ويُمْتَنَعُ الاختيارُ، فالفخرُ عندهم سواء فأحسنتْ إذا اختارتْ العِبارةَ التي تكشفُ هذا المعنى "يتعاوران" والتعاورُ: التجاذبُ والتدافعُ، قال سُحيمٌ عبد بني الحسحاس . في حِكايته عَنْ لهو الغانياتْ بِمسواكِهِ،في ليلةٍ غَزِلَةٍ : (سُحيم "الدِّيوان" ،1950،ص26)

تَعَاوَرْنَ مِسْوَاكِي وَأَبْقَيْنَ مُذْهَباً مِنْ الصَّوَغِ في صُغْرَى بَنَانِ شِمَالِيَا

فجعلتْ للفخر ملاءة تُتَعَاوَرْ لا تثبتُ عِنْدَ واحدٍ مِنْهُمَا، وهذا مِنْ تشبيه المعنويّ بالمحسوس، إمعاناً في توضيح الصُّورةِ، وسعياً إلى جمالِ العبارةِ وانتقاءِ الألفاظِ،فَلَمْ تنسى حظّ أبيها في الجَّلال والوقارِ،الذي أدركه بتنقّسِ الزَّمانِ،فاض وجهه نوراً وضياءً تلذه العينُ، وتهدأ إليه النَّفْسُ،ولَمْ تنسَ نشاط أخيها وغلوائِهِ: وهو نشاط الشَّباب وشِدَّته،حَيْثُ تنزو وتنزع له القلوبُ، هذا النّشاط يحجزُ غيره عَنْ إدراكه، وأنفس أبياتها آخره؛إذ جعلتهما بمنزلة الصَّقرين في العلو والترّقبِ والقنصِ والحذرِ، فأحسنتْ وأجادتْ .

3.التشفُّع لترك السَّفر:

تشفّع البناتُ لأبائِهنَّ لترك السَّفر، بصورٍ مُختلفةٍ فَلَمْ يَسْتَجِبْ لهُنَّ: الأعشى وأبو الأسود الدُّؤلى، بينما استجاب لهُنَّ: الحُطيئةُ والمعلّى الطائيّ. وأوَّل ما نبدأ بسردِ أخباره . مِمَّنْ استجاب . الأعشى، يُحْكَى أنَّ الأعشى قَدْ تشبثتْ ابنته به؛ على ترك السَّفرِ.وهو يقصدُ قيسَ بن معد يكرب للمدح فقال:(الأعشى الكبير "الدِّيوان" 2010م،ص178.179)

تَقُوْلُ ابْنَتِي . حِيْنَ جَدَّ الرَّحِيْلُ . :أَرَانَا سَوَءً وَمَنْ قَدْ يَتِمْ
أَبَانَا، فَلا رِمْتَ مِنْ عِنْدِنَا فَإِنَّا بِخَيْرٍ إِذَا لَمْ تَرِمْ
وَيَا أَبَتَا، لا تَزَلْ عِنْدَنَا فَإِنَّا نَخَافُ بَأْنْ تُخْتَرَمْ
أَرَنَا إِذَا أَضْمَرَتْكَ البِلادُ نُجْفَى وَتُقْطَعُ مِنَّا الرَّحِمْ
أَفِي الطَّوْفِ خِفْتِ عَلَيّ الرّدَى فَكَمْ مِنْ رَدِى أَهْلَهُ لَمْ يَرِمْ؟

بثّتْ بنتُ الأعشى مخاوفها على أبيها مِنْ شِرَاكِ الموت،وساقتْ مايؤول إليه حالهُنَّ مِنْ مغبةِ الرَّحيلِ، مِنْ الهوان الذي يُلحِقَهُنّ برتبةِ اليُتْمِ، والجفاء وقطّع الأرحام، فأسْكَنَ الأبُ مخاوفها، بأنَّ الطَّوف ليس سبب في الرّدى، فكَمْ مِنْ مُقِيم بين أهله تناوشته سِهامُ الموتِ.

يظهرأنَّ علاقةَ الأعشى ببنته كانت قويَّة، وكانتْ تعتزّ به أشدَّ الاعتزاز، وترضى عنه تمام الرِّضى، يقول . على لسانها حِيْنَ عَزَمَ السَّفرَ لممدوحة قيسَ بن معد يكرب :(الأعشى الكبير "الدِّيوان"2010م ،47.48)

تَقُوْلُ ابْنَتِي حِيْنَ جَدَّ الرَّحِيْلُ أَبْرَحْتَ رَبّاً وَأَبْرَحْتَ جَارَا

أيَّ: أبٍ كنتُ أعتزّ برعايته، وأيّ: جارٍ كنتُ أجد الأنس في قربه.

يُصوّر في قصيدةٍ أخرى حالها بعد أنْ رأتْ مُضِيَّه على السَّفر، وطرقتْ كلَّ السُّبل لبقائِه بين ظهرانيهم، مِنْ إلتماس شفاعة سادة القوم،غير أنّها رجعتْ معصِيَّة الأمل والشَّفاعة مِنْ السَّيّد و الأب، فلمَّا تيأستْ دَعَتْ له بالسَّلامة مِنْ الأتعابِ والأوجاعِ، يقول في ذلك: (الأعشى الكبير"الدّيوان" 2010م،ص101)

تَقُوْلُ بِنْتِي وَقَدْ قَرَّبْتُ مُرْتَحَلاً يَارَبّ جَنِّبْ أَبِي الأَوْصَابَ وَالوَجَعَا

وَاسْتَشْفَعَتْ مِنْ سَرَاةِ الحَيّ ذَاشَرَفٍ فَقَدْ عَصَاهَا أَبُـوْهَا والذي شَـفَعَا

مَهْـلاً بُنَيَّ فَـأَنَّ المَـرْءَ يَبْعَثُهُمَهٌّ إذا خَالـطَ الحَيْزُوْمَ وَالضَّلَعَا

عَلَيْكِ مِثْلُ الذي صَلّيْتِ فَاغْتَمِضِى يَوْمَاً فَـأَنَّ لِجَنْبِ المَرْءِ مُضْجَعَا

نجد أنَّ أباها قد ردَّها ردَّاً لطيفاً، بأنْ دعا لها بالسَّلامةِ مِنْ الأتعابِ والأوجاعِ،التي قَدْ تُلِمّ بها في غيابه عَنْهَا،كمادَعَتْ له مِنْ قبل، وهذا مِنْ جزاءِ الإحسان بالإحسان، وساق لها حِكْمَةً مفادها: أنَّ لكلِّ إنسانٍ مَصْرَعٌ مُلاقيه، فاخفضي مِنْ خوفكِ وغْمضي العَيْنَ.

لعلَّ الأعشى في سبيل التكسُّب لا يلتفتُ لنهى، ولا يترك مناكبَ الأرضِ تيمُمَاً للوفر، وإنْ حُفَّتِ الرِّحلةُ بالمخاطرِ، وجَاشَ في حيزومه جائشُ الهلاكِ، وهو الذي يقول: (الأعشى الكبير"الدّيوان "2010م، ص180.179)

وَقَـدْ طُفْتُ لِلْمَالِ آفَـاقَهُ عُمَانَ، فَحِمْصَ، فَأَوْزِيَ شَلِمْ

أَتَيْتُ النَّجَاشِيَّ فِي أَرْضِهِوَأَرْضَ النَّبِيْطِ وَأَرْضَ العَجَمْ

فَنَجْرَانَ فَالسَّرْوَ مِنْ حِمْيَرٍ فَـأَيَّ مَـرَامٍ لَـهُ لَـمْ أَرُمْ

أضف إلى بنت الأعشى بنت أبي الأسود الدُّؤلي، إذ تشبَّثتْ به على ألَّا يخرج، لكنَّه صدف عنها، والتفتَ إلى عزائِمِ نفسه في طِلبته بلادَ فارسٍ، قائِلاً: (المُسْتَعصْبِيّ، 2015م، 115.114/3)

وَلَا تَحْسَبَنَّ السَّيْرَ أَقْـرَبَ للرَّدَى مِنْ الخَفْضِ في دَارِ المُقَامَةِ وَالرَّحْلِ

وَلَا تَحْسَبِنِي يَابْنَتِي عَزَّ مَطْلِبِي بِظَنِّكِ إنَّ الظَّنَّ يَكْـذِبُ ذَا العَقْلِ

فَإِنِّي مُلاقٍ ما قضى اللهُ فَاصْبِرِي وَلَا تَجْعَلِي العِلْـمَ المُحَقَّقُ كَالجَهْلِ

وَإِنَّكِ لَا تَدْرِيْنَ هَـلْ مَاأَخَافُـهُ أَبَعْدِي يَأْتِي فِي رَحِيْـلِي أَمْ قَبْلِي

فَكَمْ قَدْ رَأَيْتُ حَـاذِرَاً مُتَحَفْظِـاً أُصِيْبَ وَأَلْفَتْـهُ المَنِيَّـةُ فِي الأَهْلِ

سارتْ الأبياتُ على خُطى الأعشى، في العزمِ على السَّفرِ، وعدم الإكْتراثِ لأملِ البنت في إقامة أبيها بينهم؛ خشية الموت عليه، وردّ ذلك للقدر الذي لايُخْطِي مُسافراً أَوْمُقيماً.

ومِمَّنْ صدف عَنْ السَّفرِ لعورةِ مقام بناته بعد غيابه الحُطيئةُ وَدَرَ في أخباره "أنّه أراد السّفرَ فأتته امرأتُهُ وقَدْ قُدِّمَتْ راحلته ليركب، فقالتْ:

أُذْكُرْ تَحنُّنَا إليْكَ وشَوْقَنا وَاذْكُر بَنَاتكَ إنَّهُنَّ صِغَارِ

فحرّ كتْقلبه، وأذكتْ شُعوره، فقال: خُطوا، لارحلتْ أبداً" (الحُطيئة "الدّيوان" 2005م،ص7.6)

وفي البيت نزعة عاطِفية محضة، تحمل على الإقامةِ وتُكرِّه السَّفرَ، فالشَّوقُ مِنْ عواطفِ القلوبِ، وحاجة البنات الصِّغار مِنْ عورةِالوَحْدَةِ، وما تخلفُه مِنْ عوزٍ وذُلٍ وإهانةٍ وغيرها، فأحسنتْ الاختيار، وبلغتْ مُرادها في تركه السَّفرَ.

ويدخل في جملة مَنْ ترك السَّفرَ لأجل بناته،المُعلَّى الطائيّ، وهو شاعرٌ عباسِيّ مُعاصر لهارون الرَّشِيد، إذ يقول: (أحمد أمين،2012م،453/1)

لَوْلَا بُنَيات كَـزُغْبِ القَـطَا جُمِّعْـنَ مِـنْ بَعْضٍ إلى بَعْضِ

لَكَان لي مُضْطَرَبٌ وَاسِـعٌفِي الأَرْضِ ذَاتِ الطُّوْلِ وَالعَرْضِ

وَإِنَّمَـا أَوْلادنَـا بَيْنَنَـا أَكْبَـادَنَـا تَمْشِى عَلَى الأَرْضِ

إنْ هبَّتْ الرِّيْحُ عَلَى بَعْضِهِ مْأَشْـفَقَـتْ العَيْنُ مِـنْ الغَمْضِ

فماصدَّه عَنْ الاضطرابِ في مرابعِ الأرضِ الواسعة الصَّحْصَحان إلّا بُنيَّاتُهُ، ساق اللَّفظ على صِيغة تصغير بنت في ا بُنَيات "للتدليل ووصفهُنَّ مُشبِّهَنْ لهُنَّ "بزواغب القطا"، الزغبُ: ريشٌ أصفر يَنْبتُ على جِلْد صغار الطّيور، وهنا كناية عَنْ الصِّغر والضَّعف، ولولا أنهُنَّ تجمّعن حولي، لكان لي تجوال في الأرض، انظر كيف عبَّر عَنْ ذلك بقوله :"مُضطربٌ واسِعٌ " إنَّ أولادنا أكبادنا التي تمشى على الأرض، نخاف عليهم مِنْ نسائمِ الرّيح، ولا نطمئِنَّ عليهم إلّا إذا كانوا سالمين، إنَّ الأبيات مُكلَّلة بالشَّفقةِ والرِّقةِ معاً،في اللروعة والجَّمال!

4.التشفُّع لترك الغزو

تشفّع البناتُ بأبائهنَّ لترك الغزو خوفاً مِنْ الهلاك،فلَمْ يلتفت شاعران لذلك،وهما: سلَّامةُ بنُ جندلٍ ومالكُ بنُ الرَّيبِ، واستجاب واحدٌ وهو أبوخالدٍ القنانيّ،ينظم سلَّامةُ بن جندلٍ ماجاشتْ به ابنتُهُ مِنْ مشاعر الخوفَ عليه وقتهمَّ بالغزو، قائِلاً: (سلَّامة بن جندل"الدِّيوان"1978م،ص198.199)

تَقُوْلُ اِبْنَتِي: إنّ اِنْطِلَاقَكَ وَاحِداً إلى الرَّوْعِ يَوْماً تَارِكِي لَا أَبَالِيَا

دَعِيْنَا مِنْ الإشْفَاقِ أَوْقَدِّمِي لَنَا مِنْ الحَدَثَانِ وَالمَنِيَّةِ رَاقِيَا

سَتَتْلَفُ نَفْسِي، أَوْ سَأَجْمَعُ هَجْمَةً تَرَى سَاقِيَيْهَا يَأْلَمَانِ التَّرَاقِيَا

إنَّ الحربَ لاتأتى بالهلاك في كُلِّ أحيانها، ولهذا لايُداخِلُكِ الإشفاق على مصيري، فالمنِّيةُ إذا نزلتْ لاحاجز ولا راقٍ لها، فإنني مُلْقٍ بنفسي في حَمْأةِ الحربِ، فإمَّا أنْ تتلف، وإمّا أنْ أظفرَ بمجموعةٍ مِنْ الإبل تُغْيّ السُّقاة شرباً.

وعلى هذا النَّهج يسير مُالكُ بنُ الرَّيبِ،حِيْنَ تهيّأ للخوجِ غازياً في جيشِ سعيد بن عثمان بن عفّان،فتشفَّعتْ ابنته به لترك السَّفر والغزو، فأبى وقال مُصوَّراً ذلك في غيرِ موضعٍ، مِنْهَا قوله: (البغداديّ،1997م،2/203)

تَقُوْلُ اِبْنَتِي لَمَّا رَأَتْ طُوْلَ رِحْلَتِي سِفَارُكَ هَذَا تَارِكِي لَا أَبَالِيا

يصف ذلك في موضعٍ أخر "حِيْنَ تعلّقتْ بثوبه وبكتْ وقالتْ له:أخشى أنْ يطول سفرك أو يحول الموتُ بيننا فلا نلتقي، فبكى وأنشأ: (أبوالفرج،2008م،22/208)

وَلَقَدْ قُلْتُ لَابْنَتِي وَهْيَ تَبْكِي بِدَخِيْلِ الهُمُوْمِ قَلْبَـاً كَئِيبْا

وهْيَ تُذْرِي مِنْ الدِّمُوْعِ عَلَىالخَدَّيْـنِ مِـنْ لَوْعَةِ الفِرَاقِ غُرُوْبَا

حَـذَرَ الحَتْفِ أَنْ يُصِيْبَ أَبَاهَـا وَيُلَاقِي فِي غَيْرِ أَهْـلٍ شَعُوْبَا

فَعَسَى اللهُ أَنْ يُدَافِعَ عَنِّي رَيْبَ مَاتَحْذَرِيْـنَ حَتَّى أُؤُوْبَا

لَيْسَ شَـيءٌ يَشَاؤُهُ ذُوْ المَعَالِي بَعَزِيْزٍ عَلَيْـهِ فَادْعِي المُجِيْبَا

وَدَعِي أَنْ تَقَطّعَي الآنَ قَلْبِي أَوْ تَرَيْنِي فِي رِحْلَتِـي تَعْذِيْبَا

أَنَا فِـي قَبْضَـةِ الإلَـهِ كُنْـتُ بَعِيْـدَاً أَوْكُنْتُ مِنْـكِ قَرِيْبَا

كَمْ رَأَيْنَا اِمْرَءاً أَتَى مِنْ بَعِيْدٍ وَمُقِيْمَاً عَلَى الفِـرَاشِ أُصِيْبَا

المعاني نفسها التي فتقها الأعشى مِنْ قبل دارتْ في هذه الأبيات، وأكثربيت تزدحم في العاطفةً المُتشاركةُ بين البنت وأبيها بيته السادس، به نتاج أثر نهيها وتشبثها وخطابها له بأنْ لا يُسَافِرَ، وإنْ ظهر أنَّه مُتماسكاً عَصِيَّ الدَّمعِ،فقلبه مُقطَّعٌ إذ يقول: "ودعي أنْ تُقطِّعي الآن قلْبي "،وألَمُ القلبِ حتماً مِنْ العذاب ولهذا قال:"أوتريني في رحلتي تعذيبا"ومِنْ العذاب . أيضاً. خوفه مِنْ صدى تكهُنِهَا،في قولها: "ويُلاقي في غير أهل شَعُوْبا" والشَّعوبُ اسمٌ للمنِيَّة.

ويستجيب أبا خالدٍ القنانيّ لطلب بناته في ترك الغزو وأصل الخبر "قال أبو العبّاسِ مِنْ طريفِ أخبارِ الخوارجِ قول قطري بن الفجاءةِ لأبي خالدٍ القنَّانيَّ مِنْ قَعْدَةٍ الخوارج: (المبرّد،2005م،ص7)

أَبَا خَـالِدٍ، يَنْفِـرْ فَلَسْتَ بِخَـالِدٍ وَمَاجَعَلَ الرَّحْمَنُ عُذْرَاً لِقَاعِدِ

أَتَزْعُمُ أَنَّ الخَارِجِيّ عَلَى الهُدَى وَأَنْتَ مُقِيْمٌ بَيْنَ لِصٍّ وَجَاحِدِ

فكتب إليه أبو خالدٍ:

لَقَـدْ زَادَ الحَيَـاةَ إِلَيَّ حُبّاً بَنَاتِي إِنَّهُـنَّ، مِنْ الضِّعَافِ

أُحَاذِرُ أَنْ يَرَيْنَ الفَقْـرَ بَعْدِي وَأَنَ يَشْرَبْنَ رَنْقَـاً بَعْدَ صَافِ

وَأَنْ يَعْرَيْنَ إِنْ كُسِيَ الجَوَارِي فَتَنْبُو العَيْنُ عَـنْ كَرَمٍ عِجَافِ

وَلَوْلَا ذَالْكَ قَدْ سَوَّمْتُ مُهْرِي وَفِي الرَّحْمَنِ للضُعَفَاءِ كَـافِ

أَبَانَا مَنْ لَنَا إِنْ غِبْتَ عَنَّـا وَصَارَ الحَيُّ بَعْدَكَ فِي اِخْتِلَافِ

يقول:ضعفُ بناتي رغبني في العيشِ وكرّه إلى نفسي الغزو، فإنّي أخاف عليهنَّ مِنْ بعدي الفقرَ والعُرّي وشُرب الماء الرَّنق أي: العكر بعد الماء الصَّافي، وهي كناية عَنْ صِفة الفقر بعد الغِنى، وأخشى أنْ تغضَّ العينُ عَنْ الكرم، ولولا ذلك لصيَّرت مُهْرِي في سبيل الله تعالى للجهاد.

5. الملاحظة لهمّ وشيب الأب:

كانت البنتُ تُلاحِظُ مايعتري أباها مِنْ همّ ينتابه ويُنبِتُ الشَّوك على فراشه، أو شيب يعبثُ بملامحه، مُحْتَلّاً سواده، قال الرَّاعِي النُّمَيْرِيّ. مبيّناً ذلك في أرقه الذي فَطِنَتْ له بُنيّتُهُ خُلَيْدَةُ: (الرَّاعِي النُّمَيْرِيّ،1995م،ص198)

مَابَالُ دَفَّـكَ بِالفِرَاشِ مَذِيْلا أَقَـذىً بِعَيْنِكَ أَمْ أَرَدْتَ رَحِيْلَا

لَمَّا رَأَتْ أَرَقِي وَطُوْلَ تَقَلُّبِي ذَاتَ الفِرَاشِ وَلَيْلِي المَوْصُلَا

قَالَتْ خُلَيْدَةُ: مَاعَرَاْكَ وَلَمْ تَكُنْأَبَداً إِذَا عَرَتِ الشُّؤُوْنُ سَؤُوْلَا

أَخُلَيْدَ، إِنَّ أَبَاكِ ضَافَ وِسَادَهُ هَمَّـانِ بَاتَا جَنْبَـهُ وَدَخِيْلَا

لَمَّا كان الموضوع شكوى،أحْسَنَ الاستهلال بالهمّ الذى منعه الكرى، وأجرى هذه الملاحظةَ على لسان ابنته الحانِية،الشَّافقة، الرَّائِية، لِمَا أصابه مِنْ همّ غزا ليله كُلَّه في قوله: "وليلي الموصولا "أي: موصول بالأرق والنَّصب والهمّ، ولا أجدُ تركيباً أصْلَحُ في الوصف مِنْه، ولا يُدَعِبُنَا العَجَبُ كيف اهتدى له، ولَقَدْ كان وصّافاً لكلّ مارمقته عينُه، ولُقِّبَ بالرَّاعِي لوصفه الإبل،فلَمْ يكن راعياً على وجه الحقيقةِ، وصوَّر الهمَّ بصورةٍ حِسِّيَّةٍ بحتهٍ، بالضَّيف الذى يحلُّ بفناءِ القومِ وباحتهم دخيلاً عليهم، وجنبهم.

ومِنْ ملاحظة البنت ما يعتري أباها مِنْ شيبٍ وضعفٍ، قول مُنبّه المُلقَّب بأعصر على لسان ابنته : (المُسْتعصِي،2015م،26/6)

قَالَتْ عُمَيْرَةُ مَالِرَأْسِكَ بَعْدَمَا فُقِدَ الشَّبَابُ أَتَى بِلَوْنٍ مُنْكَرِ

أَعُمَيْرُ إِنَّ أَبَاكِ غَيَّرَ رَأْسَـهُ مَرُّ اللَّيَالِي وَاخْتِلَافُ الأَعْصُرِ

انظر إلى لطافةِ العِبارةِ في قوله:"فُقِدَ الشَّبَابُ "بها معني الضَّياع وقوله: "أتي بلونٍ مُنْكَر" فالنِّساء أكثر خلق الله إنكاراً للشَّيبِ ولونه،انظر إلى وُدِّه لابنته تحت النِّداء بالهمزة التي يُنَادى بها القريب "أعميرُ "والترخيمُ بحذفِ الحرف الأخرِ، الذي يدلُّ على التودُّدِ والدَّلالِ عِنْدَ البلاغيين، فأجابها إنَّ سببَ الشّيبِ تعاقب اللَّيالي والعُصور، وباللطافةَ التعبيرِ في قوله:"اخلافُ الأعصرِ"

يندرجُ تحت ذلك قول الحضرميّ بن عامرٍ الأسدِيّ، على لسانِ ابنتِهِ مُتعجّبةً مِنْ شيبٍ علاه: (صدر الدِّين، 1999م،1668/4)

أَلا عَجِبَتْ عُمَيْرَةُ أَمْسِ لَمَّا رَأَتْ شَيْبَ الذُّؤَابَةِ قَدْ عَلَانِي

تَقُوْلُ أَرَى أَبِي قَدْ شَابَ بَعْدِي وَأَقْصَرَ عَنْ مُطَالَبَةِ الغَوَانِي

تَعَجَّبَتْ ابنتُهُ عميرةُ لَمَّا رأتْ الذُّؤَابَةَ تشتعلُ شيباً، وقالتْ: إنَّ أبي تجافي عَنْ طِلاب الغانيات، وأظنَّ أنَّ الضَّعفَ قعد به عَنْ إرضائِهنَّ.

6. الرِثاء:

يَضُمّ هذا العنوان وصف بكاء البنات لأبائِهنّ ضِمْنَ رِثاء النَّفس،مُضَمّننا الوصِيَّةَ لَهُنَّ بالصَّبرِ وقول الحقّ،والبعد عَنْ الجزعِ وكلّ ما يتصلُ بالجاهلِيَّةِ مِنْ: أقوالٍ وأفعالٍ، وربَّما وصف جزعهنَّ مُطْلقاً، ويضُمّ .كذلك رثاءالبنت لأبيها بكرائِم الخِلال ونجائِع الصِّفات، ومِنْ الضَّرب الأوَّل قول لبيد بن ربيعة. مُخاطِباً ابنتيه لَمَّا حضرته الوفاة :(الشنقيطي، 1993م،ص26)

تَمَنَّى اِبْنَتَايَ أَنْ يَعِيْـشَ أَبُوْهُمَا وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِـنْ رَبِيْعَةَ أَوْ مُضَرْ

إذا حَانَ يَوْمَاً أَنْ يَمُوْتَ أبوكُمـا فلَا تَخْمِشَا وَجْهَـاً وَلَاتَحْلِقَا شَعَرْ

وَقُوْلَا هُوَ المَرْءُ الذي لَيْسَ جاره أَضَاعَ، وَلَا خَانَ الصَّدِيْقَ وَلَا غَدَرْ

إلى الحَوْلِ ثُمَّ اِسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا وَمَنْ يَبْكِ حَوْلاً كَامِلاً فَقَدْ اِعْتَذَرْ

تكشفُ هذه الأمنيةُ بطولِ العيشِ عَنْ علاقةٍ وآدّةٍ، وشفقةٍ مُتبادلةٍ بين البنتين والأب، فقد أسْكَنَ جزعهما،وخفَّفَ عَنْ حُرَقِهِ،بأنَّه مَيّتٌ لا محالةٍ،إذ هو واحدٌ مِنْ البشرِ ينتابه ماينتاب الحيين: ربيعة أو مضر، وأوصاهما بقول الحقّ، في وصفه بعدمِ الخيانةِ، والغدر، وضياعِ الصَّديقِ، وأنْ يتركا أفعالَ وطقوسَ الجاهليَّةِ مِنْ: خمشِ الوجه، وحلقِ الشَّعرِ، فهي مِنْ مَنِنَّةِ الجزعِ والنَّوحِ؛ فقد حرَّمهما الإسلامُ، لاسيما أنَّ لبيداً عاشَ حِقبةً في ظِلّه، ومَنْ يبكي سنةً كامِلةً فَقَدْ أعذر لنفسه، والسَّلام عليه.

ومِنْ الضَّرب الثاني قول عبدة بن الطَّبيب، في صِفةِ بكاءِ بناته علية، وهو يرثي نفسه: (يحي الجبُوري،2010م،ص30)

فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِي وَالأَقْرَبُوْنَ إِلَيَّ ثُمَّ تَصَدَّعُ

يقول مالكُ بنُ الرَّيبِ في مرثيَّته الشَّهيرة، واصِفاً بكاءَ النِّساءِ عليه وابنتيه إذ يقولُ: (البغدادِيّ،1997م،207/2)

وَبِالرَّمْلِ مِنِّي نِسْوَةٌ لَوْ شَهِدْنَنِي بَكَيْنَ وَفَدَّيْنَ الطَّبِيْبَ المُدَاوِيَا

فَمِنْهُنَّ أُمِّي وَابْنَتَايَ وَخَالَتِي وَبَاكِيَةٌ أُخْرَى تُهِيْجُ البَوَاكِيَا

ولننقل صورةً أخرى وهي صورِ البنت الرَّاثِية لأبيها، قالتْ آمنةُ بنتُ عتبة أمُّ البنينِ، وهي شاعرٌ جاهلِيَّةٌ مُقِلَّةٌ ترثي أباها، وكان فارساً: (رضوان دعبول،2012م،18/1)

عَلَى مِثْلِ اِبْنِ مَيَّةَ فَانْعِيَاهُبِشَّقِ نَوَاعِمِ البَشَرِ الجِيُوْبَا

وَكَانَ اِبْنُ عُتَيْبَةَ شَمَّرِيَّاً وَلَا تَلْقَاهُ يَدَّخِرُ النَّصِيْبَا

ضَرُوْبَاً بِاليَدَيْنِ إِذَا اِشْمَعَلَّتْ عَوَانُ الحَرْبِ لَا وَرِعَاً هَيُوْبَا

أظهر ماساقته مِنْ محامد في رثائِها هذا: حفاوةُ الكرمِ المصحوبة بأفعالها، والحماسةُ المصحوبة بالثبات، أمَّا حفاوةُ الكرمِ المصحوبة بأفعالها ففي، تشميره للضِّيوفِ، وعدم إدّخاره الزَّاد في قوله: "شَمَّرِيَّاً، ولا يَدَّخرُ النَّصِيْبَا" الشَّمريَّ: الذي يُشَمِّرُ للَضَّيفِ حفاوةً، وقياماً بواجبهم، وقدوظّفتها الشَّاعرةُ هنا توظيفاً حَسَناً، ففيها الكناية والمبالغة عَنْ صِفةِ الكرمِ، فنسبتْ له التشمير حتَّى عُرِفَ به بين النَّاسِ فأصبحتْ صِفةً لازمةً له فصار"شَمَّرِيَّاً "ومِنْ عُقوقِ التشميرِ أنْ يدَّخرَ الزَّادَ والطَّعامَ لغدٍ، فإنَّ لكُلِّ غَدٍ طعامُ، أو لوقتٍ تشحُّ فيه المِيرةُ، ولذا نفتْ عَنْهُ إدخار النَّصِيبَ، وهو الزّادُ هنا، أمَّا الحماسةُ المصحوبةُ بالثباتِ فننتقي ألفاظها مِنْ رائِع كلمتها النَّاعِية، وهي: "ضروباً، ولا ورعا هيوبا، اشمعلَّتْ" " ضروب وهيوب"صِيغ زيادة على وزن "فعول" وزيادة المبنى زيادة في المعنى، نَفَتْ عَنْهُ صِفةَ الخوفِ وأثبتتْ كثرةَ تجوالِ سيفه في رقابِ الخصم، حِيْنَ ينزل السَّيفُ منزله، ويغشى حومةَ الحربِ، ويثبتُ حِيْنَ تنزلقُ القَدَمُ، وتمسُّ القلوبُ الحناجرَ،ولله درُّها! كيف إهتدتْ إلى مفردة "اشمعلَّتْ "إذا تئطّ بمعاني الحماسةِ، وتجسّدُ شِدَّةَ الوغى وشعواءها، تقول اشمعلَّتْ الغارةُ،أي: شَمِلتْ وتفرَّقتْ وانتشرتْ واشتدَّتْ، كلُّ هذه المعاني مُدْغمةً في كلمةِ اشمعلَّتْ، ولَمَّا كانت هذه صفته تفجَّعتْ عليه تفجُّعاً شديداً، وكانت له وآدَّةٌ ولِفراقهِ جزعة، ونحسو ذلك مِنْ كلامها في موضعين: الأوَّلُ في أمرها"بِشَّقِ نَوَاعِمِ البَشَرِ الجِيُوْبَا"ونَوَاعِمِ البَشَرِ، كنايةٌ عَنْ موصوفٍ، وهُنَّ النِّساءُ، يُمزّقْنَ ثيابهُنَّ جزعاً لِفراقِ المَيّتِ، الثاني: جمعها كنيتين لأبيها، في قولها:"اِبْن مَيَّةَ واِبْن عُتَيْبَة" كنَّته بالأمِّ والأبِ، وهذا مِنْ إمارات التعظيم والإجلال .

وقريب مِنْ قولِ آمنة بنت عتبة قول الشمَّاء بنت الكميت ترثي أباها : (المرزبانِيّ،2012م،ص53)

هَلْ خُبِّرْتَ أيَّ فَتىً أَبِي إذا الكَلْبُ لَمْ يَنْبَحْ مِنْ اللَّيْلِ سَارِيَا

فَهَلَّا فَدَاكَ المَوْتُ مَنْ لَمْ يَضِرْ لَهُ عَدُوَّاً وَلَمْ يَطْلِقْ مِنْ المَوْتِ عَانِيَا

إذَا صَرَّ بُرْدَيْهِ حَمَائِل سيفه أَبَى الضَّيْمَ مَجْنِيّاً عَلَيْهِ وَجَانِيَا

جمعتْ له بين الكرمِ والحماسةِ إذ يُكْرِم الأضياف ليلاً، ولا ينبحهم كلبه؛ لإلفه لهم وطرقهم داره، والحماسةُ بأنَّه أُبَّا الضيم مجنِيَّاً عليه وجانيا، لايشقُّ الهوانُ والذلُّ إلى قلبِهِ سبيلا، وتعجَّبتْ تعجُباً مُزِجَ بالإستنكار كيف ناله الموتُ وقَدْ تمتع بتلك الخلالِ الكريمةِ، وكيف حطَّ رحله في داره، كلُّ ماذكَرَتْهُ مِنْ مرآئي الوفاءِ، وثمرةَ الوُدِّ.

المبحث الثاني

أشكال وُدِّ الأب ووفائِه لابنته

1.حريَّتهافي اختيار الزَّوج

مِنْ الوُدِّ والبِرِّ أنْ تُستشارَ البنتُ في شأنِ زواجها، ويُصْدَعُ لقولها قَبولاً ورفضاً، ولَقَدْ كَفَلَ لها ذلك نفرٌ، شَكَرَ التاريخُ سعيهم، في ميزانِ الحقوقِ والواجباتِ، وتغنّتْ الكلماتُ بمدحهم نثراً وشِعراً، هذا عمرو بنُ الشّريدِ أبو الخنساء يُحَاوِرها في زواجها مِنْ دريدِ بنِ الصِمَّة "قال دريدٌ: جِئْتُ أَخْطِبُ ابنتك، قال له عمرو: مرحباً يا أباقرّة، وإنَّك لكريمٌ لا يُطْعَنُ في حسبه، والسَّيّدُ لا يُرَدّ عَنْ حاجته والفحلُ لا يُقْرَعُ أنفه، ولكنْ لهذه المرأة في نفسها ماليس لغيرها، وأنا ذاكرك لها وهي فاعلةٌ، ثُمَّ دخل على ابنته، وقال لها ياخُناسُ، أتاكِ فارسُ هوازن، وسيِّدُ جُشمٍ دريدٌ بن الصِمَّة يخطبك، وهو مَنْ تعلمين...فقالتْ: ياأبتِ، أتراني تاركة بني عمّي مثل عود الرِّماح ، وناكحةً شيخَ جشم، هامةَ اليومِ أوغدٍ، فخرج إليه أبوها فقال: ياأباقرّة، قد امتنعتْ ولعلَّها أنْ تُجيب" (أبو الفرج الأصفهانيّ، 2008م، 22/10)

أنكرتْ مِنْ دريدٍ، قِصَر قامته وكِبَرَ سِنِّه في قولها:" تاركة بني عمّي مثل عود الرِّماح "فَفُهِمَ أنَّه قصيرٌ إذ تُفَضِّلُ أبناء عمّها الطِّوال علية، وأمَّا كِبَرَ السِنّ في قولها:"ناكحةً شيخَ جشم، هامةَ اليومِ أوغدٍ"تزعم العربُ أنَّ القَتِيَل إذا لَمْ يُثْأر له، تخرج مِنْ رأسه وهو مدفون. بومةٌ وهي الهامةُ تقولُ:"أُسقوني أُسقوني"فلا تَسْكُتْ إلَّا عِنْدَ الثأر، وهنا تزعم أنَّ دريداً سيموت اليوم أو غدٍ لشيخوخته، ويصبح هامةً، ولهذا ردَّته، وكان أبوها لطيفاً معه ومعها، حَيْثُ كنَّاه أبا قرّة، ومدحة إنَّك لكريمٌ لا يُطْعَنْ في حسبه، السَّيّد لايُردّ عَنْ حاجته، الفَحْلُ لا يُقْرَعُ أنفه، ومعنى الفحلُ لا يُقْرَعُ أنفه أي: لا يُذلّ والفحل: هوالفتيَّ مِنْ الإبل، وأمَّا لُطفه معها ففي: عَدَمِ إجبارها على الزَّواج، وكان يَعْرِف امتلاكها لزمامٍ أمرها ولهذا قال: "لهذه المرأة في نفسها ماليس لغيرها "وتُصَرّح في دِيوانها بذلك إذ تقولُ. في زواجها مِنْ دُرَيْدٍ: (الخنساء "الدّيوان"2012م،ص66).

لَئِنْ لَمْ أُوْتَى مِنْ نَفْسِي نَصِيْبَاً لَقَدْ أَوْدَى الزَّمَانُ إِذًا بِصَخْرِ

يفيد الخبرُ أنَّ الأبَ كان ينزلُ لرغبةِ ابنته قَبولاً ورفضاً في أمرِ الزَّواجِ دُوْنَ إكراه، وهو مِنْ الوُدِّ المُتبادلِ بينها، والحقوق المحفوظة بينهما.

2. الشَّهادة على زواجها:

قريبٌ مِنْ قولِ الخنساءِ خبر "بثينة بنت المُعْتَمِدْ بن عبَّاد، كانتْ في جملة مَنْ وقع في السَّبي لمَّا أُحِيْطَ بأبيها،ووقع النَّهبُ في قصره، فاشتراها أحدُ تُجَّارِ أشبيليَّة، على أنَّها جارية، ووهبها لابنه، فلمَّا أراد الدّخولَ عليها امتنعتْ وأظهرتْ نسبها، فقالتْ لاأقبل لك إلَّا بعقدِ النِّكاحِ، إنْ رضى أبي بذلك، وأشارتْ إليه بتوجيه كِتابٍ لأبيها وانتظار جوابه، وأرسلتْ إليه تقولُ:

لاَ تُنْكِرَنْ أَنِّي سُبِيْتُ وَأَنَّنِي بِنْتٌ لِمَلْكِ مِنْ بَنِي عَبَّادِ

قَامَ النِّفَاقُ عَلَى أَبِي فِي مُلْكِهِ فَدَنَا الفِرَاقُ وَلَمْ يَكُنْ بِمُرَادِ

فَخَرَجْتُ هَارِبَةً فَحَازَنِي اِمْرُؤٌ لَمْ يَأتِ فِي إِعْجَالِهِ بِسَدَادِ

إِذْ بَاعَنِي بَيْعَ العَبِيْدِ فَضَمَّنِي مَنْ صَانَنِي إِلَّا مِنَ الأَنْكَادِ

وَأَرَدَنِي لِنِكَاحِ نَجْلٍ طَاهِرٍ حَسَنَ الخَلائِقِ مِنْ بَنِي الأَنْجَادِ

وَقَضَى إِلَيْكَبِسَوْمِ رَأْيَكَ فِي الرِّضَا وَلَأَنْتَ تَنْظُرُ فِي طَرِيْقِ رَشَادِ

فَعَسَاكَ يَاأَبَتِي، تُعَرِّفُنِي بِهِإِنْ كَانَ مِمَّنْ يُرْتَجَى لِوُدَادِ

وَعَسَى رُمَيْكِيَةُ المُلْوْكِ بِفَضْلِهِتَدْعُوْ لَنَا بِاليُمْنِ وَالإِسْعَادِ

فلمَّا وصل شِعرها لأبيها وهو في أغمات، واقعٌ في شِراك الأسرِ والكربِ والأزمات، سُرَّ هو وأمَّها بحياتها، ورأيا أنَّ ذلك للنَّفس مِنْ أحْسَنِ أمنياتها، وأشهد على نفسه بعقد نكاحها مِنْ الرَّجل المذكور، وكتب إليها ما يدل على حُسْن صبره (رضوان دعبول ،2012م،133.132)

فلم تنسَ أباها وهى بعيدةٌ عَنْهُ، حَيْثُ أُخْرِجَتْ مِنْ رقِّ الأَسْرِ إلى صيانةِ الزَّوجِ وحِمَاه، لكنَّها لَمْ ترضَ ذلك إلَّا بعد إشهاد المُعْتَمِد ورميكِيَّة، وهو مِنْ البِرِّ والوُدِّ والاحترام، فرضيا عَنْهَا وسألاالله لها اليُمْنَ والسَّعْدَفي الأبياتِ زفرات أَلَمٍّ حَرَّى أرادتْ أنْ تبثها لأبيها في قولها:"باعني بيع العبيد، إلَّا مِنْ الأنكادِ"النكد في شُعورها بالبيعِ و الرِّقِ والأَسْرِ، ومِنْ أَلَمِهَا . أيضاً. الشكوى من النِّفاق والفِراق في قولها: "قامالنِّفاقُ على أبي في مُلْكِهِ،فدناالفِرَاقُ ولَمْ يكن بِمُرادِ"

3. السَّعى لتزويجها

سَعَى المُحَلَّق الكِلابيّ بطريقةٍ ذكِيَّةٍ لتزويجِ بناته؛ودَّاً وشفقةً عليهنَّ مِنْ العُنوسةِ والعوزِ،وهوان الأيِّم، وارتضى رأى زوجته،في تَعَرُّضه للأعشى ونفحه بالكرمِ الغامرِ،جاء في الأغاني"كان الأعشى يُوافى سُوقَ عُكَاظٍ في كُلِّ سنةٍ، وكان المُحَلَّقُ الكِلابيّ مِئْنَاثاً، مُمْلِقاً فقالتْ له امرأتُهُ:ياأبا كلابٍ،ما يمنعك للتعرُّضِ لهذا الشَّاعرِ! فما رأيتُ أحداً اقتطعه لنفسه إلَّا وأكسبه خيراً، قال: وَيْحَكِ! ماعِنْدِي إلَّا ناقتي وعليها الحِمْل!قالتْ اللهُ يُخْلِفُهَا عليك، قال: فهل له بدٌّ مِنْ الشَّرابِ والمُسُوحِ؟ قالتْ: إنَّ عندي ذخيراً لي ولعلِّي أنْ أجمعها، قال فتلقاه قبل أنْ يَسْبِقَ إليه أحدٌ

وابنُهُ يَقُوْده فأخذ الخِطامَ؛ فقال الأعشى: مَنْ هذا الذى غلبنا على خِطَامِنا؟ قال: المُحَلَّقُ، قال:كريمٌ شريفٌ، ثُمَّ سلَّمه إليه فأناخه،فنحر له ناقته وكشط له سَنامها وكَبدها، ثُمَّ سقاه وأحاطتْ بناتُهُ به يَغْمِزْنَهُ ويَمْسَحْنَهُ.فقال:مَنْ هذه الجواري حولي؟قال: بنات أخيك، وهُنَّ ثمانٍ شريدتهُنَّ قليلة. قال: وخرج مِنْ عِنْدِه ولَمْ يقُلْ فيه شئياً فلَمَّا وافى سوقَ عُكَاظٍ إذ هو بسرحةٍ قَدْ اجتمع النَّاسُ عليها وإذْ الأعشى يُنْشِدَهُمْ:

لَعَمْرِي لَقَدْ لاحَتْ عُيُوْنٌ كَثِيْرَةٌإلى ضَـوْءِ نَارٍ بِاليَفَاعِ تُحَرَّقُ

تُشَبُّ لِمَقْـرُوْرَيْنِ يَصْطَلِيَانِهَا وَبَاتَ عَلَى النَّارِ النَّدَى وَالمُحَلَّقُ

رَضِيْعَي لَبَـانٍ ثَدْىَ أُمٍّ تَحَالَفَا بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَـوْضُ لَا نَتَفَرَّقُ

فسلَّم عليه المُحَلَّقُ؛ فقال له: مرحباً يا سيدي، بسيدِ قومه. ونادى يامعشر العرب، هل فيكم مِذْكارٌ يُزوِّجُ ابنه إلى الشَّريفِ الكريمِ؟ قال: فما قام مِنْ مقعده وفيهِنَّ مخطوبةٌ إلَّا وقَدْ زوَّجها"(أبوالفرج الأصفهانِيّ،2008م،9/84.85)

لمَّا كان المحلَّق مِئْنَاثاً، أي:غالباً مايلد الإناث، طاف به الهمُّ لمقام بناته وتأخير زواجهنّ، فأحْسَنَ إذ وصل حبله بالأعشى مُكْرِماً له: بالنَّحرِ، والشَّرابِ، والمُسُوحِ، والمُسُوحُ هو:كِساءٌ رقيقٌ مِنْ شَعرٍ، هذا الكرمُ جعلَ لسانَ الأعشى يجرى بالمدحِ، ويندب مَنْ كان مِذْكاراً مِنْ الآباءِ أنْ يُوجَّه أبناءه شَطْرَ بيتِ الأعشى؛ لالتماسِ الزَّوجةِ الكريمةِ، المِذكار: الذى يَلِد الذُكورغالباً، فتسابق سَراةُ القومِ في حينهم. حتَّى لَمْ تبقَ في بيته أيِّمٌ، وتظلُّ أبياتُ الأعشى مِنْ غُررِ المدحِ الذى لايُجارى، ومبعثه الإعجاب بِكُرماءِ الرِّجالِ، انظر إلى بديعِ لفظه، رضيعي لبان البيت يقول: هو والنَّدى رضِعا مِنْ ثدى واحد وحلفا ألَّا نتفرَّق. والبيت قبله شبيهه في المعنى "بَاتَ عَلَى النَّارِ النَّدَى وَالمُحَلَّقُ" اشترك النَّدى مع المُحَلَّق في المبيتِ حولَ نارِ المُصْطَلِيْنَ، وأحسب أنَّ هذه المعاني الشَّريفة هي التي أسرعتْ قَدَم الخاطبين إلى بيتِ الأعشى يرومون النِّكاحَ.

4.التكسُّب لأجلها

تَزْدَحِمُ الشَّواهدُ في هذا الباب، نقتصرُ على شاهدٍ واحدٍ؛ لضيقِ المقامِ "حُكِى عَنْ عمرَ بنِ الخطَّابِ رضى الله عنه أنَّ أَعْرَابياً أتاه فقال:

يَاعُمَرَ الخَيْرِ جُزِيْتَ الجَنَّهْ أُكْسُ بُنَيَّاتِي وَأُمَّهُنَّهْ

وَكُنْ لَنَا مِنْ الزَّمَـانِ جُنَّهْ أُقْسِـمُ بِاللهِ لَتَفْعَلَنَّهْ

قال عمرُ:إنْ لَمْ أفعل، يَكُون ماذا؟ قال:

إِذَاً أَبَاحَفْـصٍ لأَذْهَبَنَّه

قال: إذا ذهبتَ يَكُون ماذا؟ قال:

تَكُوْنُ عَـنْ حَالِي لَتُسْأَلَنَّهْ يَوْمَ تَكُوْنُ الأُعْطِيَاتِ هُنَّهْ

وَمَوْقِفُ المَسْـؤُوْلُ بَيْنَهُنَّ إِمَّا إلى نَارٍ وَإِمَّا جَنَّهْ

فبكى عمرُ حتَّى اِخْضَلَّتْ لحيته، ثُمَّ قال: ياغلام، أعْطِهِ قميصي هذا لذلك اليوم لا لشِّعره!" (القُرطبِيّ، 2006م، 4/324)

تكسَّب الأعرابِيّ بالبناتِ وأمهنّ، وذكَّره النَّارَ ورغبه في الجنَّةِ؛ ولهذا أعطاه قميصه ولو وجد أميرُ المؤمنين غيره مِنْ ذوي القِيمِ لدفعه إليه.

5.الخوف عليها مِنْ الفقروالذُلّ:

خافَ جملةٌ مِنْ شُعراءِ العربيَّةِ على ابنائِهم مِنْ الفقرِ، وهو شَرُ نزيلٍ والذلُّو لاأحد يستسيقه، وسطروا هذا الخوف في قوافيهم، ومِنْ أحْسَنِ القوافي في هذا الباب، قافية إسحاق ابن خلف فى ابنتِهِ أميَّة، قائِلاً: (أبو تمَّام،1998م،ص52)

لَوْلَا أُمَيْمَةُ لـمْ أَجْزِعْ مِنْ العَدَمِ ولَمْ أُقَاسِ الدُّجىَ فِي جِنْدِسِ الظُّلَمِ

وَزَادنِي رَغْبَةً فِي العَيْشِ مَعْرِفَتِي ذُلَّ اليتيمةِ يَجْفُوَهـا ذَوُو الرَّحِمَ

أُحَـاذِرُ الفَقْـرَ يَوْماً أنْ يُلِـمَّ بِهَا فَيَهْتِكَ السِّتْرَ عَنْ لَحْمٍ عَلَى وَضَمَ

أَخْشَى فَظَاظَةَ عَـمٍ أَوْ جَفاءَ أَخٍ وَكُنْتُ أَخْشَى عَلَيْهَا مِنْ أَذَى الكَلِمِ

إِذَا تَذَكَّرْتُ بِنْتِي حِيْنَ تَنْـدِبُنِي فَاضَتْ لِعَبْرَةِ بِنْتِي عَبْرَتِي بِدَمِي

خَشِيَ على ابنته أنْ يمسَّها الفقرُ والذلُّ وقطعُ الرَّحِمِ، ولكُلِّ هذا "فاضتْ لعبرة بنته عبرته دماً" و هي عبارةٌ مُتْرَعَةٌ بالحُزْنِ والأَلَمِ، وهي أنفسُ وأصدقُ ما في الأبياتِ نُهُوْضاً بمعناها وأشبُّها عاطِفةً،وبها مِنْ خشيةِ وعثاءِ الحياةِ مايُفْسِدُ طمأنينةَ النَّفسِ، والتلذّذَ بأَمْنِ العيشِ.

6.التألّم لفقرها وذُلِّها:

يَصْدُرُ أَلَمُ الأبِ على بناته لفقرهِنَّ وذلّهِنَّ .في أغلب الأحيان .بعد ضرَّاء مسَّته وحياةٍ عقَّته بعد بِرّفيتألَّم لِمَا حاق به أمر بناته، ويتصفَّحُ مشارقَ أيَّامه الزَّواهر ودهره المُنْقَاد،فينكأ جُرحَ الفؤادِ فجيعا،وأكثرَ الشّعراءِ شكوةً مِنْ ذلك، المُعْتَمِدُ بن عَبَّادٍ أسيرَ أغمات"يَصِفُ لنا عِيداً أقبل عليه في منفاه، وقَدْ دخلتْ عليه بناتُهُ، يلبسن ثِياباً أَخْلاق، وفي أيديهنّ المِغْزل يغْزِلْنَ به للنَّاسِ، حتَّى لِمَنْ كانلهُنَّ بالأمسِ خادماً، فثارتْ في خاطره أطيافُ السَّعادةِ الماضِيةِ وتألَّم قلبه وقال:"(المُعْتَمِد ابن عَبَّاد "الدّيوان"2000م،ص28)

فِيْمَا مَضَى كُنْتَ بالأَعْيَادِ مَسْرُوْرَا فَسَاءَكَ العِيْدُ فِي أَغْمَاتَ مَأْسُوْرَا
تَرَى بَنَاتَكَ في الأَطْمَارِ جَائِعَةً يَغْزِلْنَ للنَّاسِ، مَايَمْلِكْنَ قِصْمِيْرَا
بَرَزْنَ نَحْـوَكَ للتَسْلِيْمِ خَاشِعَةً أَبْصَارَهُـنَّ حَسِيْرَاتٍ مَكَاسِيْرَا
يَطَأْنَ في الطِّيْنِ وَالأَقْدَامُ حَافِيَةٌ كَأَنَّهَا لَـمْ تَطَأ مِسْكَـاً وَكَافُوْرَا

إنَّ أكثر ما يُحْزنُ في هذه الأبيات قوله:"أبصارهنَّ حسيراتٍ مكاسيرا"وأحسبها نتاج رثاثة الثيابِ، والغَزْل المُضْنِى، والعُدْم المُضِرّ، وحفاء القدمين، يكشف التركيب هذا عَنْ دواخلهِنَّ المُنهكةِ، بمكاره الدَّهرِ التي ليس عنهُنَّ مَهْرَبُ، مِنْ سطوةِ الذُلّ، والقهرِ، والعُدْمِ عليهنَّ، فكسر موضع الشُّموخ، فآضتْ العينُ حَسِيرةً مكسورةً، فلا أدقّ وأبين مِنْ هذا المِصْرَاع لكشفِ أَلَمه وألمهنَّ، وقهر الحياةِ وعُقْم الرّزق.

ونجده في موضعٍ أخر يتألَّم لحال أسرته كلّها،وماحلَّ بها .إبَّان أسره .مِنْ حياةٍ بطعمِ الموتِ سُمَّاً وعَلْقما،مُخاطِباً قيده، إذ يقول: (المُعْتَمِدُ ابن عَبَّاد "الدّيوان"2000م،ص28)

قَيْدِي أَمَا تَعْلَمُنِي مُسْلِمَاً؟! أَبَيْتَ أَنْ تُشْـفِقَ أَوْ تَرْحَمَا
دَمِي شَرَابٌ لَكْ وَاللَّحْمَ قَدْأَكَلْتَـهُ، لَاتَهْشِـمِ الأَعْظُمَا
يُبْصِرُنِي فِيْكَ أَبُوهَـاشِمٍ وَيَنْثَنِي القَلْبُ وَقَـدْ هَشَّمَا
اِرْحَـمْ طُفَيْلاً، طَائِشـاً قَلْبُهُ لَمْ يَخْشَى أَنْ يَأْتِيْكَ مُسْتَرْحِمَا
وَارحَمْ أُخَيَّـاتٍ لَـهُ مِثْلَهُ جَرَّعْتَـهُنَّ السُّـمَ وَالعَلْقَمَا

تصُبُّ الأبياتُ في موضوع إظهارِ الضَّعفِ والاسترحام،وقَدْ سِيْطَتْ بعباراتِ الأَلَمِ المُبكِي مِنْ اظهارِ الضَّعفِ قوله:"قيدِي أمْا تعلمني مسلماً؟ !دمي شرابٌ لك، اللَّحم قَدْ أكلته، "وعبارات الاسترحام قوله:" أبيت أنْ تشفقَ أوْترحما، لاتهشم الأعْظُما، ارحم طفيلاً، يأتيك مُسترحما، وارحم أخيَّات"وعبارات الأَلَم قوله: "وينثني القلبُ وقَدْ هشَّما، جرعتهنَّ السُّمَ والعلقما " إنَّ عبارات الأَلَمْ أكثرها صِدقاً وإيصالاً لمعاناة ابنه وبناته، وأبو هاشمٍ ابنه الصغير،انظر كيف يثنى القلب ويهشّمه، عبارة تشقُّ سبيلها إلى القلبِ أَلَماً وحُزْناً، في صورةٍ حيَّةٍ حَيْثُ جسَّد حركةَ القلبِ على سبيلِ الاستعارةِ المكنيَّةِ، وفي الدَّرجةِ نفسها مِنْ الحُسْنِ مصْراعه الأخيرمِنْ الأبيات"جرعتهنَّ السُّمَ والعلقما" فهي حياةٌ بطعمِ الموت.

وفي موضع أخر يتمنَّى الموتَ بدلاً عَنْ حياةٍ في شِقوةِ العيشِ، ويتألَّم لِمَا أحدق ببناته مِنْ ذُلّ العُرِي والحفاء وخدمة بنات الوضعاء، إذْ يقول: (المُعْتَمِد ابن عَبَّاد "الدّيوان"2000م،ص90)

أَلَيْسَ المَوْتُ أَرْوَحُ مِنْ حَيَاةٍ يَطُوْلُ عَلَى الشَّـقِيّ بِهَا الشَّـقَاءُ
أَأَرْغَبُ أَنْ أَعِيْشَ أَرَى بَنَاتِي عَـوَارِي قَدْ أَضَرَّ بِهَا الحَفَاءُ
خَوَادِمَ بِنْتَ مَنْ قَدْ كَانَ أَعْلَى مَرَاتِبُـهُ إِذَا أَبْـدُو النِّدَاءُ

إلى آخرِ القصيدةِ،انظر كيف وظَّفَ صِيغة "فواعل" توظيفاً حَسَناً في موضعين"عواري، خوادم "لِيَشّجَ للذِّهن كثرةَ العُرِيَّ والحفاء، وقد وصل الحفاءُ درجةً قاسِيةً، حَيْثُ أضرَّ بالقَدَمِ، في قوله: "قَدْ أضرَّ بها الحفاءُ" لِيُصوِّر لك مِقدار الذُلّ النَّفسِيّ والجسدِيّ الذي خالطهُنَّ مِنْ التمزُّق والجراحات ولاأحسب أنَّ شاعراً مِنْ شُعراء العربيَّة، صَرَخَ الألمُ بداخله وهَجَسَ به ضمير الشَّفقةِ على بناته مثل ابن عَبَّاد،وأَخْلِق بأنْ تُفْرَد له دراسة متأنّية مُسْتقِلَّةً.

7.التألُّم لإكراهها على الزَّواج

عمودُ الزَّواجِ القَبول والرِّضى التَّام بين الزَّوجين؛ لدوامِ المودَّةِ والوِئامِ، وهو ماتعارف عليه النَّاسُ منذ بدء الخلقِ إلى يوم النَّاسِ هذا، فإذا حصل الإكراهُوالإرغامُ، تنافرَ الودُّ، واستنكفتْ النَّفسُ القبولَ، وخرَّ العمودُ، ومِمَّنْ كَرِه لابنتِهِ هذا المصير،واعتصره الأَلَمُ،المهلهلُ،جاء في كتابِ الأغاني "أنَّ المهلهلَ خرج ببنته حتَّى لَحِقَ أرضَ اليمنِ، فخطبَ إليه أحدُهُم ابنتَهُ فأبى أنْ يفعل، فأكرهوه فأنكحها إيَّاه، فقال في ذلك: (أبوالفرج الأصفهانيّ،2008م،5/34.33)

أَنْكَحَهَا فَقْدُهَا الأَرَاقِمَ في جَنْبٍ وَكَانَ الحَبَاءُ مِنْ أَدَمِ

لَوْ بِأَبَانِيْنَ جَاءَ يَخْطِبُهَا ضُرِّجَ مَا أَنْفُ خَاطِبٍ بِدَمِ

أَصْبَحْتُ لَا مُنْفِسَاً أَصَبْتُ وَلَا أُبْتُ كَرِيْمَاً حُرَّاً مِنْ النَّدَمِ

هَانَ عَلَى تَغْلِبٍ بِمَا لَقِيَتْ أُخْتُ بَنِي المَالِكِيْنَ مِنْ جُشَمِ

لَيْسُوا بِأَكْفَائِنَا الكِرَام وَلا يَغْنُوْنَ مِنْ عَيْلَةٍ ولاَ عَدَمِ

يكشف النَّصُ عَنْ معانٍ محتجبةٍ خلف الألفاظ وهي،المعنى الأوَّل: قوة علاقة الشَّاعرُ بقبيلته تغلب، فلمَّا فقدها تحسَّرَ على الذَّل الذى حلَّ به، مِنْ الإرغامِ على نكاحِ ابنته بمَهْرٍ تستنكف الأَمَةُ قَبوله فضلاً عَنْ الحُرَّةِ السَّيِّدة، وذلك في قوله: "أَنْكَحَهَا فَقْدُهَا الأَرَاقِمَ...البيت"المعنى الثاني: إهانة القبيلة كلِّها بهذا النِّكاح، ولهذا نجده يستثير غضبتها في قوله:"هَانَ عَلَى تَغْلِبٍ بِمَا لَقِيَتْ ...البيت"المعنى الثالث: وضاعة رتبةالناكح لابنته عَنْ مراقِي السَّادة، في قوله:"لَيْسُوا بِأَكْفَائِنَا الكِرَام"ومِنْ ضعفهم أنَّهم"لايَغْنُوْنَ مِنْ عَيْلةٍ ولاَ عَدَمِ" ومِنْ وضاعةِأصلِالخاطبِ أنَّه لو جاء يخطبُ وقت عزّ وإقامة المهلهل بين ظهراني قبيلته، لكان حقه الموت في قوله: "لوْ بِأَبَانِيْنَ جاءَ يَخْطِبُهَاضُرِّجَ ما أَنْفُ خَاطِبٍ بِدَمِ" أبانين هما:جبلان إنتصبا على أرضِ تغلبٍ،انظر لبناءِ الفعلِ للمجهول"ضُرِّجَ"فلَمْ يُبيِّن مَنْ المُضْرِّجُ؛ لأنَّ القبيلةَ كُلُّها تكره نسبه ومُصاهرته فإنْ قَدِمَ على ذلك في ذلك الزَّمان ضرَّحة بالدَّم أيُّ واحدٍمِنْ القبيلة، سيّداً كان أو سوقة، شاباً أوكهلاً، ذكراً أو أنثى، فإننا نَعْلَمُ مِنْ نخوةِ وغَيرةِ وأنفةِ وشجاعةِ نساءَ تغلبٍ، مايبعثُنَّ علي التضريجِ له دماً، سِيما أنَّه ارتقى مُرتقاً صَعْباً وتنخَّل بنتَ سيّدِالقبيلةِ. المعنى الرَّابع: ندمه على الفقرِ والذُلِّ وماآل إليه حالُهُ، في قوله:"أَصْبَحْتُ لَا مُنْفِسَاً أَصَبْتُ وَلَا أُبْتُ كَرِيْمَاً حُرَّاً مِنْ النَّدَمِ" لَمْ أُصِبْ مالاً، ولَمْ أرجع كريماً حُرَّاً، وأنا أندم على هذا الخروج الذى ألحقني بذلك، وأحسب أنَّ هذا البيت أصدق أبياته أَلَماً، وأجمعها لخلال الذُلِّ الذى امتدَّ إلى نفسه فستحال الغنى إلى فقر والسِّيادةُ إلى رِق له وابنته، بهذا الزَّواجِ المُهين، إنَّ هذه الأبيات أشبه بالنَّوحِ على هذا المصيرِ، وأفلحَ المُهَلْهِلُ إذ نَظمها على بحرِ المُنسرحِ فإنَّه يَصْلُحُ للنَّوحِ والنقائضِ، يقولُعبد الله الطِّيب عَنْ هذه الأبيات وبحر المُنسرح ومايَصْلُح له :"فيها نفحةٌ مِنْ النَّوحِ ونَفَسٌ مِنْ الرَّدحِ،...فإذا بحثت في الشِّعرِ الجاهليّ لَمْ تجد المنسرحات تخرجُ عَنْ أحدٍ غرضين:الرِّثاء المراد به النَّوح، والنَّقائض" (عبد الله الطيّب ،1989م،1/221.219)

8. جوابها عَنْ الشُّعراءِ عِوَضاً عَنْ أبيها

مِنْ الودِّ أنْ يُعَلِّم الأبُ ابنته الشِّعر و يُرشِدها إلى الصَّواب إذا ضَلَّ عَنْهَا، ومِنْ الوُدِّ أيضاً أنْ تُجيب الشُّعراءَ عِوضاً عَنْ أبيها إذا طلبَ مِنْهَا ذلك،وخَيْرُ شاهد يُساق الخبر المرويّ عَنْ لبيدِ بن ربيعة العامريّ"فقَدْ كان رجلاً شريفاً في الجاهليَّةِ والإسلامِ، وكان قَدْ آلى على نفسه أنْ يُطْعِمَ ماهبَّتْ الصَّبا، ثُمَّ أسلم فأدام ذلك في الإسلامِ، ونزلَ الكوفةَ وعليها الوليدُ بنُ عُقْبَة، فبينما هو يَخْطُبُ النَّاسَ قال في خُطبته على المِنبرِ، قَدْ عَلِمتُم حالَ أخيكم أبي عقيلٍ وما أوجبَ على نفسه أنْ يُطْعِمَ ماهبَّتْ الصَّبا وقَدْ هبَّتْ ريحُهَا، فأعينوه على مروءتِهِ، ثُمَّ انصرف الوليدُ وبعث إلى لبيدٍ بمائةِ ناقةٍ، واعتذر إليه وقال في ذلك:

تَرَى الجَزَّارَ يَشْحَذُ شَفْرَتَيْهِ إذا هَبَّتْ رِيَاحُ بَنِي عَقِيْلِ

أَشَمَّ الأَنْفِ أَصْيَدَ عَامِرِيٍّ طَوِيْلُ البَاعِ كَالسَّيْفِ الصَّقِيْلِ

وَفَى ابْنُ الجَعْفَرِيُّ بِحَلْفَتَيْهِ عَلَى العِلَّاتِ وَالمَالِ القَلِيْلِ

بِنَحْرِ الكُوْمِ مَا هَبَّتْ لَدَيْهِ رِيَاحُ صَبَاً تَجِئُ مَعَ الأَصِيْلِ

قال وبعث بالجزر والأبيات إلى لبيد، فقال له الرَّسولُ هذا مِنْ عِنْدِ أبي وهبٍ، فشكره. وقال إنِّي تركتُ الشِّعر منذ نزول القرآن، وقَدْ كنتُ لاأعيا بجوابِ شِعره، ثُمَّ دعا بُنَيَّتَه فقال لها:أجيبيه، فأنشأتْ عِنْدَ ذلك تقولُ مُجيبةً:

إِذَا هَبَّتْ رِيَاحُ بَنِي عَقِيْلٍ دَعَـوْنَا عِنْدَ هَبَّتِهَا الوَلِيْدَا
أَشَمَّ الأَنْفِ أَصْيَدَ عَبْشَمِيّاً أَعَانَ عَلَى مُرُوْءَتِهِ لَبِيْدَا
بِأَمْثَالِ الهِضَابِ كَأَنَّ رَكْباً عَلَيْهَا مِنْ بَنِي حَـامٍ قُعُوْدَا
أَبَا وَهْبٍ جَـزَاكَ اللهُ خَيْراً نَحَرْنَاهَـا وَأَطْعَمْنَا الثَّرِيْدَا
فَعُدْ إِنَّ الكَـرِيْمَ لَـهُ مَعَادٌ وَظَنِّي بِابْنِ أَرْوَى أَنْ يَعُوْدَا

فقال لها لبيدٌ:أجدك أحسنتِ لَوْلا أنَّكِ سألتيه في شِعركِ {الزِّيادة} قالتْ ياأبتِ إنَّه مَلِكٌ ولا بأسَ بسؤالِ المُلُوْكِ، ولَوْكان غيره ماسألناه، فقال لها:أجل،إنَّه على ماذكرتِ، إنَّ كلامك هذا أجود مِنْ شِعركِ"(أبوزيد القرشِيّ، 1308هـ، 84.83)

ويكشفُ الخبرُ عِنْ علاقةِ المحبَّةِ بين الأبِ وابنته،التى تقوم على شِرعةِ المُساندةِ والتوجيه، فساندته بالشِّعرِ إذ تركه، فأحسنتْ النَّظم على بحرِ الوافرِ، وهو البحرُ الذى سلكه مُهْدِيّ النُّوق، لكنّها أبدلتْ الرّويّ مِنْ اللّام إلى الدّال لتثبت براعتها في القريضِ،وأمَّا التوجيه فقد صدر مِنْ أبيها في بيتها الأخير إذ رأها ضلّتْ عَنْ وأجب الشّكر إلى ذُلّ السُّؤال، إذ استعودته العطاءَ في مُقْبِلِ الأيَّامِ، في قولها:"فَعُدْ إنَّ الكريمَ لهُ معادٌ وظنّي بابنِ أروى أنْ يعُودا" فأحسنتْ جوابَ أبيها بما يُغْنِي عَنْ ذكره هنا لوروده أعلاه، يحملُ النَّصُّ .كذلك .طائفة حسنة مِنْ الألفاظِ التى تفى بالمدحِ وهي: "أشم الأنف وأصيد، أعان على مروءته "وعظَّمته بالكُنْية "أبا وهب"ودعتْ له بالجزاء مِنْ عِنْدِ اللهِ في قولها:"جزاك اللهُ خيرا" فأحسنتْ وأجادتْ.

9.رثاء الأب لها:

حوتْ الذَّاكرةُ الشِّعريَّةُ أشعاراً كثيرةً في رثاءِ الأب لابنه الذَّكر، منذالعصرِ الجاهلِي وحتَّى يومنا هذا، ومِنْ أشهرِ المراثي مرثية أبي ذؤيب الهذلي في أبنائِه الخمسة، ومرثيَّة ابن الرُّومِيّ والتهامِيّ في ابنهما وغيرها مِنْ المراثي، وقلَّ أنْ نجدَ الأب يرثى ابنته في الشِّعرِ القديمِ، وذلك للترسُبات العَالِقة في ذهنِ العربيّ بدونيَّة الأنثى عَنْ الذَّكر، والعارُ في الثناءِ عليها والجزع على فراقها، ننتقى أبياتاً للصَّنوبريّ في رِثاءِ ابنتِهِ ليلد ترتدّ للعصرِ العبَّاسيّ. قائِلاً:(الصَّنوبرِيّ، 1998م،93.94)

أَضَرَّ بِي ثُكْلَكِ لَيْلَى وَفِي إِضْرَارِهِ بِي كُلُّ إِضْرَارِ
ألنَّارُ مِـنْ قَلْبِي مَخْلُـوْقَةٌ أَمْ هُـومَخْلُـوْقٌ مِـنْ النَّارِ
وَأَلْبَسَتْ جِسْمِي ثِيابُ الضَّنَا فالجِسْمُ مِنْ غَيْرِ الضَّنَا عَارِ
يَارَبَّةَ القَبْرِ المُضِـئ الذي يُضِئُ ضَوْءَ الكَـوْكَبِ السَّارِ
قُوْمِي إِلى زَوْرَكِ أَوْ فَاجْلِسي فَإِنَّهُـمْ أَكْـرَمُ زُوَّارِ
كُنْتُ القَرِيْرَ العَيْنِ إِذْ كُنْتِ لِي تَحْلُـو أَحَادِيْثِي وَأَخْبَارِ
وَكَانَ شِعْـرِي يُتَغَنَّى بِهِ فَاسْتُحْسِنَتْ لِلنَّـوْحِ أَشْعَارِي

فالأبياتُ صرخةُ أَلَمٍ ودفقةُ حُزْنٍ، ونفس مضرورة، بالأسى والوحشة، تتكئ الأبيات على عنصرين اثنين هما: الضُرُّ الذى أصابه لرحيلِ ابنته، وإجلاله وتقديسه لابنته، أمَّا الضُرُّ الذى أصابه فيُسْتَخْرَجْ مِنْ قوله: "ألنَّارُ مِنْ قَلْبِي مَخْلُوْقَةٌ... البيت" فإضرامُ النَّارِ في القلبِ ضُرٌّ حتَّى لايدري أنَّ النَّارَ قَدْ خُلِقتْ مِنْ قلبه أو أنَّ قلبه مِنْها، وهي مُبالغة في وصف شِدَّةِ حُرَقْ القلبِ لفراقِ فلذة الكبد وجِلدة عينه،وهذا المعنى تفرَّد به الصَّنوبريُّ، وكان شُعراءُ الرِثاءِ قبله، يُصرّحُوْن بأنَّ النَّارَ تكمُن في قلوبهم، لا أنَّ قلوبهم مخلوقة مِنْ النَّارِ أوْ أنَّ النَّارَ مخلُوقةٌ مِنْ قلوبهم، قال التهامي في رِثاءِ ولده: (التهامِيّ "الدِّيوان"1982م، ص311)

أُخْفِي مِنْ البُرَحَاءِ نَاراً مِثْلَمَا يُخْفِي مِنْ النَّارِ الزِّنَادَ الوَارِي

والبُرحاءُ: شِدَّة الحُزنِ والأَلَمِ والمشقَّةِ. ومِنْ الضُرِّ الذي أصابه هزال جسده في قوله: "وَأَلْبَسَتْ جِسْمِي ثِيابُ الضَّنَا...البيت"وذروة الضُرِّ وغايته قوله: "كُنْتُ القَرِيْرَ العَيْنِ إِذْ كُنْتِ لِي... البيت"

وزوال قرَّة العين سبب كلّ ذلك الضُرّ الذي ذكره مِنْ الهزال لتركه الأكلَ والشُّربَ، وإضرام نار القلبِ، وهجره باهجَ الكلامِ وطَرُوْبِهِ، "كُنْتُ القَرِيْرَ العَيْنِ" قال إحسان اللاتي"نلاحظ أنَّه لَمْ يقل (قريرُ العينِ) بل القريرُ العينِ، فكأنَّ قرَّةَ العينِ كانت مِنْ مُختصاته ومِنْ مميزاته التى كان يُعْرَفُ بها بين النَّاسِ، وهذا يُعمِّق لدى المُتلقِي الإحساس بمأساة الشَّاعر أكثر وأكثر، وعِنْدَما كان الشَّاعرُ قريرَ العينِ، كان إحساسه هذا ينعكس على تصرفاته وأقواله كلِّها (تحلو أحاديثي وأخباري) فأصبحتْ بعد ذلك تَصْلُحُ للنَّوحِ ولا يُتغنَّى بها" (اللاتي،2018م، ص257)

الخاتمة:

تمّتْ بحمد الله الدّراسة التى جاءتْ تحمل عنوان"أشكال الوُدّ بين الأب وبناته في الشّعرِ العربيّ القديمِ مِنْ العصرِ الجاهلِيّ وحتَّي العصرِ العباسِيّ، دراسة وصفِيَّة تحليلِيَّة"وخلصتْ إلى نتائج هي:

1. إنّ ديوان الشّعر العربيّ القديم عبَّر عن قضيَّة الودّ بين الأب وبناته بصورٍ فنيَّةٍ وجماليَّةٍ مُبْهِرةٍ، تجلَّتْ في عدد مُقدَّرٍ من النّصوص منذ العصر الجاهلِيّ وحتى العصر الإسلاميّ.

2. بنت الأعشى أكثر البنات شفقةً وتشبثاً وشفاعةً على بقاء أبيها وحجزه عَنْ السَّفرِ بصورٍ مختلفةٍ في شِعره؛ وذلك لطولِ سفره وكثرته.

3. إنَّ كُلَّ خِطابات الأعشى مع ابنته وتشبثها به لترك السَّفرِ كانتْ في قصائدِ المدحِ؛ ليبيَّن للممدوحِ مخاطرَ الرّحلةِ وضعف ماترك مِنْ البناتِ؛ فيحرّك فيه فيضه على العطاءِ والمثوبةِ.

4إنَّ أكثرَ الشُّعراءِ خوفاً وأَلَماً وشفقةً وذِكراً لبناته في شِعره في مواضعَ مختلفةٍ وبصُورٍ متغايرةٍ، المُعْتَمِد بن عَبَّاد؛ لأنَّ الذلَّ والفقرَ والأسرَ خيَّمَ عليه بعد عزٍّ وغِنىً وسُلطةً وحُريَّةً؛ ولهذا خاف على مصيرِ بناته مِنْ: الرّقِ والبيعِ والشَّتات، وقَدْ وقع بعضهُنَّ في الرّقِ وخاق على مَنْ بَقِىَ مِنْهُنَّ مِنْ المَّصيرِ نفسِه.

5. لَمْ يستجب شعراءُ الجاهليَّة لِتشفُّعِ البنات لتركِ السَّفرِ و الغزوِ؛ لغلظِ طبعهم، بينما إستجابتْ ثُلَّةٌ مِنْ الشُّعراءِ المُخضرمين والإسلاميّن لذلك، كالحُطيئةِ والمُعلَّى الطائيّ وأباخالدٍ القنَّان.

6. أكثرُ العُصورِ وروداً للأشعارِ التى تدُلُّ على علاقةِ الأبِ مع بناته،العصرُ الجاهِلِيّ، وأقلَّها العصرُ العبَّاسيّ وذلك؛ لكثرةِ الغزو والسَّفرِ والتكسُّبِ في العصرِ الجاهلِيّ، فيولّد ذلك خوفاً مستمِراً على مصيرِ البناتِ والأباءِ معاً، بينما العصر العبَّاسيّ غاب عَنْهُ ذلك وخيَّم علي الحياةُ الترفِ والأمنِ والاسقرارِ.

7. عدمُ رثاءِ الأباءِ للبناتِ في العصرِ الجاهلِيّ وصدرالإسلامِ والأُمويّ، ووجودة على قدرٍ ضيّقٍ في العصرِ العبَّاسيّ على يدِ الصَّنوبرِيّ، بينما كثُرَ رِثاء الأبِ لابنه الذَّكر، مُنْذُالعصرِ الجاهلِيّ وحتَّى يومنا هذا؛ وذلك للترسُباتِ العَالِقةِ في ذهنِ العربيّ بدونِيَّة الأنثى عَنْ الذَّكرِ، والعار في الثناءِ عليها والجزعُ على فراقها.

8. أكثرُ أسفارِ الشُّعراء للتكسُّب عَنْ طريقى المدحِ والغارةِ، وأقلّ أسفارهم للجهادِ في سبيلِ اللهِ.

9. اختارَ الشُّعراءُ مِنْ البحورِ ماينا‌سبُ أغراضها، فجاءَ على سبيلِ المثالِ . بحرُ المنسرحِ ملآئماً لغرضِ النَّوحِ والبكاءِ على حالِ الشَّاعرِ، وهوأَصْلَحُ البحورِ لهذا الغرض كما قال العلماءُ، وهكذا في بقيةِ البُحورِ.

أوْصِي

بدراسةِ أشكالِ الوُدّ بين الأبِ وبناته في النثرِ العربِيّ القديمِ مِنْ العصرِ الجاهلِيّ وحتَّي العصرِ العباسِيّ، أوفي بقِيَّةِ العُصورِالأخرى.

المصادروالمراجع

أَبو تمَّام، حبيب بن أَوس (1998). (دِيوان الحماسة) برواية: الجواليقيّ، شرح وتعليق: أَحمد بسبج، دار الكُتب العِلمِيَّة، لبنان،ط1.

أَبو زيد القرشِيّ، مُحمَّد بن أَبِي الخطَّاب (1308ه). جمهرةُ أَشعارِ العربِ فِي الجاهِلِيَّةِ والإِسلامِ. المطبعة الأميرية الكبرى ببولاق. مصر، ط1.

أبوهلال العسكرِيّ، الحسن بن عبد الله (1988م). (جمهرةُ الأمثالِ) حققه ووضع حواشيه وفهارسه: مُحمَّد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامس، دار الفِكر للطِّباعة والنَّشر والتوزيع،دار الجيل بيروت لبنان. ط2.

أحمد أمين (2012م). ضحى الإسلام. مُؤسسة هنداوِيَّ للتعليم والثَّقافة، مصر.

أحمد أمين، الشنقيطي (1993م). المعلقات السبع وأخبار قائلها. النَّاشر مكتبة الخانجي. القاهرة.ط3.

الأَصفهانِيّ، علي بن الحُسين، أَبو الفرج (2008م). (الأَغانِي) تحقيق:إحسان عبَّاس وآخرون، دار صادر، لبنان، ط3.

الأعشى الكبير، ميمون بن قيس (2010م). الدِّيوان. تحقيق: محمود إبراهيم مُحمَّد، وزارة الثَّقافة والفنون والتراث، دارالبحوث والدِّراسات الثَّقافِيَّة، قطر، ط1.

الأعشى الكبير، ميمون بن قيس (2010م).الدِّيوان. شرح وتعليق: مُحمَّد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز النموذجِيَّة.

البغدادِيّ، عبد القادر بن عمر (1997م). خِزانةُ الأدبِ ولُبُّ لبابِ لسانِ العربِ. تحقيق: عبد السَّلام مُحمَّد هارون، مكتبة الخانجِيّ، القاهرة، ط4.

التهامِيّ،علي بن مُحمَّد، أبو الحسن (1982م). "الدِّيوان" تحقيق: مُحمَّد عبد الرحمن الرَّبيع، مكتبة المعارف الرِّياض.

الحُطيئة، جرول بن أوس (2005م). "الدِّيوان" شرح: حمدو طمَّاس، دارالمعرفة، لبنان،ط2.

الخنساء بنت عمرو (2004م). "الدِّيوان" أعتنى به وشرحه: حمدو طمَّاس، دارالمعرفة بيروت، ط2.

الرَّاعِي النُّميرِيّ، عبيد بن الحُصين (1995م). "الدِّيوان" شرح:واضح الصَّمد، دار الجيل،لبنان،ط1.

رِضوان دعبول (2012م). الرَّوضةُ الغنَّاءِ فى أعلامِ النِّساء. مُؤسسة الرِّسالة العالمِيَّة،ط1.

سُحيم عبد بني الحسحاس (1950م). "الدِّيوان" تحقيق: عبد العزيز الميمني، مطبعة دارالكُتب المصرِيَّة.

سلَّامة بن جندل (1978م). "الدِّيوان" صنعه: مُحمَّد بن الأحول، تحقيق: فخر الدِّين قباوه، دار الكُتب العِلمِيَّة، لبنان، ط2.

صدر الدِّين، علي بن الحسن، أبو الفرج (1999م). (الحماسةُ البصرِيَّة) تحقيق: عادل سُليمان جمال، مكتبة الخانجِي، ط1.

الصَّنوبرِيّ،أحمد بن مُحمَّدبن الحسن (1998م). "الدِّيوان" تحقيق:إحسان عبَّاس،دار صادر،لبنان، ط1.

عبد الله الطيِّب (1989م). المُرْشِدُ إلى فهمِ أشعارِ العربِ وصناعتها. دار الآثار الإسلاميَّة.وزارة الإعلام الصفاة. الكويت، ط2.

فضل اللاتي، إحسان (2018م). ليلي والأقدار، قراءة في قصيدة للصَّنوبرِيِّ في رِثاء ابنته. مجلَّة اتحاد الجامعات العربِيَّة للآداب،المجلَّد15/العدد1: 2018م

القُرطبيّ، محمد بن أحمد، أبو عبد الله (2006م). الجامعُ لأحكامِ القرآنِ الكريمِ. تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ومُحمَّد رِضوان عرقسوسي، مؤسسة الرِّسالة، ط1.

المبرِّد، مُحمَّد بن يزيد، أبو العبَّاس (2005م). أخبارُ الخوارجِ مِنْ كِتابِ الكاملِ فِي اللُّغةِ والأدبِ والنَّحوِ والتصّريفِ. دارالفِكر.

المرزبانِيّ، مُحمَّد بن عمران (2012م). أشعار النِّساء. مُؤسسة هنداوِيَّ للتعليم والثَّقافة، مصر.

المُسْتعصبِيّ، مُحمَّد أيدمر (2015م). (الدُّرُّ الفريدِ وبيتُ القصيدِ). تحقيق: كامل سُليمان الجبُورِيّ، دار الكُتب العِلمِيَّة، بيروت.لبنان. ط1.

المُعْتَمِد على الله بن عَبَّاد (2000م). "الدِّيوان" جمعه وحققه:حامد عبد المجيد وأحمد أحمد بدوِي، مطبعة دار الكُتب المصرِيَّة، القاهرة، ط3.

يحي الجبُوري (2010م). شعر عبدة بن الطّبيب. دار التربية للتوزيع والنّشر وجامعة بغداد.

منشورات جامعة وادي النيل
مجلة النيل للآداب والعلوم الانسانية
(ISSN: 1858 – 7054)
المجلد الخامس، العددالثاني،2025م
https://nilevalley.edu.sd

مواقف دول البلقان من الحرب العالمية الأولى (1914م – 1919م)

حسن عوض الكريم علي

قسم التاريخ -كلية الآداب-جامعة شندي

المؤلف:Hassanah1964@gmail.com

تاريخ الاستلام: **4/8/2024** تاريخ القبول : **26/9/2024**

المستخلص

تناولت هذه الدراسة مواقف دول البلقان من الحرب العالمية الأولى 1914م – 1919م. وتأتي أهمية هذه الدراسة في أن دول البلقان كانت هي إحدى العوامل المباشرة التي فجرت الحرب العالمية الأولى مما يعطي أهمية كبيرة للتعرف على مواقفها. وهدفت الدراسة لتفسير مواقف ودوافع دخول دول البلقان في الحرب العالمية الأولى وتوضيح أثر دول البلقان على سير الحرب والتعرف على نتائج الحرب عليها. اشتملت الدراسة على تمهيد وخمسة محاور وخاتمة. أفرد لكل محور واحدة من دول البلقان الخمس وهي: صربيا – بلغاريا – رومانيا – اليونان والبانيا. اتضح من الدراسة أن معظم دول البلقان دخل الحرب بجانب معسكر الحلفاء ماعدا بلغاريا مما ساعد في انتصار الحلفاء. كما أن الحرب العالمية الأولى أعادت تشكيل الخريطة السياسية لدول البلقان ولكنها لم تعالج التداخل القومي فيها.

كلمات مفتاحية: *دول البلقان، الحرب العالمية الأولى، الحلفاء، حرب البلقان*

The Balkan States Attitudes towards the first World War

(1914-1919)

Hassan Awadelkarim Ali

Faculty of Arts, Shendi University, Sudan
Corresponding Author: Hassanah1964@gmail.com

Abstract

The study handled the attitude of the Balkan states toward the first world war 1914 – 1918 . This study is more important because the Balkan states was one of the direct factor that exploded the first world war which is very important to defining their attitude. The study aims to explain the attitudes and motives and clear up the effect of the Balkan states in the war and to recognize the results of war toward the Balkan States. The study included a preface, five axles and a conclusion. Every axle is about one of the five states of Balkan: Serbia, Bulgaria, Romania, Greece and Albania. The study revealed that the most of Balkan states entered the war beside the Allies countries except Bulgaria which helped in the triumph, as the First World War reinstated the formal political map of the Balkan states. But it did not deal with the nation list interpenetration.

Keywords*: Balkan countries, World War I, Allies, Balkan war*

تمهيد

البلقان اصطلاحاً تطلق على المنطقة التي تكون شبه جزيرة تترامى بين بحر الادرياتيك غرباً والبحر الأسود شرقاً والبحر المتوسط جنوباً وسلسلة جبال البلقان شمالاً. وهي تؤلف إقليماً يتسم بمواصفات جغرافية شبه مشتركة وخصائص تاريخية وثقافية وروحية متشابهة (خليفة، 1994م: ص50).

ومنذ العصور القديمة كانت البلقان ملتقى للأعراق مثل الإغريق والصرب والبلغاري والسلاف والألبان والواش والرومان Lucey, (2014) وبنهاية الإمبراطورية الرومانية الغربية على يد القبائل الجرمانية في العقود الأخيرة من القرن الخامس الميلادي أصبحت البلقان تحت سيطرة الإمبراطورية البيزنطية الشرقية (حسون، 1986م، ص7).

ومنذ بداية القرن التاسع عشر الميلادي أطلق مصطلح البلقان على أشباه الجزر الثلاثة الواقعة في شرقي أوربا المتداخلة مع البحر الأوربي الرئيسي وهي تطلق اليوم على بلاد " اليونان، البانيا، يوغسلافيا، بلغاريا ورومانيا" وهي الأقطار التي تشترك في وحدة جغرافية وتراث سياسي امتد لخمسة قرون هي فترة الحكم العثماني تقريباً (حسون 1986، ص9). ظلت شبه جزيرة البلقان تحت الحكم العثماني منذ أواخر القرن الرابع عشر الميلادي وحتى عام 1913م وكان الحكم العثماني للبلقان مستقراً في الأربعة قرون الأولى. إذ اتبع العثمانيون نظام الحكم اللامركزي، ولكن تدهور الحكم العثماني في المائة سنة الأخيرة (1815م – 1913م) بسبب انتشار المبادئ القومية في البلقان وبسبب تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية وتدخل الدول الأوربية بالدعم والمساندة، ثم تسببت سياسة الحكم العثماني المركزية وسياسة التتريك، وتشجيع الدول الأوربية وروسيا للتحالف البلقاني ضد الدولة العثمانية بقيام حربي البلقان الأولى 1912م والثانية 1913م (علي، 2008، ص294).

اندلعت حرب البلقان الأولى في 1912م بتكوين تحالف مشترك ضم صربيا واليونان والجبل الأسود وبلغاريا وشنوا حرب شاملة على الدولة العثمانية ولولا جهود مصطفى كمال في حماية المضايق ونشوب الخلاف بين دول البلقان نفسها لما بقيت إستانبول تحت السيادة العثمانية (عبد الرحمن، 2010م، ص67-68).

أنهت معاهدة بوخارست أغسطس 1913م حرب البلقان حيث تقرر منح اليونان جنوب مقدونيا وميناء سالونيك وجزيرة كريت. ومنح صربيا منطقة درواز ومويناستر ، كما سلمت رومانيا اقليم وبروجه الذي كان في حوزة بلغاريا، وخشيت البانيا المسلمة الدخول في معترك الصراعات الأوربية فأعلنت استقلالها الذاتي ولم يحقق السلم البلقاني بموجب معاهدة بوخارست النتيجة المرجوة ولم يمنع وقوع صراعات جديدة، حيث بدأ الصراع بين دول البلقان عندما طالبت النمسا صربيا بالولاء لها كبلغاريا، وفي الجانب الآخر كان المهزومون في الحرب الأخيرة وهما بلغاريا وتركيا يسعيان لعقد تحالف بينهما ضد صربيا لاستعادة ما استقطع من أراضيهم في بخارست وسعوا لشن حرب انتقامية (عبد الرحمن، 2010م، 69).

نشبت الحرب بين دول العصبة البلقانية الثلاث على مغانم الحرب قبل أن يجف مداد معاهدة لندن وتدخلت الدولة العثمانية والدول الأوربية خاصة "روسيا- النمسا" كل لتحقيق مصالحها وانتهت الحرب البلقانية الثانية بهزيمة بلغاريا وضعفها وتنامي قوة صربيا وتزعزع مكانة النمسا الدولية لذلك فكرت النمسا في سحق صربيا عسكرياً لتفادي خطر تكوين صربيا الكبرى وبالتالي تسببت الحروب البلقانية في زيادة التوتر داخل الكتلتين الأوربيتين المتصارعتين " الحلف الثلاثي" و" الوفاق الثلاثي" (عبد الفتاح، 2014م: ص48) وكان من المشاكل التي خلفتها حرب البلقان على دول البلقان، المشاكل الاقتصادية حيث أكثرت من الاستدانة من بيوت المال الأوربية وحتى عام 1914م أصبحت تعاني من ثقل الديون وعجزت عن السداد. وكانت أغلب هذه الديون من فرنسا والمانيا وبريطانيا. وقبلت كل دول البلقان ماعدا رومانيا – رقابة الدائنين على مصادر دخلها لتسديد الديون الأمر الذي أفسح المجال كتدخل الدول الأوربية في الشئون الداخلية لتلك الدول مع تضارب مصالحها (الدسوقي، 1976م، ص272-273).

بنهاية حرب البلقان في 1913م خرج البلقان من الحكم العثماني وتأسست خمس دول مستقلة على أسس قومية إلا أن تسويات حروب البلقان لم تحل مشاكل الأطماع القومية لدول البلقان والدولة العثمانية. بينما كانت هناك تحالفات القوى العظمى الأوربية والتي أدى تضارب مصالحها بعوامل مباشرة ارتبطت بالصراع القومي في البلقان. مما أدى لقيام الحرب العالمية الأولى (علي، 2008، ص 299-300).

وهكذا فإن المشكلات القومية التي زرعتها أوربا في شبه جزيرة البلقان واستخدمتها في فصل تلك البلاد من الدولة العثمانية هي ذاتها التي أدت لنشوب الصراع بين تلك الدول التي تأسست بعد حكم العثمانيين وهي ذات المشكلات التي كان لها دور في تفجير الحرب العالمية الأولى(حسون، 1986م، ص263)

تنقسم الأسباب التي أدت إلى الحرب العالمية الأولى إلى قسمين: أسباب مباشرة وأخرى غير مباشرة أدت بشكل تراكمي لاندلاع الحرب ومنها نمو الروح القومية في أوربا في القرن الـ 19م والتي تعني الاعتقاد بالولاء للأمة وأهدافها السياسية والاقتصادية يسبق أي ولاء

آخر، وأدى نمو روح القومية إلى قيام دولتين تأسستا على المبادئ القومية وهما المانيا وإيطاليا (عبد الفتاح، 2014م: ص13-14). بجانب ذلك كانت أهم العوامل الرئيسية لقيام الحرب العالمية الأولى هو التنافس الاستعماري الأوربي بغرض الأطماع الاقتصادية المرتبطة بفائض التصنيع والحصول على المادة الخام هذا بالإضافة لتعمق العداء بين الدول الأوربية منذ القرن الـ19م ببروز الفكرة القومية (Herwig, 1997). كما اتخذت كل من دول البلقان الحرب وسيلة لتحقيق أهدافها القومية (عبد الفتاح، 2014م: 13-14) ثم جاء التنافس من أجل السيطرة على البلقان ليزيد من التوترات التي أدت لتفجر الحرب العالمية الأولى وكذلك ازدياد حدة المنافسة الاستعمارية بين الدول الأوربية المنقسمة أصلاً لمعسكري التحالف الثلاثي المكون من: " المانيا، النمسا و إيطاليا" وعصبة الاباطرة الثلاثة المكون من "بريطانيا، فرنسا و روسيا "(Jelavich, 1983).

أما السبب المباشر الذي أدى لنشوب الحرب فهو حادث سراجيفو عاصمة البوسنة والهرسك والتي اغتيل فيها ولي عهد النمسا فرانسيس فيرديناند وزوجته في 28 يونيو 1914م بدوافع قومية باعتبار أن النمسا ضد رغبة سكان البوسنة والهرسك السلاف والصرب الذين يريدون الإنضمام لصربيا (Marriot, 1925: P:483.) بعد الحادثة بأربعة أسابيع قدمت النمسا إنذار لصربيا لمدة 48 ساعة للإجابة عليه وتضمن الإنذار أن يجاز للنمسا إنتداب موظفين لصربيا للتحقيق في الحادثة ولما تماطلت صربيا في ذلك أعلنت النمسا الحرب عليها في 28 يوليو 1914م. وقفت روسيا بجانب النمسا وفي أغسطس أعلنت المانيا الحرب على روسيا وفرنسا وفي 4 أغسطس أعلنت بريطانيا الحرب على المانيا(Parby and Setan, 1966, P:159.).

وهكذا اتضح مما سبق أن دول البلقان خرجت من حربها (1912م – 1913م) متدهورة سياسياً ولم تصل لتسويات ترضي أطماعها القومية. ومنهارة اقتصادياً ومثقلة بالديون الأوربية مما أفسح المجال للتدخل في شئونها وفي الوقت نفسه كانت المنطقة ملتهبة بنشاط الجمعيات القومية التي فجرت الحرب العالمية الأولى. فكان لابد لدول البلقان من دخول هذه الحرب بدواعي مختلفة رغم عدم قدرتها العسكرية والمالية لكنها مستفيدة من مواقعها الاستراتيجية وتحالفها مع الأحلاف الأوربية المتحاربة.

أولاً: موقف صربيا:

دخلت دول البلقان الحرب العالمية الأولى في فترات مختلفة مع تطور أحداث الحرب وبدوافع مختلفة ومواقف مختلفة كلٍ حسب أسبابها فصربيا هي السبب المباشر في الحرب منذ أغسطس 1914م ودعمتها روسيا ودول الوفاق ضد النمسا.

منذ بداية الحرب اهتمت صربيا بتقوية دفاعات الحدود من الهجوم الالماني ولم يكن لصربيا جيش احتياطي، ورغم ذلك نجح الصرب في رد هجومين في 1914م وبدأوا في مهاجمة النمسا، ساعدهم على ذلك تقدم الروسي في قليقيه، هذا بجانب الخبرة التي اكتسبها الجيش الصربي في حرب البلقان (عبد الفتاح، 2014م: ص152) مع بداية الحرب في 1914م هزمت صربيا النمسا ومنعتها من عبور الحدود وساعد ذلك في انتصار الحلفاء على بلغاريا (Jelavich, 1983: P:115).

سعى الحلفاء لمساعدة صربيا التي كانت أحد أسباب اندلاع الحرب فقاموا بإنزال قوات في مدينة سالونيك باليونان لكن تلك القوات لم تصل إلى صربيا وانسحب الجيش الصربي إلى البانيا وفقد الصرب بلغراد في ديسمبر 1914م إلا أنهم كسبوا نصراً على نهر كوليبارا واستعادوا بلغراد.

وفي يناير 1916م احتل الجيش النمساوي القطر الصربي وعادر الرئيس نيقولاس بازك إلى ايطاليا كما أجبر الحلفاء على الابتعاد عن جايبولي وأخذت دول الوسط وضعها في البلقان بتحالف بلغاريا والدولة العثمانية وهزمت صربيا ولم يبق غير جيش صغير للحلفاء في سالونيك (Parby and Setan, 1966: P:152).

وفي يوليو 1917م وقع إعلان كورفو بين رئيس وزراء صربيا بازك ورئيس اللجنة السلافية في المنفى ترمبي حيث كان هذا الإعلان شهادة ميلاد لمستقبل يوغسلافيا. وأعلن عن اتحاد كلٍ من الصرب والكروات والسلوفيين كأمة واحدة في دولة دستورية ديمقراطية على النهج البرلماني وهي دولة ستكون من عدة أمم ولغتين (Sevak, 1979, P:51) وفي العام 1917م خرجت روسيا من الحرب ودخلت امريكا وظهر الرئيس ويلسون الداعي لحقوق القوميات عندما بدأت كلٍ من اللجنة السلافية والحكومة الصربية مناقشة المبادئ الأساسية لدولة المستقبل للصرب والكروات والسلاف في زغرب وفيينا (Anderson, 1966 . P:35).

أظهر رئيس وزراء صربيا منذ يناير 1918م رغبة في تكوين صربيا العظمى بعد النصر المتوقع (Barbara, 1987 P:125) من "صربيا والجبل الأسود وكرواتيا والبوسنة وهي يوغسلافيا. ونتيجة لانهيار دولة الهابسبيرج في أكتوبر 1918م أسس القادة السياسيين في زغرب المجلس الوطني للسلاف والكروات والصرب والذي صوت للاندماج مع صربيا والجبل الأسود. ثم وافق الأمير ريجالند الأسكندر على أهداف المجلس الوطني في ديسمبر 1918م ولذلك اتخذت الخطوة الأولى للتوحيد وحدث عمل مشابهه في الجبل الأسود رغم معارضة الملك نيقولاس الذي لا يرغب في فقدان مملكته.

صوت المجلس لارسال وفد إلى بلغراد لدعوة الأمير الاسكندر الموصي بالعرش من والده ليعلن الاتحاد الملي ويستأنف الوصاية الجديدة للدولة الجديدة. وفي أول ديسمبر 1918م أعلن فعلاً الاسكندر مملكة الصرب والكروات والسلاف بحضور وفد من زغرب وأعضاء من الحكومة الصربية (خليفة، 1994م: ص486).

وهكذا حققت صربيا مخططاتها الفاشية وضاعفت من مساحة أراضيها أكثر من ثلاث مرات في غضون سنوات قليلة وكانت أهم النتائج الجوهرية بانتصار الحلفاء لصربيا أن أضفت الصفة الشرعية على المكاسب الصربية وكافأتها مكافأة مجزية وثمينة والواقع أن هذه الدولة لم تكن سوى جائزة عالمية للصرب على أدوارهم وتضحياتهم لاوربا المسيحية. وهكذا قبل افتتاح معاهدة السلام أعلن عن توقيع دستور بقيام يوغسلافيا الجديدة كدولة مكونه من 12 مليون نسمة وهكذا كونت الدولة الجديدة من عناصر مختلفة من مملكتين مستقلتين هما: صربيا والجبل الاسود وأجزاء من النمسا معظمها أراضي سلافية " البوسنة والهرسك " وأجزاء كانت تتبع للتاج الهنغاري مثل " كرواتيا ودلامانيا " وعموماً ظل الحديث عن مملكة الصرب والكروات والسلوقيين دون حدود ولم يكن الاعتراف بها سريعاً وكانت الولايات المتحدة الامريكية أول المعترفين بها في فبراير 1919م ثم تبعهم الحلفاء الآخرين باستثناء ايطاليا (خليفة، 1994م: ص 487).

وهكذا عندما انعقد مؤتمر الصلح في فيرساي لتقاسم الغنائم ورسمت الحدود بين الدول كانت حدود دول البلقان في مقدمة الخرائط التي رسمت في فيرساي في ديسمبر 1918م حيث ولدت على الورق. في هذا المؤتمر قبل أن تولد على الأرض المملكة الصربية الكرواتية السلوفانية دون استشارة شعوبها (حسون، 1986م، ص265).

مما سبق اتضح أن صربيا كانت إحدى المسببات المباشرة للحرب، ولذلك كانت أول دول البلقان دخولاً لهذه الحرب منذ بدايتها في أغسطس 1914م منحازة لدول الحلفاء وأثناء الحرب وقع الصرب والكروات والسلاف عن فكرة اتحادهم في دولة واحدة في يوليو 1917م. ولم يؤثر خروج روسيا من الحرب في أكتوبر 1917م على صربيا وحلفائها إذ دخلت الولايات المتحدة الأمريكية بجانب دول الحلفاء داعمة لحقوق القوميات ولمشروع الاتحاد الصربي– الكرواتي– السلافي وكانت أول المعترفين به عندما وافق مؤتمر الصلح في فيرساي في 1919م على قيام هذا الاتحاد.

وهكذا تمت مكافأة الصرب لموقفهم في هذه الحرب بجانب الحلفاء وضد دول الوسط بقيام الدولة الجديدة "يوغسلافيا" وهكذا أسهم موقف صربيا في الحرب بتحولها للدولة الأقوى في منطقة البلقان.

ثانياً: موقف بلغاريا

أظهرت شدة العداء نشاط دبلوماسي وعسكري محموم بين الحلفاء ودول الوسط في كل مكان في البلقان وأسرع كل من الطرفين في كسب دول البلقان (الدسوقي، 1976م، 374) بدأت بلغاريا حذرة عن نشوب الحرب وتركزت مطالب بلغاريا الإقليمية في مقدونيا التي استولت عليها صربيا في 1913م ويمكن لبلغاريا تحقيق ذلك بانتصار النمسا وهزيمة الصرب والحلفاء وبالتالي أصبحت مصالحها مع دول الوسط وعقدت بلغاريا معاهدة مع النمسا في سبتمبر 1914م تعهدت فيها بمساعدة النمسا إذا تعرضت لهجوم من دولة أخرى مثل رومانيا وفي مقابل ذلك تعهدت النمسا بمساعدة بلغاريا ضد أي اعتداء عليها (Anderson, 1966: P:318).

منذ بداية الحرب استعجلت روسيا صربيا واليونان بأن توعدا بلغاريا بمطالبها في مقدونيا ووافقت صربيا في سبتمبر 1914م بعد معارضة للتخلي عن غرب مقدونيا لبلغاريا لكن ذلك بعد أن يتم نصر الحلفاء وتأخذ صربيا مكاسب كبيرة في البوسنة والهرسك والمانيا ولم تكن المقترحات الروسية مرضية لليونان (الدسوقي، 1976، ص386) وزاد من تعقيد موقف بلغاريا دخول ايطاليا الحرب بجانب الحلفاء في مايو 1915م بعد أن أخذت وعد باسترجاع الأراضي المأهولة بالإيطاليين في النمسا وفي ساحل المانيا وبحر الأدرياتيك وعرض الحلفاء في مايو 1915م شن الحرب على تركيا نظير توسعات إقليمية ولكن رفضت بلغاريا العرض لأنها تعلم أن تلك المناطق كانت مطمعاً للصرب واليونان وايطاليا (خليفة، 1994م: 236).

رغم الهزائم المتتالية للتوجهات السياسية الخائبة والفاشلة على الصعيد الدولي لم تراجع بلغاريا سياستها الخارجية وتحالفاتها الدولية إذ حافظ ملوكها على الارتباط بألمانيا الفاشية وهو ما يوضح رغبة البلغار في الثأر والانتقام من صربيا ورومانيا واليونان.

كان قائد الاتحاد البلغاري استامبولوسكي أكثر المعارضين لسياسة الملك فيردناند بدخول الحرب بجانب دول الوسط، وفي صيف 1915م كون استامبولوسكي مجموعة من القادة السياسيين الرئيسيين مثل الاسكندر مالينوف من الحزب الديمقراطي كمعارضين لدخول الملك الحرب بجانب دول الوسط. بينما كان يرى الملك فيردناند أن الطريق الوحيد لإرجاع الأراضي التي فقدت بعد حرب البلقان الثانية هو رد الفعل العسكري بالتحالف مع دول الوسط (Kofos, 1964: P 41). وهكذا انقسم التفكير في بلغاريا في مسألة دخول الحرب لأنها انتهت من كارثة قبل وقت قريب والقطر الآن ليس مستعداً للحرب فكل من الاتحاد البلغاري والشيوعيين معارضين لدخول الحرب وبالمقابل كان الملك فيردناند ورئيس الوزراء فاسيل رادوسلافوف يقتربون من دول الوسط ومازالت الرغبة في مقدونيا قوية. خاصة أن الحلفاء ليس لديهم ما يقدمونه، فروسيا أعلنت مساعدتها لصربيا ولذلك أصبح قرار الاندماج مع دول الوسط وارداً. ففي سبتمبر 1915م وقعت بلغاريا اتفاقية وعدت فيها بمقدونيا هذا بالإضافة لتأكدها من أن أعدائها المنافسين "اليونان ورومانيا " سوف ينضمون للحلفاء (الدسوقي، 1976م،

ص387) كما نجحت بلغاريا في أخذ وعد في سبتمبر 1915م من الحلفاء بإعادة حدود مقدونيا على خريطة المعاهدة الصربية البلغارية سنة 1912م على أن تنضم بلغاريا للحلفاء وتعلن الحرب على تركيا في الحال. وأخيراً فضلت حكومة صوفيا جانب دول الوسط وأخذ الجيش البلغاري يستعد لدخول الإقليم الصربي في مقدونيا والقسم الشرقي اليوناني.

في أكتوبر1915م فضلت بلغاريا الحرب وأعلنت الحرب على صربيا وهزمتها واحتلت مقدونيا وبلغراد وأنهى دخول بلغاريا وجود صربيا، (Anderson, 1966, P 331.40) وهكذا كانت بلغاريا هي الدولة الوحيدة من دول البلقان التي دخلت الحرب بجانب الامبراطوريات المركزية " المانيا، النمسا وتركيا " في 14 أكتوبر 1915م، ((Hugh, 1995: P: 41-76). وبذلك انتهى العمل الدبلوماسي للحلفاء في البلقان في 1915م فصربيا بجانبهم وبلغاريا مع أعدائهم بينما زاد الانقسام والتذبذب في اليونان (.Barbara, 1987: P:117)

نجح البلغار في التقدم في مقدونيا الصربية لغلبة العناصر السلافية التي تعتبر نفسها من البلغار. أما شرق ايجه المقدونية فقد كان الاغريق فيها يمثلون عدداً كبيراً. كما أن اليونان وافقت في أكتوبر 1915م على إنزال الحلفاء لفرقهم العسكرية في سالونيك ولكنها لم تتمكن من التقدم شمالاً (عبد الفتاح، 2104م: ص152) وهكذا كانت بلغاريا هي الدولة الثانية التي دخلت الحرب وذلك من أجل أهدافها في الماضي وكان هدفها الرئيسي هو احتلال مقاطعات مقدونيا في اليونان وصربيا ورومانيا (Barbara, 1987: P:166) أي دخلت بلغاريا الحرب في أكتوبر 1915م لمساعدة النمسا كي تهزم صربيا وكانت بلغاريا تأمل في استعادة أراضيها الي فقدت في الحرب البلغارية الثانية (Charles. A. 45. (Moser, opcit. P:19

بنهاية عام 1917م وبداية عام 1918م أصبحت الحرب سيئة على بلغاريا ودول الوسط. وفي مايو 1918م استبدلت حكومة رادوسلافوف بحكومة أخرى تحت الاسكندر مالينوف (Barbara, 1987: P:121) وفي يونيو 1918م استجاب الملك لمطالب المعارضين وفي سبتمبر 1918م غادر الملك تاركاً ابنه بوريس (1824م – 1943م) حاكماً للبلاد حتى نهاية عام 1918م (عبد الرحمن، 2010م، ص90)

عانى الجيش البلغاري الكثير في الفترة 17 – 1918م إذ فقدت بلغاريا 160.000 رجل وحوالي 300.000 من مجمل السكان البالغ عددهم خمسة مليون نسمة. وفي سبتمبر 1918م استسلمت بلغاريا وتنازلت الحكومة البلغارية وأُجبرت القوات الألمانية والنمساوية على مغادرة البلقان بسرعة باتجاه الشمال (عبد الفتاح، 2014م: ص91)، وهكذا انتهت الأعمال العسكرية في البلقان بقبول بلغاريا الهدنة في نوفمبر 1918م وتقدمت قوات الحلفاء من اتجاه الشمال نحو الدانوب وأصبح استامبولسكي رئيساً للوزراء في 1919م لقبل تسويات الهدنة والسلام فيما بعد.

بعد الحرب وقعت معاهدة نويللي في نوفمبر 1919م بشأن بلغاريا حيث تنازلت بلغاريا عن غرب تراقا التي كانت قد استولت عليها تركيا منذ عام 1913م وكانت منفذها الوحيد على البحر، كما تنازلت عن ثلاث مناطق مهمة من أراضيها ليوغسلافيا إلى جانب بعض التغييرات في حدودها مع اليونان (Stefan Pasco. Opcit, P:163) وهكذا جردت معاهدة نويللي بلغاريا من مراكز صغيرة ضمت إلى يوغسلافيا وبذلك خرت سواحلها على بحر ايجه وفرضت عليها بعض التعويضات (الدسوقي، ص391).

وضح مما سبق أن بلغاريا بدأت حذرة ومترددة عن نشوب الحرب رغم تقارب مصالحها مع النمسا ودول الوسط إلا أن روسيا حاولت التقريب بين بلغاريا وصربيا واليونان إلا أن دخول ايطاليا بجانب دول الحلفاء زاد من ميول بلغاريا لدول الوسط وذلك للأطماع الكبيرة من جانب ايطاليا في بلغاريا. كما أن سياسة الملك البلغاري الساعية للانضمام لدول الوسط وجهت بمعارضة من بعض القادة السياسيين الأمر الذي أخر دخول بلغاريا الحرب بجانب دول الوسط في أكتوبر 1915م وهي الدولة الوحيدة من دول البلقان التي انضمت لهذا الحلف وذلك لتحقيق مطلبها الأساسي في مقدونيا إلا أن الحرب انتهت بهزيمة بلغاريا وحلفائها واستسلامها في سبتمبر 1918م وقبولها لمعاهدة نويللي 1919م والتي فقدت فيها سواحلها على بحر ايجه وبعض أراضيها لصالح يوغسلافيا.

ثالثاً: موقف رومانيا

شاركت رومانيا في الحرب العالمية الأولى بدافع ضم الرومانيين الآخرين خارج الحدود وتحت الحكم الأجنبي، وظلت رومانيا لسنتين من أغسطس 1914م إلى أغسطس 1916م على الحياد (Barbara, 1987: P:118) تعرضت بلغاريا لضغط ثنائي لدخول الحرب، الأول وهو الضغط القوي من الرأي العام ليس فقط من رومانيا ولكن أيضاً من الولايات التي تحت الاحتلال الأجنبي والتي تفضل الحلفاء. وبجانب هذه الميول نحو القومية والحرية كان أيضاً الضغط على حكومة بخارست من جانب دول الحلفاء باستعجالها في دخول الحرب، (Ibid . P:119).

كانت رومانيا مرتبطة بدول الوسط من خلال معاهدة دفاعية في 1913م تجدد كل خمس سنوات لكن ساءت العلاقات بين رومانيا والنمسا بسبب الأحوال في ترانسلفانيا بينما تحسنت مع روسيا بزيارة نيقولا الثاني لرومانيا في يونيو 1914م (الدسوقي، 1976م: ص391) ثم عمل ممثلو رومانيا في التفاوض مع الطرفين ففي نهاية يوليو 1914م وعدت روسيا رومانيا باحتلال ترانسلفانيا على أن تبقى في الحياد بينما وعدت المانيا باحتلالها لبساربيا بنفس البنود. وفي اجتماع عقد في أغسطس سنة 1914م لمناقشة المسألة اختار الملك ووزرائه الاتحاد مع المانيا بينما دعم آخرون سياسة الحياد. خاصة وأن القطر في وضع مفضل بين استقبال إعادة بساربا أو ترانسلفانيا. اظهرت الحكومة الرومانية تحركاً متقدماً تجاه الحلفاء، ففي أكتوبر 1914م وقعت اتفاق مع روسيا بالسماح بمرور المؤن لصربيا عندما أغلق الألمان

الممرات العثمانية مع النظر في أمر ترانسلفانيا وبوكيفينيا. وفي نفس الوقت استمرت المفاوضات مع دول الوسط الذين وعدوا بالغذاء والوقود وعندما ما مات الملك كارلوس جارلس في أكتوبر 1914م وخلفه ابن أخيه فيردناند اقتربت بلغاريا من الحلفاء ثم أصبح تحالف رومانيا أكثر أهمية للحلفاء عندما انضمت بلغاريا لدول الوسط في سنة 1915م، وعندما شن الجيش الروسي آخر هجوم له للنصر وكان هذا الهجوم ناجحاً جداً فتخوف براتانو من أن رومانيا إذا لم تدخل الحرب ستخسر كثيراً في طاولة السلام بينما كان الحلفاء في حوجه للمساعدة الرومانية ووافقوا على مطالبها المكلفة بما فيها ترانسلفانيا وبانات وجزء من بوكوفينيا بعد التقسيم في تسويات السلم مستقبلاً (Anderson, 1966: P:332)

وافقت رومانيا دخول الحرب بجانب الحلفاء في يوليو 1916م بشرط الحصول على المواد الحربية اللازمة من الحلفاء الذين تعهدوا بحماية رومانيا ضد بلغاريا (Ibid P:333.) وكانت اشكالية رومانيا مثل بقية دول البلقان في تلك الفترة إذ لا تقوم على الدبلوماسية بل على الاشكالات العسكرية ووافقت الحكومة الرومانية دخول الحرب في يوليو 1919م لكن فقط الأموال في رومانيا أخرت دخولها الحرب لتستقل دعماً كبيراً من الحلفاء ضد الهجوم البلغاري (Stefan Pascu. Opcit, P:175.).

معاهدة بخارست (أغسطس 1916م):

وقع هذه المعاهدة الحلفاء مع رومانيا في بخارست في أغسطس 1916م، حيث وعدت رومانيا بترانسلفانيا وبوكيفينيا (Ibid. P:177) وقعت هذه المعاهدة بواسطة الرئيس براتينو كمعاهدة تحالف عسكري مع الحلفاء والتزم الرومان ببدء العمل من أجل تحرير المقاطعات الرومانية في النمسا خلال عشرة أيام والاندماج مع الجيش الروسي على وجه الخصوص (عبد الفتاح، ص 154).

وفقاً لهذه المعاهدات التي أكملها الحلفاء مع رومانيا، دخلت الحرب في أغسطس 1916م وحققت نجاحاً مهماً في الجبهة الغربية عندما بدأ الهجوم بواسطة الالمان وحتى سبتمبر 1916م حرر الجيش الروماني معظم ترانسلفانيا خاصة المقاطعات في الجنوب الشرقي حتى سيبيو (Anderson, 1966: P:333) وهكذا شجع الهجوم الروسي رومانيا على الانضمام للحلفاء وكانت تأمل في الحصول على بعض الأراضي في النمسا إذا كسب الحلفاء الحرب، الأمر الذي دفع المانيا لإعلان الحرب على رومانيا وفي نهاية 1916م خسرت رومانيا معظم جيشها وسيطرت المانيا على حقول القمح الغنية وحقول النفط وبعد ست اسابيع من المعارك. دخلت القوات الألمانية العاصمة الرومانية بخارست (Barbara, 1987: P:120) وهكذا سقطت بخارست في يد دول الوسط في ديسمبر 1916م وتم اتلال ثلثي رومانيا (Anderson, 1966: P:351) في فبراير 1918م استبدل الرئيس براتينو أولاً بالجنرال الاسكندر أفيرجيكو ثم الاسكندر، وفي مايو 1918م وقعت الحكومة معاهدة بخارست رغم أنها كسبت بساربيا وأجبرت في التخلي عن دبروجه وكسبت المانيا سيطرة كاملة على إنتاج الوقود وهكذا رضخت رومانيا مبكراً للسلم وخرجت من الحرب مثل روسيا (Stefan Pascu. Opcit, P:186-187) وكان المجلس الوطني قد وافق منذ أبريل 1918م على الاتحاد مع بساربيا بعدد 86 صوت مقابل ثلاثة أصوات ضد الاتحاد و36 ممتنعون إلا أن رويا وبريطانيا وفرنسا لم يعترفوا بهذا التصويت (حسون، ص163).

كان الاحتجاج الروماني على معاهدة بخارست لأن الرومان أساساً دخلوا الحرب من أجل الاستقلال والوحدة (. Barbara, 1987: P:159) ولكن بعد توقيع رومانيا اتفاقية سلام مع دول الوسط عادت لتدخل الحرب مع الحلفاء في نوفمبر 1918م حتى تعتبر من دول الحلفاء المنتصرين أثناء مؤتمر السلام (Platon Cherghe: 1859 the Union of the Romanian Principlties, Bucharest. 1978. P:79). في نوفمبر 1918م كان الجيش الروماني قد أكمل سيطرته على بساربيا وحل مجلسها الوطني وانتهت إدارة الحكم الذاتي القائمة فيها منذ ديسمبر 1917م، (Ibid. P:122-124) .

وهكذا عادت رومانيا للحرب فاشترك جنودها في معركتي مارسيلي وأويتوز وكان انهيار الامبراطورية القيصرية والنمساوية قد ساعد في اكتمال الدولة الرومانية الموحدة. وفي ديسمبر 1918م جاء 100.000 روماني من لوهيا وألبا وعبروا في فناء الحرية في بلاج في الاتحاد مع القطر (عبد الفتاح، 2014م: ص91) وهكذا كسبت رومانيا تحت قيادة القائد الزكي براتينو الحد الأول من أهدافها فهي عادت للحرب في نوفمبر 1918م قبيل استسلام كل من النمسا والمانيا وعلى هذا الأساس طالب ممثلو رومانيا بالمقاطعات التي وعدوا بها في اتفاق 1916م مع الحلفاء، فاحتل الجيش الروماني معظم أراضي بساربيا وتقدمت جيوش رومانيا في المقاطعات النمساوية. وأصبح هناك 1,7 مليون نمساوي في رومانيا وهكذا أعطت الحرب القومية الرومان كل شيء يرغبون فيه " ترانسلفانيا، بساربيا، بوكوفينيا وجزء من بانات. وكانت من مشاكل هذه التسوية في المستقبل هي الأقلية التي تساوي 28% من مجموع السكان مما عقد السياسة الوطنية مستقبلاً (خليفة، 1994م: ص268)، وبمقتضى معاهدة تريانون في يونيو 1920م جردت يوغسلافيا من ترانسلفانيا وثلثي بانات وضمت سولفاكيا إلى التشيك وعرفت بشيكوسلفاكيا (Edwars.S. Forter: Ahistory of Modern Greek (1821-1945) Second Edition Metheon and C.L.T.D. Landon. ((N.D). P.79.

وهكذا كان هدف رومانيا من دخول الحرب هو ضم الرومانيين خارج الحدود للدولة الرومانية وتعرضت رومانيا لضغط من الرأي العام من الداخل ومن الحلفاء من الخارج لدخول هذه الحرب إلا أن موقف رومانيا تأرجح ما بين الانضمام لدول الوسط أو الحلفاء حيث

تفاوضت مع الطرفين للحصول على مكاسبها حتى انقسمت الحكومة ما بين الانضمام لألمانيا أو التزام الحياد. إلا أن موت الملك كارول جارلس وانضمام بلغاريا لدول الوسط سرع من أهمية انضمام رومانيا للحلفاء وهكذا دخلت رومانيا الحرب بجانب الحلفاء في أغسطس 1916م بعد عامين من الحياد، وحققت نصراً كبيراً مع بداية دخولها الحرب. إلا أنها هزمت في ديسمبر سنة 1916م وفقدت ثلثي أراضيها بما فيها بخارست ورضخت رومانيا للسلم وخرجت من الحرب في أبريل 1918م إلا أن رومانيا عادت للحرب مرة أخرى بجانب الحلفاء في نوفمبر 1918م قبيل استسلام دول الوسط الأمر الذي حقق لها مكاسبها المرجوة.

رابعاً: موقف اليونان

تحتل اليونان مكانة هامة في الجغرافيا والتاريخ العالميين رغم مساحتها المحدودة المؤلفة من أرخبيل جزر يصل إلى 300 جزيرة منتشرة في بحر الادرياتيك في الغرب وبحر ايجه في الشرق والمتوسط في الجنوب ولذلك هي أداة اتصال استراتيجية بين البحار الثلاثة مما يجعلها نقطة التقاء وترابط بين آسيا وأوربا وافريقيا. إذ لا يفصلها عن البحر الآسيوي سوى بحر إيجة كما لا يبعد قلب أوربا " ايطاليا " إلا مسافة قصيرة عن آخر الجزر اليونانية قرب بحر الادرياتيك وكذلك افريقيا الشمالية تكاد تتصل بآخر امتدادات اليونان في جزيرة كريت (S.M. Sphocies: A history of Greece. Institute for Balkan studies Thessalonike 1961. P: 352.

اتحدت الأمة اليونانية في يوليو 1914م أكثر من قبل وتوجت انتصاراتها الغربية وضاعفت جيوشها وولاياتها بالرغم من وجود بعض المشاكل الداخلية والخارجية، فخارجياً أظهرت اليونان رغبتها للتحالف مع قوى الحلفاء الذين اكسبوها وجودها واستقلالها كأمة وكان كل ذلك بسبب دعمها لها (Barbara, 1987: P:159). وعند قيام الحرب انقسم اليونانيون إلى معسكرين ومع بداية الحرب أبدت الحكومة اليونانية صداقتها للحلفاء في حين رغب الحلفاء في ضم بلغاريا (دسوقي، 1976م، ص374-375).

كان دخول اليونان الحرب معقداً وأخذ وقتاً طويلاً وذلك بسبب انقسام الحكومة حيث دعم الملك قسطنطين الأول الذي خلف الملك جورج في مارس 1913م – 1917م ملك اليونان وهو أخ زوجة وليام الثاني دعم سياسة التعاون الألماني ولكن وجهه بمعارضة الذين يفضلون دول الوسط ورضوا بالحياد. واليونان ليست بالقوة الكافية للوقوف ضد القوى البحرية البريطانية والفرنسية في البحر المتوسط ولذلك فإن فتح دعم مع المانيا ليس ممكناً. بينما كان يرى رئيس الوزراء فينزيلوس بأن الحلفاء سينتصرون ويتحقق ضم ابيروس وثريس وشرق الأناضول وبعض جزر إيجه خاصة الدويكايتر وقبرص واستمرت النقاشات في هذا الموضوع ثلاث سنوات (Edwars S.Forter: opciet , P:81).

كان رئيس الوزراء اليوناني فينزيلوس صديق لقوى الحلفاء يعارضه الملك قسطنطين وفي أغسطس 1914م عرض فينزيلوس مساعدة بلاده للحلفاء ولما كان دخول اليونان بجانب الحلفاء عند بداية الحرب يدفع بتركيا للمعسكر الآخر ولذلك أحجم الحلفاء عن قبول مساعدات اليونان التي تطمع في إستانبول وجزر بحر إيجه وغرب آسيا الصغرى ويتعارض ذلك مع أطماع روسيا. وفي أغسطس 1914م طلب فينزيلوس من السفير الروسي في أثينا ديمييروف رسم عام للحدود البلقانية لتأخذ رومانيا ترانسلفانيا وصربيا البوسنة والهرسك وتقسم البانيا بين اليونان وصربيا وايطاليا وتأخذ هي مقدونيا الغربية بما فيها موناستر إذا دخلت تركيا الحرب بجانب دول الوسط. وأعطى دخول تركيا الحرب اليونان أهمية للحلفاء (مصطفي، 2922).

فتحت المفاوضات بين الحلفاء واليونان في أوائل 1915م بأن تكون اليونان بجانب الحلفاء. حيث طلب السير ادوارد جري من الحكومة اندماج اليونان وطلبت اليونان بالمقابل مقاطعات آسيا الصغرى (Barbara, 1987: P:120) كما حاول الحلفاء في نفس الوقت إغراء اليونان بدخول الحرب في مقابل استيلائها على بعض أراضي الأناضول وقد طلب فينزيلوس هذه العروض لتحقيق اطماعه في إقامة بلاد اليونان الكبرى ذات الطابع الهيليني (Edwars S.Forter: opciet , P:85) وأثناء التفاوض مع بلغاريا سعى الحلفاء للتأثير على اليونان بإعطاء بلغاريا تنازلات عن تلك المقاطعات التي أخذت من الدولة العثمانية وسعى فينزيلوس للتنازل عن دراما كافلا مقابل إعطاء اليونان أزمير في الأناضول والتي بها 800,000 يوناني ويعطى اليونان سيطرة على بحر إيجه، وأيضاً رغب فينزيلوس في تقسيم ممرات الدردنيل وجاليبولي ولكن هذا المخطط لم ينجح لأنه عورض من قبل الملك ومجموعته ولذلك استقال فينزيلوس في مارس 1915م ليعود بالانتخابات للحكم ويقود دخول اليونان الحرب مع الحلفاء في 1917م على أسس الاتفاق السابق (الدسوقي، 1976م، ص388).

قامت الانتخابات في يونيو 1915م حيث كسب حزب الأحرار 123 مقعداً من 184 مقعد وكان ذلك دعماً لقسطنطين والسلام وضد فينزيلوس والحرب (Edwars S.Forter: opciet , P:93). عرضت اليونان على الحلفاء في سبتمبر 1915م الدخول بجانبهم في الحرب إذا ما اعطوها قوات لازمة وقبل الحلفاء ذلك وفي أكتوبر وصلت قوات بريطانية – فرنسية إلى سالونيك ورغم ذلك آثرت اليونان الحياد.(Barbara, 1987: P:120). وفي اثناء محاولة الحلفاء لكسب قسطنطين أعلن الحلفاء في أكتوبر 1915م عن تنازلهم عن جزيرة قبرص التي يبلغ سكانها 250,000 يوناني كهدية لمساعدته لصربيا .(Anderson, 1966: P:334-335) وبعد دخول بلغاريا الحرب ضغط الحلفاء بصورة أكبر على الحكومة اليونانية لمساعدة الصرب على تحالف معها باتفاقية 1913م. وكان فنزيلوس قد وعد بإرسال 150,000 جندي للصرب على حسب المعاهدة الموقعة ضد بلغاريا ولكن تأخر. ففي أكتوبر 1915م شوهدت فرق الحلفاء لمساعدة صربيا وانزل الحلفاء

150,000 جندي و5000 جندي بريطاني في سالونيك. وفي هذا الأثناء زاد الانتباه وسط الطرفين في أثينا واستقال فينزيلوس للمرو الثانية(دسوقي1976م، 393) وباستقالة فينزيلوس في أكتوبر 1915م خلفه زيميس كرئيس لوزراء اليونان وكون اتباع فينزيلوس عصبة للدفاع القومي في سالونيك ضد ياسة الملك وغادر فينزيلوس إلى كريت للمقاومة ضد الحكومة (M.S. Sphocies . opcit. P:334-335) وكان كل من المعسكرين مهتماً باليونان وفي نهاية سنة 1915م أجبر الحلفاء اليونان لسحب قواتها من سالونيك (arbara Jelavich , opcit. Vol. II, P:120) تغيرت الأحوال بفقدان قسطنطين للجيش، في يونيو 1916م وصل الحلفاء سلاميس وفي سبتمبر 1916م كون فينزيلوس حكومة يونانية أخرى في سالونيك مؤيدة للحلفاء (Edwars S.Forter: opciet , P:122-123) وفي ديسمبر 1916م اعترفت بريطانيا بهذه الحكومة كسلطة شرعية في البلقان(Ibid , P:125) وفي نفس الأثناء أرسل الحلفاء بمذكرة لليونان بخصوص عبور جيشها للعمل تحث الحلفاء بينما طالب اليونان بحق الاعتراف. وفي يناير 1917م كانت معاهدة الحلفاء في روما قد ناقشت المسألة اليونانية (Anderson, 1966: P:336)

أثناء ربيع 1917م استمرت الحركة القومية اليونانية في نموها بدعم كل الدبلوماسيين والقناصل اليونانيين الممثلين لليونان في البلدان الخارجية. أعلنوا دعمهم للحكومة وكذلك الجماعات الهيلينية خارج اليونان الذين دعموا فينزيلوس والتقوا بباريس في مايو 1917م واستمر دعم جيش سالونيك بوصول الضباط من الجزر من اليونان القديمة ومن الأقطار الخارجية وحتى نهاية مايو 1917م أصبح هناك 60,000 رجل جاهز للقتال مع الحلفاء في مقدونيا .(الدسوقي 1976م، ص 394-395) وفي يونيو 1917م هدد الملك بمغادرة أثينا وفعلاً غادرها إلى سويسرا ليخلفه ابنه الاسكندر(Barbara, 1987: P:121) وفي يوليو 1917م دخلت اليونان الحرب بجانب الحلفاء لتضمن بعد نصر الحلفاء نصيبها في الاطماع الإقليمية خاصة بعد سوء موقف دول الوسط والتي انتهت الحرب بهزيمتها(M.S. Sphocies . opcit. P:334-335) وفي سبتمبر 1918م كان جيش الحلفاء في سالونيك المكون من تسع فرق يونانية و65 فرقة صربية واجهوا مقاومة بسيطة وتحقق النصر للحلفاء وأصبحت دول الوسط غير قادرة على المقاومة(خليفة، 1994م: ص 286).

بانتهاء الحرب ضعفت اليونان وانقسمت بحزب الأحرار المعارض لفينزيلوس وفي مايو 1919م مات الملك. وفي 1920م أعطت معاهدة سيفر اليونان أهدافها القومية في أزمير وغرب آسيا الصغرى إلا أن ضراوة الحركة القومية التركية في آسيا الصغرى والتي دعمها السوفيت أجبرت اليونانيين عن التنازل عن هذه المنطقة بعد احتلالها.

وهكذا كانت الحرب اليونانية التركية. 19 – 1922م واحدة من تاريخ الحرب العالمية الأولى(Hugh. Poulton . opcit, P:80) وهكذا تمكن مصطفى كمال * الذي قام بثورة على السلطنة العثمانية وأعلن المقاومة من الدفاع عن حدود تركيا وأوقف الهجوم اليوناني ودحره وأعاد ما أخذته اليونان بمعاهدة سيفر في مفاوضات جديدة في مؤتمر لوزان رسمت فيها الحدود بين الدولتين(Marrian Kent, opcit, P:65) ثم عقدت معاهدات تبادل السكان بين اليونان وبلغاريا وتركيا لمعالجة مشاكل الأقليات القومية وتم ذلك في معاهدة نيللي نوفمبر 1919م اليونانية –البلغارية. والتي بموجبها غادر 250,000 يوناني بلغاريا لليونان وحوالي 52,000 سلافي غادروا اليونان لبلغاريا معظمهم من شرق مقدونيا، ثم معاهدة التبادل الكبرى بين اليونان وتركيا التي أعقبت الحرب بمعاهدة السلام واستخدم الدين في هذه المرة للتمييز بين الأتراك والإغريق وبموجب ذلك هُجر 390,000 مسلم تركي من اليونان وأكثر من 200,000 يوناني غادروا تركيا (Barbara, 1987: P:177).

وضح مما سبق أن اليونان كانت أهم الدول البلقانية ميزة بموقعها الاستراتيجي بالغ الأهمية لمعسكري الحرب، تأخر دخول اليونان الحرب وأخذ وقتاً طويلاً وصل لثلاث سنوات وذلك لعاملين أساسيين، الأول هو الانقسام الحاد بين اليونانيين ما بين مؤيد للحياد ومؤيد للانضمام لدول الوسط أو دول الحلفاء. حيث دعم الملك قسطنطين دعم التحالف مع المانيا ودول الوسط بينما كان رئيس الوزراء فينزيلوس يدعم الانضمام للحلفاء. أما العامل الثاني فكان يرتبط بالحلفاء الذين كانت رغبتهم في ضم بلغاريا وكذلك تركيا. إذ أن قبولهم لليونان الطامعة في تركيا يتعارض مع روسيا ويؤدي لانضمام تركيا لدول الوسط ولذلك أحجم الحلفاء على قبول اليونان، ولكن انجلى الأمر بدخول تركيا الحرب بجانب دول الوط في نوفمبر 1914م فاستمر الحلفاء في مفاوضة اليونان في 1915م ولكنهم لم ينجحوا في ضمها إليهم لمعارضة الملك قسطنطين ونسبة لاستقالة فنزيلوس والذي كون حكومة في المنفى مؤيدة للحلفاء في 1916م. اعترفت بها بريطانيا وقد زاد من هذا التقارب دخول بلغاريا الحرب بجانب دول الوسط في نفس العام. وإزاء الدعم الذي وجده فينزيلوس من القوميين اليونان غادر الملك البلاد 1917م وعاد رئيس الوزراء لحكم البلاد فأعلن دخول اليونان الحرب بجانب الحلفاء ليحقق مطامع بلاده الإقليمية بعد أن وضح ترجيح كفة الحلفاء وضعف موقف دول الوسط. إلا أن ما كسبته اليونان في الحرب بمعاهدة سيفر 1920م بضم أزمير وغرب آسيا الصغرى خسرته بسبب المقاومة التركية التي قادها مصطفى كمال وعولجت مشاكل الأقليات القومية بالتهجير ما بين كلٍ من اليونان وبلغاريا وتركيا.

خامساً: موقف البانيا:

منذ انتهاء حرب البلقان أصبحت البانيا مركزاً للصراع الدبلوماسي الشديد بين الدول الأوربية. كانت ايطاليا جادة في الاعتراف بالحكم الذاتي لألبانيا في معاهدة لندن1912م– 1913م ودعمت مالياً الكاثوليك الجنوبيين وقبائل المبريتي وأسعد باشا قائد الأمراء المسلمين في البانيا مما أدى لسقوط حكومة وليام ويدز في سبتمبر 1914م (خليفة، 1994/م: ص235) مع نشوب الحرب العالمية الأولى وقبيلها تعرضت البانيا لاحتلال بعض أجزائها من جيرانها فاحتلت البلقان جنوب البانيا بما فيها كورس وجيرو كاستر ، وفي أكتوبر 1914م احتلت ايطاليا جزيرة

سانسيو واحتلت ميناء فلور، بينما احتلت الجبل الأسود واشقودره في يونيو 1915م،(خليفة، 1994م: 384) وفي الحرب غزت الجيوش الصربية أراضي البانيا فاحتلتها وحصلت على اعتراف أوربي بحقها في ضم أكثر من نصف مساحة البانيا(Barbara, 1987: P:177) ثم قامت النمسا بغزو البانيا لطرد الصرب والسيطرة عليها حتى عام 1918م . وفي ظل الاحتلال النمساوي سمح للألبان باختيار حكومة ذاتية مع توجه علماني.

وهكذا كانت البانيا مجزئه أرضاً ومشتتة شعباً فهناك الاحتلال الصربي لشمال البانيا " ثلث مساحة البانيا " وهناك الاحتلال اليوناني لجزء صغير من البانيا وهناك جزء آخر ذهب إلى مقدونيا. وفي ابريل 1916م اختارت اليونان مناديب للولايات التي احتلتها في المجلس اليوناني. وتحركت صربيا في وسط البانيا. وبعد هزيمة صربيا والجبل الأسود أخذت النمسا مكانها في شمال ووسط القطر وفي المعاهدات السرية قسمت البانيا بين الحلفاء مع قسم صغير فقط في الوسط لدولة البانيا تحت الحماية الإيطالية.

أدى تقليص البانيا أثناء الحرب لنجاح الحركة القومية الألبانية في كسب قرار الحلفاء في تأسيس الدولة لأن معظم ولاياتها محتلة من جيرانها إلا أن ذلك لم يحدث إلا بعد نهاية الحرب (Barbara, 1987: P:125) في يونيو 1917م أعلنت ايطاليا استقلال البانيا تحت حمايتها إلا أن التقدم نحو ابيروس اليونانية واحتلال جانينا أدى لتدهور العلاقات بين ايطاليا والحلفاء ولكن معاهدة الحلفاء في باريس في يوليو 1917م اقنعت فيديلوس بأن ايطاليا ستعيد ابيروس لليونان ولكنها ستبقى محتلة لشمالي ابيروس لأسباب عسكرية (Ibid , P:178)

وفي هدنة السلام كان الخطر الرئيسي لألبانيا من ايطاليا فرغم موافقتها على حدود دولة سنة 1913م عادت لتحتل ميناء ريجيكا REHEKAولكن مسألة تأسيس حكومة قومية البانية كانت في طريقها للوجود(M.S. Anderson, 1966: P:360) ظلت البانيا دون سلطة واحدة معترف بها لا في البلاد ولا في المنفى إلى أن انعقد مؤتمر للقادة الألبان في دوريس في ديسمبر 1919م من 15 عضو وتكونت حكومة شرعية برئاسة طرهان باشا وكونت وفد لباريس للدفاع عن الاماني الألبانية مطالباً بوحدة الأراضي الألبانية دون اعتراض على الحكم الايطالي. وكان رد الفعل قوياً بإنعقاد مؤتمر آخر في يناير 1920م في لوشينج كان أكثر نجاحاً ونادى بوحدة البانيا وإنهاء الوجود الايطالي وترأسه سليمان ديلفنج قرر هذا المؤتمر تكوين مجلس سيادة من اربعة أعضاء ومجلس وطني من 37 ممثل وفي فبراير 1920م انتقلت هذه الحكومة إلى تريانا التي أصبحت العاصمة القومية حيث التقى البرلمان الالباني لأول مرة في مارس 1920م وأرسل وفد آخر لباريس.

وهكذا نجح نمو القومية الألبانية عن وجود المجلس التشريعي في ترانا في مارس 1920م وخلال شهور أخذت الحكومة الألبانية شكلها ولعل مما ساعد الألبان ضعف كل من اليونان التي انشغلت بأزمة الأناضول ومعاناة ايطاليا من المشاكل الاقتصادية (Anderson, 1966: P:360) وتعرضت ايطاليا لمظاهرات في داخلها وتحرك المجلس وشجع الفلاحين لمهاجمة القوات الايطالية وكان أسعد باشا الذي لعب دوراً في تأسيس الدولة قد اتحد مع ايطاليا قد اغتيل في باريس. وبهذا وبمعارضة الحلفاء الآخرين وافقت الحكومة الايطالية في سبتمبر 1920م على تسوية وفقاً للأهداف الألبانية وتنازلت عن كل الأراضي الألبانية عدا جزيرة ساسينو. وفي 1920م سمح لالبانيا بالانضمام لعصبة الأمم رغم احتجاج فرنسا وايطاليا ويوغسلافيا (Barbara, 1987: P:179)

مع بداية الحرب العالمية الأولى تعرضت البانيا للإحتلال من قبل اليونان وايطاليا والجبل الأسود وصربيا والنمسا وتقلصت البانيا لجزء صغير في الوسط بعد أن توزعت أرضها وتشتت شعبها بين المحتلين الأمر الذي أدى لظهور الحركة القومية الالبانية الساعية لتأسيس الدولة الألبانية. والتي تبلورت بإنعقاد مؤتمر القادة الألبان في سنة 1919م ثم مؤتمر آخر في 1920م والذي نادى بوحدة البانيا واستقلالها ثم تكون المجلس التشريعي وتشكلت الحكومة الألبانية في 1920م وقد ساعد كل من ضعف اليونان ومعاناة ايطاليا الاقتصادية ودعم الحلفاء للألبان في أن تنال البانيا استقلالها في 1920م وتنضم لعصبة الأمم.

خاتمة

خرجت دول البلقان من حربهما في 1914م و1913م قبيل نشوب الحرب العالمية الأولى متدهورة سياسياً واقتصادياً ومتنازعة قومياً الأمر الذي أدى لأن تكون منطقة البلقان شرارة نشوب هذه الحرب، كانت صربيا أول دول البلقان دخولاً الحرب في 1914م بجانب الحلفاء وبانتصارهم كوفئت بقيام دولة يوغسلافيا وأصبحت هي الدولة الأقوى بعد الحرب.أما بلغاريا فقد دخلت الحرب بعد تردد بجانب دول الوسط في 1915م إلا أن هزيمة حلفائها أدت لفقدانها للكثير من أملاكها الاستراتيجية، بينما تأخر دخول رومانيا الحرب لتأرجح الآراء فيها ما بين الانضمام للحلفاء أو دول الوسط. وأخيراً انضمت لدول الحلفاء في 1916م وحققت مكاسبها المرجوة. أما اليونان فقد كانت آخر دول البلقان دخولاً للحرب بجانب الحلفاء في 1917م إلا أن ما كسبته اليونان في الحرب خسرته بسبب المقاومة التركية.

فيما تعرضت البانيا للاحتلال والتجزئة منذ بداية الحرب من قبل ايطاليا واليونان والجبل الأسود وثم النمسا ولم يكن لها موقف وطني تجاه المعسكرين إلا أنها نالت باستقلالها بعد الحرب في 1920م.

يمكن القول إن الوضع الذي آلت إليهدول البلقان في حرب البلقان الثانية 1913م شكل مواقفها في الحرب العالمية الأولى فنفس التحالف السابق " صربيا، رومانيا واليونان " انضم لمعسكر الحلفاء بينما انضمت بلغاريا التي كانت متحالفة مع الدولة العثمانية إلى دول

الوسط. ويتضح من ذلك أن معظم دول البلقان دخلت الحرب بجانب الحلفاء ماعدا بلغاريا ولقد أسهم ذلك في عوامل أخرى في ترجيح كفة الحلفاء وانتصارهم في هذه الحرب.

أدى تطابق المصالح المشتركة بين دول البلقان وتركيا بعد نهاية الحرب حيال الأقليات لتوقيع معاهدات واتفاقيات للتهجير وذلك بغرض خلق انسجام عنصري داخلي على حساب الاقليات العرقية والدينية لتقبل تركيا مئات الألوف من مسلمي البلقان وبالمثل قبلت دول البلقان مئات الألوف من المسيحيين، وكانت المصلحة الأكبر لتركيا التي تخلصت من معظم الأقليات المسيحية الأرثوذكسية، بينما لم تتلاشى الجماعات المسلمة في البلقان إذ أن أقليات تركيا كانت ذات طابع تجاري بينما كان مسلمو البلقان فلاحون مرتبطون بالأرض وكان لذلك أثره مستقبلاً في دول البلقان .

كما يمكن القول إن الحرب العالمية الأولى أعادت تشكيل الخريطة السياسية لدول البلقان وحاولت أن تعالج مشكلة تنوع الأقليات بالتهجير والتبادل السكاني، وإقامة دول مسيحية قومياً. إلا أن ذلك لم يحدث في حالة دولة يوغسلافيا ذات التنوع الاثني والذي جدد مشاكل القوميات مرة أخرى في المنطقة.

المصادروالمراجع

خليفة، محمد (1994م). الإسلام والمسلمون في بلاد البلقان. مركز دراسات العالم الإسلامي.

حسون، علي (1986م). العثمانيون والبلقان، المكتب الإسلامي،بيروت، ط2.

علي، حسن عوض الكريم (2008م). دور الحركات البلقانية في اضمحلال الدولة العثمانية (1815م-1913م). رسالة دكتوراه، جامعة شندي.

عبد الرحمن، تهاني شوقي (2010م). الأصول التاريخية للمسلمين في البلقان، دار العالم العربي،القاهرة، ط1.

عبد الفتاح، عصام (2014م). الحرب العالمية الأولى، المعركة التي غيرت مجرى التاريخ. كنوز للنشر والتوزيع.

الدسوقي، محمد كمال (1976م). الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، دار الثقافة للطباعة والنشر،القاهرة.

Anderson, M.S. (1966). The Eastern question 1274-1923. A study in international Relation. New York.

Barbara, Jelavich (1987). History of the Balkan 18-19 centuries U.P. London.

Cherghe, Platon (1978). 1859 the Union of the Romanian Principlties, Bucharest. Publisher: Editura Ştiinţificăşi Enciclopedică.

Ergelus, Kofos (1964). Nationlism and communism in Macedonia. A.D. Caratzas.

Flenley, Ralph (1936). Modern Europe and the world. Dent and sons ltd, London.

Forster, Edward Seymour (1977). Ahistory of Modern Greek (1821-1945); Second Edition. Metheon Co. London.

Holger H Herwig, Holger H. (1997). The outbreak of the world war1: who was responsible. Boston : Houghton Mifflin Co.

Jelavich, Brabara (1983). History of the Balkans. Cambridge University Press, London, UK.

Lucey, Dermot (2014). Modern Europe and the Wider World. Gill & Macmillan.

Marriot, (1925). The Eastern question and Historical study in European Diplomacy. Oxford third Edition 1925

Parby, H.C. and Setan, R.W. (1966). A short History of Yugoslavia, Cambridge University Press, UK.

Poulton, Hugh (2000). Who are the Macedonians?. Cambridge, London. Bloomington, In. : Indiana University Press.

Sevak , Paulourch (1979). The Independence of Romania , Bucharest. Editura Academiei Republicii Socialiste Romania.

Sphocies, S.M. (1961). A history of Greece. Institute for Balkan studies, Thessalonike.

منشورات جامعة وادي النيل
مجلة النيل للآداب والعلوم الانسانية
(ISSN: 1858 – 7054)
المجلد الخامس، العددالثاني،2025م
https://nilevalley.edu.sd

تحليل المفاهيم المشتركة بين استراتيجيات التسويق وادارة جودة الخدمة في المنشآت الفندقية
(دراسة تحليلية)

هاشم عوض فضل السيد[1] و إيهاب ربيع محمد علي غابة[2]

1قسم السياحة، كلية السياحة والآثار، جامعة شندي

2قسم السياحة، كلية تنمية المجتمع، جامعة النيليين

المؤلف: Hashwad16@gmail.com

تاريخ الاستلام: **26/8/2024** تاريخ القبول : **1/9/2024**

المستخلص

تناولت الدراسة الدور والعلاقة مابين التسويق كمفهوم وفلسفة ومابين ادارةالجودة فى الممارسةوالتطبيق داخل المنشأة الفندقية. مشكلة الدراسة هي ان دور وريادة التسويق والجودة في العمل ليست واضحة في ترجمة ادائهما في الاستجابة لحاجات ورغبات العملاء واستنباط علاقات ربحية. اما اهداف الدراسة فكان فى التركيز على إبراز نقاط الالتقاء مابين التسويق وإدارة الجودة فى التطبيق والهدف منه'اما اهمية الدراسة التأكيد على إزالة الخلط والتباين بين المفهومين، فرضية الدراسة كانت الإقرار بوجود ارتباط وصلة بين التسويق وإدارة الجودة عند التطبيق والممارسة داخل المنشأة الفندقية وقد تم اعداد هذة الدراسة وفقاً للمنهج الوصفى التحليلى للمعارف السابقة المرتبطة بدراسة إدارة التسويق وإدارة الجودة، ومن نتائج الدراسة :اولا:توافق كلا من التسويق وإدارة الجودة فى تحقيق اهداف المؤسسة الفندقية الربحية والمعنوية، ثانيا: تقع مسؤولية خلق الميزة التنافسية على عاتق تطبيقات التسويق، وإدارة الجودة، ثالثا: يعتبر التسويق الداخلى ومقاييس جودة الخدمة الفندقية من المقاييس المستخدمة فى قياس تحديد درجة كفاءة جودة الخدمة، رابعا: تعتبر اشباع الحاجات وكفاءة العاملين وخلق الميزة التنافسية من اهم العوامل التى يسعى لها كلا من التسويق وادارة الجودة الى تحقيقها داخل المنشاة الفندقية، واخيرا توصيات الدراسة ركزت على: حث الادارات الفندقية على العمل بتوافق فى إنجاز اشباع رغبات العملاء وإكتساب الميزة التنافسية من خلال تطبيقات وممارسات التسويق وإدارة الجودة ولايتحقق ذلك الا من خلال رفع كفاءة ورضاء العاملين بالتحفيز الماديوالمعنوي والتدريب المستمر.

الكلمات المفتاحية: *استراتيجيات التسويق، تسويق الخدمة، إدارة الجودة، المنشآت الفندقية.*

Consistent Links between Service Marketing Strategy and Service Quality In Hotels Establishments

Hashim Awad Fadlesid[1] and Eihab Rabie M. Ali[2]

1Department of Tourism, Faculty of Tourism and Archeology, Shendi University

2Department of Tourism, Faculty of Society Development, Elneelain University

Corresponding Author**:** Hashwad16@gmail.com

Abstract

This researcher has tested the role and relationship between marketing and service quality management in hotels. This issue is concerning how hotels responding to customer needs and desires, tobuilt competitive advantage support. The objectives of the study have focused on similar links between marketing and quality they perform in hotels. Significance of the study, emphasized the linked positive points between both marketing and quality management. Researcher has adopted analytical descriptive method based on knowledge of both marketing and quality management. The study results are: (1)both marketing and quality management supporting hotels to perform financial and non-financial objectives,(2) as well as they are creating competitive advantage,(3)besides both are used as reliable accepted standard tools to measure service quality. Finally the study has recommended: Encouragement hotels managers to work consistently in order to respond to customers' needs and acquiring competitive advantage, through marketing and quality practices and applications in hotels, just with presence of motivated employees.

Keyword*: Marketing strategies, service marketing, quality management, hotel establishments*

مقدمة

يعتبر القطاع السياحى من القطاعات ذات المردود المالى فى الدخل القومى، إذ تحقق وتساهم فى تحقيق إيرادات عالية تدعم إقتصاديات البلاد. ولذلك اصبح علم السياحة مثار إهتمام الكثير من العلماء فى مختلف المعارف :علم الاقتصاد، العلوم الاجتماعية، العلوم الجغرافية، القانون ، علم النفس ،العلوم الامنية...الادارة الخ. تعتبر الضيافة او ادارة صناعة الضيافة كما يطلق عليها احيانا،من اهم القطاعات فى صناعة السياحة ويطلق عليها روح السياحة (SpiritofTourism Sector) كون ان قطاع الضيافة يمثل حجر الزاوية فى توفير خدمات الايواء والسكن والطعام والخدمات الاخرى للسائح طوال فترة بقائه فى الواجهة او الموقع السياحى. ان تجربة السائح للزيارة عادة ما ترتبط بمستوى نجاح تجربته ودرجة الرضى لديه، إن تحقيق اعلى درجة لرضاء السائح او الزائر ياتى نتيجة اقتناعه من بالخدمات التى تقدم اليه، وهى بالضرورة تلبى له كافة حاجاتة ورغباته بدرجة عالية من الكفاءة والدقة طوال فترة اقامته ،، تعتبر المنشآت الفندقية وخدماتها من المؤسسات الرئيسة التى تعمل على اشباع حاجات السائح الاساسية والانسانية من طعام وايواء وامان وخدمات ترفيهية او مكملة اخرى لحاجاته، ومن اجل تحقيق نجاح تجربة السائح داخل الفندق اثناء اقامته، لابد من ان تبذل ادارة الفندق استراتيجية وتخطيط مستمر وبدقة لمتابعة درجة الرضاء لمستوى خدماتها من قبل وجهة نظر الضيف او النزيل، وجودة الخدمة ترتبط بدرجة نجاح الفندق وادارته والعاملين فى المقدرة والكفاءة فى ادارة وتطبيق فلسفة وإدارة التسويق الاستراتيجى للخدمات، اضافة الى الحرص على الالتزام بادارة الجودة فى الخدمة داخل الفندق.يساهم كلا من التسويق وإدارة الجودة فى عدد من العوامل المهمة والحيوية منها لتركيز على مفهموم (Customer-Focused) اى الاهتمام بالعملاء وتلبية حاجاتهم، بعد ان اصبح اليوم العمل والاداء المستمر لتحسين الجودة هو من الاستراتيجيات التى تمثل تطبيق الاسبقية (Priority)، حيث يجب القيام بتصميم برامج وعمليات من اجل توفير جودة تحمل صفات وملامح قياسية للمنتج او الخدمة ، واليوم الكثير من المؤسسات تعمل على تطبيق فكرة العائد على الجودة (ROQ) وذلك من خلال التأكيد من قبل المنِشآت بأن مايقدمونه للعملاء هو فعلا يمثل مايحتاج اليه العميل. إن جودة المنتج او الخدمة يرتبط بالاداء المالى بالمؤسسة الفندقية، حيث إن كثرة عيوب الخدمة المقدمة داخل الفندق تأثر سلبا على الاداء المالى بالنسبة للفندق، هذه الدراسة تتناول الدور الاستراتيجى الذى تلعبه كلا من ادارة التسويق وإدارة الجودة فى تحقيق عدد من الاهداف المشتركة من خلال الممارسة والتطبيق داخل المؤسسة الفندقية.

مشكلة الدراسة

يلعب التسويق دورا محوريا وفاعلا فى تسويق الخدمة السياحية بصورة عامة والفندقية على وجه الخصوص، تحتاج الإدارات الى وضع خطط تسويقية متكاملة. إن ترجمة المفهوم التسويقى تتضمن الخطط دراسة الاسواق، وتحديد الفئات المستهدفة، والعمل على الاستجابة لحاجاتهم ورغباتهم وبناء علاقات متينة وقوية مع العملاء رابحة طويلة الامد، تحقق المنشأة اهدافها وسط تداخلات واستراتيجيات ودراسات يؤديها خبراء ومتخصصون. اما مفهوم الجودة وإن إختلف فى التعريف و الاداء والتطبيق مع مفهموم التسويق إلا ان كلاهما يشتركان فى اهداف وإستراتيجيات الادارة والتطبيق فى بعض نقاط التلاق، وتكمن المشكلة في نقص الفهم حول كيفية تحقيق التكامل بين استراتيجيات التسويق وادارة جودة الخدمة مما يوثر سلبا علي تجربة العملاء وهذا ما يجعلنا نبحث في كل من الاستراتيجيات التسويقية وجودة الخدمة في المؤسسات الفندقية، هذه الدراسة تركز على تناول هذا الارتباط وتحليل العلاقة مابين المفهومين فى الممارسة والتطبيق فى المنشآت الفندقية، فى عدد من المحاور لتبيان التشابه وتوضيح الإختلاف إن وجد.

اهمية الدراسة

1) تسليط الضوء على التكامل بين التسويق وإدارة الجودة: توضح الدراسة كيف يمكن لدمج استراتيجيات التسويق مع إدارة جودة الخدمة أن يعزز الأداء العام للمنشآت الفندقية.
2) تحسين رضا العملاء: تقدم الدراسة رؤى حول كيفية تحسين جودة الخدمة من خلال استراتيجيات تسويق موجهة، مما يساهم في زيادة رضا العملاء وولائهم.
3) زيادة التنافسية: توضح الدراسة كيف يمكن للاستراتيجيات المتكاملة أن تمنح الفنادق ميزة تنافسية في سوق الضيافة من خلال تقديم خدمات متميزة تلبي احتياجات العملاء بشكل أفضل.

4) دعم صناع القرار: توفر نتائج الدراسة أدلة علمية يمكن أن يستفيد منها مدراء الفنادق وصناع القرار في تطوير استراتيجيات فعالة تحقق التوازن بين جودة الخدمة والتسويق.

5) مساهمة في الأدبيات الأكاديمية :تقدم الدراسة إضافة جديدة للأبحاث السابقة حول العلاقة بين التسويق وإدارة الجودة في قطاع الضيافة، مما يساعد على توسيع الفهم العلمي لهذا المجال.

6) تحفيز الابتكار في الخدمات الفندقية: تشجع الدراسة على تطوير وتبني استراتيجيات جديدة تركز على الابتكار في تقديم الخدمات، مما يساهم في تحسين تجربة العملاء وزيادة الإيرادات

اهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى تحقيق بعض الاهداف التالية:

-تقديم نموذج دراسى يهتم بعكس دور واهمية كلا من التسويق وإدارة الجودة فى المؤسسة.

-إبراز نقاط الالتقاء والتشابه مابين كلا من التسويق وإدارة الجودة' فى الممارسة والتطبيق.

-ابراز اهمية تطبيق علم التسويق وإدارة الجوده للقطاعين السياحى والفندقى.

-تحديد اوجه الشبه بين مدخلات ومخرجات كلاً من مفهوم التسويق ومفهموم إدارة الجودة داخل المؤسسأت االفندقية

فرضيات الدراسة

هنالك نقاط إلتقاء وترابط مابين التسويق وادارة الجودة عند التطبيق فى الفندق.

منهجية الدراسة

تتناول الدراسة المنهج التحليلى الوصفى لدراسة نقاط التشابه والتباين مابين كلا من إدارة التسويق وإدارة الجودة فى اهدافها واهميتها داخل المنشأة الفندقية ،،مع القيام بتحليل صفات التشابه والعوامل المشتركة لكل من التسويق وإدارة الجودة وتوضيح دورهما فى تحقيق اهداف المنشأة الفندقية.

الدراسات السابقة

(Philip K., 2014): تناول في دراسته أهمية الجودة التقنية (Technical Quality) وتأثيرها على تجربة العميل، مشيرًا إلى أن مديري التسويق يجب أن يركزوا على الجودة الشاملة لرفع مستوى رضا العميل وتعزيز الولاء.

(Kotler, 2014): أكد أن جودة الخدمة العالية ترفع من مستويات الولاء، وهو ما يمثل عاملًا مهمًا في قرار الشراء ويعزز من الميزة التنافسية للمؤسسة الفندقية.

(Dube & Maute M., 2003): ناقشا في دراستهما كيف أن جودة الخدمة المقدمة تمثل آلية لاكتساب الميزة التنافسية للفندق، مشيرين إلى أهمية موظفي الصفوف الأمامية في التفاعل مع الضيوف.

(Kandarpully & Suhant, 2000) :تناولا في دراستهما أهمية رسالة الجودة في تلبية احتياجات الضيوف، وأكدوا على ضرورة أن تتبنى الإدارات الفندقية تطبيق التسويق والجودة لتحقيق هذا الهدف.

(Lockwood, 1995 & Parasuraman, 1994) شددا على أن صناعة الفنادق ترتبط ارتباطًا أساسيًا بجودة الخدمة المقدمة، مشيرين إلى أهمية الالتزام بتقديم خدمة بمستوى جودة عالية.

(Christopher W.L., 1987): لاحظ في دراسته أن ضعف جودة الخدمة في المؤسسات الفندقية يزيد من معدلات ترك العمل والغياب، ويؤدي إلى إحباط العاملين.

(Burnle & Gazle, 1987): تناولا في دراستهما تأثير استراتيجية التسويق على الربح من خلال تحديد درجة الجودة، مشيرين إلى أهمية رفع كفاءة العاملين وتعزيز الإبداع في المؤسسات الناجحة.

(Arther D. & Little Inc., 1992): ربطا في دراستهما بين رفع كفاءة العاملين في المؤسسات وتحسين جودة المنتج أو الخدمة، مما ينعكس على زيادة رضا العملاء.

(J.M., Jura, 1999) حدد في دراسته ثلاث طرق يمكن من خلالها للمنشآت الفندقية تطبيق مفهوم الجودة بشكل مثالي، وهي ملامح المنتج، والجودة التقنية، وتحقيق توقعات العميل.

(دراسة أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية) :تناولت دراسة أجريت على 50 شركة في مجال الضيافة تفوقها في خدمة العملاء، وأرجعت سبب التفوق إلى سياسات إدارة الجودة المتبعة وتميزها في خدمة العملاء.

استراتيجية التسويق الخدمة

عرف (Philip *et al.*, 2003) التسويق بأنه عملية إدارية وإجتماعية يتحصل الناس من خلالها على حاجاتهم ورغباتهم عبر تصميم وتبادل ما بين المنتجات والخدمات والقيم والمنفعة مع الآخرين. اما مفهوم استراتيجية التسويق الاستراتيجى، داخل إطار مفهموم التخطيط الاستراتيجى بأنه عملية التطوير والمحافظة على التكيف الى تناسب مابين اهداف المؤسسة والمهارت ومواردها (المادية والبشرية والتكنولوجية) ومدى ملائمتها مع الفرص فى ظل سوق يشهد التغييرات وعدم الثبات، بمعنى مساعدة المؤسسة الفندقية من اجل تنظيم انشطتها من اجل عافيتها بالرغم من تأثير العوامل والظروف غير المتوقعة التأثيرعلى اجزاء انشطتها، والتى قد تدفع المنشأة الى إتخاذ فيما بعد، الى اى من القرارت الثلاث: التوسع او المحافظة او إنهاء المشروع من الاصل وفى قطاع الضيافة تتعامل إدارة التسويق مع عدد من الاستراتيجيات لمعالجة بعض الخصائص الملازمة للخدمة، ومنها (أ)التميز(Excellency) : نسبة للتنافس الشرس يلجأ الكثير من مسوق الخدمات الفندقة الى الشكوى من الصعوبة فى تميز خدماتهم عن المنافسين لآنعدام التباين والإختلاف فى تميز خدماتهم خاصة بعد ان اصبح المنافسون بركزون على الاسعار، اكثر من تركيزهم على المنشأة السياحية، وفى هذه الحالة ينصح بتطوير آلية الابتكار فى الملامح او تصميم الخدمة المقدمة، والتميز يكون من خلال توفير ثلاث وسائل هى رفع كفاءة العاملين او توفير البيئة الجاذبة او تصميم الخدمة ذات اللمسات الضافية ولايمكن تقليدها من قبل المنافسين او الرموز او العلامة التجارية. (ب) إدارة جودة الخدمة وتعتبر الجودة واحدة من التحديات التى تواجهها تسويق الخدمة الفندقية، ويعنى بها التطابق او التجانس فى تقديم الخدمة بصورة نمطية متشابهة، وهنا يكمن التحدى فى وجود بعض الفجوات فى طبيعة الخدمة المقدمة عند طلبها مرة ثانية فى المكان نفسه، نتيجة عامل نفسى او تنظيمى او إدارى، ولذلك ينصح التسويقيون على تصميم نظام خدمة ذي كفاءة عالية لتقليل الفجوات ،والعمل على التأكيد على إحساس الضيق بانه قد حصل على خدمة نمطية نشبه سابقتها عند تكراره للتجربة.

مفهوم الخدمة وجودة الخدمة

تم تعريف الخدمة من قبل (Philipkottler,1998) ، بانها عمليات وافعال واداء وتداخلات واحداث اجتماعية، ويكون التركيز على عملية الخدمة اى فى حالة المواجهة مابين مقدم الخدمة والعميل، والتى يطلق عليها مصطلح التداخل، عرف (Shostack,2003) بانها الفترة الزمنية التى يواجه فيها كلا من الاخر موفر الخدمة والعميل ،واطلق علي هذهه المواجهة باللحظة الصادقة (Moment of Truth)، وهى اللحظة التى تحدث فيها عملية تحقيق وتقييم الجودة.اما جودةالخدمة هى تعنى ببساطة درجة المساعدة والعون المقدم من قبل العاملين بغرض تسهيل عملية الشراء من قبل الضيف اوالعميل، اوعرفت بانها مجموعة المجهودات التى تبذلها الادارات الفندقية من اجل تحقيق وانجاز تجربة ناجحة وتضفى مزيداً من السعادة لخلق انطباع جيد بالنسبة للنزيل (Pleasant Customer Experience)، لقد قسم ميللز (Mills,2005) الخدمات الى ثلاث فئات وهى: 1- تداخل الصيانة (MaintenanceInteractive) ويقصد بها التداخل او الاتصال البسيط بين العميل ومقدم الخدمة' مثل خدمات المطاعم السريعة 2- والنوع الثانى يسمى (Task-Interactive)ويقصد به تداخل المهام وهذا النوع اكثر تعقيدا من النوع الاول لآنه يرتبط بمعرفة وتجربة مقدم الخدمة ،(3)اما النوع الثالث والاخير هو التداخل (Direct-Interactive) وهو الاكثر تعقيدا من انواع التداخل لانه يعتمد فى الاساس على كفاءة وشخصية واداء موفرى الخدمة ويتسم بالمخاطر وهذا النوع من الاتصال نجده فى منشآت السياحة والفنادق.

1- مفهوم الفندق والخدمات الفندقية

لايوجد تعريف محدد لمصطلح كلمة (فندق) واحدى هذه التعريفات :عرف على انه تلك المنشأت بانها منشآت تجارية تقدم الخدمات الاساسية: الأيواء والطعام والخدمات الاخرى التكميلية وتعنى بها تكمل تجربة الضيوف اثناء فترة اقامتهم من اتصالات، خدمات تجميل، ساونا، انترنت كافيه الخ,,كل هذ الخدمات تقدم بمقابل مادى، والضرورة تلزم الطرفين النزيل والفندق بشروط عقد التزام بدفع قيمة مايستهلكه الضيف من خدمات، هذا من جانب، بإلاضافة الى التزام الضيف بعدم الاخلال المالى والامنى والنظام طوال فترة اقامته وحتى لحظة مغادرته الفندق، في المقابل على الفندق تقديم خدمات تناسب او تفوق توقعات النزيل وتعمل على الالتزام بجودة تناسب تطلعاته

وتوقعاته ومايدفعه من مقابل. ويحتوى الفندق على اقسام داخلية: الاقسام المباشرة (Line Departments)، ويتشمل الاقسام المباشرة على: المكاتب الامامية (Front Office) قسم الاشراف (Housekeeping)، الاغذية والمشروبات (Food & Beverage) ويضم عدد من الاقسام الداخلية، قسم الهندسةوالصيانة (Maintenance & Engineering)، وهذا الاقسام يكون إتخاذ قرار المدير فيها اتجاهها مباشرة، والاقسام غير المباشرة (Staff Departments) او الداعمة للاقسام المباشرة وتضم اقسام: المشتريات (Purchasing)، ادارة الافراد(Human Resources)، العلاقات العامة(PublicRelation)، الامن(Security)، والحسابات (Accounting)، وتصنف الفنادق الى عدة تصنيفات: الدرجات (الممتازة- الاولى-الثانية –الثالثة-الرابعة)، النجوم (خمس نجوم-اربعة نجوم- ثلاث نجوم- نجمتين-نجمة) او خطة الواجبات (كونتينينتال (Continental)- انجليزى(English)- امريكى كاملةAP- امريكى معدلMAP- اوخطة اروربيةEU)..الخ.

محاور الإرتباط مابين مفهوم التسويق وجودة الخدمات الفندقية:

اشباع رغبات وحاجات العملاء

في علم التسويق ومن خلال تعريفمفهوم مصطلح التسويق يفسر إن الهدف الأساسيالذى يرمى اليه هو إشباع والاستجابة لحاجات ورغبات العملاء، وهى النقطة الجوهرية التي ينطلق منها التسويق، وتمثل نقطة البداية، ويرتبط المفهوم بمعرفة وتحديد الحاجات وترتيبها ثم القيام بعمليات دراسة هذه الحاجات وتحليلها بدقة والتي تتبعها مرحلة الاستهداف ومن ثم يتم تجزئة السوق وكل ذلك يتم عبر استخدام وإجراء البحوث التسويقية وهى عملية متجددة ومستمرة، تتجدد بتجدد حاجات ورغبات العملاء باستمرار، والهدف من ذلك هو تبادل ما بين اشباع الحاجات والرغبات وتلبيتها بمقابل يدفعه العميل, مامفهوم الجودة فقد ارتبط بهدف اشباع حاجات ورغبات العملاء من خلال ما تناوله (kmies,F&Sheryl.E.2001)، في الارتباط ما بين الاداء المالي وجودة الخدمة الفندقية حيث ركز على تأثير عيوب الخدمة على ربحية الفندق ولذلك اصبح من المهم للمنشآت الفندقية ان تركز على تحسين جودة الخدمة المقدمة، ولذلك تبنت اليوم العديد من مؤسسات الضيافة مفهوماً جديداً يطلق عليه العائد على الجودة (RateofQuality) تكتب اختصارا (ROQ)) وارتبط كذلك المفهوم بتقديم الخدمة ذات الجودة العالية التي تناسب حاجات ورغبات العملاء تؤدى الى تحسين المبيعات وتحقيق الارباح. يعكف اليوم مديرو الفنادق على إنجاز انشطتهم التسويقية بكفاءة عالية في مجالات: البحوث التسويقية، تدريب العاملين على مهارة البيع، الاعلانات و تفعيل خدمة العملاء في اعلى المستويات ،والهدف من ذلك هو تحديد حاجاتورغبات العملاء بدقة والعمل على اشباعها، وغالبا ما ترتبط المنافسة في الفنادق بجودة الخدمة في طبيعتها اكثر من المنافسة بالأسعار. ولذلك إن الدراسات الحديثة لاختبار سلوك العملاء مهمة للغاية لارتباطها بالخطةالتسويقية بالاعتماد على افتراضات مبنية ومؤسسة على دراسة عن كيفية يتم الاختيار عند العميل او الضيف ولذا ذكر (Lam & Mohmmed,1995) فى مفاهيم: القيم، الجودة، الرضاء، وهى مفاهيم جوهرية فى صياغة وإنضباط لمفهوم التسويق.

كفاءة اداء العاملين

ترتبط كفاءة واداء العاملين بالمنشآت الفندقية فى التسويق من اهم العوامل التى تعمل على رفع كفاءة اداء الخدمة لان رضاء العملاء يتحقق بواسطة رضاء العاملين، وفى علم التسويق الداخلى (InternalMarketing)، يعتبر العاملين جزءاً من المنتج، ودائما مايحرص المديرون فى الفندق على تطوير الإجراءات والتقنيات التى تؤكد رغبة العاملين الأكيدة فى القناعة على تقديم خدمة ذات جودة عالية، يشترك التسويق مع الجودة فى مايسمى بثقافة الجودة (ServiceCulture)، والتى تعنى الحرص على دعم خدمة العملاء من خلال تفعيل عمليات التحفيز، الاجراءات، والافعال، والتدريب باستمرار، وفى مجال الضيافة تعتبر لحظة تقديم الخدمة، هى اللحظة المباشرة التى من خلالها يستطيع العميل قياس جودة الخدمة، كما يلعب دور تخويل السلطة للعاملين(Empowerment) فى عمليات تقديم الخدمة ،يمثلدور اساسى فى تحفيز العاملين ومراقبتهم عن طريق تقليل عدد ونوع القيود البيروقراطية التى يمكن ان تنتج عنها مفهموم الاستقلال فى العمل، ومنع المشاكل والهفوات او حلها، كما يمكن من تقديم الخدمة لتى تناسب رضاء الضيوف، كل ذلك يمنح الحرية والمراقبة الذاتية للعاملين، وهو الذى يمتلك القدرة الكبيرة فى التحكم فى جودة وتقديم الخدمة. وضح كلا من (Bowen & Lawler,1995) بأن لتخويل السلطة للعاملين اثر كبير فى تحقيق جودة وكفاءة الخدمة، وليس هذا فحسب بل يتعداها الى امكانية تسويقها بطريقة ايجابية، لتحقيق ميزة تنافسية، بل اكثر من ذلك ويتمثل فى خلق علاقات افضل بين العاملين من جانب، وبين العاملين والادارة من الجانب ألآخر، وكما تساهم فى تخفيض معدل الدوران، وترفع من مستوى معنويات العاملين من اجل تحقيق وإنجاز اداء افضل.

الإرتباط فى مقاييس جودة الخدمة

التسويق الداخلى(IM) (Internal Marketing)

يعنى مفهوم التسويق الداخلى(IM) مشاركة العاملين فى كل المستوياتالادارية فى البرامج التسويقية التى تضعها المؤسسة السياحية او الفندقية، التى يجب من خلالها فهم ادوارهم عبر عمليات: التدريب، الاتصال الداخلى، وتنمية القدرات، والمعرفة والاستيعاب الكامل لكل الموجهات التسويقية داخل المؤسسة الفندقية، من خلال دراسة كلا من (Ahmed & Rafigetal, 2003)، من اجل اختبار العلاقة مابين مزيج التسويق الداخلى الذى يتضمن مفهومين للتسويق : مفهوم التسويق كفلسفة ومفهوم التسويق كأداة من جانب، والعلاقة مابين ما تملكه المؤسسة الفندقية من كفآءت (Competencies)، وقياس اثرها على اداء نشاط المؤسسة الفندقية من الجانبالآخر، وقد تناولت الدراسة ادوات التسويق الداخلى (Marketing Mix Internal)، للخروج بحياد عن دور كفاءة المؤسسة، فتوصلت الدراسة الى: اولا: اشار نموذج القياس الى ان نموذج التسويق الداخلى يؤثر بصورة إيجابية على اداء المؤسسة (BusinessPerformance) ثانيا: إن كفآءت المؤسسة الفندقيةاشارت الى العلاقة مابين التسويق الداخلى واداء النشاط حيث احتوت كفآءت المؤسسة على: توجهات سلوكيات السوق، اضافة الى كفاءات العاملين ، ورضاء العاملين، والتى شكلت وسط مابين قياس مزيج التسويق الداخلى واداء المنظمة، كما هو موضح فى الشكل التالى (1):

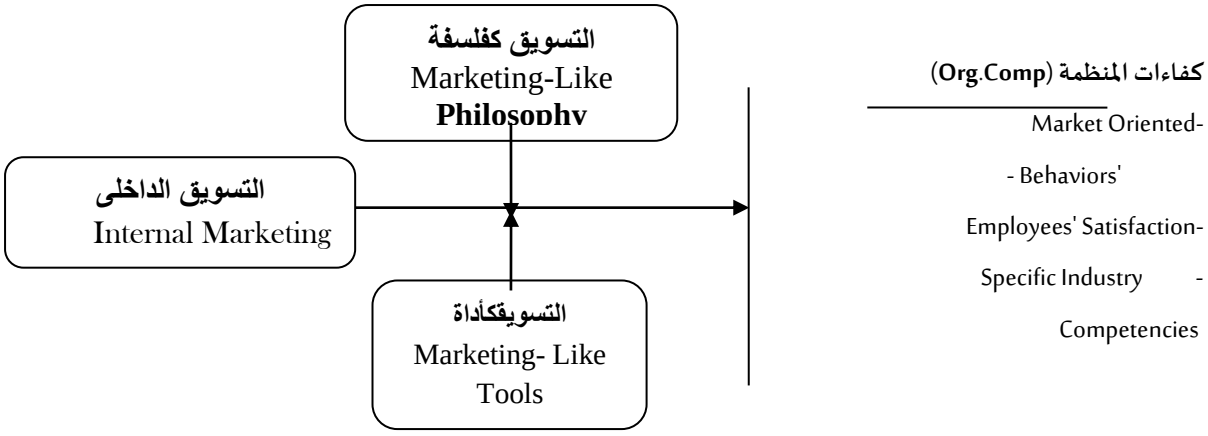

الشكل (1) كفآءت المنظمة –العلاقة مابين التسويق الداخلى واداء النشاط.

(Ahmed.P.K & Rafig.M,2003)

وتوصلت نتائج الدراسة الى ان رضاء العاملين (Employees Satisfaction)، عامل مهم بالنسبة للفنادق ولاتوجد علاقة مابين مزيج التسويق الداخلى، او اداء الفندق، ولذلك اشار الباحث الى اهمية هذا الموديل من القياسات فيمكن ان يصبح كاداة لقياس درجة مستوى رضاء العاملين فى المؤسسات الفندقية. وخلصت توصيات الدراسة الى اولا: يجب على المديرين وضع برامج خاصة لجذب العاملين الاكفاء والاحتفاظ بهم من خلال تحفيزهم ماديا ومعنويا. ثانيا: يمثل النموذج مرشد للمديرين فى الفنادق والذى بدوره يوجه بالكيفية التى تمكنهم بالاحتفاظ بالعاملين وتحفيزهم والذى يؤدى بدوره الى إمتياز الخدمة ويرفع ويعزز من جودتها.

إتجاهات التسويق الداخلى Internal Marketing Orientation(IMO)

هو مفهوم يعنى بتحديد او تنفيذ الاستراتيجيات التسويقية بما يتوافق مع اتجاهات التسويق (Marketing Orientation)، امافى حالة اتجاهات التسويق الداخلى، فالامر يرتبط بتطوير اتجاهات السوق للمؤسسة لزيادة كفاءة المؤسسة، من خلال اعادة ربط وضبط ودراسة اثر العوامل الخارجية المؤثرة بشكل يجعلها تتلاءم مع الكفاءات الداخلية للمنشاة الفندقية، وكيفما وقبل إنجاز هذه المهمة يجب على الادارات فى المنشآت الفندقية، قياس وتقييم التوجه اتجاه العاملين بداخلها والعمل على اتخاذ خطوات مهمة لتصحيح الاخطاء اتجاههم ، ولذلك تطوير العاملين يحتاج الى استراتيجية اولا تهتم بتجزئة السوق الداخلى للعاملين (InternalEmployees) من اجل قياس مجهودات العاملين، عبر قياس السلوكيات المتعلقة بسوق العاملين فى الداخل، اوالعمل على تطوير الإستراتيجياتلكل قسم معين على حدة ،الامر

الذى يؤدى الى تعزيز تنافسية المؤسسة، فى مقابلة ومواجهة اثر العوامل الخارجية. ويجب على المؤسسة العمل على تطوير العاملين بما يتعلق بضبطوصفالعمل ،التدريب ، تجزئة سوق العاملين الداخلى، تجزئة سوق العاملين المستهدف الداخلى ،ضبط الحوافز كل هذهالعناصر تعبر عن اهتمامات الادارة بالعاملين، حيث اصبحت اتجاهات التسويق الداخلى تمثل بوصلة لتنفيذ استراتيجيات تسويق العاملين الداخلى، والذى بدروه يزيد من كفاءة ويعزز الانتاجية، وتقديم خدمات تحقق الرضاء التام لمتلقيها عند تقديم الخدمة المباشرة وجها لوجه،يمثل قياس إتجاهات التسويق الداخلى اثراً فعالاً للقطاع الفندق لانه يعطى نتائج متفائلة للظواهر الداخلية لاداء الفندق، كما هو واضح فى الشكل (2). حيث تتعلق معلومات التسويق الداخلى (Internal Marketing Intelligence) بحالة سوق العمالة الخارجى من ناحية معرفة تحديد مهارتهم ومعارفهم فى مجال الضيافة والفنادق، وكذلك يتعلق الامر بتجزئة العاملين داخل المؤسسة الفندقية (SegmentInternal Market) حسب كفاءتهم، واخيرا تجزئة العاملين الى فئات(Segment of Each Segment Market). اما بما يتعلق بالاتصال الداخلي (Internal Communication))،توضح العلاقة فى كفاءةالإتصال مابين الإدارة والعاملين بصورة إيجابية من جهة ومابين الإداريين او رؤساء الاقسام فيما بينهم من اجل تحقيق اتصال فعال يحقق نتيجة ايجابية فى سبيل تعزيز دعم العاملين ورفع كفاءتهم فى سبيل تحقيق امتياز فى جودة الخدمة (ServiceExcellency) ترضى العملاء او الضيوف داخل المنشأة الفندقية.

اتجاهات التسويق الداخلي

Internal Marketing Orientation (IMO)

الاشتراك فى الميزة التنافسية

تتبنى العديد من المنشآت الضيافة ومنشآت الفنادق بعض الاستراتيجيات حول العالم، من اجل التميز والبقاء في السوق والاستمرارية ،وذكر (Fevzi, *et al.* ,2010)،إن منشآت السياحةوالضيافة تحتاج الى كفآءات اصيلة (Core Competencies) تتميز بالقيمة والندرة وعدم التقليد وعدم إستبدالها، وكل ذلك من اجل تعزيز المكانة التنافسية للخدمة المقدمة فى السوق، مع العلم إن المنشآت السياحية والفندقية تواجه بعض المشاكل عند العمل لإنجاز الميزة التنافسية فى الاسواق العالمية نتيجة عاملين أساسين وهما: (ا) تخفيض تكاليف الخدمة المقدمة (ب) الإستجابة للأسواق المحلية داخل نطاق وجودها، الذى يمثل تحدياً اضافياً حمل العديد من المنشآت الفندقية الى اللجؤ الى تطوير العديد من الاستراتيجيات إتجاه الاستجابة لحاجات السوق. كما وضح (Hamed & Prahalad, 89)، انه يمكن استخدام جودة الخدمة كميزة تنافسية كما -ذكر سابقا-مثلها مثل التسويق ، ولكن من ملاحظتهم ، إن تبنى جودة الخدمة كميزة تنافسية ليس بالامر

الساهل مثل المنتجات الملموسة ،بسبب خصائص الخدمة التى تحتاج الى مجهود وقراءة اضافية وهى: إن الخدمة تمثل اداء وليست عنصر طبيعيا ، كما ان الخدمة استهلاكها آنى وليمكن تخزينها اضافة الى لايمكن إختبار جودتها قبل تقديمها الى العميل ،ولايمكن التحكم فيها بالكمبيوتر ،وبالرغم من ذلك يمكن استغلال جودة الخدمة من خلال معرفة الكيفية التى تنتج بها الفنادق خدماتها والكيفية التى يتم بها إدارة العاملين بالداخل، واخيرا كيفية بناء سمعة وكينونة ودعم العلامةالتجارية واضافة الهيبة والثقة، وذلك مثل فنادق السلاسل الفندقية: هيلتون إنترناششيونال او شيراتون او هوليداى إن التى تتميز بتقديم خدماتها بجودة عالية متسقة (Consistent)، والاستجابة التى تعمل على إشباع حاجات ورغبات العملاء، ولذلك يجب على الادارات الفندقية العمل على التعلم ولإستيعاب فى كيف توفق جودة لخدمة كطريقة تشغيل مع طرقها التنافسية ان تنتج خدمة ذات ميزة تنافسية مستمرة وصعبة التقليد وهذا يرتبط بالطبع من خلال صياغة استراتيجية تسويقية فعالة، وإستراتيجية توافق جودة الخدمة المقدمة فى آن واحد.

النتائج

1- توافق وإتساق (Consistency) كلا من التسويق وإدارة الجودة فى تحقيق عدد من أهداف المؤسسة الفندقية المادية والمعنوية.

2- تحرص الإدارات الفندقية على تحقيق الامتياز (Excellency) والميزة التنافسية(CompetitiveAdvantage) لخدماتها من خلال تطبيقاتها فى التسوبق وإدارة الجودة..

3- استخدام كلا من مقاييس التسويق الداخلى ومفاييس إدارة الجودة فى قياس مستوى الخدمة المقدمة. .

4- إشباع حاجات ورغبات العملاء، كفاءة ومهارات العاملين،وخلق الميزة التنافسية من العوامل المهمة الجوهرية التى يسعى اليها كلا من التسويق وإدارة الجودة فى تحقيقها داخل المنشأة الفندقية.

التوصيات

1-على الادارات الفندقية العمل بتوافق فى إنجاز اهدافها من خلال تطبيقات التسويق وإدارة جودة الخدمة .

2- الميزة التنافسية والإمتياز الخدمى يتحقق من خلال التسويق وتطبيقات إدارة الجودة.

3-قياس مستوى جودة الخدمة الفندقية يتحقق من خلال استخدام التسويق الداخلى ومقاييس إدارة الجودة.

4-رفع كفاءة العاملين بالقطاع الفندق يعزز من كفاءة الاداء ،ويتحقق ذلك من خلال:التدريب العملى والعلمى ،ويشمل التدريب العلمى تطوير مهارات الاتصال والتواصل،المهارات التقنية،المهارات الانسانية والمعرفية.

5-الاهتمام بتوفير حاجات العاملين بالفنادق من خلال التحفيز المادى والمعنوى.

الخاتمة

تناولت الدراسة ابراز اوجه الشبه والتباين ما بينمفهوم ادارة التسويق وإدارة الجودة ،وتناول الباحث بالتحليل نقاط الالتقاءما بين التسويق وإدارة الجودة في تحقيق اربعة نقاط تمثل اهداف المنشآت الجوهرية التي تسعى الى تحقيقها تناولت منها الدارسة: (أ) التركيز على إشباع حاجات ورغبات العملاء، واعتماد كلا من إدارة الجودة، والتسويق على مقدرة وكفاءة العاملين في تسويق الخدمة والتأكيد في جودتها، اضافة الى اشتراكهما في(ب)خلق وإبراز الميزة التنافسية للمؤسسة الفندقية واخيرا استخدام كليهما (ب) قياس مستوى ودرجة امتياز الخدمة.

المراجع

Ahmed, R. and Rafai *et al.*, (2001). Internal Marketing and Mediating role of Organization Competences. European Journal of Marketing, 37(9),1221-1241.

Arther, D. and Little, Inc. (1992). Continuous Improvement in the Hotel Industry. Hospitality Management, 11(1), 45-53.

Arthur, D. and Little Inc (1992). Excerpted for the first quarter 1992, Issue of Prism Journal of senior Management from Tourism and Hospitality Marketing. U.S.A.

Brown, D. and Lawler (1992). Empowering of service works: What ,Why, How and When, Sloan Management Review .(1):37-84.

Burnle, J., and Gazle, R. (1987). Marketing Strategy and Profitability in the Hospitality Industry. Journal of Services Marketing, 1(2), 39-47.

Christopher, W.L. (1987). The Impact of Service Quality on Employee Turnover and Absenteeism. Journal of Hospitality & Tourism Research, 11(2), 100-120.

Dube, L., and Maute, M. (2003). Service Quality and Competitive Advantage in the Hotel Industry. Journal of Hospitality & Tourism Research, 27(1), 55-72.

Dube.L and Maute, M. (1994). The Antecedents of brand switching brand loyalty, and verbal responses to service failure Inc.T.A Swart Research Practices P 127-151.Green witch Press.

Fevizi, O. *et al*., (2010). Strategic Management for Tourism and Hospitality,2nd ed, Elsevier the Boulevard Langland, Oxford 1st edition 2002 P.72-73..U.K.

Hamd, C.and Prhalad, C. (1989). Stratgic Intent, Hawrad. Business Review May- June, 63-76.

Jawa, J.M. (1999). Juran and quality by design. New York: free Press.1999.P.9.

Jura, J.M. (1999). Implementing Quality Management in the Hotel Industry: A Framework. Journal of Hospitality Management, 18(2), 151-165.

Kandampully, J. and Suhartanto, D. (2000). Customer Loyalty in the Hotel Industry: The Role of Customer Satisfaction and Image. International Journal of Contemporary Hospitality Management, 12(6), 346-351.

Kandarpully and Subrant (2000). Relationship making: A concept beyond the primary relationship marketing Intelligence and Planning, 313-323.

Kmies, F. and Shery (2001). How product quality drive profitability "Cornell Hotels and Restaurants Administration , Quarterly, 42 No 3.June 2001 P.28.

Kotler, P. (2014). Marketing Management. Pearson Education.

Kottler, D. and Chandler, P. Gibbs, R. *et al.*, (1998). Marketing in Australia, Fourth 4th ed New York, Prentice Hall.

Lamli and Mohmmed, A. (1995). Hong Kong Food Service Industry, Consult Hotels and Restaurants Administration, Quarterly, P. 42-36.

Lockwood, A. and Parasuraman, A. (1994). Service Quality in the Hotel Industry. Cornell Hotel and Restaurant Administration Quarterly, 35(3), 42-49.

Mills, P. (2005). Managing service industries organizational practices in a post- Industrial economy, New York: Ballinger.

Shoshtak (1984). Breaking from free product marketing: Travel of Marketing .41.(2):73-80 and designing services that deliver. Harvard Business Review, 62 (1) ,P 133- 139.

منشورات جامعة وادي النيل
مجلة النيل للآداب والعلوم الانسانية
(ISSN: 1858 – 7054)
المجلد الخامس، العددالثاني،2025م
https://nilevalley.edu.sd

الجمعيات السياسية السودانية ودورها في الحركة الوطنية
(1911-1924م)

محمد أحمد محمد طه

كلية التربية -جامعة دنقلا

المؤلف: Mohamed1993agad@gmail.com

تاريخ الاستلام: **30/8/2024** تاريخ القبول : **20/9/2024**

المُستخلص

تناولت الدراسة الجمعيات السياسية ودورها في الحركة الوطنية الذي ساهم في بناء الحس الوطني حيث تبلورت وتجلت في تلك الفترة الحركة الوطنية نتاجاً لظهور بوادر نهضة أدبية واعية شقت طريقها إلى المجتمع السوداني واعتلى أصحابها منابر الصحافة والأندية والمجتمعات التي أعلنوا فيها من آرائهم القيمة وأنتجوا فيها آثار فنية جديرة بالذكر والإعجاب. تهدف الدراسة إلى معرفة دور الجمعيات السياسية في الحراك الوطني حيث كانت هذه الجمعيات سرية وتهدف إلى نشر الوعي القومي بالإضافة إلى دعوتها إلى وحدة وادي النيل وكذلك كانت رمزاً للوعي وتبلور مفهومي القومية والوطنية، كما أن أحداث ثورة 1924م قد مثلت انعطافا مهما في مسار حركة النضال الوطني في السودان ولكن بالرغم من أنها لم تأتِ بأن ينال السودان الاستقلال إلا أنها هزت القبضة الاستعمارية هزاً عنيفاً وكانت بداية طريق الحرية في السودان. المنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج التاريخي والوصفي التحليلي معتمداً على جمع المعلومات والحقائق من مصادرها الأصلية ثم نقدها ومقارنتها وتحليلها وتوظيفها في مسار البحث. خُلصت الدراسة إلى نتائج كان أهمها: أن التفكير في أندية الخريجين منذ العام 1918م وأن هذه الأندية لعبت دوراً بارزاً في الحركة الوطنية، تأثر المثقفون السودانيون بالحركة الوطنية في مصر مما نتج عن قيام جمعيات سرية، تعتبر جمعية الاتحاد السوداني منذ ميلادها تنظيماً سياسياً يعتمد على طريقة العمل السري وكانت تدعو إلى التعاون مع مصر بل والوحدة معها وهو توجه كانت الإدارة البريطانية تقف ضده، كانت جمعية اللواء الأبيض تطوراً طبيعياً لجمعية الاتحاد السوداني، قاد إليه تطور أساليب النضال الوطني وفقاً لمتطلبات المرحلة وما تقتضيه من اتساع رقعتها التنظيمية لتستقطب المؤسسة الأكثر حداثة في المجتمع آنذاك، فشلت ثورة 1924م في إخراج الانجليز وفي توحيد وادي النيل إلا أنها كانت ذات فائدة عظمى لتاريخ النضال السوداني فيما بعد.

الكلمات المفتاحية: *الحركة الوطنية السودانية ،نادي الخريجين، جمعية الاتحاد السوداني، جمعية اللواء الأبيض، ثورة 1924م السودانية.*

Political Associations and their Role in the National Movement (1911-1924)

Mohammed Ahmed M. Taha

Faculty of Education, University of Dongola

Corresponding Author: Mohamed1993agad@gmail.com

Abstract

The study dealt with the political associations and their role in the national movement, which contributed to building national sentiment, as the national movement crystallized and manifested itself during that period as a result of the emergence of signs of a conscious literary renaissance that made its way into Sudanese society, and its owners ascended the podiums of the press, clubs, and societies in which they declared their valuable opinions and produced worthy artistic works. With mention and admiration. The study aims to know the role of political associations in the national movement, as these associations were secret and aimed to spread national awareness in addition to their call for the unity of the Nile Valley. They were also a symbol of awareness and crystallization of the concepts of nationalism and patriotism. The events of the 1924 revolution represented an important turning point in the path of the national struggle movement. In Sudan, although it did not bring about Sudan gaining independence, it shook the colonial grip violently and was the beginning of the path to freedom in Sudan. The method followed in this research is the historical and descriptive analytical method, relying on collecting information and facts from their original sources, then criticizing, comparing, analyzing, and employing them in the course of the research. The study is concluded with results, the most important of which were: thinking about graduate clubs since the year 1918 AD and that these clubs played a prominent role in the national movement. Sudanese intellectuals were influenced by the national movement in Egypt, which resulted in the establishment of secret societies. Since its birth, the Sudanese Union Society has been considered a political organization based on the method Secret work and called for cooperation with Egypt and even unity with it, an approach that the British administration was against. The White Brigade Association was a natural development for the Sudanese Union Association, which led to the development of methods of national struggle in accordance with the requirements of the stage and what required the expansion of its organizational area to attract the most modern institution in society at that time. This revolution of 1924 failed to expel the British and unify the Nile Valley, but it was of great benefit to the history of the Sudanese struggle later.

***Keywords**: Sudanese National Movement, Graduates club, Sudanese Union Society, White Banner society, 1924 Sudanese Revolution.*

مُقدِّمة

ظهرت الجمعيات السياسية وأندية الخريجين، التي اتخذت مدينة أم درمان مركزاً لها، والتي اتصفت بنشاط ثقافي، وأدبي، وأغراض سياسية متعددة، لذا يرى الباحث بأن هذه الفترة تُعدّ من الفترات المهمة في التاريخ الوطني، حيث قدمت رواد الحركة الوطنية للشعب السوداني في إطار فعال، ووظف لاحقاً في التخلص من الاستعمار، وانجاز الاستقلال.

1.أسباب اختيار الموضوع

نجد أن تاريخ السودان الحديث ولازال حافلاً بكثير من الزوايا المعتمة، والمناطق الغامضة التى تحتاج إلى المزيد من البحث والدراسة حتى تكتمل ملامح هذا التاريخ وأبعاده وتتصل حلقاته، ومحاولة من الباحث للإسهام في هذا الأمر بما يستطيع من جهد، يأتي اختيار موضوع الجمعيات السياسية السودانية ودورها في الحركة الوطنية.

2. أهمية البحث

نبعت أهمية البحث في أنه يلقي الضوء على فترة مهمة من تاريخ السودان الحديث حيث تُعتبر فترة العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين من أخصب الفترات التي مرت على تاريخ السودان الحديث، حيث تبلورت فيها الحركة الوطنية، والتي جاءت نتاجاً لظهور نادي الخريجين والجمعيات السياسية التي ساهمت في تشكيل تاريخ السودان الحديث.

3.أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي

(1) تسليط الضوء على قيام نادي الخريجين.

(2) التعرف على نشأة جمعية الاتحاد السوداني وأهدافها.

(3) التعرف على جمعية اللواء الأبيض ونشاطها.

(4) التعرف على أحداث ثورة 1924م السودانية والظروف التي أحاطت بها وأدت إلى قيامها ونتائجها.

6.منهج البحث

المنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج التاريخي والوصفي التحليلي معتمداً على جمع المعلومات والحقائق من مصادرها الأصلية ثم نقدها ومقارنتها وتحليلها وتوظيفها في مسار البحث.

7.حدود البحث

تحدد هذه الدراسة بحدود الآتية:

1.الحد المكاني: تغطي هذه الدراسة في حدودها المكانية جمهورية السودان.

2.الحد الزماني: من 1911-1924م.

هيكل البحث

تألف البحث من ثلاث مباحث وخاتمة تضمنت أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث، تناول المبحث الأول قيام نادي الخريجين بأم درمان1918م تناول المبحث الثاني: قيام جمعية الاتحاد السوداني 1920م، وجاء المبحث الثالث بعنوان. جمعية اللواء الأبيض وثورة1924 م السودانية.

قيام نادي الخريجين بأم درمان1918م

ظهرت بواكير الحركة الوطنية في السودان، حال انتهاء الحرب العالمية بفعل عوامل عديدة منها انتشار مبدأ حق تقرير المصير، واتساع التعليم في السودان والذي أدى إلى نمو الحركة الوطنية القومية (مجلة ديالي، 2012م، ص303).

كانت السلطة الاستعمارية تحكم السودان بقبضة حديدية، وكان الوضع السياسي في البلاد قبل الحرب العالمية الأولى خانقاً، كما أخذت السلطة بعد تجربتها مع المثقفين المصريين تنظر إلى جميع المتعلمين بحذر وقلق وتتخذ من أساليب الحيطة والتوخي ما تضمن به السيطرة على هذه الفئة الصاعدة تحت هذه المراقبة الصارمة (إبراهيم، 1989م، ص64).

في هذا الجو من التربص كانت كتابات هذا الجيل في المسائل السياسية أو الاجتماعية تتوخى الحذر مستخدمة أسماء تنكرية ولعل ابلغ دليل على ذلك كتب حسين شريف في جريدة "السودان" في عددها الصادر في سبتمبر 1911م بتوقيع (ح. ش) يدعو فيه

السودانيين إلى إنشاء نادي يجمعهم، ويقوى دعائم المحبة بينهم كما دعا إلى إصدار صحيفة تحمل أفكارهم وتصبح لسان حالهم (عثمان،2005م، ص8).

عندما تركزت الفكرة تماماً في الأذهان وشعر المتعلمون بضرورة تماسكهم وترابطهم سعوا لدى سلطات الإدارة البريطانية في عام 1911م مطالبين بإنشاء نادي خاص يجمع شملهم في صعيد واحد وكان ذلك الطلب أشبه بالمفاجأة بالنسبة للانجليز لكنهم وبعد أن تدارسوا الأمر رأوا فيه انه طلب مقدم من فئة الأفندية الموظفين التي تريد التكتل وتوحيد الآراء والأفكار فسفهوه وأهملوه (عثمان، 2005م، ص9).

إلا أن المشروع قد أجل للانشغال بالحرب العالمية الأولى وما أن وضعت الحرب أوزارها حتى بعثت الفكرة وسارت في طريق التنفيذ حثيثاً (المحامي، 2002م، ص14).

حانت الفرصة في يناير عام 1913م حيث دعي خريجو كلية غردون (*) في جميع أنحاء القطر لحضور الاحتفال بذكرى زيارة ملك بريطانيا للسودان، وطرحت مسالة النادي على الحاضرين.

انتهى الاجتماع بتشكيل لجنة برئاسة أحمد عثمان القاضي (**) مهمتها عرض الفكرة على المستر سمبسون مدير كلية غردون ونائب مدير مصلحة المعارف لتوضيح رغبة الخريجين بان يكون لهم نادٍ بمدينة أم درمان وذلك لتوثيق عري الإخاء وتوطيد دعائم الثقة بينهم وأن الخرجين قد أنابوه لتذليل الصعاب التي تعترض الموضوع وتقدموا إليه بطلب مكتوب وقع عليه خمسة وعشرون عضواً (كشة، 1963م، ص54).

تمكن سمبسون من الحصول على التصديق بإنشاء نادٍ لخريجي كلية غردون على أن يتحمل هو المسئولية في المستقبل لدى سلطات الاختصاص العليا كرئيس فخري للنادي، وسار المشروع بعد ذلك قدماً وعقد أول اجتماع للخريجين في مارس 1913م شهده المتواجدون منهم آنذاك في العاصمة المثلثة، وجميع مديري المدارس الابتدائية السودانية الذين استدعتهم مصلحة المعارف من خارج العاصمة لحضور هذا المؤتمر وكانوا جميعاً من المصريين، وخلال الاجتماع عرض المستر سمبسون نتيجة الاستفتاء الذي كان قد وزع على الخريجين في أنحاء البلاد، الذي ظهر فيه أنهم اختلفوا على شروط العضوية، وأهمية قيام النادي في ذلك الوقت وانتهى الاجتماع بتشكيل لجنة من خمسة أعضاء مهمتها متابعة الفكرة حتى يتجمع عدد كاف من المؤيدين للمشروع في العاصمة المثلثة (عثمان،2005م،ص10).

تجدد الأمل مرة أخرى في عام 1917م عندما عقد معلمو مدرسة أمدرمان الابتدائية اجتماعاً بمنزل الأستاذ محمد عثمان، وقرروا أن يقابل الأستاذ حسين شريف وأحمد عثمان القاضي المستر سمبسون (عثمان،2005م،ص10) مدير كلية غردون ونائب مدير المعارف (مجلة الدراسات السودانية،1988م،ص54) ويطلبا إليه التوسط عند مفتش أمدرمان كي يسمح للخريجين بعقد اجتماع لبحث مشروع النادي مرة أخرى ورافق الأستاذين في هذه المقابلة المهندس بالري المصري محمد على سليم وكلل المسعى بالنجاح بالرغم من ظروف الحرب العالمية الأولى (عثمان، 2005م، ص10) واقتنع سمبسون بالأمر فقام بتقدير طلبه للحكومة نيابة عن خمسة وثلاثين خريجاً من القاطنين في أم درمان فوافقت الحكومة بشرط أن يكون مستر سمبسون رئيس شرف للنادي(مجلة الدراسات السودانية، 1988م، ص2) ونجح هؤلاء في التحضير للاجتماع الذي عقد في مايو 1918م و دعي إليه سائر الموظفين والأعيان، وفي الحفل الذي أقامته اللجنة التحضيرية في مدرسة أم درمان الابتدائية قال مستر سمبسون مقولته الشهيرة أن هذا النادي سيلعب دوراً هاماً في حياة البلاد الاجتماعية و الثقافية والسياسية (عثمان، 2005م، ص10).

تكونت اللجنة الأولى لنادي الخريجين في أمدرمان من السادةحسين شريف رئيسا ومحمد على محمد سكرتيراً، وأحمد عثمان القاضي ومحمد الحسن دياب والدرديري محمد عثمان و دسوق قباني وإبراهيم إسرائيلى وطه صالح أعضاء. واستأجرت اللجنة الدار المجاورة لمدرسة أمدرمان الأميرية وهي من أملاك الإرسالية الإنجليزية التي تقع جنوب المكتبة المركزية وفي 18 مايو 1918م افتتح النادي باحتفال كبير وودع سمبسون الذي كان قد نقل إلى وزارة المعارف بالقاهرة (المحامي، 2002م، ص14).

(*) أُنشئت كلية غردون في العام 1902م تخليدا لذكرى غردون باشا الذي قتلته قوات الإمام المهدي عام 1885م يوم فتح الخرطوم، وتم إنشاؤها من قبل اللورد كتشنر الحاكم العام للسودان وكانت بمثابة المدرسة الثانوية الوحيدة في السودان.

(**) ولد أحمد عثمان القاضي في المتمة سنة 1885م، تخرج في كلية غردون، ثم عمل مدرساً في المدارس الأولية، عمل في القضاء الشرعي. من مؤسسي نادي الخريجين بأم درمان عام 1918م موتولى رئاسته لبعض الوقت في فتره لاحقة. شارك في صحيفة حضارة السودان وأصبح رئيساً لتحريرها وكان أيضاً من المهتمين بتعليم المرأة.

مهما يكن من أمر فقد كان نادي الخريجين بمثابة برلمان يسعى له كل خريج لنيل شرف عضويته سواء كان في العاصمة أو الأقاليم وبتأسيس هذا النادي بدأت فئة المتعلمين تشعر بكيان مستقل في المجتمع السوداني (المحامي، 2002م، ص14).

نشاط نادي الخريجين

كان قيام نادي الخرجين بامدرمان تعبيراً عن وعى جديد بالذات من قبل السودانيين المتعلمين الذين احتشدوا طوعاً مع بعضهم البعض، كما كان أيضاً مقدمة محتملة للنظرة الموحدة في المستقبل كان نادي الخرجين في أول أمره يعبر عن قدرات مؤسسيه في تلك المرحلة التاريخية المبكرة وعن جليل اهتمامهم بالأنشطة الثقافية والاجتماعية بعيداً عن العمل السياسي وكانت الفكرة استخدام مثل هذا النشاط للوصول إلى الجماهير خاصة في المدن كما أن النادي كان أيضا محاولة تعكس وجود تطلعات لدى الخريجين للقيادة السياسية المحتملة في المستقبل (موسى، 1970م، ص16).

كان الخريجون يحتفلون بالمناسبات الدينية مثل المولد النبوي الشريف وبداية العام الهجري وتقام فيه احتفالات التأبين واحتفالات الوداع أو الاستقبال لبعض الشخصيات البارزة (النور،2004م،ص69) وفي الخامس من مساء الخميس 21 أغسطس1919م أقام نادي الخريجين حفل تكريم لأعضاء الوفد السوداني الذي عاد من لندن فكان حفلاً كبيراً شهده عدد هائل من الناس من بينهم الزعماء الدينيين الثلاثة وزعماء العشائر فألف أحمد عثمان القاضي كلمة باسم النادي، وعندما تم تعيين السير لي ستاك(*) حاكماً عاماً على السودان وسرداراً للحكم المصري في مايو فوافق ذلك عيد ميلاده بعث إلية نادي خريجي المدارس السودانية ببرقية تهنئة بالمناسبتين فرد عليها ببرقية عبر فيها عن شكره ولقد اقتضت الفطنة إرسال هذه البرقية إلى الحاكم العام لان الخريجين كانوا في تلك المرحلة تحت مراقبة الإدارة البريطانية ولذا ما كان عليه أن يتجاهل ذلك (حامد،2005م،ص80).

أقام نادي الخريجين نشاطاً فريداً كالمسابقات التي تهدف إلى بناء مجتمع جديد بحيث تكون لكل طائفة مسابقة متخصصة فواحدة للمدرسين وأخرى للمهندسين وثالثة للقضاة ورابعة لذوي الثقافة العامة (نجيلة، 1944م، ص278-277).

اهتم السيد عبد الرحمن بصفته صاحب رسالة ولأصحاب الرسالات مشاعر لا تتوفر لغيرهم أحس بأن عليه واجبات نحو هؤلاء الشباب فلذلك أهتم بالنادي الذي انشأه الخريجون عام 1918م وقام بدور عظيم في حياة السودان الاجتماعية والثقافية والسياسية آمن السيد عبد الرحمن برسالة النادي واشترك فيه كعضو شرف وفي ذلك تمثل يرفع الروح المعنوية للجنة النادي ويحميها من عسف المتعسفين ولم يلتفت للدعاية الرسمية التي كانت تحرض السادة الثلاثة للابتعاد من نشاط الخريجين فيكونوا فرعاً بلا أصل ويعزل القادة التقليدين فيكونوا أصلا بلا فرع.

اعتاد نادي الخريجين أن يُقيم حفلاً للخريجين الجدد كل عام يرحب فيه بالخريجين في الميدان لعله يجد سنداً وعوناً ونشاطاً في ميدانه (حمد،1980م، ص25) ومن خلال ذلك النشاط الأدبي والاجتماعي والثقافي أصبح للمتعلمين صوت وأصبح لهم منبر ثابت هو نادي الخريجين، ولكن لا ذلك الصوت ولا ذلك المنبر، كانا كافيين للتعبير عن المشاعر الوطنية التي بدأت تطل في أفق الحياة وأجوائها. فكان لابد من بروز أصوات أعلى نبرة ومنابر أكثر جرأة (القدال،1992م، ص432).

عندما نشبت الثورة الوطنية في مصر عام 1919م(*) بدأ هؤلاء الأفراد القلائل في السودان يستنهضون الكتلة المستنيرة من مواطنيهم من تجار وموظفين وقصروا أول الأمر على نشر أخبارهم وأنبائها مع شيء من المبالغة في تمجيد رجالها وقادتها وأحاطتهم في حاضرهم وماضيهم

(*) السير لي ستاك هو اللواء لي أوليفير فيتز ماورس ستاك(1868–1924م) التحق بالجيش المصري في 1899م، صار سكرتيرا خاصا لونجت 1908.1904م، ثم وكيل حكومة السودان بالقاهرة 1908–1914م، فسردار للجيش المصري بالانابة 1914–1916م، ثم حاكم عام بالانابة 1916–1918م، ثم سردار وحاكم عام للسودان 1918–1924م، حيث اغتيل في نوفمبر في شوارع القاهرة عام 1924م.

(*) قامت ثورة 1919م في مصر بزعامة سعد زغلول رئيس حزب الوفد، رفض المصريون الحماية البريطانية على مصر التي فرضت في ديسمبر 1914م وطالبوا باستقلال مصر وتفاقمت الأمور إلى أن اضطرت الحكومة البريطانية إلى اصدرا تصريح استقلال مصر في 28 فبراير 1922م مع أربعة أمور تحفظ لمفاوضات مستقبلية هي السودان وتأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر والدفاع عن مصر وإبقاء الامتيازات الأجنبية في مصر.

بهالة البطولة والنبوغ حتى صار لاسم سعد زغلول وحمد الباسل من الاحترام والإكبار ما لم يتأت لاسم أي بطل من أبطال التاريخ الأولين(المحامي،2002م،ص16-17).

مهما يكن من أمر فقد كان نادي الخريجين قلعة لمحاربة الاستعمار نفسه والإعلان عن ظهور طبقة جديدة في المجتمع جعلت من هذا النادي منبراً لمخاطبة الجماهير (على،1969م، ص290).

يتضح لنا مما سبق تأثر المثقفين السودانيين الذين ربطوا كفاحهم بالحركة الوطنية المصرية وامتد نشاطها وأخذت المقاومة الوطنية ضد الاستعمار تأخذ شكلاً جديداً من أشكال المناهضة السرية المتمثلة في قيام الجمعيات السرية.

قيام جمعية الاتحاد السوداني عام 1920م

تكوين الجمعية

تأسست جمعية الاتحاد السوداني كتنظيم سياسي عام 1920م في أم درمان (كشه،1975م، ص38) وبدأت هذه الجمعية في كلية غردون وكان نشاطها مقصوراً على المنشورات السرية التي تعمق الوعي وتستنهض الشعب لمحاربة الإنجليز (أبو حسبو،1985م، ص54) (صحيفة الرأي العام،31/مارس1956م).

يشير محي الدين جمال أبو سيف(**)في لقاء له مع مجلة " الملتقى السودانية" أن مؤسسي جمعية الاتحاد هم شخصه وكان آنذاك طالباً في المدرسة الثانوية وتوفيق أحمد البكري، وكان في الصف الثالث وبشير عبد الرحمن في الصف الثاني (باشا،1996م،ص9)(مجلة الملتقي،العدد1،1993/12/91م).

يؤكد على ذلك محي الدين أبو سيف بقوله " إن الأمر الذي أجبرنا على الاستعجال بتكوين جمعية الاتحاد السوداني هو إيماننا بأن مصر والسودان يربطهما مصير مشترك، وادركنا في نفس الوقت بما كان يقوم به الإنجليز بطريقة مكشوفة من تخطيط وتدبير لفصلهما عن بعضهما البعض فأرسلوا لذلك في سنة 1919م وفد مكوناً من زعماء الدين ونظار القبائل والأعيان والعلماء إلى لندن لتهنئة ملك الإنجليز بالنصر"(الأمين،2000م،ص121) مما جعله يجتمع بزملائه المذكورين وشرح لهما ما يجول بخاطره واقترح عليهم تشكيل "جمعية الاتحاد السوداني "مؤكد أنه كان صاحب اقتراح اسم الجمعية أيضاً(باشا،1996م،ص85).

تعتبر (جمعية الاتحاد السوداني) منذ ميلادها تنظيماً سياسياً يعتمد على طريقة العمل السري وكانت تدعو إلى التعاون مع مصر بل والوحدة معها وهو توجه كانت الإدارة البريطانية تقف ضده وبالتالي لن تصدق للجمعية العمل العلني المعترف به في السودان وكان مؤسسو الجمعية يدركون ذلك منذ البداية ولذلك لم يتقدموا بطلب للتصديق لهم بممارسة نشاطهم السياسي وهكذا اعتمدوا العمل السري لنشاط جمعيتهم (عبوش،2013م، ص117).

أعضاء الجمعية

من أوائل رواد الجمعية ومؤسسها عبيد حاج الأمينوتوفيق صالح جبريل ومحي الدين جمال أبو سيف وإبراهيم بدري وسليمان كشة (بخيت، 1972م، ص72-73).

كان أعضاء الجمعية يتناقشون في مجالس انفسهم وسمرهم في نادي الخريجين بأم درمان ثم انتقلت المناقشة للمجالس الخاصة في المنازل، وحسب ما يروي السيد سليمان كشة احد مؤسسي هذه الجمعية فان شعارها كان(السودان للسودانيين والمصريين أولى بالمعروف)و كان نشاطهم يتركز في توزيع منشورات تنادي بمناهضة الحكم البريطاني، ونجحت في إرسال طلبة لإتمام تعليمهم في مصر (شبيكة،1991م،ص524).

كان من أوائل من انضم إلى جمعية الاتحاد السوداني عبد الله خليل" رئيس الوزراء في عام 1956"(بشير،1987م، ص97) والأمين على مدني صاحب كتاب الشعر الوطني المشهور "أعراس ومأتم" وعبدين عبد الرؤوف (البحيري، 2009م، ص63) ومحمد صالح الشنقيطي "قاضي المحكمة العليا فرئيس مجلس الشيوخ" وخلف الله خالد " أول وزير وطني للدفاع" وخليل فرح "فنانوبابكر قباني "كاتب" ومحمد عبد الله العمرابي "مدرس" ثم انضم إلى الاتحاد على عبد اللطيف ومحمد صالح جبريل وصالح عبد القادر (بشير،1987م، ص97).

(**) ولد محي الدين جمال أبو سيف عام 1903م وتخرج من كلية غردون قسم الهندسة، ومن مؤسسي جمعية الاتحاد السوداني.

أهداف الجمعية وتنظيمها

كان من أهداف هذه الجمعيةالاحتجاج ضد الضرائب الثقيلة واحتكار الحكومة القطن والسكر واحتكار البريطانيين للوظائف الكبيرة والتعليم غير الكافي الذي يقدم للسودانيين (بخيت،1972م، ص44).

وفقاً لرأي صموئيل عطية ضابط المخابرات وأول من كشف النقاب عن جمعية الاتحاد السوداني، وكان تنظيم جمعية الاتحاد غاية في الغموض (بخيت،1972م، ص74) لأنه كان يقوم على السرية المطلقة فهو شكل هرمي قاعدته حلقات تتكون كل حلقة من عدة أعضاء (القدال،1992م، ص432-433).

قامت الجمعية بتنظيم الندوات الأدبية والمسرحيات وأرسلت المنشورات إلى الزعماء ووجدت بعض هذه المنشورات ملصقة في أماكن عامة متفرقة يمكن للناس قراءتها وكان الهدف منها تحقيق الوحدة مع مصر (البحيري، 2009م، ص63).

كان قلم المخابرات يشدد الرقابة ويبحث عن من يقومون بعمل المنشورات ضد الحكومة ولصقها في الأماكن العامة، ولكي لا يتعرض أعضاء الجمعية إلى البطش أو التنكيل من جانب قلم المخابرات فقد جعلوا أساس جمعيتهم السرية المطلقة (الأمين،2000م،ص124) وكانت للجمعية فروع في الأقاليم(شاموق،(بدون تاريخ)،ص54) مرتبطة بمركزها في أمدرمان(أبو زيد وميرغني، 1994م، 102-104).

كان بعض أعضائها يرسلون قصائدهم ومقالاتهم لتنشر في الصحافة المصرية بعضها بأسمائهم وبعضها بأسماء مستعارة (القدال، 1992م، ص433).

يتضح مما سبق أن الهدف الأساسي لجمعية الاتحاد السوداني يتمثل في تحرير البلاد من قبضة الإدارة البريطانية وذلك بتحريك مشاعر الشعب السوداني، وكذلك التحالف مع مصر لتحقيق وحدة وادي النيل ثم المطالبة باستقلال السودان ومصر فيما بعد تزامنا مع شعار الجمعية التي رفعته منذ البداية "السودان للسودانيين والمصريون أولى بالمعروف".

استمرت جمعية الاتحاد السوداني في مواصلة نشاطها حتى عام 1923م غير أن حرب الكلمات هذه لم تنجح في إضعاف السيطرة البريطانية على السودان حيث قام عبيد حاج الأمين وبعض الأعضاء الأكثر صلابة بالاكتفاء بمجرد شن الهجوم بالأقوال ومن ثم ترك الجمعية للانضمام إلى على عبد اللطيف لتكوين جمعية "اللواء الأبيض"(بشير، 1987م، ص97)

يتضح مما سبق بأن الحرب الكلامية للخريجين وصغار الموظفين لم تعد عليهم بفائدة بل كانت نتائجها هي خيبة الأمل، وكنتيجة لذلك انقسم الاتحاد إلى مدرستين حول كيفية جعل أعماله أكثر فعالية وايجابية

المبحث الثالث

جمعية اللواء الأبيض وثورة 1924م

أدى الصراع داخل جمعية الاتحاد السوداني إلى انقسامها وفي ذلك المنعطف برزت شخصية على عبد اللطيف، ولينتج من ذلك الانقسام ومن بروز على عبد اللطيف تكون تنظيم جديد هو جمعية اللواء الأبيض، فقد بدأ عبيد حاج الأمين يسعى لتوسيع قاعدة المجموعة التي قادها خارج جمعية الاتحاد السوداني واتصل في ذلك المسعى بالضابط على عبد اللطيف (القدال، 1992م، ص438).

أن تاريخ هذه الجمعية الوطنية ما هو إلا تاريخ حياة رئيسها وبطلها الملازم أول على عبد اللطيف الذي ولد في حلفا سنة 1892م حيث كان والده جنديا في الجيش المصري وهو ينحدر من صلب امرأة دينكاوية، ومن والد نوبي من الخندق بمديرية دنقلا (شبيكه،1991م، ص524).

آمن على عبد اللطيف بحق أُمته وأخذ يدعو إلى توحيد السودان مع مصر تحت التاج المصري وبدأ يتصل بالمثقفين ويدعو إلى حزب سياسي يعبرون من خلاله عن آرائهم كجماعة متحدة أسوة بالأحزاب المصرية أولاً ومواجهة معسكر "صحيفة الحضارة" ثانياً، وفي عام 1922م وحين شعر البريطانيون بأن المصريين جادون في وضع دستور والمطالبة بالاستقلال، تخوفوا من احتمال أن يثير ذلك قضية السودان، وبالتالي يصر المصريون على وحدة وادي النيل، لذلك لجأوا إلى الزعماء الذين أيدوا بريطانيا أثناء زيارتهم لندن عام 1919م فاستكتبوهم عريضة أخرى مفادها تأييد السياسة البريطانية في السودان(عثمان، 2005م، ص25).

في مايو 1922م أرسل على عبد اللطيف مقالاً إلى جريدة الحضارة بعنوان" مطالب الأمة"(القدال،1992م، ص439) وطلب بنشر المقال دعى فيها للمطالبة بالحكم الذاتي وذكر أن الأمة السودانية أن كانت في حاجة إلى من يرشدها قبل نيل الاستقلال، فمن حقها اختيار المرشد سواء أكانت مصر أم بريطانيا (بخيت،1972م، ص77) بل وقد جاهر فيها علنا بالانتفاض ضد النظم الاستعمارية وأعلن مبادئها الوطنية وخلاصتها:

1. أن الانجليز يسعون لفصل السودان رغماً عن إرادة أهله.

2.أن الذين خطبوا ووقعوا على عرائض الولاء للحكم البريطاني لا يمثلون إلا أنفسهم.

3. أن السياسة الانجليزية لم تجلب للسودان أي منفعة تعود على أهله.

4.أنها أثقلت كاهل الأهلين بالضرائب.

5.أنها لم تنصف سكان المديريات ولا سيما أهل الجزيرة فقد أخذت منهم أراضيهم وسلمتها للشركات الانجليزية.

6.احتكرت القطن والسكر.

7. احتكرت جميع الوظائف الممتازة وحرمتها على أهالي البلاد المتعلمين الأكفاء.

8.أن أموال البلاد تصرف في بناء وإصلاح المنازل الفخمة لسكن الانجليز.

9. أن الموظفين الوطنيين يسكنون في بيوت من القش والطين على حسابهم من مرتباتهم الضئيلة وهذه المساكن عرضة للتدمير بسبب الحرائق أو السيول.

10. أن التعليم ناقص في كلية غردون والمدارس الأخرى. (دياب،1973م، ص89)

على الرغم أن رئيس جريد الحضارة رفض نشر المقال، ألقى القبض على علي عبد اللطيف وحوكم بالسجن لمدة عام واحد وبعد إطلاق سراحه أضحى بطلاً وطنياً في نظر الخريجين والضباط معاً ومجدت الصحافة مواقفه هذه، ولكن جريدة الحضارة المعبرة عن وجهة نظر القوى التقليدية شنت هجوماً عنيفاً عليه وعلى مؤيديه (باشا، 1996م، ص89).

يتضح مما سبق بان معظم محتويات المقال كانت تعبيراً عن مشاعر كانت ومازالت هي المشاعر التي يفيض بها وجدان أبناء الجيل الجديد المتعلم بل حتى كبار الموظفين (بشير، 1987م، ص99).

عندما خرج على عبد اللطيف من السجن في ابريل 1923م بدأ بعض أعضاء (جمعية الاتحاد السوداني) الاتصال به وأخذ هو من جانبه يبحث عن الشباب الوطني المثقف الرافض للوجود الاستعماري البريطاني في وادي النيل كله، والذي يمتلك الاستعداد للتضحية وصولاً إلى هذا الهدف واستطاع بذلك جمع عدد من الأنصار المؤمنين بأفكاره في الموقف من الاستعمار وبوحدة وادي النيل، وكان أول عمل لهذا التجمع الناشئ، والذي لم يتخذ شكلاً تنظيماً ولا اسما يعرف به بعد (باشا، 1996م، ص89- 90).

تكوين جمعية اللواء الأبيض:

كانت جمعية اللواء الأبيض تطوراً طبيعياً لجمعية الاتحاد السوداني، قاد إليه تطور اساليب النضال الوطني وفقاً لمتطلبات المرحلة وما تقتضيه من اتساع رقعتها التنظيمية لتستقطب المؤسسة الاكثر حداثة في المجتمع آنذاك، وهي الجيش إضافة إلى التكوينات الطبقية النامية وفي طليعتهم العمال، لذلك كانت الشكل الاكثر ثورية لجمعية الاتحاد السوداني (باشا، 1996م، ص90).

لما أضحى مجرد الحديث أمراً لا جدوى منه أتصل عبيد حاج الأمين ببعض أعضاء" جمعية الاتحاد السوداني" لكي يؤسسوا عام 1923م جمعية اللواء الأبيض والتي أملت أن تقوم في السودان ما قامت به ثورة 1919م في مصر كوسيلة لرد الحقوق المغتصبة من إنجلترا (بخيت، 1972م، ص78).

أعضاء الجمعية

تكونت الخلية الأولى من على عبد اللطيف وعبيد حاج الأمين وثلاثة من كتبة البوستة هم كل من حسن شريف وحسن صالح وصالح عبد القادر (بخيت،1972م، ص78).

من أعضاء الجمعية أيضا عبد الفتاح المغربي والحاج الشيخ عمر دفع الله، ومحمد المهدي الخليفة عبد الله والشيخ زكي عبد السيد ومحمد على سر الختم وأول من انضم من العسكريين عبد الله خليل وعبد الفضيل الماظ وبالنسبة للمرآه فقد كانت هي حافظة السر وهي وسائل الاتصال بين أعضاء تلك الجمعيات السرية والقيادية وخير مثال لذلك العازة زوجة على عبد اللطيف (دياب،2006م، ص6).

كانت خطتها التنظيمية ترمي إلى كسب المزيد من الأعضاء ليس من صغار الموظفين وطلاب كلية غردون وصغار الضباط، بل من بين العمال الفنيين وشيوخ القبائل وتجار القطاعي والمتعلمين بالمدن أيضا (بخيت،1972م، ص78).

يشير محي الدين جمال أبو سيف إلى أنهم باقتراح من سليمان كشة وعبيد حاج الأمين سمحوا للبعض من جمعية الاتحاد بالانضمام إلى جمعية اللواء الأبيض مع استمرار عضويتهم الأصلية وهم: سليمان كشة وعبيد حاج الأمين ومحمد عثمان هاشم وأحمد مدثر وعندما سجن على عبد اللطيف، تولى عبيد قيادة الجمعية ومن ثم لم يكن الأمر انشقاقاً، ولكنه انضمام طبيعي للواء الأبيض، وكان اسم اللواء الأبيض باقتراح من عبيد حاج الأمين وقد استمر عمل الجمعية بعد ذلك حتى ظهور حزب الأشقاء (دياب،2006م، ص6).

اتخذت جمعية اللواء الأبيض علماً من القماش الأبيض (المهدي،1982م، ص2) رمزاً للسلام علية خريطة لوادي النيل من منبعه لمصبه رمزاً لوحدة شعبي وادي النيل وعلى الجانب الأعلى على اليسار من العلم رسم هلال صغير، وكانت أهداف جمعية اللواء الأبيض هي نفس أهداف جمعية الاتحاد السوداني والاختلاف في أسلوب العمل فقد أنشأت اللواء الأبيض لنفوذ الكفاح العلني (الريح، (بدون تاريخ)، ص63).

تألف عدة فروع للجمعية في المدن الكبرى في السودان الشمالي. ووفر نظام الخلية حماية الأعضاء من عين البوليس كما ساعد على تنسيق الاتصال مع الجماهير وانضم الى الجمعية عدد من ضباط الجيش وموظفي الحكومة والفنيين والتجار والطلاب وعلى الرغم من أن القاعدة الأساسية للجمعية لم تتجاوز 150 عضواً في عام 1924م إلا أن مؤيدي الجمعية والمتعاطفين معها كانوا أكثر من ذلك إلى حد بعيد (بشير،1987م، ص100).

أهداف الجمعية

كان من أغراض الجمعية وفقاً لدستورها (خدمة المثل الوطنية في السودان ورفض السماح بفصل السودان عن مصر) (الريح، (بدون تاريخ)، ص78).

تنظيم الجمعية

من الملاحظ أن بريطانيا كانت تريد دائماً فصل السودان عن مصر ووضع العراقيل أمام أي ارتباط بينهما فاستعانوا في ذلك باحتضان الزعماء الدينيين وزعماء العشائر وبعضاً من العلماء والمتعلمين وعملوا على تصفية الوجود عمال ومزارعين، فتنظيم العمال في عطبرة كان تحت إشراف على أحمد صالح وتنظيم المزارعين في الجزيرة تحت إشراف على باخريبة وكان لها تنظيم وسط الضباط (القدال،1992م، ص440).

كانت عضوية جمعية اللواء الأبيض لم تكن مقصورة على السودانيين فحسب إلا أن بعض المصريين قد قبلوا كأعضاء سريين وكانوا يعقدون اجتماعات مع قيادة الجمعية، كان تنظيم الجمعية على نفس نظام الخلايا الذي أسسته جمعية الاتحاد السوداني وكان النظام يجمع كل خمسة أعضاء في خلية وكل خلية لا تعرف الأخرى وأعضاء كل خلية يكونون نواة لخلايا أخرى لتكون سلسة منتظمة مترابطة من الخلايا ولكن طبيعة عمل الجمعية الثوري فيما بعد عندما أسفرت في العمل وأخذت تُنظّم المظاهرات وترسل الاحتجاجات هادمة للأسس السرية التي بدأت بها وعلى الأعضاء الجدد أن يدفعوا رسوم الدخول في الجمعية (دياب،1973م،ص93).

عندما زاد إقبال الشعب عليهم فرأوا أنهم في حاجة إلى قسم يقيد كل من أراد أن يلتحق بالجمعية ليعمل فيها عليه حلف قسم الولاء وهو: "أقسم بالله ثلاثا وبكل يمين مقدس ألا أخون هيئة هذه الجمعية، وأن أكون جاداً مخلصاً على مبادئها وألا أتنحى عنها مهما كان الموقف حرجاً ومهما كنت نائباً عنها والله على ما أقوله وكيل"(السيد، 1970م، ص13).

أما مالية الجمعية فتتكون من رسوم الدخول ورسوم العضوية والتبرعات وتعتمد الجمعية في ماليتها على نفسها وليس على مصر كما يظن البعض وقد أثبتت ذلك في محاكمات اللواء الأبيض وفي مذكرات كل أعضاء الجمعية الذين كتبوا مذكراتهم لم يذكروا هذا الموضوع وهو أن أموالا كانت تأتيهم من مصر وحتى اللذين كانوا في اللواء الأبيض ورفعوا شعار وحدة وادي النيل في الجمعية ووقفوا بعد ذلك ضد شعار الوحدة وضد مصر وكالوا لها التهم ولكل دعاة الوحدة ومع ذلك فانهم لم يذكروا شيئا عن وصول أموال للجمعية من مصر (السيد،1970م، ص13).

بدأت الإحداث بشكل مباشر في منتصف مايو عندما تشكلت أول حكومة مصرية برئاسة سعد زغلول فأرسلت اللواء الأبيض برقية وكتبها كل من على عبد اللطيف وعبيد حاج الأمين وصالح عبد القادر وحسن شريف وحسن صالح أعضاء الجمعية الأولى والذين يكونون المكتب السياسي إلى البرلمان المصري تقول" نحن المجتمعون هنا من أهالي السودان نتقدم بإخلاصنا وولائنا لصاحب الجلالة الملك المفدى، ونشارككم في هذا العيد السعيد ولا نخشى من الوعد والوعيد ولا نرضخ للنار والحديد" ووقع على هذه البرقية أعضاء القيادة الخمسة برقية احتجاج شديدة اللهجة للحاكم العام الذي كان في مصيفة اركويت وبصورة إلى البرلمان المصري والمندوب السامي البريطاني في مصر يحتجون فيها على موقف انجلترا من القضية المصرية السودانية ويؤيدون سعد زغلول(القدال،1992م،ص100).

عندما علم الانجليز بذلك التنظيم، استخفوا أمره ولم يواجهوا بأكثر من التنقلات الآتية: صالح عبد القادر إلى بور تسودان، وحسن شريف إلى بركات، وحسن صالح المطبعجي إلى مروي ولكن لم يشمل النقل عبيد حاج الأمين فظل يباشر عمل الجمعية مع على عبد اللطيف ومن انضم إليهم من الأحرار وانتخبوا من بينهم عرفات محمد عبد الله وكيلاً وموسى لاظ سكرتيراً (السيد،1970م، ص13).

مهما يكن من أمر فقد ظن الانجليز أن التنقلات التي أجروها أماتت تلك الحركة التي فوجئوا بها والتي لم يحسبوا لها حساباً من قبل ولكن الأمور كانت خلاف ما كانوا يتوقعون.

هكذا وفي فتره قصيرة استطاعت الجمعية أن تنشئ لها فروعاً في كل عواصم المديريات وفي بعض المدن الصغيرة وكان نقل الموظفين من منطقة إلى أخرى يساعد على نشر أخبار الجمعية في مختلف الأماكن البعيدة مثل الفاشر في دارفور وسنجه (دياب،1973م، ص120).

كان لكسب تأييد أكبر وأهم جماهير عاملة في السودان فقد أرسلت الجمعية "صالح بخريبة" للعمل وسط جماهير المزارعين في الجزيرة حيث جمع معلومات عن ظلمهم ومآسيهم، كما عين كل من محمد الخليفة عبد الله التعايشي مسئولاً عن مديرية النيل الأزرق وملازم أول زين العابدين عبد التام(*) المأمور مسئولاً عن جبال النوبة وهكذا نجحت جمعية اللواء الأبيض في الانتشار بين طبقات المجتمع السوداني (القدال،1992م، ص440).

هيأ القدر فرصه لعلى عبد اللطيف وذلك بوصول الأستاذ محمد أمين الشاهد المحامي المصري الذي وصل إلى مدينة الخرطوم وذلك لزيارة اخية لبيب الشاهد مدير مصلحة الأشغال وللإقامة في العاصمة السودانية مفتتحاً مكتباً للمحاماة، فبعث إليه نفراً من أصدقائه ويستطلعون رايه في أن يكون محامي الجمعية الذي ينوب في الدفاع عنها كل ما قبض عليهم الاستعمار وقدمهم للمحكمة، فكان رد الأستاذ محمد الأمين في منتهى النبل إذ أنه تطوع أن يدافع بالمجان عن أي عضو من أعضاء الجمعية وعندما عاد أصدقاء على عبد اللطيف إلية ابلغوه نتيجة اتصالهم بالأستاذ محمد أمين الشاهد وطلب على منهم أن يبين الأستاذ أمين موقفة هذا كتابه خشية أن يغير راية فيما بعد (عوض،1995م،ص28).

لما كان سعد زغلول قد أعلن في خطاب العرش في مارس 1924م أن الحكومة مستعدة للدخول مع الحكومة البريطانية في مفاوضات حرة من كل قيد لتحقيق الأماني القومية بالنسبة لمصر والسودان (الرافعي،1988م، ص193).

(*) وهو من أصل دينكاوي وليس من سلالة الرقيق بل هو من سلاله القبائل النيلية وقد أخذت قوات محمد على باشا أجداده للعمل في الجيش المصري ولم يباعوا.

دعا السيد عبد الرحمن المهدي إلى اجتماع في 10 يونيو 1924م بداره بحي العباسية بأم درمان لبحث الوضع السياسي في مصر والمطالب المصرية بشأن السودان فقد كان من رأي السيد عبد الرحمن أن الوقت قد حان ليقول أعيان السودان رأيهم بصراحة وشجاعة وألا يتركوا مستقبل السودان يقرر دون أن يكون لهم رأي في الأمر، وقد لبى دعوة السيد عبد الرحمن بعض أقطاب الختمية وبعض العمد والمشايخ والتجار والأعيان وكبار الخريجين. وقد كان من بين هؤلاء أحمد السيد الفيل وإسماعيل الأزهري الكبير وبابكر بدري وحسين شريف وعلى قصيصة (طه،1998م، ص59)

بعد مناقشات دارت بينهم أرسلوا برسالة للحاكم العام تعبر عن ولائهم لبريطانيا بصفتهم المعبرين على حد قولهم عن الحركة الوطنية السودانية وقدموا في رسالتهم النقد للإدارة في عهد الحكم المصري التركي ونادوا بأن يكون السودان بلداً مستقلاً تحت رعاية بريطانيا وجاءت تصريحات الساسة البريطانيين أن السودانيين أعلنوا الولاء لهم ووعد الإنجليز أنهم لن يتركوا السودان (البحيري،2005م، ص71).

زيارة وفد اللواء الأبيض إلى مصر

إثر إعلان العباسية أبدت جمعية اللواء الأبيض سخطها فأعدت مذكرة ولاء لمصر ولعرشها (طه،1998م، ص60) قامت جمعية اللواء الأبيض كذلك جمع وثائق ممهورة بتوقيع الأهالي فجمع ما فيها الكفاية منها، كما تمكنوا من أخذ إمضاءات من الذين كانوا سابقاً على مستندات الانجليز وعقدوا النية على إرسالها إلى مصر لينتفع بها سعد زغلول، ولتكون له حجة فوق حجته الطبيعية وعينوا بالفعل شخصين ليحملا هذه المستندات إلى مصر، وهما الضابط زين العابدين عبد التام، والسيد محمد المهدي الخليفة عبد الله (دياب،1977م، ص26).

سافر الوفد متوجهاً إلى القاهرة وهو يحمل حقائب توقيعات الأهالي ولكن تم إيقافهم في حلفا بأمر السلطات البريطانية وعرض الأمر على السكرتير الإداري ومنعت السلطات البريطانية سفر محمد المهدي الخليفة فأعيد إلى الخرطوم وتم حجز زين العابدين في حلفا (البحيري،2009م، ص71).

استطاع أعضاء جمعية اللواء الأبيض العاملين بمصلحة البريد والبرق أخبار على عبد اللطيف بما حدث في حلفا وبالميعاد الذي سيصل فيه محمد المهدي وذلك لاستقباله (دياب،1973م، ص93).

حقق البريطانيون مع الملازم زين العابدين وأطلقوا سراحه وخيَّروه بين السفر إلى مصر أو العودة إلى الخرطوم لأنه لم يجد معه ما يثبت ادانته بعد ما تمكن بمساعدة اليوزباشي المصري عطية سليمان من إرسال الحقائب إلى سيفين ميخائيل أما هو فقد أختار الرجوع إلى الخرطوم لأنه لا يستطيع أن ينتظر في وادي حلفا لحين عوده الباخرة كما أبرق إلى على عبد اللطيف يخبره بعودته (عوض،1995م، ص40-41).

نتيجة لذلك جهز أعضاء اللواء مظاهرة شعبية عند وصول قطار محمد المهدي قي17 يونيو 1924م ولكي تفوت السلطات البريطانية الفرصة على المتظاهرين أنزلت محمد المهدي في الخرطوم بحري (البحيري،2009م، ص72) وقد حاول المستقبلون القيام بالمظاهرة بعد أن عرفوا إنزاله بالخرطوم بحري الا أن البوليس فرق التجمع (دياب،1973م، ص93).

ينفي عبد الكريم السيد قيام مظاهرة ويقول فما كان منا معشر أعضاء الجمعية الا أن نرجع صامتين كما جئنا لكيلا نمكن الحكومة مما كانت تنوي أن تفعل وكان ذلك كما جرى في ذلك اليوم وليس صحيحاً ما ذكره البعض بأن على عبد اللطيف قد خطب كما أنه لم يحدث أي شغب يذكر في تلك المناسبة (السيد،1970م، ص13).

أما محمد المهدي الخليفة فقد انزل سراً في مدينة الخرطوم بحري حيث سلم إلى ذويه الذين تعهدوا بعدم قيامه بأي نشاط فيما بعد وانقطعت أخباره منذ ذلك الحين إلى أن عاد وظهر بعد مضي تسعة أشهر تقريباً في سجن كوبر (عوض،1995م، ص43).

عندما وصل الملازم زين العابدين إلى بيت على عبد اللطيف وضح له ما تم بخصوص الحقائب وعن مساعدة مأمور مركز حلفا اليوزباشي المصري عطية سليمان وعن الدور الهام الذي قام به سيفين ميخائيل في اخذ الحقائب إلى الباخرة وإرسالها إلى مصر (عوض،1995م، ص43).

قد بعثت الجمعية ببرقية احتجاج لمجلس النواب في 17 يونيو سنة 1924م: "تحتج باسم الأمة السودانية وسخط مر السخط على سياسة التطويق التي استعملت لمنع الوفد من السفر لعرض وثائق ولاء السواد الأعظم من الاهلين لملك البلاد، ونطلب بإلحاح تدخل الحكومة في الأمر بكل ما أوتيت من أقدام وعطف لإيقاف ضروب التنكيل. الان الأمة المصرية قاطبة مسئولة أمام التاريخ عن كل نازلة تحل بخدام العرش المصري أينما كانوا وأن سفينة يدير دفتها سعد يستحيل أن تصطدم بصخر مهما كانت الزوابع والظلام" إمضاء ابوبكر،

الشيخ عمر دفع الله، عز الدين رسخ، محمد سر الختم، محمد الأمين أبو القاسم (السيد،1970م، ص13)، يبدوا أن البرقية قد لخصت مهمة الوفد وهدف الجمعية ومطلبها كما أنها حملت الحكومة المصرية المسئولية كاملة مع أنها وضعت ثقتها في سعد زغلول ولكن ماذا فعلت الحكومة المصرية وسعد زغلول تجاه منع سفر الوفد؟ لاشي سوى احتجاج النواب في البرلمان (دياب،1973م، ص94).

المظاهرات السياسية

حدثت أول المظاهرات الحديثة في تاريخ السودان عندما قام الآلاف من المواطنين في 19/يونيو/1924م بحمل نعش اليوزباشي عبد الخالق حسن مأمور أم درمان المحبوب من الشعب(بخيت،1972م،ص63) حيث خرجت حشود هائلة تودعه في جنازته عبروا فيها عن حزنهم في شكل مظاهرات حيث كانت تلك فرصة مواتية لكي يعبر الناس عن مكنونهم، فما أن ضم التراب الرجل العظيم عبد الخالق حسن وما أن وقف محمد توفيق وهبي يشكر الناس في كلام لبق على مشاركتهم في وداع الوطني المخلص حتى ثارت المظاهرات(البحيري،2009م،ص73) وبعد أن القي محمد توفيق وهبي كلمته وقف الشيخ عمر دفع الله التاجر بأم درمان وشكر القاضي المصري وهتف قائلاً " أيها الناس من كان يؤمن بالله ورسوله واليوم الآخر فليهتف معي: فلتحيا مصر ولتسقط بريطانيا" وردد المتظاهرون هتافه في صوت كالرعد(العدوي، 1979م،ص70).

فتدخل أحد العملاء البريطانيين وهو سوداني يدعى محمد عبد الله ويعمل صرافاً لمركز أم درمان وسب الشيخ عمر دفع الله لأنه هتف بسقوط الإنجليز، وهنا تدخل الأهالي وأوسعوه ضرباً كما رددوا الهتافات بسقوط الاستعمار وبحياة سعد زغلول زعيم الوادي، فانسحب الإنجليز أما البوليس فلم يبد حراكاً لأنه كان قليل العدد كما انه كان سيخسر المعركة إذا ما التحم بالشعب (عوض،1995م، ص47).

بعد ذلك تبعته الجماهير من المقابر هاتفة هادرة إلى وسط المدينة وكان ذلك في الساعة الخامسة مساء وفي الساعة السابعة ألقى القبض على حاج الشيخ عمر دفع الله واعتقل في سجن أم درمان وقدم للمحكمة في اليوم التالي الجمعة 20 يونيو حيث حكم علية بثلاثة أشهر سجناً (دياب،2006م، ص106) وغرامة خمسة جنيهات (الشيخ، (بدون تاريخ)، ص123).

لكن الثورة اشتعلت وكان لابد أن تبلغ ذروتها بأمل تحصيل غايتها. ففي اليوم التالي خاطب الشيخ حسن النور إمام جامع الخرطوم في خطبة الجمعة موجهاً المسلمين الى أن واجبهم المقدس وهو الوقوف مع مصر والتخلص من المستعمر المغتصب وقد اعتقل فضيلة الشيخ عقب الصلاة مباشرة، ثم انتشرت المظاهرات الداعية لمصر والهاتفة بشعار (تحيا مصر) في العاصمة المثلثة وفي المدن الكبيرة في جميع انحاء السودان (يس،2001م، ص25).

بالنظر إلى جميع تلك الحوادث توقعت الإدارة البريطانية نشوب مظاهرات متصلة على درجة من العنف والخطورة ولذلك فرضت في 22 يونيو 1924م امراً بمنع التجمهر والتظاهر في المدن ولكن كان رد جمعية اللواء الأبيض على ذلك هو تجاهل ذلك الخطر وسير أعضاؤها عدة مظاهرات خلال الأسبوع الأخير من يونيو ويوليو في كل من الخرطوم وأم درمان وحلفا والأبيض وبورتسودان (بخيت،1972م، ص64).

لم تقف الإدارة البريطانية بالسودان مكتوفة الأيدي من جراء تلك المظاهرات فعملت على البطش بعنف بأعضاء هذه الجمعية التي علا صوتها واشتد ساعدها فقبض على رئيسها وابرز أعضائها وذلك وفقاً لما نصح به مكتب المخابرات حتى لا يستطيعوا الحصول على مزيد من الأموال من مصر للقيام بأي مظاهرات أخرى أو الإخلال بالأمن(طه،1998م،ص72) وقدمتهم للمحاكمة في شهر يوليو 1924م بتهمة التآمر على قلب النظام وبذلك تعرض قادة حركة التحرير إلى أول امتحان عسير(العدوي،1979م،ص71) إذ حكم على علي عبد اللطيف بالسجن لمدة ثلاث سنوات حيث سجن بسجن كوبر ولم يكن ذلك إلا سبباً في أن يصبح على عبد اللطيف بطلا في نظر المواطنين المؤيدين للكفاح مع مصر(بخيت،1972م،ص64).

أما بقية الموظفين المصريين والسودانيين الذين كانوا على اتصال باللواء الأبيض وشاركوا في المظاهرات معه ولم يفصلوا من خدمة الحكومة فقد فرضت الحكومة عليهم اخذ إجازاتهم كما نقلت بعض من عملوا بالمدن الثلاث إلى مناطق نائية في المديريات المختلفة حيث قاموا بنشر الولاء هنالك في واقع الأمر (بخيت، 1972م، ص66) أما عبيد حاج الأمين الذي احتل المركز الثاني بعد على عبد اللطيف فقام بإرسال تلغرافات احتجاج على اعتقال على عبد اللطيف لكل من الحاكم العام والسكرتير القضائي ومدير المخابرات ونقابة الصحفيين بالقاهرة و رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب المصري بالقاهرة ونتيجة لذلك طرد عبيد حاج الأمين من الخدمة بواسطة مجلس تأديب

وذلك لأنه كتب بالصحف بدون إذن السلطات وهو الشيء الممنوع للموظفين فعله إلا بعد أخذ التصديق من السلطة(النحال، 2005م، ص87).

يتضح مما سبق بان كل ما قامت به الإدارة البريطانية من قمع الثورة وقتل الثورة وقتل للروح الوطنية وعلى الرغم مما قامت به من تنكيل ونفي وفصل من الخدمة وسجن لم يثنِ هذا الشعب من عدم التعاون مع الإدارة الحاكمة التي تخيل لها أن كل شيء قد انتهي بالقبض على علي عبد اللطيف وأعوانه وأن الجو قد خلا لهم ولو إلى حين للعمل بسرعة لفصل جنوب الوادي عن شماله بل زاد ذلك من حماس الناس وخاصة طلاب المدرسة الحربية وهي جزء من كلية غردون التذكارية.

إضراب المدرسة الحربية

كان للتصاعد السياسي الذي خلقته اعتقالات أعضاء اللواء الأبيض ومحاكمة على عبد اللطيف ومحمد سر الختم المهندس بالري المصري دافعاً لطلبة المدرسة الحربية لكي يتفاعلوا مع المجتمع الذي يعيشون فيه فقد عادوا من إجازتهم السنوية وانتظموا في الدراسة في آخر يوليو وكانت العاصمة تودع نشاطاً سياسياً مبعثه اللواء الأبيض وسرى النشاط السياسي الى مجتمعنا بسبب بعض التصرفات وفي مساء الجمعة 8/أغسطس/1924م وفي الاجتماع قرروا الخروج في الغد في مظاهرة يعبرون فيها عن سخطهم واحتجاجهم على مظالم الانجليز في السودان ويؤيدون فيها ميلهم نحو مصر وقاموا بإعداد صوره كبيره للملك فؤاد وثبتوها على قوائم من الخشب لتحمل في مقدمه المظاهرة، وقول محمد عثمان عبد البخيت الذي كان طالباً بالمدرسة الحربية واشترك في المظاهرة يوضح فيها أسباب وهدف المظاهرة هي:

أولا: الخروج في مظاهرة سلمية للتعبير عن السخط على مظالم الانجليز في السودان والتظاهر للاحتجاج على تلك المظالم.

ثانياً: تأييد اتجاه وحدة وادي النيل وهو هدف اللواء الأبيض (دياب،1973م، ص87).

في يوم السبت التاسع وفي شهر أغسطس سنة 1924م في الساعة السادسة والنصف صباحاً (بخيت، 1972م، ص67) وقد حضر ناظر المدرسة الحربية بالخرطوم فوجد الطلاب وقوفاً مسلحين أمام الثكنات حيث أمرهم بالرجوع لكنهم رفضوا الرجوع (بخيت، 1972م، ص67).

خرجت أول مظاهره حربية حيث كانت أروع مظاهرة شهدتها العاصمة تلك التي خرج فيها طلبة المدرسة الحربية في الخرطوم بملابسهم الرسمية وهم يحملون السلاح مزودين بالذخيرة (نجيلة، 2005م، ص197).

وقد حدثت عقب المظاهرات المدنية المتعددة في العاصمة واغلب مدن السودان الشمالي وبعد الاعتقالات التي صحبتها.

كان عدد الطلبة 51 طالباً بقيادة محمد فضل الله الشناوي (دياب، 2006م، ص127) (مجلة الخرطوم، العدد الرابع، السنة الخامسة، يناير1970م) ويتقدم المظاهرة طالبان يحمل أحدهما صورة للملك فؤاد ويحمل الثاني صورة لسعد زغلول ووراءهما طالب يحمل العلم المصري.

اتجه هذا الموكب الحافل إلى محطة السكة حديد لكي ينقل خبر المظاهرات إلى مسافري قطارات خط الأبيض وبورتسودان ولذلك انتقلت الأخبار عن طريق المسافرين إلى تلك المدن والى الصحف المصرية (البحيري،2009م، ص80).

اتجهت المظاهرة نحو منزل الضابط على عبد اللطيف الذي كان معتقلاً بكوبر وأدت التحية العسكرية أمام منزله ووسط جمع كبير من الجمهور الذي ظل يتابعها مصفقاً وهاتفاً ومن منزل على عبد اللطيف خرجت عليهم زوجة على عبد اللطيف وأهلها وعدد من النساء وأخذن يزغردن تأييداً واكباراً، ومن منزل على عبد اللطيف اتجهت المظاهرة إلى ميدان عباس وكانت الهتافات بحياة السودان وسجناء جمعية اللواء الأبيض ومصر وسعد زغلول تدوي كالرعد من حناجر الطلاب ومن ورائهم الجماهير.

طافوا بموكبهم شوارع الخرطوم وهم يهتفون مرددين نيل واحد، شعب واحد في حماسة منقطعة النظير كما أخذ النساء يزغردن وهن يسمعن أناشيدهم الحماسية التي هزت قلوبهن طرباً (السيد،1970م، ص32).

عند ميدان عباس فوجئ المتظاهرون باللواء مكاون باشا الذي طلب منهم الرجوع الى ثكناتهم ولكنهم ردوا عليه بأن من يعترض سبيلهم سوف يلقى حتفه فانسحب مكاون باشا واستمرت المظاهرات تردد شعاراتها حتى وصلت إلى مكان البنك الأهلي المصري بالخرطوم وفي منعطف شارع الجامعة(الريح،(بدون تاريخ،ص81) وهناك كمنت قوة من البوليس استخدمتها السلطات البريطانية في تفريق المظاهرات وكان يقود هذه القوة قمندان البوليس مستر بيلي نائب مدير الخرطوم واستعد البوليس للمعركة لولا أن اللواء مكاون أمر القوة بالانصراف

وأنقذ الموقف فسارت المظاهرة إلى قصر الحاكم العام ورددت أمامه الهتاف بحياة مصر والسودان وسعد زغلول وعلى عبد اللطيف ونادت بسقوط الإنجليز، وعبر الطلاب بعد ذلك إلى الخرطوم بحري وزاروا سجن كوبر (البحيري، 2009م، ص81).

ولما وقفوا ببابه علت أصواتهم بالهتافات ولما وصلت الهتافات إلى مسامع المعتقلين رددوها حيث استمرت تلك الهتافات نحو عشر دقائق ثم طلب من مأمور السجن أن يسمح لهم بمقابلة المعتقلين ولكنه اعتذر لهم ثم طلبوا منه مقابلة على عبد اللطيف منفرداً ولكنه رفض لهم مقابلته (السيد، 1970م، ص32) وبعد ذلك أدوا التحية العسكرية لسجناء الحركة الوطنية خلف القطبان (نجيلة، 2005م، ص197) ونظموا صفوفهم وعادوا إلى مقرهم بهذا الموكب الحافل (السيد، 1970م، ص32) حيث وجدوا أن الحكومة قد جردت المخازن من الأسلحة والذخيرة وعند دخولهم أحيطت المدرسة بقوات من الجيش الانجليزي وانبطح الجنود الانجليز على الأرض استعداداً لإطلاق النار، وقد رد عليهم الطلاب الحربيون بان اتخذوا من الشبابيك والأبواب مواقع دفاعية وهم مسلحون وكادت أن تحدث ملحمة دامية لولا تدخل بعض الضباط السودانيين ونذكر منهم "السيد عبد الله خليل وأحمد عقيل وبلال رزق والصاغ حليم "الذين طلبوا من المتظاهرين تسليم السلاح غير أن المتظاهرين اشترطوا لذلك انسحاب القوة الانجليزية أولاً، وبعد مفاوضات انسحبت القوة وسلم الطلاب أسلحتهم لأركان حرب المدرسة اليوزباشي حسن حسني الزيدي وبعد قليل نقل السلاح من المدرسة وأحيط الذين سلموا أنفسهم بقوة من الأورطه المصرية وذلك لمراقبه أي حركة قد تبدر منهم وقد ظل هذه الحجز قائماً لمدة ثلاثة أيام (الريح.

ظل الطلبة تحت الحراسة داخل المدرسة أياماً ونقلوا بعدها إلى باخرة نيلية ألقت مراسيها في وسط النيل الأزرق ما بين توتي والخرطوم وقد شكلت محكمة عسكرية لمحاكمتهم وحكمت على 33 طالبا منهم بأحكام تتراوح ما بين ثلاث سنوات وثماني سنوات واخذوا من المحكمة إلى سجن كوبر (السيد، 1970م، ص32).

عاملت الحكومة الطلبة المسجونين معاملة سيئة وطبقت عليهم لائحة السجون من حيث إعطائهم الخبز الرديء والطعام السيئ ولذا أضرب الطلبة عن هذا الطعام واحتجوا على المعاملة القاسية وطالبوا بطعام أشبه بما كان يقدم لهم أيام الاعتقال ولكن إدارة السجن رفضت طلبهم (العدوي، 1979م، ص73).

ثار الرأي العام السوداني احتجاجاً على سوء معاملة أولئك الطلبة، ولكن دون جدوى. ثم إن إدارة السجن أصرت على منع أي طعام يرسله الآباء أو غيرهم إلى أبنائهم، إذ أرسل الجيش المصري إحدى عرباته تحمل بعض الغذاء إلى أولئك الطلبة السجناء ولكن القوة الانجليزية المحاصرة للسجن صادرت العربة وضيقت الخناق على هؤلاء الطلبة الأحرار (العدوي، 1979م، ص73).

رغم هذه التصرفات القاسية ظل الطلبة على مقاومتهم، حتى علموا إذ ذلك بمقتل السردار، وما صاحب هذه الحدث من حمل القوات المصرية على الانسحاب من السودان. إذ دب اليأس في نفوس الطلبة واستسلموا في إباء للقوة الغاشية. وعندئذٍ شكلت السلطات البريطانية محكمة غير عادية أعادت النظر في قضية المسجونين جميعاً. فشددت أحكام الإدانة على الطلبة، بتكليفهم مثلاً نقل الأتربة، كما أعيد محاكمة أعضاء جمعية اللواء الأبيض لاشتراكهم مع الطلبة في ثورتهم داخل السجن.

فحكم على الرئيس على عبد اللطيف بسبع سنوات أخرى اضافة إلى ثلاث سنوات التي سبق أن أدين بها، وشددت ايضا مدد العقوبة على سائر أعضاء الجمعية من المسجونين (العدوي، 1979م، ص73).

مظاهرة أورطه السكة حديد بعطبرة

اتسعت عطبرة نتيجة لجعلها مركزاً لسكة حديد السودان بعد نهاية الحرب وتضم هذه المدينة موظفين وعمال وصناع وصغار التجار، من المصريين والأهالي المواطنين ولا يوجد في هذه المدينة أي أثر للترابط القبلي بين سكانها، وبها قليل من الحياة الاجتماعية، وبعطبرة أيضا رئاسة أورطه السكة الحديد المصرية ومكان أكبر تجمع عمالي في السودان وقد اشتركوا اشتراكاً فعلياً في المظاهرات وتخريب المنشآت (دياب، 2006م، ص140).

في نفس اليوم الذي قام به الطلاب الحربيون بمظاهراتهم المسلحة بالخرطوم، خرجت أورطه السكة حديد المصرية بمدينة عطبرة في مظاهرة غير منظمة تهتف بسقوط الاستعمار وسط تجاوب أهالي المدينة (السيد، 1970م، ص34).

كان ذلك أثر وصول القطار الذي حمل ثلاثة من أعضاء جمعية اللواء الأبيض وفيهم صالح عبد القادر الذي اعتقل في بورتسودان في طريقة إلى الخرطوم لمحاكمته وكان صالح عبد القادر قد نقل إلى بورتسودان من الخرطوم في أواخر يونيو حيث استطاع أن يقوم بنشاط هائل وسط موظفي وعمال السكة الحديد والجمارك في بورتسودان وقد احتج وقتها مدير المخابرات على سياسة التنقلات هذه، وعندما وصل القطار تجمعت جماهير غفيره وبدأت تحي المعتقل وتهتف بحياة الملك فؤاد وسعد زغلول وانضم للمتظاهرين جنود أورطة

عطبرة المصرية متجاوبة معهم نتيجة للشعور المتبادل والكفاح المشترك وليس نتيجة لتحريض بعض الموظفين المدنيين النشطين من أعضاء اللواء الأبيض(دياب،2006م،ص141).

لم يستقر النظام إلا بعد وصول فصيلين من الجيش البريطاني لقمع تلك المظاهرات وقد استمرت المظاهرات إلى ساعة متأخرة من الليل وجابت جميع شوارع عطبرة ثم عادت إلى ثكناتها وما أن أصبح الصباح حتى وجدت أورطه السكة حديد نفسها محاصرة بالجيش الانجليزي واستمر الحصار أربعا وعشرين ساعة ولم يقدم لها خلالها طعام ولا ماء فهاجت الخواطر ولم تتحمل نفوسهم الصبر على هذه المكاره، فخرجوا على خط الحصار حاملين ما وصلت إليه أيديهم من عصى وغيرها فكسروه ودخلوا المدينة بمظاهرة صاخبة وعرجوا على الورش واتلفوا كل ما اعترضهم، وأشعلوا النار في بعض المكاتب، وبعد أن رجعوا إلى ثكناتهم وبينما هم في داخل عنابرهم، هجمت عليهم الفصيلة الانجليزية بنيران بنادقها مما كان سبباً في وفاة اثني عشر شخصاً وإصابة عدد كبير بجروح مختلفة ولقد أصيب في معمعة هذا الحادث المؤلم بريئان لا ذنب لهما(السيد،1970م،ص34).

حاولت السلطات الانجليزية أن تتنصل من إطلاق قواتها للرصاص على المتظاهرين وأوردت في تقرير لها أن القوات السودانية المكونة من المدفعية هي التي أطلقت النار ونتيجة لذلك أرسل عدد كبير من ضباط أورطه السكة حديد وعدد مماثل من الموظفين في عطبرة برقيات احتجاج الى جميع الصحف المصرية ورئيس الوزراء تدين بعنف إطلاق الرصاص على المتظاهرين وتوضح ما حدث ومن الذي أطلق الرصاص وكانت نتيجة إرسال البرقية القبض على عدد كبير من المدنيين لأنهم لم يجدوا الدليل الكافي لإثبات التهمة وكونت حكومة السودان لجنة لتقصى الحقائق ومعرفة الأسباب التي أدت الى المظاهرات والعنف وإطلاق الرصاص والمسئول عن أعطاء الأوامر وبذلك وفي يومي 16و 17 أغسطس قررت السلطات البريطانية أن يرحل جنود أورطه السكة حديد المحظورين ويرجعون الى اهلهم في مصر(دياب، 2006م،ص143) وهكذا انتهى نضال عطبرة الذي كان يمثل القمة في نجاح جمعية اللواء الأبيض في إشعال الكفاح الوطني عند الجماهير ضد الحكم الاستعماري بل كان يمثل الترجمة الأصيلة لمبدأ وحده وادي النيل الذي ظهر في تلك الثورة المشتركة

لم يقف الكفاح عند عطبرة بل امتد الى الوحدات العسكرية الأخرى المعسكرة في عواصم المديريات، وفي يوم 21 ديسمبر 1924م قامت الأورطة السودانية الثانية عشرة المعسكرة في ملكال بجنوب السودان بمظاهرة سلمية هتفت" بحياة السودان ومصر" والملك فؤاد وسعد زغلول وقد اشترك معهم ضباط مصريون، وفي 15 ديسمبر احتج الضباط السودانيون والمصريون من الأورطة الثالثة عشرة السودانية في واو على عدم رفع العلم المصري الأخضر، بدلا عن العلم الأحمر السابق، وكانت النتيجة بان نقل هؤلاء الضباط الى جهات مختلفة في السودان ومصر(عثمان، 2005م، ص34-35).

مقتل السير لي ستاك في القاهرة 1924م:

بينما الناس في حيرة وقلق فوجئ الشعب السوداني والمصري بمقتل السير لي ستاك حاكم السودان العام عند زيارته القاهرة يوم 19 نوفمبر1924م وذلك بإطلاق خمسة من الشباب النار على السير لي ستاك في شوارع القاهرة واردوه قتيلاً أحس سعد باشا بفداحة الجريمة فاصدر بياناً للأمة عن الحادث أعلن عن أسفه وأسف الحكومة وناشد أبناء الشعب تعقب "المجرمين" والقبض عليهم، فذهلت السلطات المصرية وجن جنون الملك فؤاد وحاولوا إلصاق التهمه بعدد من السودانيين الذين تم اعتقالهم بالفعل وعلى رأسهم عرفات محمد عبد الله وأحمد حسن مطر وغيرهم ممن كانوا يقضون إجازتهم في مصر حتى تبعد مصر عن نفسها المسؤولية وتبعات ما ينجم عن هذا الحادث الخطير إلا أن السير لي ستاك قال وهو يلفظ أنفاسه الأخيرة أنا لم يقتلني سوداني وإنما قتلني مصري(البراوي،1952م،ص131).

أتاح مقتل السير لي ستاك حاكم عام السودان العام وسردار الجيش المصري بالقاهرة الفرصة والتبرير للقيام بتنفيذ السياسة التي ظلت الحكومة البريطانية تسعى الى تنفيذها خلال العامين السابقين وهي انسحاب القوات المصرية من السودان (بركات، 1977م، ص238).

لذا أرسل اللورد اللنبي المندوب السامي البريطاني في مصر مستقلاً فرصة وقوع ذلك الحدث فأرسل إلى سعد زغلول رئيس الوزارة المصرية إنذاراً شديد اللهجة طالباً منه تنفيذ عدة أوامر كان من بينها وجوب جلاء القوات المصرية عن السودان وعلى أن يشمل الجلاء الموظفين المصريين أيضا (البراوي، 1952م،ص132)

اختتم الإنذار قائلاً " في حاله عدم تلبية هذه الطلبات حالا فان حكومة جلاله الملكة ستتخذ الإجراءات الملائمة لحماية مصالحها في مصر والسودان (عبد الرحيم، 1971م، ص96).

ثورة الضباط والجنود السودانيين نوفمبر1924م

اجتمع في 25 من نوفمبر1924م بالخرطوم بحري مجلس حربي بعد تطور الأحداث ضم ضباط مصريين وسودانيين على السواء، تم فيه الاتفاق على المقاومة المسلحة، وتقرر فيه توحيد القيادة وإسنادها إلى العقيد" أحمد بك رفعت" قائد المدفعية المصرية بالخرطوم بحري. وقد وقع على ذلك الاتفاق أغلبية الضباط المصريين والسودانيين بالمدن الثلاثة وكان الضباط السودانيين شديدي الحماس لهذا القرار (باشا، 2000م، ص16).

فلما علمت الوحدات السودانية البحتة في الجيش المصري ما اجتمع عليه رأي الضباط المصريين، قامت قوة منهم متوجهة نحو الخرطوم بحري للإلتحام والارتباط بالقوات المصرية، وكانت القوة مكونة من 120 جنديا مدربين تدريباً قوياً على استعمال الأسلحة من الكتيبة الحادية عشرة السودانية (البحيري، 2009م، ص93) وكانوا بقيادة ستة من الملازمين السودانيين وهم: عبد الفضيل ألماظ، ثابت عبد الرحيم، حسن فضل المولى، سليمان محمد، وعلى البنا السيد فرج (النحال، 2005م، ص94).

تزودت القوة بالأسلحة والذخيرة، وسارت في شوارع العاصمة وكان ذلك في الساعة الرابعة مساء 27 نوفمبر سنة 1924م فاستقبلتها الجماهير بالإعجاب وسارت القوة من ثكنات توفيق متجهة إلى كبري النيل الأزرق عن طريق شارع الخديوي" الجامعة الآن" كما يذكر على البنا أنه قد احتك بهم شخص انجليزي فهدده سليمان محمد بالمسدس فانصرف وجاء بعد قليل" مكارون" وسألهم إذا كانوا يريدون ضرب الجيش الإنجليزي، فقال أن غرضهم الذهاب إلى الخرطوم بحري للانضمام لإخوانهم المصريين، وبعد ربع ساعة فقط حضر هدلستون باشا نائب السردار وطلب التفاوض معهم فرفضوا وقالوا أننا لا نعرف هدلستون باشا وأنهم يعرفون فقط رفعت بك قائد القوات المصرية في الخرطوم بحري الذي لا تكون المفاوضة إلا معه (البحيري، 2009م،ص93).

استمرت القوة السودانية في تقدمها نحو الخرطوم بحري وبالقرب من وزارة الصحة حالياً مبنى المجلس وقفت القوة السودانية عندما رأت أمامها الجيش الانجليزي يسد شارع الخديوي وقد احتل كلية غردون بقسمها الكليات والداخليات وأخذ تشكيلاً حربياً لتتصدى للقوة السودانية وترغمها على الرجوع، ثم إغلاق كبري النيل الأزرق الموصل بين الخرطوم والخرطوم بحري ليستحيل عليهم الذهاب لبحري أو وصول أي قوات من بحري (دياب، 2006م، ص155).

عندما قفل هدلستون راجعاً أمر القوات البريطانية بإطلاق النار من جميع المدافع في الهواء من اجل التخويف والإرهاب، وردت القوة السودانية بتوجيه نيرانها إلى صدور القوات الانجليزية حيث تمكنت من قتل عدد كبير من الانجليز(عبد القادر، 1992م،ص45) وأبيد منهم نحو 600 جندي حسب بعض المصادرو700 جندي حسب رأي مصادر أخرى (البحيري، 2009م،ص45) وقتل ثلاثة ضباط من الجانب البريطاني واستمر تبادل إطلاق النار بين الطرفين حتى الساعة العاشرة مساء حيث انكسرت شوكة الثوار ولحقت بهم الهزيمة بعد أن تناقصت ذخيرتهم وكادت أن تنفد (البحيري، 2009م، ص44).

في فجر اليوم التالي، شرعت القوات البريطانية في البحث عن كل من اشتبه أنه من الثائرين وما أن تقدمت صوب المستشفى العسكري حتى انطلقت النيران من جديد. فقتل عدد من الضابط والجنود البريطانيين واحتمى بعض الجنود البريطانيين. واحتمى بعض الجنود السودانيين بمباني الضباط المصريين بالقرب من المستشفى. وابدوا مقاومة ضارية ولم يفلح في دحرهم رصاص المدافع الرشاشة ولا القنابل اليدوية ومن ثم أحضر البريطانيون المدفع الوحيد الثقيل هاويتزر عيار4.5 الموجود بالحامية وأطلقت منه ثلاثون قنبلة من على بعد مائة ياردة تقريباً(بشير، 1987م، ص114- 115) وتحركت لاقتحام المبنى الذي ظنت انه قد دمر، ولكن فشلت محاولتهم وردوا على أعقابهم بعد أن فقدوا خلالها الكثير، وبعد ساعات متصلة من الضرب بالقنابل تمكنت القوات البريطانية من الوصول إلى مبنى المستشفى العسكري بعد أن هدته على رؤوس الثوار، وكان من بين القتلى عبد الفضيل الماظ الذي وجد ممسكاً بمدفعه بكلتا يديه(*) وأربعه عشر ضابطاً وثلاثة عشر جنديا (عبد القادر، 1992م، ص46).

في الخرطوم اعتقل بقية جنود الكتيبة الحادية عشرة وقدموا للمحكمة العسكرية بتهمة التحريض على العصيان وحكم عليهم بالإعدام رميا بالرصاص (نجيلة، 1944م، ص203- 205) ومن بينهم سليمان محمد وحسن فضل المولى وثابت عبد الرحيم وعلى ألبنا الذي

(*) وهنالك رأي يقول أن عبد الفضيل الماظ تعرض لجروح فأرسلته القوة إلى المستشفى العسكري، غير أن حكمباشي المستشفى كان مجردا من الإنسانية فبدلاً من إسعافه قتله فما كان من الحرس المرافق له وهو جاويش يدعى" أرتبيكو" وهو من جبال النوبة إلا أن قتل الضابط الإنجليزي واثنين آخرين من الشوام انتقاما لقتل ألماظ وهذا يخطي المقولة المتواترة أن ألماظ مات ومعه مدفعه في المستشفى.

عدل حكم الإعدام الصادر ضده إلى المؤبد ثم عشرة أعوام (شبيكة، 1991م، ص531) لان رجال المخابرات أوضحوا بأنه كان يمدهم بمعلومات عن الحوادث التي وقعت في ملكال.

أما الملازم ثاني سيد فرح والذي حكم عليه بالإعدام غيابيا فقد تمكن، رغم الجراح التي أصيب بها في صدام 27/نوفمبر المسلح ضد القوات البريطانية والجائزة المالية الكبيرة التي رصدت لمن يقبض عليه، من الهرب إلى مصر ودخل في خدمة الحكومة المصرية (عبد القادر،1992م، ص48).

مهما يكن من أمر فقد استقبل الثوار الموت بشجاعة فائقة وبطولة نادرة وكانت أخر كلمة لكل منهم قول:" لهذا الشرف عملت. وفداء للوطن ولدت وللوحدة المصرية السودانية جاهدت (الرافعي،1969م، ص161).

قد حكم على بقية المعتقلين السياسيين الذين استعملت معهم ضروب القسوة والمهانة والتعذيب في سجونهم، بالسجن لفترات متفاوتة تتراوح بين أربع وعشر سنوات (عبد القادر،1992م،ص48)

محاكمة قادة اللواء الأبيض فبراير1925م

في 29/ فبراير/1925م قدم رئيس وأعضاء جمعية اللواء الأبيض إلى محكمة كبرى (عبد القادر،1992م،ص49)وأقيمت المحاكمة في منطقة كوبر وكانت المحكمة برئاسة القاضي اوزبرن وعضوية الميجر برادلي والشيخ حسين الفيل(نجيلة، 1944م، ص208) وصدر حكم بسجن على عبد اللطيف سبع سنوات وصالح عبد القادر سنتين وعبيد حاج الأمين ثلاث سنوات وحسن شريف سنتين ،كما حكم على أعضاء الجمعية الآخرين بالسجن لفترات متفاوتة تتراوح بين ستة أشهر وسنه(عبد القادر،1992م،ص49) ثم حكم على عبد اللطيف وعبيد حاج الامين ومحمد عثمان البخيت بالنفي إلى واو في بحر الغزال، وعلى البقية بالسجن وتوفي عبيد حاج الامين في واو متأثر بالحمى السوداء وأصيب على عبد اللطيف بمرض عقلي ونقل إلى مصحة في القاهرة (القدال،1992م،ص447- 448)، وفي 29/ أكتوبر سنة1948م سرى النبأ المروع تتناقلة أسلاك البريد نبأ موت البطل الشهيد على عبد اللطيف الذي وهب نفسه فداء لوطنه واستشهد في سبيل عقيدته ومبادئه وكان لموت البطل على عبد اللطيف رنة أسف وحزن عمت جميع أرجاء وادي النيل (عوض،1995م،ص97) وبعد معاهده 1936م بين مصر وبريطانيا، صدر العفو عن ثوار 1924م وأفرج عن كل السجناء (القدال،1992م،ص447- 448).

يتضح مما سبق أن أحداث ثورة 1924م قد مثلت انعطافا مهما في مسار حركة النضال الوطني في السودان ولكن بالرغم من أنها لم تأتِ بأن ينال السودان الاستقلال إلا أنها هزت القبضة الاستعمارية هزاً عنيفاً وكانت بداية طريق الحرية في السودان.

الخاتمة

يهدف هذا البحث إلى الدراسة الجمعيات السياسية السودانية ودورها في الحركة الوطنية (1911-1924م) حيث كانت هذه الجمعيات سرية وتهدف إلى نشر الوعي القومي بالإضافة إلى دعوتها إلى وحدة وادي النيل وكذلك كانت رمزاً للوعي وتبلور مفهومي القومية والوطنية، كما أن أحداث ثورة 1924م قد مثلت انعطافا مهما في مسار حركة النضال الوطني في السودان ولكن بالرغم من أنها لم تأتِ بأن ينال السودان الاستقلال إلا أنها هزت القبضة الاستعمارية هزاً عنيفاً وكانت بداية طريق الحرية في السودان ويتضح ذلك في موقف الحركة الوطنية من الوجود البريطاني على أرضه ،فكان نضال الجمعيات السياسية السودانية دليلاً واضحاً لرفض أبناء السودان للذل والهوان، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها:

(1) كان نادي الخريجين بمثابة برلمان يسعى له كل خريج لنيل شرف عضويته سوى كان في العاصمة أو الأقاليم وبتأسيس هذا النادي بدأت فئة المتعلمين تشعر بكيان مستقل في المجتمع السوداني.

(2) تأثر المثقفين السودانيين الذين ربطوا كفاحهم بالحركة الوطنية المصرية وامتد نشاطها وأخذت المقاومة الوطنية ضد الاستعمار تأخذ شكلاً جديداً من أشكال المناهضة السرية المتمثلة في قيام الجمعيات السرية.

(3) تعتبر جمعية الاتحاد السوداني منذ ميلادها تنظيماً سياسياً يعتمد على طريقة العمل السري وكانت تدعو إلى التعاون مع مصر بل والوحدة معها وهو توجه كانت الإدارة البريطانية تقف ضده.

(4) أدى الصراع داخل جمعية الاتحاد السوداني إلى انقسامها وفي ذلك المنعطف برزت شخصية على عبد اللطيف، نتج من ذلك الانقسام ومن بروز على عبد اللطيف تكون تنظيم جديد هو جمعية اللواء الأبيض.

(5) كانت جمعية اللواء الأبيض تطوراً طبيعياً لجمعية الاتحاد السوداني، قاد إليه تطور اساليب النضال الوطني وفقاً لمتطلبات المرحلة وما تقتضيه من اتساع رقعتها التنظيمية لتستقطب المؤسسة الاكثر حداثة في المجتمع آنذاك.

(6) فشلت هذه ثورة1924م في إخراج الانجليز وفي توحيد وادي النيل إلا أنها كانت ذات فائدة عظمى لتاريخ النضال السوداني فيما بعد.

(7) أن الانجليز بدأوا يفقدُون الثقة في الطبقة السودانية المثقفة وناصبوها العداء على أنها ذات ميول خاصة نحو مصر.

(8) اتهام الانجليز للمصريين بتأليب وتحريض السودانيين ولذلك فقد رأوا أن يطردوا المصريين حتى يخلو لهم الجو لحكم السودان بأنفسهم.

(9) معاملة طلبة كلية غردون معاملة سيئة لا تقل عن معاملة المسجونين حيث كانت تبطش بهم لأتفه الأسباب، حيث كانوا مسئولين عن كنس غرف داخليتاهم وتنظيم أسرتهم، وحمل أكوام الرمال بعد الظهر.

(10) قويت شوكة رجال الدين وزعماء العشائر على حساب الخريجين.

(11) انفرد الانجليز بحكم السودان وأصبح السودان يحكم حكماً ثنائياً من مصر اسمياً وبريطانيا فعلاً فقد صفى الوجود المصري في السودان تصفية كاملة مما جعل السودانيين يواجهون الانجليز وحدهم حيث طلبوا من الحكومة أثر حادث السير لي ستاك سحب الجيش المصري من السودان.

التوصيات

خرجت الدراسة بعدد من التوصيات كان أهمها

أولاً. إتاحة الفرصة للعلماء الوطنيين لنشر أفكارهم ومشاركتهم العلمية في صياغة تاريخ السودان وذلك عن طريق نشر رسائلهم العلمية وإقامة سمنارات.

ثانياً. إعداد مزيداً من الدراسات المتخصصة حول فترة الحكم الثنائي (1899م .1938م)، لآن هذه الفترة هي من الفترات المهمة في تاريخ السودان الحديث، لظهور نمط جديد من المقاومة للمستعمر بجانب القوة استعمال الفكر والحجة لإجلاء المستعمر.

ثالثاً. الاهتمام بدراسة تاريخ الثورات السودانية ضد الاحتلال لأن كثير من الثورات السودانية لم يتطرق إليها أحد، ولم تسجل في الكتب، وذلك نظراً للمساحة الكبيرة للسودان، وتعدد قبائله، مع ندرة وسائل الإعلام في تلك الفترة التي تنقل أخبار تلك الثورات.

رابعاً. إعداد دراسة تاريخية تحليلية لرموز وأبكار حركة الخريجين وقادة العمل الطوعي الخيري لمجهوداتهم وإسهامهم في حقول العمل الاجتماعي.

المصادروالمراجع

إبراهيم، محمد المكي (1989م). الفكر السوداني. اصوله وتطوره، ط2، مطبعة أرو التجارية، الخرطوم.

أبو زيد، أمل عمر وميرغني هدى مبارك (1999م). أم درمان: مجموعة أوراق للتوثيق مداولات الندوة الأولى لتوثيق وكتابة تاريخ مدينة أم درمان 29 .31 يناير 1994م أم درمان، ط1، الحرم للمنتجات الورقية، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية.

أبوحسبو، عبد الماجد (1985م). مشروع الحركة الوطنية في السودان. ج1، معهد الدارسات الافريقية والآسيوية مقابلات رواد الحركة الوطنية.

الأمين، منال نصر الدين محمد الأمين (2000م). ثورة 1919 في مصر وثورة 1924 في السودان دراسة تاريخية مقارنة. رسالة ماجستير، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، السودان.

باشا، أبوبكر حسن محمد (2000م). تأثير مصر على الأوضاع السياسية في السودان 1951-1956م. رسالة دكتوراه الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات السياسية والدولية، العراق.

باشا، أبوبكر حسن محمد باشا (1996م). نشأة وتطور الأحزاب السياسية في السودان، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية، العراق.

باشري، محجوب عمر (1996م). معالم الحركة الوطنية في السودان، ط1، مكتبة الثقافة، بيروت.

البحيري، زكي (2009م). السودان تحت الحكم الانجليزي المصري 1899-1936م. ط1، القاهرة، مكتبة مدبولي.

بخيت، جعفر محمدعلي (1972م). الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان 1919م ـ 1939م ترجمة هنري رياض، ط1، دار الثقافة، بيروت.

البراوي، راشد (1952م). مجموع الوثائق السياسية. ط1. المركز الدولي لمصر والسودان وقناة السويس، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

بركات، على محمد (1977م). السياسة البريطانية واسترداد السودان 1889. 1899م. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

بشير، محمد عمر بشير (1987م). تاريخ الحركة الوطنية في السودان 1900ـ1969م. ترجمة هنري رياض، ووليم رياض، والجنيد على عمر، مراجعة نور الدين ساتي، ط2، دار الجيل، بيروت، لبنان.

حاج حمد، محمد أبو القاسم (1996م). السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل. ج1، دار ابن حزم للطباعة والنشر، بيروت.

حامد موسى عبد الله (2005م). الاستقلال بين الواقعية والرومانسية، منشورات الخرطوم عاصمة الثقافة العربية.

حامد، على (2000م). صفحات من تاريخ الحركة الوطنية السودانية. ط1، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم.

الحردلو، إبراهيم (1977م). الرباط الثقافي بين مصر والسودان، دار جامعة الخرطوم للطباعة والنشر، الخرطوم.

حمد، خضر (1980م). الحركة الوطنية السودانية الاستقلال وما بعده، ط1، مكتبة الشرق والغرب، الشاقة.

دار الوثائق991/139/1/إدارة البحوث والمحفوظات معلومات عن الخرطوم العاصمة القومية جمع اخلاص مكاوي.

دياب، أحمد ابراهيم (1977م). ثورة 1924م، دراسة ووقائع. مطبعة الجبلاوي.

دياب، أحمد إبراهيم (2006م). المقاومة الوطنية للإدارة البريطانية 1900ـ1924م. مكتبة المعارف الحديثة، الإسكندرية.

دياب، أحمد إبراهيم (2006م). المقاومة الوطنية للإدارة البريطانية 1900ـ1924م. مكتبة المعارف الحديثة، الإسكندرية.

دياب، أحمد إبراهيم دياب (1973م). العلاقات المصرية السودانية وأثرها في تطور السودان السياسي 1919ـ1924م، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، فرع الخرطوم،1973م.

دياب، أحمد إبراهيم دياب (2004م). الروابط السودانية المصرية خلال خمسمائة عام 1504. 2004م قوة الماضي وأسئلة الحاضر. دار الثقافة للنشر، القاهرة.

دياب، منى أحمد إبراهيم (2006م). دور المرأة في السودانية في الحراك الاجتماعي والسياسي (1900ـ1969). الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة.

الرافعي، عبد الرحمن (1969م). في اعقاب الثورة المصرية ثورة 1919م. ج1، دار الشعب، القاهرة.

سعيد، بشير محمد (1986م). السودان من الحكم الثنائي الى انتفاضة رجب. ط1، ج1، مطبعة التمدن، الخرطوم.

السيد، عبد الكريم (1970م). اللواء الأبيض وثورة 1924م مذكرات ومشاهدات سجين، سلسلة دراسات في التراث السوداني، كلية الآداب، جامعة الخرطوم.

شبيكة، مكي (1991م). السودان عبر القرون. ط1، دار الجيل، بيروت، لبنان.

ضرار ، صالح ضرار (1968م). تاريخ السودان الحديث. ط3، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.

طه، فيصل عبد الرحمن على (1998م). الحركة السياسية السودانية والصراع المصري ـ البريطاني بشأن السودان 1936ـ1953م. ط1، دار الأمين، الجيزة.

عبد الرحيم مدثر (1971م). الامبريالية والقومية في السودان دراسة للتطور الدستوري والسياسي 1899ـ1956م. دار النهار للنشر، بيروت، لبنان،1971م.

عبد القادر محاسن (1992م). الحركة الوطنية في السودان ثورة 1924م. معهد الدراسات الأفريقية والأسيوية، مطبعة جامعة الخرطوم.

عثمان، أنور عبد الرحيم فقيري (2005م). نشأة وتطور الأحزاب الاتحادية في السودان 1943م .1954م. رسالة ماجستير، جامعة الإمام المهدي، عماده الدراسات العليا، كلية الآداب، السودان،2005م.

العدوي، إبراهيم أحمد،1979م، يقظة السودان، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

على محمد محمد (1969م). الشعر السوداني في المعارك السياسية، 1821. 1924م. مطبعة الخرطوم الجديدة.

عمر، يونان لبيب (1975م). قضية وحدة وادي النيل بين المعاهدة وتغيير الدافع الاستعماري (1936.1936م) مطبعة المحلاوي، القاهرة.

عوض، محمد حسن (1995م). قصة كفاح البطل على عبد اللطيف، السوداني، القاهرة.

غبوش، محمد عوض (2013م). السودان الحديث البحث عن الحقيقة، ط1، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي السودان، امدرمان.

القدال، محمد سعيد (1992م). تاريخ السودان الحديث 1820.1955م. ط1، الخرطوم، مركز عبد الكريم مرغني.

كشة، سليمان (1963م). سوق الذكريات. ج1، شركة دار الطبع، الخرطوم.

كشة، سليمان (1975م). محاكمات اللواء الابيض. شركة الطبع والنشر، الخرطوم.

كوريتا، يوشيكو كوريتا (1997م). على عبد اللطيف وثورة 1924م. ترجمة مجدي النعيم ط1، مركز الدراسات السودانية، الخرطوم، السودان.

مجلة الدراسات السودانية (1988م). معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم، المجلد الثاني أكتوبر1988م.

المحامي، أحمد خير (2002م). كفاح جيل، الدار السودانية للكتب، الخرطوم، السودان.

محي الدين، صلاح (1995م) وقفات في تاريخ السودان الحديث، ط3، دار ومكتبة الهلال، بيروت.

مقار، حلمي جرجس غبريال (1976م). موقف الإدارة في السودان من نمو الحركة الوطنية خلال الحربين العالميتين في الفترة من 1914ـ 1947م. رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة.

منصور، عبد الفتاح محمد الصمد (1993م). العلاقات المصرية السودانية في ظل اتفاقية الحكم الثنائي1899. 1924م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

موسي، إبراهيم محمد حاج (1970م). التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان، دار الجيل، بيروت ودار المأمون، الخرطوم.

ميرغني، دريه عبد الله (1999م). عبد الله ميرغني أحد رواد الحركة الوطنية في السودان، دار جامعة القرآن للطباعة.

نجيله، حسن (1944م). ملاح من المجتمع السوداني، ط1، ج1، دار الخرطوم للطباعة والنشر.

النحال، محمد سلامة (2005م). نضال شعب خلال قرن من الزمان، ط1، الدار العربية للموسوعات بيروت، لبنان.

النحال، محمد سلامة (2005م). نضال شعب خلال قرن من الزمان، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت.

النور، قاسم عثمان (2004م). أضواء على الحركة الوطنية السودانية، جماعات القراءة والجمعيات الأدبية ومؤتمر الخرجين 1925ـ 1938م. وزارة الثقافة، مركز قاسم عثمان نور للمعلومات والخدمات المكتبية، الخرطوم.

يس، أحمد محمد (2001م). مذكرات أحمد محمد يس. مركز محمد عمر بشير، جامعة أم درمان الأهلية، دار عزة للنشر والطباعة والتوزيع، الخرطوم، السودان.

الصحف

الأخبار، 9 اغسطس1924م، العدد 1363.

الأهرام 21نوفمبر 1922م.

جريدة الأخبار، العدد 189، الأحد ديسمبر1958م

صحيفة الرأي العام 31/ مارس1956م

منشورات جامعة وادي النيل
مجلة النيل للآداب والعلوم الانسانية
(ISSN: 1858 – 7054)
المجلد الخامس، العددالثاني،2025م
https://nilevalley.edu.sd

تأثير استخدام مو اقع التواصل الاجتماعي على التماسك الأسري

(دراسة مسحية على عينة من الجمهورالعام بمدينة عطبرة خلال العام 2024م)

محمد يوسف إبراهيم

كلية الدّعوة والإعلام ،جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية

المؤلف: Moh85yousif@gmail.com

تاريخ الاستلام: **4/12/2024** تاريخ القبول : **12/12/2024**

المستخلص

تعدُّ هذه الدراسة من الدراسات التي بحثت عن أثر الإعلام الإلكتروني الجديد (تحديداً مواقع التواصل الاجتماعي) - وهذا الجانب يزيد من أهميتها باعتبار محاولة الوقوف المستمر على الآثار المتنوعة والمتجددة لهذا الإعلام على الأفراد والأسر والمجتمعات والدول والأمم. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية مواقع التواصل الاجتماعي لدى الأفراد والأسر، وبالتالي الكشف عن دوافع استخدامهم لهذه المواقع، وبيان مدى معرفة ووعي الأسر بأهمية مواقع التواصل الاجتماعي. انطلقت هذه الدراسة من خلال التساؤل الرئيس ما مدى تأثير استخدام مواقع التواصل الاجتماعي على التماسك الأسري؟استخدم في هذه الدراسة المنهج المسحي لتناسبه مع هذا النوع من الدراسات الوصفية، وتم ذلك من خلال الاستبانة كأداة بحثية لتناسبها مع هذا المنهج تمثل مجتمع الدراسة في الجمهور العام داخل مدينة عطبرة بولاية نهر النيل ، عمل الباحث على اختيار عينة عمدية (قصدية) من مجتمع الدراسة ممن يستخدم مواقع التواصل الاجتماعي من مجتمع الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها : تفهم المبحوثين لأهمية وحيوية العلاقات الأسرية وضرورة المحافظة عليها حيث لم يسهم استخدامهم لهذه المواقع في توسيع الفجوة بينهم وأفراد أسرهم، ووجود نوع من الحوار وتباين الآراء والأفكار بين المبحوثين وأسرهم حول الموضوعات والقضايا التي يتم تداولها عند استخدام هذه المواقع، لدرجه توجيه وقبول النقد المشترك. أوصت الدراسة بتعزيز الوعي الأسري بمنافع وأضرار استخدام أفرادها لمواقع التواصل الاجتماعي، ومحاولة إيجاد معايير تحدد ما هو مرغوب ومطلوب فيما تبثه هذه المواقع من معلومات وأخبار وأفكار. والحرص على توسيع دائرة استفادة الأسر من المنافع التي يمكن أن تتيحها مواقع التواصل الاجتماعي، خاصة فيما يتعلق بالقضايا والأحداث على المستوى المحلي والدولي.

كلمات مفتاحية: *مواقع التواصل الاجتماعي، التماسك الاسري، مدينة عطبرة*

The Impact of Using Social Media Websites on Family Cohesion A survey study on a sample of the general public in the city of Atbara during the Year 2024.

Mohamed Yousif Ibrahim

College of Da'wah and Media, University of the Holy Quran and Islamic Sciences
Corresponding Author**:** Moh85yousif@gmail.com

Abstract

The current study is considered as one of the studies that investigate the impact of new electronic media (specifically social media sites) - this aspect increases its importance considering the continuous attempt to stand on the diverse and renewed effects of this media on individuals, families, societies, countries and nations.This study aimed to identify the importance of social media sites for individuals and families, and thus reveal the motives for their use of these sites, and to show the extent of families' knowledge and awareness of the importance of social media sites.The study was launched with the main question: What is the impact of using social media sites on family cohesion?. The survey method was used in this study because it is compatible with such type of descriptive studies, and this was conducted through the questionnaire as a research tool because it is compatible with this method. The population of the study represented by the public people in the city of Atbara in River Nile State. The researcher worked on selecting an intentional (purposeful) sample using those social networking sitesfrom population of the study.The study approved several results, including:: The respondents' understanding of the importance and vitality of family relationships and the necessity of preserving them, as their use of these sites did not contribute to widening the gap between them and their family members, and the existence of a kind of dialogue and a difference of opinions and ideas between the respondents and their families about the topics and issues are discussed when using these sites, to the point of directing and accepting joint criticism. The study recommended enhancing family awareness about the benefits and harms of their members' use of social networking sites, and trying to find standards that determine what is desirable and required in the information, news and ideas broadcast by these sites. And to be keen on expanding the circle of families' benefit from the social nmedia sites can provide, especially with regard to issues and events at the local and international levels.

Keywords*: social networking sites, family cohesion, Atbara city*

مقدمة

أحدثت التطورات التكنولوجية الحديثة في منتصف عقد التسعينات من القرن الماضي، نقلة نوعية وثورة حقيقية في عالم الاتصال، حيث انتشرت شبكة الإنترنت في كافة أرجاء المعمورة، وربطت أجزاء هذا العالم المترامية بفضائها الواسع، ومهدت الطريق لكافة المجتمعات للتقارب والتعارف وتبادل الآراء والأفكار والرغبات، واستفاد كل متصفح لهذه الشبكة من الوسائط المتعددة المتاحة فيها، وأصبحت أفضل وسيلة لتحقيق التواصل بين الأفراد والجماعات، ثم ظهرت المواقع الإلكترونية والمدونات الشخصية وشبكات المحادثة، ومن ثم مواقع التواصل الاجتماعي، التي غيرت مضمون الإعلام الحديث وشكله، وصنعت نوعاً من التواصل بين أصحابها ومستخدميها من جهة، وبين المستخدمين أنفسهم من جهة أخرى .فالتواصل الاجتماعي أصبح يمثل السمة العامة في العصر الحالي للتعامل مع الآخرين، وذلك كنتيجة طبيعية لانتشار مختلف مواقع التواصل الاجتماعي، حيث تعد مواقع التواصل الاجتماعي أحد أهم الأسباب التي أحدثت أثراً واضحاً في العلاقات الأسرية؛ من منطلق دورها الرائد في حياة الفرد اليومية واستحواذها على حيز كبير من وقته، لإشباع احتياجاته الاتصالية، التي يأتي في مقدمتها مطالعة الأخبار والتسلية والترفيه والتواصل مع أفراد أسرته والمجتمع المحلي والدولي على حدٍ سواء وتكوين الصداقات، حيث تصفح الفيس بوك Facebook ومشاهدة اليوتيوب YouTube ، وإطلاق التغريدات على التويتر Twitter و (منصة X) ومشاهدة آلاف الصور التي يحويها الانستغرام Instagram ، بحيث يجد الفرد نفسه في نهاية اليوم أنه قضى الكثير من وقته مستقبلاً ومستهلكاً لما تقدمه تلك المواقع.

وعلى الرغم من الإيجابيات التي عكستها وسائل التواصل الحديثة إلا أن المبالغة في استخدامها قد يساهم في إضعاف التماسك الأسري، حيث يعد التماسك الأسري واحداً من المكونات المهمة ذات الدور الفاعل في بناء المجتمعات الإنسانية، وله تأثيره البالغ في تشكيل السلوك الإنساني، فالتماسك الأسري يحفظ للمجتمع هويته وقوته ووحدته ويدفعه للمزيد من النمو والتطور باعتباره شرطاً أساسياً في إيجاد مجتمع آمن منسجم ومتكامل.

فالأسرة تمثل الخلية والنواة الأساسية لبناء المجتمع، وهي أهم مؤسسة اجتماعية توكل إليها مهمة التنشئة، كما تُعد أول النظم الاجتماعية التي أنشأها الإنسان لتنظيم حياته في الجماعة باعتبارها المؤسسة التي ينتمي إليها الفرد، وبالتالي فإن أي تغيير يحدث في النظام الأسري لابد أن ينعكس بدوره على النظم الاجتماعية الأخرى. ويمكن القول بأن العلاقة بين الأسرة والمجتمع هي علاقة تكاملية تبادلية مشتركه، وتماسكها بالضرورة يؤدي إلى تماسك المجتمع الذي تنتمي إليه، فالتماسك الأسري له أهمية كبيرة في بناء المجتمعات والحضارات الإنسانية، كما له أثر واضح في تشكيل السلوك الإنساني .

مشكلة الدراسة

أشارت نتائج بعض الدراسات المختلفة وفي بلدان متعددة وأزمنة مختلفة-(بعض من هذه الدراسات اطلع عليها الباحث، وتم تناولها وعرضها في جزئية الدراسات السابقة)- إلى أن لمواقع التواصل الاجتماعي فوائد عديدة ، فهي تقوم بتقريب المسافات بين الأسرويمكن استخدامها في النقاشات بين أفراد الأسرة الواحدة بالإضافة للتسلية وقضاء الوقت وعبرها يتواصل الأفراد فيما بينهم بكل سهولة ويسر، إما لدواعٍ اجتماعية أو لتبادل الخبرات والمهارات والاهتمامات، كما أنَّها تحقق احتياجات متعددة لمستخدميها من الناحية الوجدانية والمعرفية والتكامل النفسي والاجتماعي.

على الرغم من الإيجابيات التي يمكن أن تتحقق من خلال استخدام هذه المواقع، إلا أنه في أغلب الأحيان لا يتم توظيفها على النحو السليم فيلاحظ أن الأجهزة الهاتفية بين أيدي جميع أفراد الأسرة، ولكل منهم عالمه الافتراضي الخاص به، وبالتالي فُقدت مشاعر الإلفة داخل المحيط الأسري وخارجه، وضعفت الروابط الأسرية والاجتماعية، وبفعل الانشغال الدائم بها أصاب أفراد الأسرة الانعزال، وتنامت النزاعات الفردية وافتقدتالأسرة للغة الحوار والاتصال، إضافة إلى انعدام تنظيم الوقت داخل الأسرة وعدم الاستفادة من أوقات الفراغ، وهي أصبحت من أهم مسببات الخلافات الأسرية التي يمكن أن تتطور لتؤدي إلى انفصال الأسرة نهائياً، وغيرها من الجوانب السلبية. ويمكن تحديد مشكلة البحث من خلال عرض التساؤل الموضوعي

الرئيس: ما مدى تأثيراستخدام مو اقع التواصل الاجتماعي على التماسك الأسري؟

تساؤلات الدراسة

تتفرع من التساؤل الرئيس عدة تساؤلات فرعية تسعى الدراسة للإجابة عنها كما يلي:

1- ما مدى أهمية مواقع التواصل الاجتماعي للأفراد والأسر؟
2- هل هنالك دوافع محددة لاستخدام أفراد الأسرة لهذه المواقع وما مدى التباين في ذلك؟
3- إلى أي مدى يمكن تحديد معرفة ووعي الأسر بأهمية هذه المواقع؟
4- كيف أثّر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي على قضية التماسك الأسري؟
5- ما نوعية هذا الأثر هل هو أثر ايجابي أم سلبي...؟

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1- التعرف على أهمية مواقع التواصل الاجتماعي لدى الأفراد والأسر.
2- الكشف عن دوافع استخدام أفراد الأسرة لهذه المواقع وتحديد التباين في ذلك.
3- بيان مدى معرفة ووعي الأسر بأهمية مواقع التواصل الاجتماعي.
4- معرفة كيفية تأثير استخدام مواقع التواصل الاجتماعي على قضية التماسك الأسري.
5- تحديد نوعية هذا الأثر إن كان سلبياً أو ايجابياً.

أهمية الدراسة

تُعد هذه الدراسة من الدراسات التي تبحث عن أثر مواقع التواصل الاجتماعي على الأسرة، فالأسرة هي النواة الأساسية في بناء المجتمع؛ وعليها يعول تقدم هذه المجتمعات وتخلفها، فالأسرة السوية التي قوامها الحب والتفاهم والاحترام؛ مصدر خصب لنشء صالح يسهم في تنمية المجتمع وتطوره، وقيادة مستقبله نحو الأمن الشامل والاستقرار والطمأنينة والرخاء. وهذا الجانب يزيد من أهميتها باعتبار محاولة الوقوف المستمر على الآثار المتنوعة والمتجددة لمواقع التواصل الاجتماعي على الأفراد والأسر وبالتالي المجتمعات والدول والأمم.

ومما يزيد من أهميتها أن تواصل الأفراد فيما بينهم أصبح يتم بكل سهولة ويسر إما لدواعٍ اجتماعية أو لتبادل الخبرات والمهارات والاهتمامات، وأصبحت تُشكل جزءاً أساسياً من الحياة الاجتماعية المعاصرة، إذ تغلغلت في النسيج الاجتماعي وبات الاعتماد عليها في جميع أوجه الأنشطة الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية، مع الالتفات إلى أنه ينبغي لتلك المواقع أن تظل أدوات آمنة ومفيدة في المجتمع، بحيث يتم التعامل معها بقدر الحاجة ولا يتم الاستسلام لما تفرضه من آثار سالبة.

تكمن أهمية الدراسةأيضاً في أنها تكشف عن الدوافع والاتجاهات، وهذا الكشف يمهد لمزيد من الدراسات في هذا المجال ومجالات أخرى، خاصة مع محدودية هذا النوع من الدراسات في المكتبات السودانية، وذلك حسب اطلاع الباحث، مما يؤسس لاتجاهات مهمة من خلال ربط تخصص الإعلام بقضايا الأسر والمجتمع خاصةً إذا نظرنا للضعف المتعلق بدور وسائل الإعلام في مجال التوعية بالقضايا والموضوعات المجتمعية.

نوع الدراسة ومنهجها

تعدُّ هذه الدراسة من الدراسات الوصفية باعتبار أنها تعمل على وصف مشكلة معينة وتحديد أسبابها ودوافعها، وقد استخدم الباحث المنهج المسحي لتناسبه مع هذا النوع من الدراسات.

أدوات الدراسة

استخدم الباحث الاستبانة كأداة بحثية لتناسبها مع المنهج المسحي، حيث تم من خلالها تقديم أسئلة مباشرة للمبحوثين عن واقع استخدامهم لمواقع التواصل الاجتماعي ومحاولة فهم مدى تأثيرها على علاقاتهم الأسرية.

مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في الجمهور العام الموجود داخل مدينة عطبرة بولاية نهر النيل، التي يبلغ عدد سكانها حوالي 134.586 ألف نسمة حسب التعداد السكاني عام 2008م (بكري، 2024م).

عينة الدراسة

للخروج بنتائج دقيقة وموثوقة عمل الباحث على اختيار عينة عمدية (قصدية) من مجتمع الدراسة ممن يستخدم مواقع التواصل الاجتماعي، لتناسب نوع العينة مع هذا النوع منالدراسات، ومن ثم حرص على أن يكون التمثيل جيداً ومناسباً قدر الإمكان.

حدود الدراسة

أ. موضوع الدراسة

يتناول الموضوع استخدام الجمهور العام لمواقع التواصل الاجتماعي ومعرفة أثر هذا الاستخدام على قضية التماسك الأسري، وتحديد نوع التأثير ايجابياً كان أم سلبياً.

ب. الإطار المكاني

مدينة عطبرة، ولاية نهر النيل، السودان.

ت. الإطار الزماني

خلال العام 2024م، وذلك للأسباب التالية:

1- وجود مؤشرات على التوسع في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي من قبل الجمهور العام، مما يؤكد على أنها أصبحت نمطًا من الحياة الاجتماعية لهذا الجمهور، وبالتالي لابد أن يكون لها تأثير محدد سواء كان ايجابيا أم سلبيا.

2- التوسع في خدمات الإنترنت من قبل الشركات المزودة بالخدمة مما يزيد من عدد متلقي الخدمة الأمر الذي يستدعي البحث عن أنماط الاستخدام ودوافعه.

3- حداثة الدراسة مما يزيد من أهميتها.

مصطلحات الدراسة

الأثر: لغة: هو بقية الشيء والجمع آثار وأثور وخرجوا في إثره وفي أثره أي بعده وتأثرته تتبعت أثره. والتأثير في اللغة الغربية(الإنجليزية-الفرنسية)influence ويعني إبقاء الأثر في الشيء وترك فيه أثراً (دونيه، 2009م، ص30). **اصطلاحاً:** الأثر له ثلاثة معان (الجرجاني، 2003م، ص13): الأول بمعنى النتيجة، وهو الحاصل من الشيء. والثاني بمعنى العلامة. والثالث بمعنى الجزء. يعرفه محمد منير حجاب بأنه بعض التغيير الذي يطرأ على مستقبل الرسالة كفرد فقد تلفت الرسالة انتباهه ويدركها وقد تجعله يكون اتجاهات جديدة أو يعدل اتجاهاته القديمة وقد تجعله يغير سلوكيات أو يعدل سلوكه السابق، فهناك مستويات عديدة للتأثير ابتداءً من الاهتمام إلى حدوث تغيير على تلك الاتجاهات، ثم في النهاية إقدام الفرد على سلوك علني (حجاب، 2004م، ص28).

التعريف الإجرائي

المقصود بالأثر في هذه الدراسة كل ما يمكن أن يحدث من تغيير على التماسك الأسري، أياً كان التغيير ايجابياً أم سلبياً على المستوى المعرفي والوجداني والسلوكي، جراء استخدام الجمهور لمواقع التواصل الاجتماعي وبمختلف أنواعها وخصائصها.

الاستخدام: لغة: سؤال الخدمة أو اتّخاذ الخادم، يقال: استخدمه إذا سأله أن يخدمه أو اتّخذه خادماً .**اصطلاحاً:** استعمله الفقهاء في هذين المعنيين نفسيهما، وليس لهم اصطلاح خاصّ بذلك، و كثيراً ما يضاف في كلامهم إلى العبد والجارية ونحوهما (أنيس وآخرون، 1998م، ص221).

التعريف الإجرائي

المقصود بالاستخدام في هذه الدراسة هو عملية التعرض الانتقائي التي يقوم بها الجمهور العام من خلال اختيارهم الحُر لهذه المواقع واختيار ما يناسبهم من معلومات وتفاعلهم معها؛ لأن استخدامهم لأجهزة التواصل الاجتماعي عبارة عن اختيار للمعلومات عبر المصفاة تسمح بمرور بعض الألفاظ والصور، بينما تعمل على حجز غيرها (الشاعر، 2015م، ص15).

مو اقع التواصل الاجتماعي

مفهوم مواقع التواصل الاجتماعي "Social Media Webs " هي مواقع إلكترونية اجتماعية على الإنترنت وأنها الركيزة الأساسية للإعلام الجديد أو البديل، التي تتيح للأفراد والجماعات التواصل فيما بينهم عبر هذا الفضاء الافتراضي، عندما عزّ التواصل في الواقع الحقيقي(الديهي،2015م، ص439). وهي مواقع الإنترنت التي يمكن للمستخدمين المشاركة والمساهمة في إنشاء أو إضافة صفحاتها وبسهولة

(عبد الرحمن،1441هـ، ص18). وهناك الكثير والعديد من مواقع التواصل الاجتماعي: سواء للتواصل،أو نشر المقاطع، أو نشر الصور، أو حتى للتدوين، وأصبحت الخياراتأكثر تعددًا وأسهل من قبل (عبد الرحمن، 1441هـ، ص 18).

شبكات التواصل الاجتماعي

ظهر مفهوم الشبكات الاجتماعية "Social Networking"كمصطلح فلسفي اجتماعي منذ القرن الثامن عشر، ولكن الجديد هو تحويله من فرضية اجتماعية إلى واقع تقني عبر الإنترنت ووسائل الاتصال المتقدمة، مما نقل الفرضية إلى الفضاء الإلكتروني وشكلت ظاهرة جديدة على العالم (المقدادي،2013م، ص24). مفهوم الشبكات الاجتماعية من منظور تقني: هو استخدام تطبيقات الإنترنت للتواصل والاتصال بالغير (المقدادي،2013م، ص25).أو هي: المواقع الإلكترونية التي توفر فيها تطبيقات الإنترنت خدمات لمستخدميها تتيح لهم إنشاء صفحة شخصية معروضة للعامة ضمن موقع أو نظام معين، وتوفر وسيلة اتصال مع معارف منشئ الصفحة أو مع غيره من مستخدمي النظام، وتوفر خدمات لتبادل المعلومات بين مستخدمي ذلك الموقع أو النظام عبر الإنترنت (المقدادي، 2013م، ص25).

التماسك الأسري

تماسك :Cohesion ورد في معجم العلوم الاجتماعية من أمسك بمعنى أخذ الشيء وشده ضد أطلق، ويستعمل بالمعنى الحقيقي في الدلالة على القوة التي تؤلف الأجزاء الصغيرة من الجسم بعضها إلى بعض، ثم استعمل مجازاً في وحدة الفكر ووحدة التعبير التي تجعل جميع عناصر الموضوع متماسكا بعضها ببعض، واختص لفظ التماسك في مصطلح علم الاجتماع بالدلالة على الرابطة التي بينالأفراد الذين يتكون منهم المجتمع (مدكور وآخرون،1975م، ص179).وهي صلة الروابط الوثيقة بين أفراد العائلة الواحدة بداية من رب الأسرة وربتها (الزوج والزوجة) وبين الأب وأبنائه وبين الأم وأبنائها ليكون بين أفراد الأسرة عموماً نوع من المجالسة والتواصل والمودة والتراحم (إسماعيل،2021م،ص47).

يعرف التماسك الأسري بأنه "مجموعة من العلاقات الإيجابية والحقوق الأسرية بين أعضاء الأسرة والتي تجعلهم قادرينعلى أداء سليم للوظائف المختلفة وتجعل الأسرة أداة جذب لأعضائها، أو على مستوى طبيعة نتاج الأسرة من الأبناء (العفيفي، 2024م، ص79). كما يقصد بالأسرة المتماسكة بأنها " الأسرة التي يسودها الشعور بالانتماء وشعور الجماعة فيها يغلب على الشعور بالفردية، كما يسودها التعاون واهتمام الأفراد فيها ليس موجها إلى ذواتهم بقدر ما هو موجه إلى المجموع، والعلاقة بينهم يسودها التعاطف والتعاون (فرج، 2014م، ص230).

الجمهورالعام

هو مفهوم اجتماعي يختلف بين مجتمع وآخر حسب طبيعة وظروف كل مجتمع، وهم مجموعة من الناس يجمعهم موطن معين ومصالح واحدة وقيادة واحدة وظروف بيئية واحدة، ويمكن توجيههم والسيطرة عليهم وإسقاط المعلومات إليهم بهدف أن يكون سلوكهم بالاتجاه المرغوب، أو هو الشعب الذي يحيا على أرض دولة معينة أو على جزء من هذه الدولة، والشعوب التي تحيا في الدول المختلفة (الفار، 2014م، ص130). وفي المجال الإعلامي فإن الجمهور هو مرادف لكلمة مشاهدي التليفزيونية والصور والأفلام وقراء الصحف والمستمعين إلى الراديو والمدونات الصوتية وسائل الإعلام على الانترنت وألعاب الفيديو (لونق، 2017م، ص62).

الإطار النظري للدراسة (نظرية الاعتماد على وسائل الاتصال):

تنطلق الدراسة من نظرية الاعتماد على وسائل الاتصال والتي من أهدافها الرئيسة تفسير لماذا يكون لوسائل الاتصال الجماهيرية تأثيرات قوية مباشرة وأحياناً أخرى لها تأثيرات غير مباشرة وضعيفة نوعاً ما. وتعتمد فكرة هذه النظرية على أن استخدامنا لوسائل الاتصال لا يتم بمعزل من تأثيراتالنظام الاجتماعي الذي نعيش بداخله نحن ووسائل الاتصال، والطريقة التي نستخدم بها وسائل الاتصال، ونتفاعل بها مع تلك الوسائل التي تتأثر بما نتعلمه من المجتمع، وتنحصر مجالات التأثير الناتجة عن هذه النظرية في (الفار، 1998م، ص329،328،325):

1- التأثيرات المعرفية: مثل إزالة الغموض الناتج عن افتقاد المعلومات الكافية عن الحدث، وذلك بتقديم معلومات كافية وتفسيرات صحيحة للحدث، وأيضاً التأثير في إدراك الجمهور للأهمية النسبية التي تمنحها لبعض القضايا، وأيضاً من التأثيرات المعرفية تلك الخاصة بالقيم والمعتقدات.

2- التأثيرات الوجدانية: والمتعلقة بالمشاعر والأحاسيس، مثل زيادة المخاوف والتوتر والحساسية للعنف، وأيضاً التأثيرات المعنوية مثل الاغتراب عن المجتمع.

3- التأثيرات السلوكية: والمتمثلة في الحركة أو الفعل، الذي يظهر في سلوك علني، وهذهالتأثيرات ناتجة عن التأثيرات المعرفية والتأثيرات الوجدانية ومترتبة عليهما.

الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: دراسة العفيفي: تأثيروسائل التواصل الاجتماعي على التماسك الأسري (العفيفي،2024م):

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على التماسك الأسري من وجهة نظر عينة من الأسر السعودية بجمعية المودة للتنمية الأسرية بمنطقة مكة المكرمة،والتعرف على تأثير هذه الوسائل على العلاقات والأدوارالأسرية. وقد توصلت الدراسة لنتائج عدة منها: أن هنالك تأثيرات متعددة لوسائل التواصل الاجتماعي على العلاقات والأدوارالأسرية، وأن أبرز أوجه هذه التأثيرات تمثلت في الشعور بالاستياء عند جلوسي مع شريكي الآخر وهو منشغل بتصفح هذه الوسائل، وأشعربأن لقائي مع أفراد أسرتي بدأ يقل عما كان عليه من قبل استخدام هذه المواقع، بالإضافة إلى أنها أضعفت من قدرتي على الحوار والتفاعل مع أفراد أسرتي.

تعليق على هذه الدراسة وأوجه التشابه والتباين بين الدراستين:

الملاحظ من خلال العرض الذي تم للدراسات السابقة أن الدراسة الأولى تتفق مع هذه الدراسة في الهدف المتمثل في معرفة الأثر المترتب على استخدام الأسر لمواقع التواصل الاجتماعي، واختلفت عن هذه الدراسة في اختلاف البيئات الاجتماعية باعتبار أن الظاهرة الاتصالية تختلف باختلاف الزمان والمكان وبالتالي هنالك تباين واضح في نتائج الدراستين.

الدراسة الثانية: دراسة ال عشوة: برامج التواصل الاجتماعي و أثرها على استقرار الأسرة (آل عشوه،2021م):

هدفت الدراسة لمعرفة أثر استخدام برامج التواصل الاجتماعي على العلاقات الأسرية بين أفراد الأسرة السعودية، وتأثيرها على نوعية علاقتهم الاجتماعية مع والديهم.وهدفت كذلك لقياس أثر هذه المواقع على قيم وأخلاق المبحوثين. وقد توصلت الدراسة لنتائج عدة منها: أن هذه البرامج أضعفت مستوى العلاقات الأسرية والاجتماعية، وأن سوء الاستخدام لهذه المواقع يؤدي لانتهاك الخصوصية الفردية والأسرية، وأنه أضعف الجانب القيمي والأخلاقي للمبحوثين مما يضعف من جانب الانتماء للأسرة.

تعليق على هذه الدراسة وأوجه التشابه والتباين بين الدراستين:

تتفق هذه الدراسة مع دراستي هذه في الهدف المتمثل في معرفة أثر استخدام الأسر لمواقع التواصل الاجتماعي، واختلفت عن دراستي الحالية في أنها هدفت لقياس أثر هذه المواقع على قيم وأخلاق المبحوثين، وكذلك بحثت عن هذا الأثر على مستوى العلاقات الأسرية نفسها وبالتالي كان هنالك تباين واضح في نتائج الدراستين.

الدراسة الثالثة: لبنى وهدى: تأثير مو اقع التواصل الاجتماعي على الاتصال الأسري (لبنى وهدى، 2022م)

هدفت هذه الدراسة لنشر الوعي حول مخاطر الاتصال الإلكتروني، وبيان أهمية الاتصال الأسري في تجاوز تلك المخاطر. وإبراز دور الأسرة في المراقبة ومسؤوليتها في التوعية بالاستثمار العقلاني والأمثل لمواقع التواصل الاجتماعي. وقد توصلت الدراسة لنتائج عدة منها: يرى أولياء الأمور أن مواقع التواصل الاجتماعي تتسبب في إضاعة الوقت والإدمان عليها، وتقلل من تواصل واجتماع أفراد الأسرة ببعضهم البعض، بينما يرى الأبناء أن هذه المواقع تؤثر على وظائف وأدوار الأسرة وتغير في طباع وعادات أفراد الأسرة.

تعليق على هذه الدراسة وأوجه التشابه والتباين بين الدراستين

تتفق هذه الدراسة مع دراستي هذه في الهدف المتمثل في بيان مدى معرفة ووعي الأسر بأهمية مواقع التواصل الاجتماعي، واختلفت هذه الدراسة عن دراستي في تركيزها على جانب مراقبة الأسر لاستخدام أفرادها لهذه المواقع ودراسة أثر هذا الاستخدام للاتصال بين أفراد الأسرة وبالتالي ظهر تباين في نتائج الدراستين.

الدراسة الر ابعة: دراسة محسن: دورمو اقع التواصل الاجتماعي في التفكك الأسري (محسن،2020م)

هدفت الدراسة للكشف عن أثر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي على علاقة الأبناء بآبائهم، وكذلك التعرف على أثر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي على العلاقة بين الزوجين. وقد توصلت الدراسة لنتائج عدة منها:تتمثل أسباب المشكلات الأسرية الناجمة عن استخدام الزوجين لمواقع التواصل الاجتماعي في: التجاوز الأخلاقي في التعامل مع الجنس الآخر، التعصب لرأي الأصدقاء على مواقع التواصل، إخبار الأصدقاء على مواقع التواصل ما يحدث معهم في حياتهم الخاصة. كذلك أكدت النتائج على ندرة التفاعل بين الزوجين داخل الأسرة؛ بدليل

أنهم يقضون مع بعضهما البعض أقل من ساعتين للتحدث والتحاور، بينما يقضي كل منهما بمفرده على مواقع التواصل أكثر من خمس ساعات يومياً.

تتفق هذه الدراسة مع دراستي هذه في الهدف العام المتمثل في البحث عن العلاقة بين الأسر واستخدامها لمواقع التواصل الاجتماعي، واختلفت هذه الدراسة عن دراستي في تركيزها تحديداً على أثر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي على علاقة الأبناء بآبائهم، والعلاقة بين الزوجين وبالتالي ظهر تباين واضح في نتائج الدراستين.

الدراسة الخامسة: دراسة الشهري: أثر استخدام شبكات التواصل الإلكترونية على العلاقات الاجتماعية" الفيس بوك وتويتر نموذجاً (الشهري 2012م):

هدفت الدراسة للكشف عن الآثار الإيجابية والسلبية للشبكات الإلكترونية على العلاقات الاجتماعية، كذلك التعرف على طبيعة العلاقات الاجتماعية عبر هذه الشبكات. وقد توصلت الدراسة لنتائج عدة منها: إن من أقوى الأسباب التي تدفع الطالباتلاستخدام الفيسبوك وتويتر هي سهولة التعبير عن آرائهن واتجاهاتهن الفكرية التي لا يستطعن التعبير عنهاصراحة في المجتمع وأشارت النتائج كذلك أن الطالبات استفدن من هذين الموقعين في تعزيز صداقاتهن القديمة والبحث عن صداقات جديدة والتواصل مع أقاربهن البعيدين مكانياً. كما تبين أيضا أنلاستخدام الفيسبوك وتويتر العديد من الآثار الإيجابية أهمها الانفتاح الفكري والتبادل الثقافي فيما جاءقلة التفاعل الأسري أحد أهم الآثار السلبية.

تتفق هذه الدراسة مع دراستي هذه في الهدف العام المتمثل في البحث عن تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الأسر وعلى الحياة الاجتماعية بصورة عامة، واختلفت هذه الدراسة عن دراستي في تركيزها تحديداً فيالكشف عن الآثار الإيجابية والسلبية للشبكات الإلكترونية على العلاقات الاجتماعية عموماً وليس الأسر تحديداً، وكذلك سعيها في الكشف عن دوافع الاستخدام ولذلك ظهر تباين واضح في نتائج الدراستين.

تعليق عام على الدراسات السابقة وأوجه الاستفادة منها

الملاحظ من خلال العرض الذي تم للدراسات السابقة أن كل هذه الدراسات قد اتفقت مع هذه الدراسة في هدف عام تمثل في معرفة العلاقة بين استخدام الأطر الاجتماعية (أسر-جماعات) لمواقع التواصل الاجتماعي والسعي لبيان نوع هذا الأثر ايجابياً كان أم سلبياً وظهر الاختلاف في البحث عن الموضوع (الاستقرار الأسري-الاتصال الأسري – التفكك الأسري-العلاقات الاجتماعية) عدا دراسة واحدة تشابهت مع دراستي في موضوع التماسك الأسري، وإن اختلفت معها في البيئة الاجتماعية التطبيقية. أما بالنسبة لنوع الدراسة والمنهج والأداة فقد اتفقت كل الدراسات السابقة مع هذه الدراسة في أنها دراسات وصفية وتم فيها استخدام المنهج المسحي عن طريق أداة الاستبانة.

وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في التالي:

1- تحديد مُشكلة الدراسة تحديداً علمياً صحيحاً.
2- صياغة تساؤلات وأدوات الدراسة وتحديد المنهج المناسب للتحقق من نتائج الدراسة الحالية.
3- الاستفادة منها في تحليل النتائج وتفسيرها والتعليق عليها بأسلوب علمي صحيح.

الدراسة الميدانية

مقدمة

يتناول هذا المبحث وصفاً لإجراءات الدراسة الميدانية من حيث تقديم نبذة تعريفية عن مجتمع الدراسة وتحديد نوع عينة الدراسة وطرق اختيارها،كما يتضمن وصفاً للإجراءات التي قامها الباحث في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيراً المعالجات الإحصائية التي اعتمد الباحث عليها في تحليل الدراسة ومن ثم تفسير النتائج وتلخيصها ووضع المقترحات المناسبة في إطار هذه النتائج.

أولاً: نبذة تعريفية عن مجتمع الدراسة

تقع مدينة عَطْبَرَة في ولاية نهر النيل بالسودان، على ارتفاع 350 متر فوق سطح البحر، وتبعد عن العاصمة الخرطوم بحوالي 310 كيلو متر وعن مدينة الدامر حاضرة الولاية بحوالي 10 كيلو متر وعن ميناء بورتسودان في الشرق 611 كيلو متر، وجنوباً عن وادي حلفا بحوالي 474 كيلومتر.وتمثل عطبرة مركزاً صناعياً مهماً ونقطة اتصال بارزة تربط شمال السودان بشرقه. وهي واحدة من مدنه الكبيرة وتعرف بمدينة الحديد والنار، حيث توجد بها رئاسة سكك حديد السودان وأهم وأكبر منشآتها الصناعية والإدارية. كما ترتبط بخلة تاريخية نضالية

ضد الاستعمار وكانت مهداً للحركة النقابية في السودان. وهي مدينة مقرن Confluence، تماماً كالخرطوم، حيث يلتقي عندها نهر عطبرة بنهر النيل، قبل أن يتجه بعدها النيل إلى مصر ليصب في البحر الأبيض المتوسط. تُعد مدينة عطبرة عاصمة السكك الحديدية في السودان وبها محطة تقاطع كبيرة تربطها بكافة أنحاء السودان شرقاً إلميناء بورتسودان وشمالاً إلى كريمة ودنقلا عن طريق خط عطبرة-كريمة، وإلى أقصى الشمال عن طريق خط عطبرة - وادي حلفا، وإلى العاصمة وأواسط السودان وجنوبه وغربه عن طريق الخرطوم (موقع الموسوعة الحرة على الانترنت https://ar.wikipedia.org/wiki).

ثانياً: الإجراءات المنهجية للدراسةالميدانية:

أ/ مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في الجمهور العام الموجود داخل مدينة عطبرة بولاية نهر النيل، التي بلغ عدد سكانها حوالي134.586 ألف نسمة حسب التعداد السكاني عام2008م (بكري، 2024م).

ب/نوع وحجم عينة الدراسة

للخروج بنتائج دقيقة وموثوقة عمل الباحث على اختيار عينة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة لتناسب نوع العينة مع هذا النوع من الدراسات، ومن ثم حرص على أن يكون التمثيل جيداً ومناسباً قدر الإمكان، وبالنسبة لحجم العينة فقد عمل على الاعتماد على إمكانية ظهور عدد مقدر من الجمهور العام في عينة البحث نظراً للصعوبات الاقتصادية من حيث التكلفة المادية والجهد والوقت. وتم اختيار العينة من خلال معادلة تقدير حجم عينةالدراسة "ستيفن ثامبستون" لأنها أكثر شيوعا واستخداما ودقة من غيرها وهذه الطريقة تستخدم في اختيار حجم العينات الكبيرة وهي على النحو التالي (حسن،2008م، ص538):

$$n = \frac{N \times p(1-p)}{\left[\left[N-1 \times \left(d^2 \div z^2\right)\right] + p(1-p)\right]}$$

N=حجم المجتمع

Z= الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة 0.95 وتساوي1.96

P= نسبة توفر الخاصية والمحايدة = 0.50

d =نسبة الخطأ وتساوي 0.05

حجم العينة المقدر:

$$n = \frac{134.586 \times 0.5(1-0.5)}{\left[\left[134.586-1 \times \left(0.05^2 \div 1.96^2\right)\right] + 0.5(1-0.5)\right]} = 384.05 = 384$$

وتم ذلك بطريقة العينة العشوائية البسيطة وهي إحدى العينات الاحتمالية والتي تتيح للباحث الحصول على معلومات من جهات محددة حيث تم توزيع عدد (384) استبانة لمجتمع الدراسة، وتم استرجاع عدد (123) استمارة تمثل (32 %)، ويرى الباحث أنها تصلح للحكم والتقييم وبيانها كالآتي:

جدول رقم(1)يوضح الاستبانات الموزعة والمعادة

البيان	العدد	النسبة
الاستبانات التي تم إعادتها	123	%32
الاستبانات التي لم تتم إعادتها	261	%68
الاستبانات كاملة	384	%100

ت/أداةالدراسة:استخدم الباحث استمارة الاستبانة كوسيلة رئيسة لجمع البيانات من عينة الدراسة لتناسبه مع نوع الدراسة باعتبارها من الدراسات المسحية والتي تسعى للتعرف على المعلومات والآراء المتعلقة بأفراد العينة.

ث/وصف الاستبانة: أرفق الباحث مع الاستبانة خطاباً للمبحوثين تم فيه تنويرهم بعنوان الدراسة والغرض من استمارة الاستبانة، وتكونت الاستبانة من قسمين رئيسين: القسم الأول: تتضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة تمثلت في النوع، المؤهل العلمي، العمر، وغيرها.

القسم الثاني: احتوى هذا القسم على البيانات الموضوعية طلب فيها من أفراد عينةالدراسة أن يحددوا استجابتهم عما تصفه كل عبارة من عبارات الدراسة.

ثالثاً: المعالجات الإحصائية

من أجل معالجة البيانات ولتحقيق أهداف الدراسة والتحقق من تساؤلاتها تم استخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS))، وبرنامج الإكسل (Excel) لتنفيذ الأشكال البيانية المطلوبة في الدراسة. وذلك باستخدام المعالجات الإحصائية الوصفية والتحليلية التالية:

1- التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفرادالعينة على العبارات.

2- الرسومات البيانية والنسب المئوية لإجابات افراد عينة الدراسة

3- كرنباخ الفا لحساب معامل الثبات والصدق الإحصائي.

قياس صدق وثبات الاستبانة

1/الثبات والصدق الظاهري لأداة الدراسة: من أجل تحسين صدق الأداة (استمارة الاستبانة) وثباتها فقد تم إجراء الاختبار القبلي لها عن طريق عرضها على بعض الأكاديميين من الجامعات، بغرض التحقق من صلاحيتها وسلامة ووضوح عباراتها.

2/ الثبات والصدق الإحصائي:

لحساب الصدق والثبات الإحصائي لاستمارة الاستبانة تم اخذ استطلاعية وتم حساب ثبات وصدق الاستبانة من العينة الاستطلاعية بموجب معادلة الفا كرنباخ.

جدول رقم (2)يوضح نتائج الثبات والصدق الإحصائي

معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
0.416	0.645

المصدر: إعدادالباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2024م

يتضح للباحث من الجدول رقم (2) أن نسبة معامل الثبات ومعامل الصدق الذاتي باستخدام كرنباخ الفا للعبارات لكامل استمارة الاستبانة جميعها عالية جداً مما يعطى مؤشراً جيداً لقوة وصدق الاستبانة وفهم عباراتها من قبل المبحوثين، ومن ثم الاعتماد عليها في اختبارت ساؤلات الدراسة.

جدول رقم (3) يظهر البيانات الشخصية للمبحوثين:

البيان	الفئات	التكرارات	النسبة %
النوع	ذكر	65	52.8
	أنثى	58	47.2
	المجموع	123	100
العمر	أقل من 20 سنة	4	3.3
	20 - 30سنة	56	45.5
	31 - 40سنة	30	24.4
	من 41 - 50 سنة	21	17.1
	51 - 60سنة	9	7.3
	61 سنة فأكثر	3	2.4
	المجموع	123	100
المؤهل العلمي	ثانوي	12	9.8
	دبلوم وسيط	2	1.6
	جامعي	88	71.5
	فوق الجامعي	21	17.1
	المجموع	123	100
المهنة	أعمال حرة	20	16.3
	طالب	35	28.5
	طبيب	7	5.7
	عاطل عن العمل	13	10.5
	معلم	9	7.3
	موظف	39	31.7
	المجموع	123	100
الوضع في الأسرة	ابن	28	22.8
	ابنة	33	26.8
	زوج	38	30.9
	زوجة	24	19.5
	المجموع	123	100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2024م

يتبين من الجدول رقم (3) أعلاه ومن الخصائص الديمغرافية للمبحوثين أن نسبة الذكور كانت أعلى من الإناث وإن كان هنالك تقارباً بين الفئتين (52.8%ـ47.2%)، وهذا جانب ايجابي خاصة فيما يتعلق بالمشاركة الفاعلة للمرأة في شؤون الحياة. وقد ظهر تفاعل الفئة العمرية من 20-30 سنة بصورة واضحة أكثر من بقية الفئات بنسبة (45.5%) وذلك جانب ايجابي باعتبار الحيوية والنشاط الاجتماعي، وظهر هناك تفاعل واضح أيضاً للفئة العمرية من 31 - 40سنة بنسبة (24.4%)، وبصفة عامة يعتبر ذلك متوافقاً مع هذه المرحلة العمرية من 20-40 سنةالذي شكل (69.9%) من إجمالي الفئات، التي تحرص على المواكبة والتجربة. وقد جاء المستوى التعليمي الجامعي وفوق الجامعي للمبحوثين بنسبة 88.6% وهذا يشير إلى التأهيل العلمي والأكاديمي للمبحوثين. تبين أن مهنة 31.7%من المبحوثين موظفين وهذا أمر يشير إلى أن طبيعة المهنة ممكن أن تؤثر على نمط الاستخدام، وكذلك البيئة الاجتماعية للعمل، ثم تأتي بعد ذلك مهنة طالب بنسبة 28.5% من المبحوثين، ويشير ذلك أيضاً إلى أن البيئة الاجتماعية للطلاب تستدعي استخدام مواقع التواصل الاجتماعي باعتبار الحوجه في العملية التعليمية والمسايرة والمواكبة. بالنسبة لوضع المبحوثين فقد تبين استخدام كل فئات الأسرة لمواقع التواصل الاجتماعي وقد تقاربت نسبة

المشاركة بينهم وكانت أعلى الفئات مشاركة الزوج- الابنة، ويمكن أن يكون ذلك جانباً ايجابيا باعتبار المشاركة والتفهم وأن كل أفراد الأسرة تكون في إطار دلالي واحد.

جدول رقم (4)يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة حول نمط استخدم الإنترنت:

نمط الاستخدام	التكرار	النسبة%
دائما	58	47.2
غالبا	45	36.6
أحيانا	13	10.6
نادرا	7	5.6
المجموع	123	100

يتضح من الجدول رقم (4) أعلاه أن ما نسبته (47.2%)من أفراد العينة يستخدمون الإنترنت بشكل دائم، وهذا قد يكون جانباً ايجابياً باعتبار أن انتظام الجمهور في استخدام هذه المواقع يسهل من عملية التأثير الايجابي لهذه الوسائل عليه، وهذا أمر يستدعي زيادة الوعي بأهمية هذه المواقع ووجوب تغذيتها بالمضمون الراقي والبرامج الفاعلة. وقد يؤكد على ذلك أن ما نسبته (36.6%) من أفراد العينة غالبا ما يستخدمون الإنترنت ليصبح إجمالي النسبة (83.8%) من العينة يستخدمون الإنترنت بصورة منتظمة، وهذه نسبة كبيرة.

جدول رقم (5)يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينةحول الأوقات المفضلة لاستخدام الإنترنت:

الأوقات المفضلة	التكرار	النسبة%
الفترة الصباحية	16	13
فترة الظهيرة	4	3.3
الفترة المسائية	31	25.2
بعد منتصف الليل	6	4.8
أي وقت حسب الظروف	66	53.7
المجموع	123	%100

يتضح من الجدول رقم (5) أعلاه أن ما نسبته (53.4%)من أفراد العينة يستخدمون الإنترنت في أي وقت حسب الظروف، وهذا جانب ايجابي يشير إلى أن عادة استخدام الإنترنت عندهم مرتبطة بتوفر الظروف المناسبة من رغبة وتفرغ، وبالتالي قد يكون ذلك بسبب الأولويات بالنسبة لهم. وما يؤكد ذلك أن ما نسبته 25.2 %من المبحوثين يرى أن الفترة المسائية هي المناسبة لاستخدام الإنترنت.

جدول رقم (6)يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة حول أكثرتطبيقات مو اقع التواصل الاجتماعي التي يتم استخدامها (أكثر من خيار):

التطبيق	التكرار	النسبة%
الواتساب	89	72.4
فيسبوك	89	72.4
التويتر	10	8.1
سناب شات	4	3.3
الانستغرام	20	16.3
يوتيوب	18	14.6
تيك توك	27	22

يظهر من الجدول رقم (6) أعلاه أن ما نسبته 72.4% من المبحوثين يستخدم تطبيقات الواتساب، الفيسبوك على التوالي النسبة نفسها، وهذا قد يكون جانبا ايجابيا من باب الاشتراك في استخدام تطبيقات معينة، خاصة فيما يتعلق بسهولة التعامل معها ومع ما تتميز به من إمكانية التفاعل والدردشة الجماعية وتبادل الصور والصوت والفيديو والأرشفة وغيرها من مزايا وخصائص.

جدول رقم (7)يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينةحول بداية الاستخدام لمو اقع التواصل الاجتماعي:

بداية الاستخدام	التكرار	النسبة%
أقل من سنة	1	0.8
1-3سنة	11	8.9
4-7سنة	15	12.2
8-10سنة	18	14.6
أكثر من 10 سنة	78	63.4
المجموع	123	%100

يتضح من الجدول رقم (7) أعلاه أن ما نسبته 63.4%من المبحوثين ظلوا يستخدمون الإنترنت لأكثر من عشر سنوات، وهذا جانب ايجابي يشير لتوفر خبرة معرفية كبيرة للمبحوثين تمكنهم من الحكم والتقدير للجوانب الايجابية والسلبية لهذا الاستخدام.

جدول رقم (8)يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة حول المدة الزمنية التي قضاها في استخدام مو اقع التواصل الاجتماعي في اليوم:

المدة الزمنية	التكرار	النسبة%
أقل من ساعتين	31	25.2
2-4ساعات	43	34.9
4-6ساعات	23	18.7
6-8 ساعات	13	10.6
أكثر من 8 ساعات	13	10.6
المجموع	123	%100

يتبين من الجدول رقم (8) أن ما نسبته 34.9%من المبحوثين يستخدموا مواقع التواصل الاجتماعي ما بين 2-4 ساعة في اليوم، وهذا جانب ايجابي باعتبار أن هذه مدة زمنية كافية للتواصل والاستفادة والمشاركة، ومن ثم فقد أفاد ما نسبته 25.2%من المبحوثين أنهم يستخدمون مواقع التواصل أقل من ساعتين في اليوم، وهذه فترة مناسبة جدا للتواصل والاستفادة والمشاركة في هذه المواقع خاصة إذا تم مقارنتها بعدد ساعات الإنتاج اليومية (حوالي 8ساعات).

جدول رقم (9) يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة حول أماكن استخدام مو اقع التواصل الاجتماعي (أكثر من خيار):

أماكن الاستخدام	التكرار	النسبة%
المنزل	71	57.7
مكان العمل / الدراسة	23	18.7
الكافيهات والمقاهي	7	5.7
في أي مكان	54	43.9

يظهر من الجدول رقم (9) أعلاه أن ما نسبته 57.7%من المبحوثين يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي في المنزل، وقد يكون ذلك متناسبا مع الخصوصية في الاستخدام والتي عادة ما تتوفر في المنزل، وذلك جانب ايجابي من باب الشفافية والوضوح في الاستخدام، وسلبيا من باب

أن ذلك الاستخدام قد يكون خصما على الوقت المتاح للحوار الأسري. إجابات بعض المبحوثين (43.9%) بأن الاستخدام يكون في أي مكان قد يكون من باب العملية والمواكبة وتوفر الفرص.

جدول رقم (10)يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة حول أسباب التفضيل لاستخدام هذه الأماكن (أكثر من خيار):

أسباب التفضيل	التكرار	النسبة%
توفر الإنترنت المجاني	9	7.3
الشعور بالخصوصية والحرية في الاستخدام	71	57.7
إمكانية الاستخدام لفترات أطول	39	31.7
السرعة العالية للأنترنت في هذه الأماكن	32	26.0

يتضح من الجدول رقم (10) أعلاه أن ما نسبته 57.7%من المبحوثين يفضلون استخدام هذه الأماكن باعتبار الشعور بالخصوصية والحرية في الاستخدام، ويتناسب ذلك مع أن عملية الاستخدام هي عملية تواصل اجتماعي تستدعي توفر المكان والزمان المناسبين والاستعداد النفسي الملائم، وهذا يتطلب الشعور بالخصوصية والحرية في الاستخدام.

جدول رقم (11) يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة حول الحرص على الاستخدام المستمرلمو اقع التواصل الاجتماعي بسبب أنها (أكثر من خيار):

أسباب الاستخدام	التكرار	النسبة%
تسهل الحصول على المعلومات والأخبار الجديدة الموثقة بالصور والفيديو	81	65.9
تساعد في التواصل المباشر مع الآخرين و معرفة أفكارهم	60	48.8
تكوين صداقات جديدة خاصة مع الجنس الآخر	13	10.6
إتاحة الفرصة للتفاعل والمناقشات وتبادل وجهات النظر مع الأصدقاء والمعارف	40	32.5
سهولةاستخدامها مقارنة مع الوسائل التقليدية الأخرى	35	28.5
المساعدة في التعليم والبحث العلمي	72	58.5
البحث عن فرص عمل وزيادة الدخل	39	31.7

يتضح من الجدول رقم (11) أعلاه أن ما نسبته 65.9%، 58.5%، 48.8% من المبحوثين يحرص على الاستخدام المستمر لمواقع التواصل الاجتماعي بسبب أنها تسهل الحصول على المعلومات والأخبار الجديدة الموثقة بالصور والفيديو، المساعدة في التعليم والبحث العلمي،تساعد في التواصل المباشر مع الآخرينومعرفة أفكارهم، على التوالي، وهذا جانب ايجابي يشير للتفهم والوعي الكبير من المبحوثين بتوظيف مواقع التواصل الاجتماعي بطريقة تحقق لهم منافع وفوائد متعددة.

جدول رقم(12)يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة حول نوع المشاركة في مو اقع التواصل الاجتماعي تتم من خلال (أكثر من خيار):

نوع المشاركة	التكرار	النسبة%
إنشاء صفحات خاصة على الموقع	20	16.3
المشاركة في التعليقات والمناقشات والمحادثات	52	42.3
التفاعل من خلال نشر صور وروابط وفيديوهات	26	21.1
طرح أسئلة واستفسارات حول بعض الموضوعات	28	22.8
متابعة الصفحات الخاصة بالمؤسسات العامة والخاصة	66	53.7
التواصل مع المعارف والأصدقاء	85	69.1

يتضح من الجدول رقم (12) أعلاه أن ما نسبته 69.1%، 53.7%، 42.3% من المبحوثين أن مشاركتهم في مواقع التواصل الاجتماعي تتم من خلال التواصل مع المعارف والأصدقاء، متابعة الصفحات الخاصة بالمؤسسات العامة والخاصة، المشاركة في التعليقات والمناقشات

والمحادثات، على التوالي، وذلك جانب ايجابي يشير للاستخدام الأفضل لهذه المواقع من قبل المبحوثين بطريقة تتناسب مع وظيفتها في التواصل والمشاركة والتفاعل الاجتماعي وفي تحقيق الفوائد والمنافع للمستخدمين.

جدول رقم (13) يبين التوزيع التكراري لإجاب اتعينة الدراسةحول وصف علاقتهم مع مو اقع التواصل الاجتماعي بأنها:

وصف العلاقة	التكرار	النسبة %
علاقة عادية يمكن الاستغناء عنها	63	51.2
علاقة أساسية وملحة ولا يمكن الاستغناء عنها	48	39
لا أهتم	12	9.8
المجموع	123	%100

يتضح من الجدول رقم (13) أعلاه أن ما نسبته 51.2%من المبحوثين يرون أن علاقتهم مع مواقع التواصل الاجتماعي علاقة عادية يمكن الاستغناء عنها، وهذا جانب ايجابي يشير لتفهم ووعي المبحوثين بأن استخدام هذه المواقع والارتباط بها لا يجب أن يكون على حساب العلاقة الأسرية. ولكن بالمقابل فإن ما نسبته 39%من المبحوثين يرون أن علاقتهم مع مواقع التواصل الاجتماعي يرون أن علاقتهم مع هذه المواقع علاقة أساسية وملحة ولا يمكن الاستغناء عنها، وهذا جانب سلبي يمكن أن يشير إلى أن علاقة هؤلاء المبحوثين مع استخدام هذه المواقع صارت علاقة إدمان واعتياد مما يجعلهم عرضة لآثارها السلبية المتعددة بما في ذلك المقارنة مع العلاقة الأسرية والاجتماعية.

جدول رقم (14) التوزيع التكراري لإجابات عينةالدراسةحول طريقة قضاء أوقات الفراغ:

طريقة قضاء أوقات الفراغ	التكرار	النسبة%
الجلوس مع أفراد الأسرة	22	17.9
زيارة الأقارب	13	10.6
الخروج مع الأصدقاء	12	9.8
استخدام مواقع التواصل الاجتماعي	52	42.3
متابعة التلفزيون	11	8.9
القراءة	8	6.5
ممارسة هوايات أخرى	5	4
الجملة	123	% 100

يظهر من الجدول رقم (14) أعلاه أن ما نسبته 42.3 %من المبحوثين يقضون أوقات فراغهم في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، ويشير ذلك إلى الاهتمام الكبير الذي أصبحت تمثله هذه المواقع للمبحوثين، وهنالك جانب ايجابي يتمثل في الحصول على المعرفة وتوظيفها في التعليم والعمل، وجانب سلبي باعتبار أن هذا الاهتمام جاء خصما من اهتمامات أخرى بما في ذلك الجلوس مع الأسرة حيث أفاد 17.9 % من المبحوثين أنهم يقضون أوقات فراغهم بالجلوس مع أفراد الأسرة.

جدول رقم (15) يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة حسب الوقت الذي كنت أقضيه في الحوار الأسري اليومي قبل استخدام مو اقع التواصل الاجتماعي:

المدة الزمنية للحوار الأسري	التكرار	النسبة
ساعة إلى أقل من ساعتين	22	17.9
ساعتان إلى أقل من 3 ساعات	35	28.5
3 ساعات فأكثر	48	39
لست مهتما بذلك	18	14.6
المجموع	123	%100

يتضح من الجدول رقم(15) أعلاه أن ما نسبته 39%من المبحوثين كانوا يقضون أكثر من 3 ساعات في اليوم في الحوار الأسري قبل استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، وهذا جانب ايجابي يشير إلى وجود اهتمام ومشاركة وتفاعل أسري من خلال الحوار والتواصل بين أفراد الأسرة قبل استخدام المبحوثين لمواقع التواصل الاجتماعي، ويؤكد على ذلك أن ما نسبته 28.5 %من المبحوثين يقضي بين 2-3ساعات كذلك في الحوار الأسري، و ما نسبته 17.9%من المبحوثين يقضي بين 1-2ساعتين كذلك في الحوار الأسري ليصبح إجمالي النسبة من المبحوثين 85.4% وهذه نسبة جيدة وتشير إلى وعي وتفهم المبحوثين وحرصهم على الحوار الأسري.

جدول رقم (16) يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة حول الوقت الذي يتم قضاؤه على مو اقع التواصل الاجتماعي هل هو أكثر من الوقت الذي يتم الجلوس فيه مع الأسرة:

الإجابة	التكرار	النسبة %
غالبا	30	24.4
دائما	11	8.9
أحيانا	54	43.9
نادرا	28	22.8
المجموع	123	%100

يتضح من الجدول رقم (16) أعلاه أن ما نسبته 43.9%من المبحوثين يقضون أحياناً وقتاً على مواقع التواصل الاجتماعي أكثر من الوقت الذي يجلسوا فيه مع أسرهم، وهذا جانب سلبي يشير إلى أن هذه المواقع صارت تنافس الأسرة في التواصل والاهتمام والمشاركة، وما يؤكد على هذه النتيجة أن ما نسبته 24.4% و 8.9% من المبحوثين يستخدمون هذه المواقع بصورة دائمة أو غالبة على التوالي أكثر من الوقت الذي يجلسون فيه مع أسرهم، وهذا جانب سلبي باعتباره خصماً على قضية الحوار الأسري.

جدول رقم (17) التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة حول بعض الموضوعات:

العبارة	الفئة	التكرار	النسبة %
علاقاتي الاجتماعية على مواقع التواصل الاجتماعي يمكن أن تكون بديلة عن علاقاتي مع أفراد الأسرة	نعم	8	6.5
	إلى حد ما	21	17.1
	لا	94	76.4
	المجموع	123	100
أشعر بأن تفاعلي مع أفراد أسرتي بدأ يقل بعد استخدامي لمواقع التواصل الاجتماعي	نعم	17	13.8
	إلى حد ما	40	32.5
	لا	66	53.7
	المجموع	123	100
عادة ما أضيف أحد أفراد أسرتي على مواقع التواصل الاجتماعي التي استخدمها	نعم	67	54.5
	إلى حد ما	39	31.7
	لا	17	13.8
	المجموع	123	%100

يظهر من الجدول رقم (17) أعلاه أن ما نسبته 76.4% من المبحوثين يرى أن علاقاته الاجتماعية على مواقع التواصل الاجتماعي لا يمكن أن تكون بديلة عن علاقاته مع أفراد الأسرة، وهذا جانب ايجابي يشير لتفهم ووعي المبحوثين بالأسرة وأهميتها. يتبين من الجدول نفسه أن ما نسبته 53.7%من المبحوثين لا يشعر بأن تفاعله مع أفراد الأسرة لم يقل بعد استخدامه لمواقع التواصل الاجتماعي، وهذا جانب ايجابي يشير لوعي وإدراك المبحوثين لأهمية التواصل الأسري، لكن هنالك اتجاه سلبي يظهر من خلال أن ما نسبته 13.8% من المبحوثين يشعر بأن تفاعله مع أفراد الأسرة بدأيقل بعد استخدامه لمواقع التواصل الاجتماعي، ومما يزيد من هذا الاتجاه أن ما نسبته 32.5% من المبحوثين يشعر إلى حد ما بالأمر نفسه. يتضح أيضاً من الجدول أعلاه أن ما نسبته 54.5% من المبحوثين يعملون على إضافة أحد أفراد أسرهم على مواقع

التواصل الاجتماعي التي يستخدمونها، وهذا جانب ايجابي يشير إلى الاهتمام والمشاركة والشفافية وبالتالي إمكانية التقييم المشترك لهذه المواقع بين أفراد الأسرة الواحدة.

جدول رقم (18) يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة عند الوقوع في مشكلة ما أو الشعوربالضيق يفضلوا اللجوء إلى:

الجهة	التكرار	النسبة%
والدي	36	29.3
إخواني	49	39.8
أصدقائي الحقيقيين	30	24.4
أصدقائي على مواقع التواصل الاجتماعي	8	6.5
الجملة	123	%100

يتبين من الجدول رقم (18) أعلاه أن ما نسبته 39.8%، 29.3%، 24.4 %من المبحوثين يفضلون اللجوء إلى إخوانهم، والديهم، أصدقائهم الحقيقيين، عند وقوعهم في مشكلة ما أو عند شعورهم بالضيق لأي سبب، وهذا جانب ايجابي يشير إلى التمسك بالأسر والأصدقاء ومعرفة أهميتهم، وضعف اللجوء إلى الأصدقاء (الافتراضيين) على مواقع التواصل الاجتماعي.

جدول رقم (19) يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة حول تأثير استخدام أفراد الأسرة لمو اقع التواصل الاجتماعي:

التأثير	التكرار	النسبة %
ايجابي	66	53.6
سلبي	22	17.9
لا تأثير لها	35	28.5
المجموع	123	%100

يتبين من الجدول رقم (19) أعلاه أن ما نسبته 53.6%من المبحوثين ترى أن تأثير استخدام أفراد أسرته لمواقع التواصل الاجتماعي كان ايجابياً، وهذا جانب ايجابي يشير لقدرة المبحوثين على تفهم تأثير هذه المواقع سواء كان التأثير ايجابياً أو سلبياً، وهذا أكده ما نسبته 17.9%من المبحوثين الذين يرون أن تأثير هذه المواقع على أسرهم كان سلبياً. وإن كان هنالك جانب سلبي فيتمثل في أن ما نسبته 28.5%من المبحوثين يرون أن هذه المواقع ليس لها تأثير مطلقاً على أسرهم وهذا أمر ينافي الواقع الفعلي لأثر هذه المواقع، وقد يكون ذلك بسبب ضعف تفهم المبحوثين لعملية تأثير هذه المواقع.

جدول رقم (20) يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة حول مستوى العلاقة مع أفراد الأسرة بعد استخدام مو اقع التواصل الاجتماعي:

مستوى العلاقة	التكرار	النسبة %
جيدة	31	25.2 %
سيئة	4	3.3%
عادية	88	71.5%
المجموع	123	%100

يتضح من الجدولرقم (20) أعلاه أن ما نسبته 71.5%من المبحوثين يرى أن العلاقة بينيه وبين أفراد أسرته ظلت عادية بعد استخدامه لمواقع التواصل الاجتماعي ولم تتأثر إيجابا أو سلبا، وهذا جانب ايجابي باعتبار أن العلاقات الأسرية أمر مهم بالنسبة للمبحوثين ولا تتأثر بأي متغيرات على المدى المنظور، بل ما يزيد الأمر ايجابية أن ما نسبته 25.2% من المبحوثين يرى أن العلاقة بينيه وبين أفراد أسرته ظلت عادية بعد استخدامه لمواقع التواصل الاجتماعي.

جدول رقم (21) يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة حول بعض الموضوعات:

العبارة	الفئة	التكرار	النسبة %
أرى أن مواقع التواصل الاجتماعي أسهمت في توسيع الفجوة بين أفراد أسرتي	نعم	18	14.6
	إلى حد ما	48	39
	لا	57	46.3
	المجموع	123	100
عادة ما يشكو مني أفراد أسرتي بسبب طول الوقت الذي أقضيه على مواقع التواصل الاجتماعي	نعم	16	13
	إلى حد ما	35	28.5
	لا	72	58.5
	المجموع	123	100

يتبين من الجدول رقم (21) أعلاه أن ما نسبته 46.3% من المبحوثين لا يرون أن مواقع التواصل الاجتماعي قد أسهمت في توسيع الفجوة ببنهم وأفراد أسرهم، وهذا جانب ايجابي يؤكد على تفهم هؤلاء المبحوثين لأهمية وحيوية العلاقات الأسرية وضرورة المحافظة عليها، ولكن إجابات المبحوثين ب (إلى حد ما بنسبة 39%) قد تكون جانباً سلبياً يشير إلى وجود درجة من التأثير لهذه المواقع على العلاقة مع أسرهم، وهذا يؤكده إجابات المبحوثين من قالوا (نعم) بنسبة 14.6%. يظهر من الجدول نفسه أن ما نسبته 58.5% من المبحوثين لا يشتكي منهم أفراد أسرهم بسبب طول الوقت الذي يقضونه على مواقع التواصل الاجتماعي، وهذا جانب ايجابي يشير إلى سلوك ايجابي للمبحوثين باعتبار أنهم غير مسرفين في استخدام هذه المواقع، ولكن إجابات المبحوثين (إلى حد ما بنسبة 28.5%) قد تكون جانباً سلبياً يشير إلى وجود درجة من التجاوز في طول الوقت الذي يقضوه على هذه المواقع، وهذا يؤكده إجابات المبحوثين من قالوا (نعم) بنسبة 13%.

جدول رقم (22) يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة حول المنافع التي أحدثتها مو اقع التواصل الاجتماعي للأسرة (أكثر من خيار):

المنافع	التكرار	النسبة%
التقارب العاطفي والوجداني	32	26
زيادة مساحة الحوار وموضوعاته وتوسيع إمكانيات المشاركة في التعبير	43	34.9
تنمية المواهب والملكات الفكرية	36	29.2
الترويج لمشاريع أو سلع تنتجها الأسرة	48	39
استخدامها في العملية التعليمية	68	55.2
المواكبة والمتابعة للأحداث والقضايا المحلية والدولية	72	58.5
العمل من المنزل	44	35.7
التثقيف الأسري	58	47.1

يتضح من الجدول رقم (22) أعلاه أن ما نسبته 58.5% من المبحوثين يرى أن من المنافع التي أحدثتها مواقع التواصل الاجتماعي للأسرة المواكبة والمتابعة للأحداث والقضايا المحلية والدولية، وهذا جانب ايجابي يشير إلى التفهم الفعلي للمبحوثين لمنافع هذه المواقع والتفاعل المعرفي عبرها مع ما يدور على المستوى المحلي والدولي. وكذلك تبين ما نسبته 55.2% من المبحوثين يرى من المنافع التي أحدثتها مواقع التواصل الاجتماعيللأسرة استخدامها في العملية التعليمية، وهذا جانب ايجابي يشير إلى التفهم الفعلي للمبحوثين لمنافع هذه المواقع والاستفادة منها في التعليم، ويتماشى ذلك مع أن 28.5% من المبحوثين من الطلاب.

جدول رقم (23) يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة حول المشكلات الأسرية التي سببتها مو اقع التواصل الاجتماعي (أكثرمن خيار):

المشكلات	التكرار	النسبة%
التجاوز الأخلاقي في التعامل مع الجنس الآخر,	51	41.5
التعصب لرأي الأصدقاء على مواقع التواصل,	33	26.8
إفشاء الأسرار الأسرية للأصدقاء على مواقع التواصل الاجتماعي	49	39.8
الانشغال	67	54.5
عزلة الفرد وانطوائه	67	54.5
التكلفة الاقتصادية العالية للخدمة	39	31.7
التأثير على التحصيلالأكاديمي	53	43.1
تدهور العلاقات الأسرية واتساع الفجوة بين الآباء والأبناء	53	43.1

يتضح من الجدول رقم (23) أعلاه أن ما نسبته 54.5% من المبحوثين يرى أن من المشكلات الأسرية التي سببتها مواقع التواصل الاجتماعي الانشغال وعزلة الفرد وانطوائه، ويرى 43.1% من المبحوثين أنها تؤثر على التحصيل الأكاديمي و تتسبب في تدهور العلاقات الأسرية واتساع الفجوة بين الآباء والأبناء، وهذا جانب يشير للتأثير السلبي لاستخدام هذه المواقع على الأفراد والأسر كما يرى المبحوثون مما يستدعي أهمية التوعية بمثل هذه السلبيات والتقليل من أثرها، وإن كان هنالك جانب ايجابي فيتمثل في الوعي والتفهم من قبل المبحوثين لهذه التأثيرات.

جدول رقم (24) يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة حول بعض الموضوعات المرتبطة باستخدام مو اقع التواصل الاجتماعي:

العبارة	الفئة	التكرار	النسبة%
أقوم بتمليك بعض أفراد أسرتي كلمة السر الخاصة بي لمعاينة مواقع التواصل الاجتماعي التي أشاركها	نعم	21	17.1
	أحيانا	25	20.3
	لا	77	62.6
	المجموع	123	100
أقوم بمشاركة الأفكار والموضوعات التي يتم تداولها عبر مواقع التواصل الاجتماعي مع أفراد أسرتي	نعم	43	35
	أحيانا	61	49.6
	لا	19	15.4
	المجموع	123	100
أتقبل أي نقد يوجه لي من أحد أفراد الأسرة بخصوص استخدامي لمواقع التواصل الاجتماعي	نعم	69	56.1
	أحيانا	35	28.5
	لا	19	15.4
	المجموع	123	%100

يظهر من الجدول رقم (24) أعلاه أن ما نسبته 62.6%من المبحوثين لا يقوم بتمليك بعض أفراد أسرته كلمة السر الخاصة به لمعاينة مواقع التواصل الاجتماعي التي يستخدمها، وهذا جانب يكتنفه الغموض فيمكن أن يكون من باب ممارسة الخصوصية، ويمكن أن يكون ذلك ناتجا من عدم الشعور بالأمان والموافقة من بعض أفراد الأسرة على طبيعة الموضوعات والمجموعات التي يتفاعل معها عبر هذه المواقع، ولكن هناك جانبا يمكن أن يكون ايجابيا وذلك من خلال رأي بعض المبحوثين الذين يقومون أحيانا (20.3%) بتمليك كلمة السر الخاصة بهم، بالإضافة فهناك بعض المبحوثين أجابوا بموافقتهم لتمليك كلمة السر الخاصة بهم (17.1%).يتضح من الجدول رقم (24) أعلاه أن ما نسبته

35% من المبحوثين يقوم بمشاركة الأفكار والموضوعات التي يتم تداولها عبر مواقع التواصل الاجتماعي مع أفراد الأسرة، وهذا جانب ايجابي يشير إلى وجود نوع من الاهتمام والتفاعل والمشاركة بين أفراد الأسرة فيما يتعلق بهذه الأفكار والموضوعات التي يتم تداولها عبر هذه المواقع، وما يؤكد على هذا الاتجاه الايجابي أن ما نسبته 49.6% من المبحوثين يقوم أحيانا بالمشاركة نفسها. يتبين من الجدول رقم (24) أعلاه أن ما نسبته 56.1% من المبحوثين يتقبل أي نقد يوجه له من أحد أفراد الأسرة بخصوص استخدامه لمواقع التواصل الاجتماعي، وهذا جانب ايجابي يشير لوجود نوع من التفاعل والحوار وتباين الآراء والأفكار حول الموضوعات والقضايا لدرجه توجيه وقبول النقد التي تنتج من عملية الاستخدام بين أفراد الأسرة، وما يؤكد هذا الاتجاه الايجابي أن ما نسبته 28.5% من المبحوثين يتقبل أحيانا هذا النقد.

بالنسبة للأسئلة المفتوحة فقد عمل الباحث على تلخيصها في أهم المقترحات نظراً لكبر حجم النتائج التحليل الإحصائي ولتعدد الإجابات دون الاشتراك في نوع الإجابة حتى يتم حصرها وقد جاءت الإجابات على النحو التالي:

تلخيص جدول رقم (25) يوضح أهم آراء المبحوثين حول التحديات التي تواجه استخدام الأسرة لمو اقع التواصل الاجتماعي؟

1- انعزال الأفراد: قد يؤدي الانشغال المستمر بوسائل التواصل الاجتماعي إلى الانعزال الاجتماعي، حيث يمضي الأفراد وقتًا أطول في التفاعل عبر الإنترنت بدلاً من التفاعل الواقعي مع أفراد الأسرة.

2- تأثير الصورة النمطية: قد تؤثر الصور النمطية الإيجابية المشتركة على وسائل التواصل الاجتماعي على تشويه صورة الذات لدى أفراد الأسرة، مما يمكن أن يؤدي إلى قلة الثقة بالنفس.

3- اتساع الفجوة بين الآباء والأبناءوعدم التحكم في المحتوى.

4- الابتعاد عن الجو الأسري والاجتماعي والانشغال عن العبادات وبالنسبة للطلاب أحيانا تؤثر على التحصيل الأكاديمي.

5- استخدام مواقع التواصل بشكل غير مفيد في ظل الحريات والأساليب المستخدمة في مواقع التواصل الاجتماعي.

6- اكتساب أفكار سيئة من مواقع التواصل خاصة في ظل وجود بعض المواقع الإباحية والمواقع التي لاتحترم الأديان وتهدف لزعزعة استقرار الأسرة.

7- مشاركة أسرار الأسرة على الإنترنت وعدم معرفة الأبوين لأصدقاء الأبناء الافتراضيين على هذه المواقع.

8- التأثيرات السلبية على الصحة النفسية والبدنية نتيجة الاستخدام المفرط، بالإضافة للتكلفة الاقتصادية.

9- تقلص مساحة الرقابة الأبوية خاصة في ظل عدم معرفة الكثير من الأبناء لكيفية التعامل مع المحتوى على هذه المواقع حيث يتم تداوله بصورة سالبة.

10- يؤثر الانشغال الزائد بوسائل التواصل الاجتماعي على التوازن بين الحياة الافتراضية والحياة الواقعية، مما يؤدي إلى تقليل الوقت المخصص للتفاعل الاجتماعي داخل الأسرة.

11- تعلق الأبناء بالأجهزة والإمكانيات الحديثة حتى أصبح ليس لديهم هوية دونها وهي ما تشكل عقلياتهم وأفكارهم وهذا قد يعيق العملية التربوية على الأهل.

الملاحظ من خلال رأي المبحوثين حول التحديات التي تواجه استخدام الأسرة لمواقع التواصل الاجتماعي أن هناك مخاطر ومعوقات يمكن أن تَحُول دون الفاعلية الكاملة لهذه المواقع في تعزيز التماسك الأسريفي ظل التهديدات والمخاطر التي أفرزتها، تمثل أهمها في: انعزال الأفراد والابتعاد عن الجو الأسري والاجتماعي ،اتساع الفجوة بين الآباء والأبناء،عدم التحكم في المحتوى، مشاركة أسرار الأسرة على الإنترنت، عدم معرفة الكثير من الأبناء لكيفية التعامل مع المحتوى، التأثيرات السلبية على الصحة النفسية والبدنية، تقليل الوقت المخصص للتفاعل الاجتماعي داخل الأسرة، تقلص مساحة الرقابة الأبوية،وغير ذلك الكثير من التحديات التي تم الإشارة إليها من قبل المبحوثين. والجانب الايجابي في هذا الأمر قدرة المبحوثين على التحديد الموضوعي والدقيق لهذه التحديات وزيادة مستوى الوعي لديهم من خلال هذا العرض والبيان.

تلخيص جدول رقم (26) يوضح أهم آراء المبحوثين حول المقترحات التي يمكن أن تعززاستخدام الأسرة لمو اقع التواصل الاجتماعي بشكل ايجابي

1- الاستخدام الايجابي والآمن والمسؤول لهذه المواقع ووضع قواعد واضحة متعلقة بالاستخدام داخل الأسرة مثل الاستخدام في أوقات معينة ولوقت معقول.
2- التواصل المفتوح: يجب أن تشجع الأسرة علىالتواصل المفتوح حول تجاربهم ومواقفهم المتعلقة بوسائل التواصل الاجتماعي،وتبادل الآراء الصريحة والنقاش في المحتويات.
3- تشجيع النشاط الأسري: يمكن تعزيز التواصل العائلي من خلال تنظيم أنشطة مشتركة بدون الاعتماد على الهواتف المحمولة، مثل الرياضة والرحلات والزيارات الاجتماعية.
4- التعلم المشترك: يمكن للأسرة استخدام الوسائل الاجتماعية كأداة للتعلم المشترك ومشاركة الاهتمامات والاكتشافات، مما يساعد على تعزيز التفاعل الإيجابي.
5- الحفاظ على الخصوصية: يجب على أفرادالأسرة إتباع إجراءات الخصوصية والأمان على منصات التواصل الاجتماعي، وتجنب مشاركة معلومات أسرية حساسة.
6- التوازن بين الاستفادة من مواقع التواصل الاجتماعي والحفاظ على علاقات صحية وإيجابية داخل الأسرة، وتعزيز الثقة والنقاش مع الأبناء.
7- أن تكون مواقع التواصل الاجتماعي مساحة مشتركة بينهم بدلا من فضاءات منعزلة واستخدامها فيزيادة التثقيف والمعرفة.
8- اختيار المواقع والموضوعات المفيدة التي لاتخالف القيم والأخلاق وذلك حسب اهتمامات أفراد الأسرة.
9- الاهتمام بالسلوك والتربية الصحيحة علي أساس الثقة حتى لا نلهث خلف الممنوع مرغوب.
10- متابعة المحتوى المناسب، وتعزيز الأنشطة العائلية المشتركة عبر الإنترنت، مع نشر الوعي حول الاستخدام الآمن.
11- استخدامها في التطور والتعليم، وزيادة مصادر الدخل وكذلك استخدامها للتواصل مع الأسرة والأصدقاء وفي مجال العمل والدراسة.
12- العمل على تعزيز الانتماء الوطني من خلال المشاركة في المجموعات التي تطرح نقاش أو مقترحات لإيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية الوطنية.

يتبين من خلال الرأي الذي أدلى به المبحوثون حول المقترحات المناسبة لتعزيز استخدام الأسرة لمواقع التواصل الاجتماعي بشكل ايجابي أنهم قدموا مقترحات هادفة وبنّاءة ومتقدمة، فهي تشير صراحة لضرورة ضبط وتقنين استخدام وتوظيف هذه المواقع في تعزيز التماسك الأسري من خلال: الاستخدام الايجابي والآمن والمسؤول لهذه المواقع، الاستخدام في أوقات معينة ولوقت معقول، وتبادل الآراء الصريحة والنقاش في المحتويات، تنظيم أنشطة مشتركة بدون الاعتماد على الهواتف المحمولة، استخدام الوسائل الاجتماعية كأداة للتعلم المشترك ومشاركة الاهتمامات والاكتشافات، تجنب مشاركة معلومات أسرية حساسة، استخدامها في زيادة التثقيف والمعرفة،الاهتمام بالسلوك والتربية الصحيحة، تعزيز الثقة والنقاش مع الأبناء. وغير ذلك الكثير من المقترحات التي تم الإشارة إليها من قبل المبحوثين. والجانب الايجابي والكبير في هذا الجانب يتمثل في ارتفاع مستوى معرفة ووعي المبحوثين وإلمامهم بالكثير من الأفكار والمعاني المتعلقة بقضية التماسك الأسري.

تلخيص جدول رقم (27) يوضح أهم آراء المبحوثين حول مدى مساهمة مو اقع التواصل الاجتماعي في تعزيز الانسجام الأسري؟

1- تساهم من خلال تواصل أفراد الأسرة الذين قد يكونون بعيدين جغرافيا عن بعضهم البعض، حيث يمكن استخدام هذه المنصات للبقاء على اتصال ومشاركة الأحداث اليومية.
2- تتم المساهمة عبر مشاركة الاهتمامات والهوايات المشتركة، مما يعزز الروابط العاطفية ويعمق العلاقات بين أفراد الأسرة.
3- تعمل على تعزيز التفاهم والانسجام بين أفراد الأسرة من خلال استخدامها كوسيلة للتوعية والتثقيف حول قضايا تهم الأسرة.
4- قد تساهم لكن عبر وضع حدود وقواعد صحيحة لاستخدامها داخل الأسرة بهدف الحفاظ على الانسجام والتواصل الصحي بين أفرادها.

5- يمكن أن تساهم إذا تم استخدامها بشكل معتدل، حيث تسهل التواصل وتبادل الاهتمامات، لكنها قد تؤدي للعكس في حال الاستخدام المفرط أو غير الموجه.

يتضح من خلال الرأي الذي أدلى به المبحوثون حول مدى مساهمة مواقع التواصل الاجتماعي في تعزيز الانسجام الأسري أنهم يرون أنها تساهم في تعزيز الانسجام الأسري، من خلال التواصل وتبادل الاهتمامات بين أفراد الأسرة،مشاركة الاهتمامات والهوايات المشتركة، استخدامها وبشكل معتدل كوسيلة للتوعية والتثقيف حول قضايا تهم الأسرة، وعبر وضع حدود وقواعد صحيحة للاستخدام.والجانب الايجابي في هذا الجانب يتمثل في وجود وعي معرفي واضح في المبحوثين وعرضهم لبعض الأفكار والمعاني المتعلقة بجانب استخدام هذه المواقع وإمكانية مساهمتها في تعزيز التماسك الأسري.

رابعاً: تحليل البيانات وتفسيرها

النتائج

من خلال إجراء هذه الدراسة خاصة في جانبها العملي توصل الباحث لعدة نتائج تمثل أهمها في:

1- ارتبط استخدام المبحوثين لهذه المواقع بتوفر الظروف المناسبة من رغبة وتفرغ وما تتميز به من خصائص مثل سهولة التعامل والتفاعل معها وتبادل الصور والصوت والفيديو والأرشفة وغيرها من مزايا.
2- حرص المبحوثين على الاستخدام المستمر لمواقع التواصل الاجتماعي لما توفره لهم من معلومات وأخبار، وتمكنهم من التواصل المباشر مع الآخرينومعرفة أفكارهم.
3- توفر درجة عالية من الاهتمام والتفاعل بين المبحوثين وأفراد أسرهم، ويظهر ذلك من خلال مشاركة الأفكار والموضوعات التي يتمتداولها عبر مواقع التواصل الاجتماعي.
4- استفادةالمبحوثين من عملية استخدام هذه المواقع ويظهر ذلك من خلال معرفة ومتابعة ما يدور على المستوى المحلي والدولي، ويُعد ذلك من المنافع التي أحدثتها مواقع التواصل الاجتماعي للأسرة.
5- تفهم المبحوثين لأهمية وحيوية العلاقات الأسرية وضرورة المحافظة عليها حيث لم يسهم استخدامهم لهذه المواقع في توسيع الفجوة بينهم وأفراد أسرهم.
6- وجود نوع من الحوار وتباين الآراء والأفكار بين المبحوثين وأسرهم حول الموضوعات والقضايا التي يتم تداولها عند استخدام هذه المواقع، لدرجه توجيه وقبول النقد المشترك.
7- تبين أن علاقة هؤلاء المبحوثين مع استخدام هذه المواقع صارت علاقة إدمان واعتياد مما يجعلهم عرضة لآثارها السلبية المتعددة بما في ذلك البعد من الجو الأسري والاجتماعي.
8- يقضى المبحوثون وقتاً على مواقع التواصل الاجتماعي أكثر من الوقت الذي يجلسون فيه مع أسرهم، بل أن هذه المواقع صارت تنافس الأسرة في التواصل والاهتمام والمشاركة.
9- أدت عملية استخدام المبحوثين لمواقع التواصل الاجتماعي لضعف تفاعل المبحوثين مع أسرهم وكانت خصما من الوقت المتاح للحوار الأسري.
10- قدرة بعض المبحوثين على التحديد الموضوعي والدقيق للتحديات والمشكلات الناتجة من استخدام مواقع التواصل الاجتماعي.

التوصيات

من خلال النتائج التي توصل إليها الباحث فإنه يرى أهمية التعامل معها وفق المقترحات التالية:

1- الاستفادة القصوى من مواقع التواصل الاجتماعي والعمل على ربط استخدامها بخدمة قضايا وموضوعات الأسرة، خاصة فيما يتعلق بالحوار والتفاهم الأسري.
2- تعزيز الوعي الأسري بمنافع وأضرار استخدام أفرادها لمواقع التواصل الاجتماعي، ومحاولة إيجاد معايير تحدد ما هو مرغوب ومطلوب فيما تبثه هذه المواقع منمعلومات وأخبار وأفكار.
3- توسيع درجة الاهتمام والمشاركة والتفاعل بين أفراد الأسرة حول الأفكار والموضوعات المتنوعة، وربط ذلكبالمشاركة الفاعلة والتداول عبر مواقع التواصل الاجتماعي.
4- الحرص على توسيع دائرة استفادةالأسر من المنافع التي يمكن أن تتيحها مواقع التواصل الاجتماعي، خاصة فيما يتعلق بالقضايا والأحداث على المستوى المحلي والدولي.
5- تكثيف حملات التوعية وبرامجها بأهمية وحيوية العلاقات الأسرية وضرورة المحافظة عليها، وعلى الأخص تفعيل دور المدرسة،

المساجد، وسائل الإعلام، وبقية مؤسسات التنشئة الاجتماعية.

6- زيادة اهتمام الأسر بالتربية الوقائية وإشاعة جو من الحرية والثقة بين أفرادها مع عدم إهمال تفعيل جانب المسئولية والرقابة الأسرية.

7- تقديم بروتكول أسري يتعلق بجوانب استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، مثل تحديد ساعات للاستخدام، عدم التأثير على التحصيل الأكاديمي، الاستجابة لبرامج الأسرة، البعد من المحتوى الهابط.

8- أهمية ربط الأسر لعملية استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بين أفرادها بالجانب الإيماني واستشعار المسئولية أمام الله سبحانه وتعالى عن قضاء الأوقات وإنفاق الأموال في غير فائدة.

9- ضرورة أن تقوم كليات الإعلام، وسائل الإعلام، بقيادة مبادرات اجتماعية تهدف لتحقيق الوعي الأسري والاجتماعي بأهمية استخدام مواقع التواصل الاجتماعي والمنافع والمضار المترتبة على ذلك.

10- أهمية قيام مؤسسات الدولة والمجتمع بدور فاعل في عمليات التوعية، الإرشاد، التثقيف،البحث،التشريع من أجل تمكين وحماية الأسر والأفراد عند استخدام مواقع التواصل الاجتماعي.

المصادروالمراجع

إسماعيل،هبة صبحي جلال (2021م). التماسك الاجتماعي إلى أين- الجانب المظلم لوسائل التواصل الاجتماعي.مكتبة زاد الراوي للنشر والتوزيع الرياض، المملكة العربية السعودية.

آل عشوه، ظافر على (2021م). برامج التواصل الاجتماعي وأثرها على استقرار الأسرة.المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، الأردن،3(26)، ص91 _ 127.

أنيس، إبراهيم وآخرون (1998م). المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية القاهرة،مصر.

الجرجاني، علي بن محمد الشريف (2003م). معجم التعريفات. ط2، دار الكتب العلمية بيروت،لبنان.

حجاب، محمد منير (2004م). المعجم الإعلامي. دار الفجر للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، مصر.

حسن،عبد الفتاح عز (2008م). مقدمة في الإحصاء الوصفي والإحصاء الوظيفي باستخدام spss.خوارزم للنشر جدة، المملكة العربية السعودية.

دونيه، جون فرانسوا (2009م). معجم العلوم الإنسانية.المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، أبو ظبي،الإمارات العربية المتحدة.

الديهي،محي الدين إسماعيل محمد (2015م). تأثير شبكة التواصل الاجتماعي الإعلامية على جمهور المتلقين. مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية، مصر.

الشاعر، عبد الرحمن بن إبراهيم (2015م). مواقع التواصل الاجتماعي والسلوك الإنساني.دار صفاء للنشر والتوزيع عمان،الأردن.

الشهري،حنان بنت شعشوع (2012م). أثر استخدام شبكات التواصل الإلكترونية على العلاقات الاجتماعية" الفيس بوك وتويتر"نموذجاً. رسالة ماجستير،جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية.

عبد الرحمن،ذكرى فهد (2012م). الإدمان المسكوت عنه تأثير وسائل التواصل الاجتماعي.مكتبة الملك فهد الوطنية الرياض،المملكة العربية السعودية.

العفيفي،عبد الملك مسلم سالم (2024م). تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على التماسك الأسري.المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، المملكة العربية السعودية، ص74_ 120.

العيساوي لبنى وخليل هدى(2022م). تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الاتصال الأسري. رسالة ماجستير، جامعة 8ماي 1945قالمة، الجزائر.

الفار، محمد جمال (2014م). معجم المصطلحات الإعلامية.دار أسامة للنشر والتوزيع عمان،الأردن.

فرج،عبد اللطيف حسين (2014م). العلاقات الذكية داخل الأسرة.دار الحامد عمان،الأردن.

لونق،بول؛ وال، تيم (2017م). الإعلام وأثره على الجمهور.المجموعة العربية للتدريب والنشر القاهرة،مصر.

محسن لمياء(2020م). دور مواقع التواصل الاجتماعي في التفكك الأسري.مجلة البحوث الإعلامية جامعة الأزهر، مصر،5(55)، ص2983_ 3028.

مدكور، إبراهيم ومجموعة من العلماء (1975م). معجم العلوم الاجتماعية، الهيئةالمصرية العامة للكتاب القاهرة،مصر.

المقدادي، خالد غسان يوسف (2013م). ثورة الشبكات الاجتماعية. دار النفائس للنشر والتوزيع عمان،الأردن.

مكاوي، حسن عماد؛ السيد، ليلى حسين (1998م). الاتصال ونظرياته المعاصرة.الدار المصرية اللبنانية القاهرة،مصر.

المقابلات

أشرف تاج السر بكري، مفتش بالإحصاء - ولاية نهر النيل، مقابلة بتاريخ 2024/11/2م.

أ.د.أيمن محمد عبد القادر الشيخ، أستاذ الإعلام جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية.

د. عبد الباسط عطا المنان أحمد محمد، أستاذ الإعلام المساعد، جامعة سنار.

د. ليلى الضو سليمان، أستاذ الإعلام المساعد، جامعة إفريقيا العالمية السودان.

د. فائزةعلي إبراهيم، أستاذ علم الاجتماع المساعد، جامعة إفريقيا العالمية.

المو اقع الإلكترونية

موقع الموسوعة الحرة على الانترنت https://ar.wikipedia.org/wiki